

فتح

ألفية ابن مالك

في النحو

لفضيلة الشيخ

د. سليمان بن عبد العزيز العيوني

عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض

عناية وإشراف

أبي عبد الله محمد بن عبده القشبي

وأبي عزّام فهد بن علي ماحي

وفقههم الله

شرح مختصر لألفية ابن مالك

الدرس الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، الحمد لله حمد الباحثين عن رضاه، والصلاة والسلام على نبيه ومصطفاه؛ محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وسلم تسليمًا كثيرًا.
أما بعد...

فحياكم الله في هذا اليوم المبارك؛ في عصر يوم الجمعة الثاني والعشرين من شهر رجب من سنة ثنتين وثلاثين وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية.
نعقد فيه بإذن الله -تعالى- الدرس الأول من دروس: فتح ألفية ابن مالك في النحو؛ ابن مالك الأندلسي -عليه رحمة الله- في جامع الزهراء في مدينة البصيرية، وفي أوله نسأل الله العظيم، وهو الحي القيوم، القريب المجيب أن يجعل هذا الدرس درسًا مباركًا، نافعًا، مفيدًا، وأن يعم بنفعه، وأن يرزقنا فيه جميعًا الإخلاص، والتوفيق، والسداد والتحقيق، اللهم آمين، ويرحم الله عبدًا قال: آمين.

أما عنوان الدرس يا إخوان، فكما سمعتموه، وقرأتموه: فتح ألفية ابن مالك، فالدرس فتح لألفية ابن مالك وليس شرحًا؛ والفتح يعني الشرح المختصر جدًا لا لفهمها؛ ولكن لإعانة حفاظها، أو من يريد حفظها يعينهم على فهم ترتيبها، وتقسيمها، ومضامين أبياتها؛ ولذا لا نعنئ بشرح كلماتها ومسائلها؛ ولكن نعنئ بما يأتي:

الأول: قراءتها.

الثاني: بيان ألفاظها، وما يهم من اختلاف نسخها في ذلك.

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ.

الثالث: مضامين الأبواب، والآيات؛ فنبين المسائل التي في الباب إجمالاً، ثم نبين عما يتكلم كل بيت دون شرح.

الرابع: ما نُقد من أبيات الألفية، أو ألفاظها.

الخامس: ضبط ألفاظها المشككة، وخاصة التي في أواخر الأبيات المقيدة؛ أي الساكنة. توضيح الكتب يكون على ثلاثة أنواع:

فتح، وحل، وشرح.

فالفتح ما سبق؛ فيُعنى بقراءة الألفية، وضبط ألفاظها، وبيان مضامين ومحتوى كل باب، وبيت، تريدون مثلاً؟ مثاله مثلاً: قول ابن مالك:

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنَّدَا وَالْ **وَمُسْنَدٍ لِاسْمٍ تَمَيِّزُ حَصْلُ**

فنقول: ذكر ابن مالك في هذا البيت العلامات التي تميز الاسم عن الفعل والحرف، وقوله: ميزه هو لفظ الإبرازة الأخيرة للألفية، ولفظ الإبرازة القديمة تميز حصل، هذا هو الفتح.

أما الحل: ويسمى الفك، ويسمى في المنظومات النثر؛ وهو نثر النظم؛ أي تحويله من نظم إلى نثر بلفظ أوضح وأقرب، مثاله: البيت السابق مثلاً: نقول فيه: أي أن ميز الاسم عن الفعل والحرف يحصل بقبوله الجر، والتنوين، والنداء، والـ، وكونه مسنداً إليه؛ نحو مررت برجل، وهذا رجل، ويا رجل، والرجل، وجاء الرجل، هذا هو الفك، أو الحل.

وأما الشرح: فهو توضيح محتوى الألفية؛ ببيان ألفاظها، ومسائلها، والتمثيل لها، وما يُحترز بها منه، وبيان الخلاف، ومناقشته والترجيح، مثاله: قول ابن مالك السابق، نقول فيه: ذكر ابن مالك: أن الاسم يتميز عن الفعل والحرف بخمس علامات:

الأولى: قبول الجر، والمراد بالجر هنا علامة الجر؛ وهي الكسرة التي يجلبها عامل الجر؛ نحو مررت برجل؛ رجل عليه كسرة جلبها عامل الجر، وهو حرف الجر الباء. العلامة الثانية، الثالثة، الرابعة، الخامسة.

والفتح، والحل، والشرح كلها على ثلاثة أنواع؛ منها ما يكون مختصرًا؛ أي موجزًا، ومنها ما يكون وسيطًا؛ أي متوسطًا، ومنها ما يكون بسيطًا؛ أي متوسعًا.

تقدمت بهذه المقدمة؛ لكي يُعرف ما المراد بقولنا: فتح ألفية ابن مالك؛ وهو العناية بالأمور الخمسة المذكورة آنفًا دون شرح، ولا يُعقل أن تُشرح ألفية ابن مالك في خمسة أيام، والدرس كما أُعلن في عشرة دروس، في خمسة أيام؛ أي سنحاول أن ننهي بإذن الله في كل يوم قرابة مئتي بيت.

ومن فوائد مثل هذا الدرس: إسماع الألفية كاملةً، والإسماع من وسائل التعليم المعروفة قديمًا، وينبغي أن تُحيا حديثًا؛ لأنها من أهم ما يضبط العلم من أفواه أهله.

والإسماع: هو أن يقرأ الشيخ الكتاب كاملاً على الطلاب وهو يضبطون كتبهم، مع التنبيه على بعض الألفاظ فيما يختص بضبط اللفظ.

وقد رأى القائمون بناءً على اقتراح مني أن يُعطى من يواظب على مجالس الفتح، والإسماع وثيقةً بحضور مجالس إسماع الألفية، وقديمًا كان يُعطى الطلاب مثل هذه الشهادة كما يُعطون شهادات الإجازة.

وأما الإجازة في الألفية فمن أرادها، فإني أمنحها بالسند بشرط أن يحفظ الطالب مئة بيت من أولها، ومئة بيت من آخرها، فمن أراد ذلك فليسجل اسمه؛ لكي يُعطى موعدًا؛ لأسمعها منه، هذه المقدمة.

أيضًا يا إخوان أحب أن أعرف بابن مالك، فكلنا يعرف ابن مالك، وكلنا لا يعرف ابن مالك.

نعرف أنه عالم نحوي عظيم، وله ألفية ابن مالك ما بعد ذلك لا يكاد أحدنا يعرف عنه شيئًا، فنأخذ لو تعريفًا موجزًا عنه؛ أداءً لشيء من حقه.

هو محمد بن عبد الله بن عبد الله؛ أبوه عبد الله، وجدته عبد الله، جمال الدين أبو عبد الله المعروف بابن مالك الأندلسي الجياني مولدًا، الدمشقي وفاة؛ وُلد في جيان بالأندلس أعادها

الله سنة ثمانٍ وتسعين وخمسمائة على أرجح الأقوال، وتوفي اتفاقاً سنة ثنتين وسبعين وستمائة، فعمره على ذلك كم؟ أربعٌ وسبعون سنة، فهو من علماء أي القرون يا إخوان؟ السابع، اثنين وسبعين وستمائة يكون من علماء القرن السابع، قرن العلم والعلماء.

نشأ ابن مالك في مدينته التي وُلد فيها؛ جيان، وتلقى فيها مبادئ العلوم، وابن مالك قليل الكلام عن عائلته وأبويه، فلا نعرف شيئاً عن أبويه، ولا عاد إلى الأندلس بعد أن هاجر منها، فلعل أباه ممن قُتل في معركة العقاب سنة تسع وستمائة التي هُزم فيها المسلمون أمام النصارى، فإن صح هذا فقد يتم وعمره إحدى عشرة سنة.

ومن عادة الأرامل في تلك العهود أن تُرسل أبناءها لطلب العلم، وهذا الذي حدث فقد طلب ابن مالك العلم في جيان على شيخها، ومقرضها، ومحوجها/ أبي المظفر ثابت بن محمد الكلاعي النثري، ويغلب على الظن أن أمه ماتت وهو في نحو العشرين سنة مما سهل عليه ترك جيان، وترك الأندلس، والهجرة إلى المشرق الإسلامي، وذلك مع بداية غزو النصارى لها وسقوط البلدان بلدة إثر أخرى.

فغادر جيان، ومر بإشبيلية وفيها جلس في حلقة عالمها النحوي الكبير الأستاذ/ أبي علي عمر بن محمد الشلوبين الأشبيلي، وواصل مسيره فمر بمصر، ثم الحجاز حاجاً، ثم توجه إلى الشام واستقر فيها إلى مماته.

ويترجح أنه هاجر إلى المشرق الإسلامي قرابة عشرين وستمائة، وعمره قرابة ثنتين وعشرين، ودخل دمشق سنة خمسٍ وعشرين وستمائة وعمره سبعٌ وعشرون، وأخذ في دمشق عن أبي صادق المخزومي، وأبي الفضل بن أبي الصقر القرشي، والنحوي الكبير/ أبي الحسن علم الدين السخاوي.

ثم ارتحل من دمشق إلى حلب قرابة سنة ثلاثين وستمائة، فلزم نحوها الكبير المشهور/ ابن يعيش موفق الدين؛ ابن يعيش الحدي، ثم لازم تلميذه النحوي البارع/ ابن عمرون الحدي، ويظهر أنهما أعجبا به كثيراً، فرشحا للتدريس والإمامة في المدرسة

السلطانية في حلب؛ وهي أكبر مدرسة فيها جامعة، فبرز نجمه وطال مقامه في حلب وتصدر للتدريس والتعليم.

ومما ألفه في حلب، وهذا يهمننا منظومته الطويلة الكافية الشافية في النحو قرابة ثلاثة آلاف بيت وهي أصل ألفيته، بقي في حلب قرابة ثمانية عشر عامًا. وفي قرابة سنة ثمانٍ وأربعين وستمائة عاد ابن مالك من حلب إلى دمشق، وارتفعت مكانته عند الملك الأيوبي الناصر صلاح الدين يوسف.

وفي سنة سبعٍ وخمسين وستمائة عزم هولاكو على غزو دمشق؛ لأن ملكها الناصر رفض الدخول في طاعته، ففر الناس من وجهه إلى كل مكان ومنهم ابن مالك الذي فر إلى حماة، وفي السنة التالية انتصر المسلمون على التتار بقيادة قطز المملوكي، وقُتل الملك الناصر، واستولى المماليك على الشام، وقضوا على مُلك الأيوبيين عدا ملك حماة الذي رغب ابن مالك في البقاء عنده خمس سنوات حتى تستقر الأمور، وفي حماة في ذلك الوقت ألف ابن مالك ألفيته التي سماها الخلاصة في النحو.

وفي قرابة سنة ستين وستمائة عاد ابن مالك من حماة إلى دمشق، وبقي فيها إلى وفاته عالمًا ملئ الدنيا تحترمه العامة، والخاصة، وتكاثر عليه الطلبة، وصار شيخ المدرسة العادلية وهي أعظم جامعة في ذلك الوقت؛ العادلية الكبرى لقسم القراءات والعربية. **مؤلفاته:** ابن مالك ألف في علمين عظيمين في القراءات والعربية.

أما القراءات: فألف فيها منظومته التي سماها المالكية في القراءات، في ألف بيت على نظام الشاطبية في القراءات؛ وسماها المالكية نسبةً إلى عائلته التي تنتسب إلى مالك، وهذه المنظومة محققة وستطبع قريبًا إن شاء الله.

وأما في العربية: فله كتبٌ كثيرةٌ جدًا أشهرها ألفية ابن مالك، وأعظمها كتاب تسهيل الفوائد وتمهيد المقاصد؛ والمعروف بالتسهيل، وهذا أعظم كتب ابن مالك؛ فيه عظمة ابن مالك وعلمه الغزير، وتجربته الفذة الطويلة في التدريس، وقد شرحه ابن مالك وتوفي قبل أن يكمله وهو مطبوع.

مكانته: ابن مالك نحويٌّ لغويٌّ مقرئٌ، كان في النحو والتصريف بحرًا متلاطمًا، وفي اللغة إليه المنتهى، وفي القراءات ثبًا حافظًا، كان ذا دينٍ متين صادق اللهجة، كثير النوافل، حسن السمات، موفور العقل، وكان نظم الشعر عليه سهلًا رجزه وطويله.

ومما يدل على تعظيم الخاصة له، بل والعامة أنه كان إذا صلى في العادلية؛ لأنه كان إمام المدرسة يشيعة قاضي القضاة/ أبو العباس بن خلكان إلى أن يصل إلى بيته تعظيمًا له، وكان تلميذه الإمام النووي؛ أي تلميذ ابن مالك يقول عنه: شيخنا جمال الدين بن مالك-رضي الله تعالى- عنه، وهو إمام أهل اللغة والأدب في هذه الأعقار بلا مدافعة.

وبالغ تلميذه/ أبو الحسين علي شرف الدين بن محمد اليهوديني راوي صحيح البخاري، فلقبه بشيخ الإسلام، هذا ما يتعلق بتعريف سريع لابن مالك.

أما هذه الألفية العظيمة، المباركة فأول ما نتكلم عليه على اسمها، ما اسم هذه الألفية الذي أطلقه ابن مالك عليها؟

نقول: سماها الخلاصة في النحو؛ ولذلك قال في آخرها:

وَمَا بَجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْتُ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْتُ
أَحْصَيْتُ مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلا خِصَاصِهِ

وقد اشتهرت الخلاصة بألفية ابن مالك، أو بالألفية في حياة ابن مالك؛ لأنها ألف بيت من مزدوج الرجز، وقد أشار ابن مالك نفسه إلى ذلك فقال:

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّتِهِ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّتُهُ

وأما عدد أبياتها، فهي بيتان وألف بيت؛ تتم ألفًا مع البيت الذي قبله في البيتين الذين قرأناهما آنفًا، وبعدهما بيتان فيهم الحمد لله والصلاة على رسوله وآله وصحبه.

ابن مالك كما سبق ألف ألفيته هذه في حمة لتلميذه/ شرف الدين هبة الله البارزي الذي يقول:

نظم الشيخ جمال الدين الخلاصة الألفية بحمة عندنا برتب اشتغالي فيها، وكنت شابًا وخدمته وقد رأيت بركة خدمتي له، وكان ذلك قرابة سنة ستين وستمائة.

وألفية ابن مالك خلاصة منظومته الطويلة الكافية الشافية التي ألفها في حلب، وقد قال في آخرها كما قرأنا: أحصى من الكافية الخلاصة؛ أي أحصى هذا النظم، أحصى من المنظومة الطويلة التي سميتها الكافية الشافية أحصى منها الخلاصة.

أما الكافية الشافية، فقد شرحها ابن مالك، وعلق عليها تعليقات، ونكتاً موجودة في بعض المخطوطات، وواضح من هذه الإصلاحات والتعليقات أن ابن مالك كان يحاول أن يصلح فيها إصلاحات كبيرة، وكان هذا من عادته؛ أنه إذا ألف كتاباً كان يُقرأ عليه، وكان يغير فيه، ويزيد، ويصلح؛ فلهذا كان لأكثر كتبه أكثر من إبرازة، ومن ذلك الألفية كما سيأتي.

فعندما تكاثرت هذه التعليقات، وهذه الإصلاحات، ولاحظ ابن مالك أن فيها قصوراً حاول أن يسدده، وأن يغير، وأن يبدل فيها، ثم لاحظ أن هذه المنظومة لم تنتشر، ولم يُعرف أنها انتشرت بين طلبة العلم، ولا بين طلاب العربية؛ ربما كان ذلك للقصور الذي فيها؛ قصور العلم الذي فيها؛ ولطولها، فأراد أن يقوم بعمل يصلح فيه القصور الذي يراه في المنظومة الطويلة، وأن يتخلص من الطول الذي منعها من الانتشار، فعندما ظهرت له الظروف في حماة، وقد فر الناس من هولاكو، وانشغلوا عن العلم بطلب النجاة، وانصرف الطلبة عن ابن مالك وجد الوقت الكافي لتعديل ألفيته، ورُب ضارة نافعة، فهذا هو السبب الحقيقي في تأليف الألفية؛ ما كان يراه ابن مالك من قصور في منظومته الطويلة الكافية الشافية.

وأما السبب الظاهر العادي، فكما قلنا: لتلميذه هبة الله البارزي؛ لأنه كان ابن قاضي القضاة الذي سكن ابن مالك عنده في حماة؛ ومع ذلك فقد بقي من الكافية الشافية في الألفية كثير، فبقي فيها منها ثلاثة وعشرون ومئتا بيت بلفظه دون تغيير، وستة ومئة بيت بأغلب لفظه، وثمانية وعشرون شطر بلفظه.

إلا أن ابن مالك لم يشرح ألفيته؛ مع أنه شرح المنظومة الطويلة، وأول من شرحها تلميذه/ أبو البركات المنجى بن عثمان السلوخي، وشرحه مفقود.

وبعده ولد ابن مالك/ بدر الدين وشرحه مطبوع نشره، أما طبعاتها وتحقيقاتها، فأول طبعة معروفة لها كانت في منتصف القرن الثالث عشر، ثم كثرت طبعاتها في القرن الرابع عشر، ثم كثرت جدًا في قرننا هذا الخامس عشر، وأنا لا أعرف من هذه الطبعات طبعةً محققةً على نسخ مخطوطة عالية، بل لا أعرف طبعة محققة على نسخ مخطوطة على طول بحثي وسؤالي عن ذلك.

ومن طبعاتها المعتبرة بها؛ طبعة باعتناء أخينا الشيخ عبد الله بن صالح بن فوزان، وطبعةً باعتناء الدكتور عبد اللطيف بن محمد الخطيب.

ولي تحقيق على ألفية ابن مالك على مخطوطات قديمة منها نسخة بخط ابن هشام صاحب المغني، وأوضح المسالك، ونسخة عليها إجازة بخط أبي حيان صاحب البحر المحيط سلمته للطابع في محرم سنة ثمان وعشرين وأربعمائة وألف وتأخر لأسباب مختلفة، وسيصدر إن شاء الله قبل نهاية هذه السنة.

وللألفية قراءات كثيرة من أفضلها فيما استمعت إليه قراءة بصوت الأخ/ عبد الله الحواس، وقراءة بصوت/ حيدر الجوادي، وقراءة من مؤسسة أشجاع، والقراءة الثانية للأخ/ سليمان الشويحي.

والألفية لها شروح كثيرة جدًا أفضلها: المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي الإمام الأصولي الكبير المعروف صاحب الاعتصام والمواقفات من علماء القرن الثامن.

ومن أضبط شروحها أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري من علماء القرن الثامن.

ومن أوضح شروحها المختصرة شرح ابن عقيد من علماء القرن الثامن، ومن شروحها المتوسطة توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك لابن أم قاسم المرادي من علماء القرن الثامن.

ومن شروحها المختصرة جدًا شرح السيوطي الذي سماه البهجة المضية، ويكاد يكون حلاً لها.

ولها شروحٌ حديثة من أفضلها: القواعد الأساسية للغة العربية لأحمد الهاشمي وهو شرحٌ ميسرٌ مناسب لغير المتخصصين، أو المبتدئين.

وشرحٌ للشيخ عبد الله بن صالح الفوزان سماه دليل السالك.

والشرح الميسر على ألفية ابن مالك للدكتور عبد العزيز الحربي وهو شرحٌ مختصرٌ جدًا.

ولي شرحٌ مسموعٌ متوسطٌ على ألفية ابن مالك بجامع الراجحي بمدينة الرياض، والآن قد اتخذنا في الألفية ونسأل الله التوفيق لإتمام هذا الشرح، ولي كلامٌ أوسع من ذلك على ألفية ابن مالك وشروحها في محاضرة بعنوان ألفية ابن مالك وشروحها. أما الآن فندخل في فتح ألفية ابن مالك، نأتي بالألفية ونفتحها.



بداية الشرح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ألفية ابن مالك - رحمه الله تعالى - تقع في مقدمة، واثنين وسبعين باباً، وثمانية فصول كلها في بيتين وألف بيت، كم عدد أبوابها؟ اثنان وسبعون.
وكم عدد فصولها؟ ثمانية، أما أبياتها ألف، نبدأ في المقدمة، المقدمة عقدها ابن مالك في سبعة أبيات، ذكر فيها: اسم الناظم، وحمد الله، والصلاة على رسول الله، ودعاء الله الإعانة، والثناء على الألفية، والثناء على ابن معطٍ، فقال - رحمه الله تعالى -:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ	أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ
مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى	وَالِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا
وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّةِ	مَقَاصِدِ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةِ
تُقَرَّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزٍ	وَتَبْسُطُ الْبَذَلِ بِوَعْدٍ مُنْجَزٍ
وَتَقْتَضِي رِضًا بغيرِ سُخْطٍ	فَائِزَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِي
وَهُوَ بِسَبْقِ حَائِزٌ تَفْضِيلًا	مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلَا
وَاللَّهُ يَقْضِي بِهِاتٍ وَإِفْرَه	لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ

قوله: مصلياً على الرسول هذا الذي في النسخ القديمة العادية، وجاء في بعض النسخ المتأخرة: مصلياً على النبي.

وقوله: المستكملين الشرفا هذا الذي في نسخها، وجاء في بعض النسخ المتأخرة التي لا يُنسخ بها المستكملين الشرفا.

وقوله في البيت الأخير: الله يقضي بهبات وافرة لي وله مما نُقِدَ على ابن مالك، فكان الأحسن به أن يعم بالدعاء جميع المسلمين؛ ليكون أقرب إلى الإجابة كما ذكر - عز وجل - عن نبيه إبراهيم: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤١]؛ فلهذا أصلح بعضهم هذا البيت بقوله:

والله يقضي بالرضى والرحمة لي ولله ولجميع الأمة
ودعاؤه وذكره لابن معطٍ من سمت العلماء الذين يذكرون من تقدمهم في الخير،
ويبينون سبقهم له.

ثم نتقل إلى الباب الأول من أبواب هذه الألفية المباركة، وقد عقده - رحمه الله - في سبعة أبيات، ذكر فيه ثلاث مسائل:

الأولى: تعريف الكلام، والكلمة، والقول.

والمسألة الثانية: أقسام الكلام.

والمسألة الثالثة: العلامات المميزة لأقسام الكلمة، فقال - رحمه الله تعالى - في عنوان

الباب: الكلام وما يتألف منه، ثم قال في التعريف بالكلام: كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِمُّ

وقال في أقسام الكلمة: وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمِ

وهذا الشطر فيه تقديم وتأخير، وأصله الكلم اسم، وفعل، وحرف.

وقال في تعريف الكلمة والقول:

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمٌّ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ

وقال في العلامات المميزة للاسم:

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنَّدَا وَأَلْ وَمُسْنَدٍ لِالْأَسْمِ تَمْيِيزُ حَصَلُ

وقوله: "ميزه" اختلفت فيه النسخ، فأكثر النسخ تمييز حصل، وفي بعض النسخ ميزه حصل، وأقدم هذه الرواية؛ لأن المتأخرين من تلاميذ ابن مالك ذكروا أن ابن مالك أصلح هذه الكلمة؛ لأن الرواية القديمة تمييز حصل فيها إشكال في تخريجها حيث ذكر بعضهم كالشاطبي: أنه لا حل لهذا الإشكال.

ومن هؤلاء تلميذ ابن مالك أبو الفتح البعلي الحمبلي، كما نقل ذلك السيوطي في نكتته، قال: رأيت رسالة ألفها تلميذي المصنف محمد بن أبي الفتح البعلي الحمبلي قال فيها بعد الحمد لله، كان في أول المقدمة في شيخنا/ العلامة جمال الدين بن مالك الموسومة بالخلاصة تمييز حصل، ثم غيره- رحمه الله- بخطه قبل موته، فقال: ميزه حصل.

فلو قدر أن الأول صواب، وهو تمييز حصل لم يجز أن يُقرأ إلا على ما أصلحه آخرًا؛ لكونه رجع عن الأول، فلا يجوز أن يُنسب إليه شيء رجع عنه، وابن مالك معروف بحرصه على لغة القرآن، والذي في القرآن الميز وليس التمييز؛ مع أنهما واردان في اللغة.

ثم قال ابن مالك- رحمه الله تعالى- في العلامات المميزة للفعل:

بِتَا فَعَلْتُ وَأَتْتُ وَيَا أَفْعَلِي وَنُونٌ أَقْبَلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي

وقال في العلامة المميزة للحرف: سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلٌ وَفِي وَلَمْ

وقال في العلامة المميزة للفعل الماضي، والمضارع، والأمر: فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمْ

وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّاءِ مِنْ وَسَمٍ بِالنُّونِ فِعْلٌ الْأَمْرِ إِنْ أَمَرْتُ فِهِمْ

وَالْأَمْرِ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٌ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيْهَلْ

وقوله: يشم هذا فعل مضارع، من قولهم: شَمِمْتُ الطيبَ أَشْمُهُ عن الأَفْصَح، ويُقال

على غير الأَفْصَح: شَمِمْتُ الطيبَ أَشْمَهُ.

وقوله: وماضي الأفعال بالتاء مز لا بد أن يبين الألف التي في قوله: بالتاء، ولا نحذفها في

القراءة، فنقول: وماضي الأفعال بالتمز وسَمٍ؛ وإن كان الوزن مستقيم؛ ولكن الألف من الكلمة، فيجب أن تبقى، فنقول: وماضي الأفعال بالتاء مز وسَمٍ، هذا الباب الأول انتهينا منه.

أما الباب الثاني من أبواب الألفية: فهو باب المعرب، والمبني، وقد عقده ابن مالك-

رحمه الله تعالى- في سبعة وثلاثين بيتًا، وهو من أطول أبواب الألفية، وأطول منه باب جمع

التكسير في اثنين وأربعين بيتًا، وأطول منه وهو أطول أبواب الألفية باب الإبدال مع فصوله

في ثمانية وأربعين بيتًا.

إذًا فهذا الباب؛ باب المعرب والمبني هو ثالث الأبواب طولًا في هذه الألفية، وفيه تكلم ابن مالك - رحمه الله تعالى - على ست مسائل:

الأولى: المعرب والمبني من الأسماء، والأفعال، والحروف.

الثانية: حركات البناء.

الثالثة: الأحكام الإعرابية.

الرابعة: علامات الإعراب الأصلية.

الخامسة: علامات الإعراب الفرعية وأبوابها؛ وهي: الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، والمجموع بالالف والتاء، وما لا ينصرف، والأفعال الخمسة.

والمسألة السادسة: علامات الإعراب المقدرة، وأبوابها؛ وهي: الاسم المقصور، والاسم المنقوص، والمضارع المعتل الآخر.

وفيها يقول ابن مالك - رحمه الله تعالى - في انقسام الاسم إلى معرب ومبني:

وَالْأَسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لَشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي

ثم بين أنواع شبه الاسم للحرف التي توجب بناءه، فقال:

كَالشَّبِّهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمِي جِئْنَا وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا
وَكَتَيَابَةِ عَنِ الْفِعْلِ بَلَا تَأْثُرٌ وَكَافِتَقَارٍ أَصْلًا

ثم عرّف الاسم المعرب، فقال:

وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسَمَا

ثم بين المعرب، والمبني من الأفعال، فقال:

وَفِعْلٌ أَمْرٌ وَمُضِيٌّ بَيْنَا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا
مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ نُونٍ إِنَاثٍ كَيَرُغْنَ مَنْ فُتِنَ

وقوله: وفعل أمر ومضي فيه روايتان في النسخ، الأولى وهي الأكثر: وفعل أمر ومضي،

والثانية: وفعل أمر ومضي، وكلاهما توجيهه مستقيم.

ثم تكلم على بناء الحروف، فقال: **وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَاءِ**

وهذا الشطر مما نُقِدَ على ابن مالك؛ لأنه بين حقه، فذكر أن حق الحرف البناء؛ لكن هل أخذ الحرف حقه أم لا؟ لم يذكر ذلك؛ فلهذا قال محمد بن محمد بن محمد بن محمد الغزي في شرحه المنظوم على ألفية ابن مالك، وهو في عشرة آلاف بيت.

شرح كل بيت بعشرة أبيات، وسمى هذا الشرح البهجة الوفية، فقال ينقل كلام ابن مالك ويشرحه بالنظم، فقال:

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَاءِ لو قال مبني لكان أحسنًا
فليس كل مستحق أمر يكون موصوفًا بذلك الأمر

وهناك من يدافع عن ابن مالك، فيقول: إنه بين هذا الاستحقاق، ولم يذكر أن الحرف لم يأخذ حقه، والأصل أن كل شيء يأخذ حقه، فإن لم يأخذ حقه بين هذا الأمر؛ لأنه خلاف الأصل.

ثم بين ابن مالك - رحمه الله تعالى - حركات البناء، فقال:

**وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا
وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمُّ كَأَيْنَ أَمْسٍ حَيْثُ وَالسَّائِنُ كَمْ**

ثم بين الأحكام الإعرابية، وعلام تدخل، فقال:

وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلْنِ إِعْرَابَا لاسم وفعل نحو لَن أَهَابَا
وَالاسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

ثم تكلم على علامات الإعراب الأصلية، فذكرها فقال:

فَارْفَعْ بِضَمٍّ وَانْصِبْ فَتَحًا وَجُرْ كَسْرًا كَذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يُسْرُ
وَاجْزِمِ بِتَسْكِينٍ وَغَيْرُ مَا ذُكِرَ يُنُوبُ نَحْوُ جَا أَخُو بَنِي نَمِرُ

ثم بعد ذلك بدأ بذكر علامات الإعراب الفرعية مبيِّنًا أبوابها بابًا بابًا، فبدأ بالباب الأول

من أبواب العلامات الفرعية؛ وهو باب الأسماء الستة، فقال:

وَأَرْفَعُ بِوَإٍ وَأَنْصِبَنَّ بِالْأَلِفِ وَاجْرُزُ بِيَاءٍ مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصْفِ
 مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا
 أَبُّ أَخٍ حَمٍّ كَذَاكَ وَهَنْ وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ
 وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْنِهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ
 وَشَرَطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لَا لِيَا كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا

وقوله: أَب وأخ وحَم كذاكَ وهَنْ، كذاكَ الكاف مفتوحة، فينبغي ألا يُبالغ فيها حتى تنقلب ألفاً، ويسمى ذلك بالإشباع، فيقال:

أَبُّ أَخٍ حَمٍّ كذاكَ وهَنْ، فجعلت في الشطر ألفاً بعد الكاف وليس فيها؛ وإنما تنطقها بالفتح، فيما أن تقول: أَبُّ أَخٍ حَمٍّ كذاكَ وهَنْ، أو تقف وقفة خفيفة جداً عليها، فتقول: أَبُّ أَخٍ حَمٍّ كذاكَ وهَنْ، فالقراءتان صحيحتان؛ ولكن الإشباع هنا لا يصح.

ثم ذكر الباب الثاني من أبواب العلامات الفرعية؛ وهو المثنى، فقال:

بِالْأَلِفِ أَرْفَعُ الْمُثْنَى وَكِلاً إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وَصِلاً
 كَلْتَا كَذَاكَ اثْنَانِ وَاثْتَانِ كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ
 وَتَخْلُفُ الْيَاءُ فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفُ جَرّاً وَنَضْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلِفُ

ونبها قبل قليل أن الياء ما تحذف الألف منها، فتقول: وتخلف الياء فجميعها الألف؛ وإنما تثبتها، فتقول: وتخلف الياء في جميعها الألف.

ثم ذكر الباب الثالث من أبواب العلامات الفرعية؛ وهو جمع المذكر السالم، فقال:

وَأَرْفَعُ بِوَإٍ وَيَاءٍ اجْرُزُ وَأَنْصِبِ سَالِمٍ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ
 وَشَبِّهِ ذَيْنِ وَبِهِ عِشْرُونَا وَبَابُهِ أُلْحِقَ وَالْأَهْلُونَا
 أُولُو وَعَالَمُونَ عَلَيْنَا وَأَرْضُونَ شَذَّ وَالسَّنُونَا
 وَبَابُهِ وَمِثْلَ حِينَ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ

قوله: وأَرْضُونَ شذَّ والسَّنُونُ أيضاً ننتبه إلى أن الواو لا تُشبع حتى يكون ألفٌ بعد الواو،

فنقول: وا أرضون شذ والسنون؛ وإنما نفتح الواو فقط: وأرضون، أو نقف وقفة سريعة، فنقول: أولو وعالمون عليونا وأرضون شذ والسنونا.

ثم بعد ذلك بين حركتا النون بجمع المذكر السالم والمثنى، فقال:

وَنُؤْنَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ التَّحَقُّ فَاتَّخَ وَقَلَّ مَنْ بِكُسْرِهِ نَطَقُ
وَنُؤْنَ مَا تُنِّي وَالْمُلْحَقُ بِهِ بِعَكْسٍ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَاَنْتَبِهْ

ثم ذكر الباب الرابع من أبواب العلامات الفرعية؛ وهو المجموع بالألف والتاء، فقال:

وَمَا بِتَا وَالْفِ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا
كَذَا أُولَاتُ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَأَذْرَعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبُلُ

ثم بين الباب الخامس من أبواب العلامات الفرعية؛ وهو ما لا ينصرف، فقال:

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلٍ رَدِفُ

ثم بين الباب السادس من أبواب العلامات الفرعية؛ وهو الأفعال الخمسة، ولم يسم

هذه الأفعال الخمسة، فقال:

وَأَجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ التَّنُونَا رَفَعًا وَتَذَعِينِ وَتَسْأَلُونَا
وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةٌ كَلِمٌ تَكُونِي لِتَرْؤُمِي مَظْلَمَةٌ

وقوله: مظلمة هذا هو الأشهر في روايات الألفية، وهو الأفصح في اللغة مظلمة، وهو

الأنسب؛ لكي يسلم البيت من عيب التوجيه؛ وهو اختلاف حركة ما قبل الروي، فالروي هنا

في هذا البيت الميم، فقوله: سمة ومظلمة الروي الميم، والحرف الذي قبل الميم من سمة

مكسور، والحرف الذي قبل الميم في مظلمة مكسور، فإذا اتفق فهذا هو المطروح في الشعر،

فإذا اختلفت الحركة التي قبل الروي، مثلاً: في البيت الأول مفتوحة، وفي البيت الثاني

مكسورة، فهذا يسمونه عيب؛ عيب التوجيه.

ويقال في اللغة: مظلمة، وهذا جائز؛ ولكنه سيجعل في البيت -ورد في بعض النسخ-

ولكنه سيجعل في البيت عيب التوجيه.

فذكر الآن في أبواب العلامات الفرعية ستة أبواب: الأسماء الستة، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والمجموع بالالف والتاء جمع المؤنث السالم، وما لا ينصرف، والذي سميناه الأفعال الخمسة.

بقي باب سابع؛ العلامات الفرعية في سبعة أبواب؛ وهو الفعل المضارع، وهي علامة فرعية؛ وهي علامة الجزم حذف حرف العلة لم يذكره هنا، وهذا لا يؤخذ عليه؛ لأنه آخر الكلام عليه مع علامات الإعراب المقدرة؛ ليجمع الكلام على إعراب الفعل المضارع هنا، فقال في علامات الإعراب المقدرة وأبوابها:

الباب الأول: هو الاسم المقصور، قال:

وَسَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُضْطَفَى وَالْمُرْتَقَى مَكَارِمًا
فَالأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا جَمِيعُهُ وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا

وذكر الباب الثاني من أبواب العلامات المقدرة؛ وهو الاسم المنقوص، فقال:

وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ وَنَضْبُهُ ظَهَرَ وَرَفْعُهُ يُنَوِّى كَذَا أَيْضًا يُجَزُّ

وقوله: والثان منقوص أصله والثاني والياء يجوز أن تحذف من المنقوص في ضرورة الشعر، وهذا سيرد كثيرًا في هذه المنظومة الألفية يحذف الياء من الثاني.

ثم ذكر الباب الثالث من أبواب العلامات المقدرة؛ وهو الفعل المضارع المعتل الآخر،

فقال:

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلًّا عُرِفَ
فَالْأَلِفُ أَنْوَ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ وَأَبْدِ نَضْبَ مَا كِيدَعُو يَرْمِي
وَالرَّفْعُ فِيهِمَا أَنْوَ وَاحِدٌ جَازِمًا ثَلَاثُهُنَّ تَقْضِي حُكْمًا لَازِمًا

فذكر أن علامات الإعراب المقدرة في ثلاثة أبواب: الاسم المقصور، والاسم المنقوص، والفعل المضارع المعتل الآخر، وبقي عليه باب من أبواب علامات الإعراب المقدرة؛ وهو الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، كربى، وكذلك صديقي لم يذكره، وهذا مما

أُخذ عليه، ودافع عنه بعضهم، فقال: إنه ذكر ذلك في باب الإضافة، بل في فصلٍ بعد باب الإضافة، وأين هذا الباب من باب الإضافة؟ بينهما مهامه، وعلى كل حال لو ذكر ذلك في البيت، أو في شطر لكان هذا هو الذي ينبغي، هذا هو الباب الثاني من أبواب الألفية. أما الباب الثالث من أبواب الألفية، فهو باب النكرة والمعرفة، وقد عقد الباب في عشرين بيتاً، وذكر فيه ست مسائل:

الأولى: تعريف النكرة.

والثانية: حصر المعارف.

والثالثة: تعريف الضمير.

والرابعة: أقسام الضمير.

والخامسة: اتصال الضمير وانفصاله.

والسادسة: نون الوقاية، فبدأ بالكلام على تعريف النكرة، فقال - رحمه الله -:

نَكْرَةٌ قَابِلٌ أَلٌ مُؤَثَّرٌ أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا

ثم بعد ذلك عرف المعرفة، فقال:

وَعَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ

ثم حصد المعارف فقال:

..... كَهُمْ وَذِي وَهْنَدَ وَابْنِي وَالْغُلَامَ وَالَّذِي

ثم بدأ بالكلام عن النوع الأول من أنواع المعارف وهو الضمير، فعرفه، فقال:

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ كَأَنْتَ وَهُوَ سَمٌّ بِالضَّمِيرِ

ثم بين قسمي الضمير: الضمير المنفصل، والمتصل، بادئاً بالكلام على الضمير

المتصل فعرفه، ومثّل له، فقال:

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِيَاراً أَبَدًا

كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنْ ابْنِي أَكْرَمَكَ وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ سَلِيهِ مَا مَلَكَ

ثم ذكر أن الضمائر كلها مبنية، فقال:

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ

ثم ذكر ضمائر الجر، والنصب المتصلة، أي الضمائر التي تُستعمل في النصب،

وُتُستعمل في الجر، فقال:

وَلَفْظُ مَا جَرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبَ

ثم بين الضمير الذي يأتي في الرفع، وفي النصب، وفي الجر من الضمائر المتصلة، فقال:

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرْنَا صَلَحَ كَاغْرِفَ بِنَا فَإِنَّنَا نَلْنَا الْمِنَحَ

ثم بين ضمائر الرفع المتصلة، فقال:

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرُهُ كَقَامَا وَاعْلَمَا

وقوله: "لِمَا غَابَ وَغَيْرُهُ" مما أخذ على ابن مالك، ونُقد؛ لأنه يقول إن الألف (ألف

الاثنين)، والواو (واو الجماعة)، والنون (نون النسوة)، عند الضمائر يقول: "لِمَا غَابَ

وَغَيْرُهُ"، يعني تُستعمل للغائب، وتُستعمل لغير الغائب، وغير الغائب المُتَكَلِّم والمُخَاطَب،

أي أنها تُستعمل للغائب، والمُتَكَلِّم، والمُخَاطَب، هذا ظاهر البيت، وهذا ليست بصحيح،

لأنها لا تُستعمل للمُتَكَلِّم، وإنما تُستعمل للمُخَاطَب (قوموا)، أو للغائب (قاموا)، ولا يُمكن

أن تستعملها للمُتَكَلِّم، إذا قلنا (قومون)، (نقومون)، (ندرسون) ما يأتي، فلهذا قوله: وَغَيْرُهُ

مما نُقد،

وحاول بعضهم أن يُصلح هذا البيت، فأصلحه بعضهم إلى قوله: "لما خوطب أو غاب

كَقَامَا وَاعْلَمَا".

وأصلحه بعضهم إلى قوله: "لما غاب وخوطب"، أي أنه لا بد أن يُخص الغائب

والمُخَاطَب

ثم بعد ذلك بين أن من الضمائر المُتصلة الضمير المُستتر، فقال:

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَأَفْعَلٍ أَوَافِقُ نَعْتَبُ إِذْ تُشْكِرُ

وبذلك انتهى كلامه عن الضمائر المتصلة، ليتكلم بعد ذلك عن الضمائر المنفصلة،
بادئاً بالكلام على ضمائر الرفع المنفصلة، فقال:

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُوَ وَأَنْتَ وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ
فإن قال قائل: لماذا لم تقرأ الألف في قوله "أنا" فقلت: "وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُوَ"؟

فنقول: لأن الألف هنا ألف "أنا" لا تُقرأ بالوصل، وإنما تُقرأ في الوقف، فنقول: "أنا مسلم"، ولا تقل "أنا مسلم"، في اللغة الفصحى، والألفية إنما جاءت على هذه اللغة، وفي الوقف تقل "أنا" بالألف،

وهناك لغة أخرى وتُنسب إلى بني تميم، أنهم يُثبتون الألف في "أنا" مُطلقاً، وجاء على ذلك بعض القراءات التبعية، فالشاهد أن الأصلح هنا ألا تقرأ الألف، فنقول:

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُوَ وَأَنْتَ وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ
ثم ذكر ضمائر النصب المنفصلة، فقال:

وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا إِيَّايَ وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا
ثم مدّ الكلام قليلاً على اتصال الضمير وانفصاله، يعني متى نأتي بالضمير المنفصل، ومتى نأتي بالضمير المتصل، فقال:

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ
وَصِلْ أَوْ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْهُ الْخُلْفِ انْتَمَى
قال - رحمه الله تعالى -:

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ
وَصِلْ أَوْ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْهُ الْخُلْفِ انْتَمَى
كَذَاكَ خَلْتَنِيهِ وَاتَّصَلَا
وَقَدِّمِ الْأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ
اخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الْانْفِصَالَ
وَقَدِّمَ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

وَفِي اتِّحَادِ الرُّبْعَةِ الزَّمْ فَضْلًا وَقَدْ يُبَيِّنُ الْغَيْبُ فِيهِ وَضْلًا
ثم ختم هذا الباب في الكلام على أحكام نون الوقاية قبل ياء المُتَكَلِّم، وسماها سمي ياء المُتَكَلِّم (ياء النفس) فقال:

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِمُ نُونٌ وَقَايَةٌ وَلَيْسِي قَدْ نَظِمُ
وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتَنِي نَدَرَا وَمَعَ لَعَلٍّ اِعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرَا
فِي الْبَاقِيَّاتِ وَاضْطِرَّارًا خَفَّفَا مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا
وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قُلْ وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

انتهينا بذلك من ثلاثة أبواب من أبواب الألفية.

ووصلت الساعة إلى الخامسة والنصف، فإن شئتم أن تكون الاستراحة في منتصف العصر، فهذا موعدها لمدة ربع ساعة، ثم نعود السادسة إلا ربعاً، ونكمل، وإن شئتم أن تكون الاستراحة في آخر العصر، فتكون في قبل الأذان بربع ساعة، فأَي الأمرين تُريدون؟
إذا نستمر...

الباب الرابع من أبواب الألفية، هو: "باب العلم"، وعقده بن مالك - رحمه الله تعالى - في عشرة أبيات، وذكر فيه مسألتين:

الأولى: تعريف العلم

والثانية: تقسيمات العلم

فقال في تعريف العلم:

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا عِلْمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخَرْنَقَا
وَقَرْنٍ وَعَدْنٍ وَلَا حِقِّ وَشَذْقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَاشِقِ

وقوله: "وَشَذْقَمٍ" بالذال هي الرواية الصحيحة في الألفية، شما أنها ككلمة موجودة في المعجمات اللغوية، وجاء في بعض النسخ المتأخرة "شَرْقَمٍ" بالزاي، والذي يظهر أنها تحريف، وخطأ، لأن هذه الكلمة ليست موجودة في المعجمات اللغوية، حتى نقل صاحب

"تاج العروس" عن شيخه أنه قال: قال شيخنا: "إن التردد في هذه الذال والحكم عليها بالإعجام من أكبر الأوهام"، "الحكم عليها بالإعجام" يعني بالنقد.

ثم بعد ذلك ذكر تقسيمات الاسم بادئاً بانقسام الاسم إلى: اسم، وكُنية، ولقب، وإعرابها إذا توالى، فقال:

وَأَسْمَاءٌ أَتَى وَكُنْيَةٌ وَلَقَبًا وَأَخْرَنُ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا
وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأُضِفَ حَتَّمًا وَإِلَّا أَتْبَعَ الَّذِي رَدَفَ

وقوله: "وَأَخْرَنُ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا" يعني اللقب، لأنه قال: "وَأَسْمَاءٌ أَتَى وَكُنْيَةٌ وَلَقَبًا"، وهذا اللقب الأخير "وَأَخْرَنُ ذَا" اللقب "إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا"، يعني آخر اللقب إذا صحب الاسم، أو الكُنية، وهذا مما أخذ، ونُقد على ابن مالك، لأن اللقب والكُنية لا ترتيب بينهما، فيُقدم أحدهما عن الآخر، وإنما الترتيب بين الاسم واللقب فقط، فيُقدم الاسم، فكان ينبغي بل يجب أن نُقيد وجوب تأخير اللقب إذا صحب الاسم، وفي هذا الشطر أكثر من رواية، فهذه الرواية المشهورة، وهي الموجودة في أغلب المخطوطات، وهي المنقودة، وهناك رواية أخرى وهي: "ونجعل أَخْرَنُ إذا اسماً صَحِبَا"، وهذه الرواية لا نقد عليها، وجعلها بن هشام الرواية المشهورة

ثم ذكر بعد ذلك انقسام العلم إلى: منقول، ومُرتجل، فقال:

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدٌ وَذُو ارْتِجَالٍ كَسُعَادٍ وَأُدُدٌ

ثم ذكر انقسام العلم إلى: مُفرد، ومُركب فقال:

وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَزْجٍ رُكْبًا ذَا إِنْ بَغَيْرٍ وَيَه تَمَّ أُعْرَبَا
وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَةٍ

ثم تكلم على علم الجنس، وما سبق هو العلم المفرد، وقال في علم الجنس:

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهُوَ عَمٌ
مِنْ ذَاكَ أَمْ عَرِيطٌ لِلْعَقَرِ وَهَكَذَا تُعَالَى لِلتُّعْلَابِ

وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ لِلْمَبَرَّةِ كَذَا فَجَارٍ عَلَمٌ لِلْفَجَرَةِ

والباب الخامس من أبواب الألفية هو "باب اسم الإشارة"، وقد عقده في ستة أبيات، وذكر فيه مسألتين:

الأولى: أسماء الإشارة ذي المعاني الستة، والمراد بالمعاني الستة: المذكر، والمؤنث مضروبةً في المفرد، والمثنى، والجمع؛ فالناتج ستة، أي المفرد المذكر، والمفرد المؤنث، والمثنى المذكر، والمثنى المؤنث، والجمع المذكر، والجمع المؤنث والمسألة الثانية: أسماء الإشارة إلى المكان

فقال في أسماء الإشارة إلى المعاني الستة، وشيء من أحكامها:

بِذَا لِمَفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشْرُ بِذِي وَذِهِ تِي تَا عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرُ
وَذَانِ تَانِ لِلْمُثْنَى الْمُرْتَفِعِ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطْعِ
وَبِأُولَى أَشْرُ لِحِجْمِ مُطْلَقًا وَالْمَدُّ أُولَى وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا
بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا مُمْتَنِعَةٌ

وقوله: " وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا"، الألف هنا بدلٌ من التوكيد الساكنة، والأصل "انْطِقَنَّ"، لأن قوله "انطق" فعل أمر، وهو مبني على السكون، فإذا أراد أن يحركه من أجل القافية، فالأصل فيه أن يحركه بالكسر، لأن التخلص من التقاء الساكنين في الأصل بالكسر فيقول (انطق)، عندما قال: " انْطِقَا"، علمنا أنه أراد "انْطِقَنَّ"، وألف التأكيد، ونون التأكيد الساكنة عند الوصل تلفظ نونًا "اذهبن إلى البيت"، وعند الوقف عليها يجب قلبها ألفًا فتقول: "إذهبا"، ومن ذلك قوله - عز وجل - ﴿لَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥]، فإذا وقفت عليها تقف عليه بالألف، فتقول: "لَسْفَعًا"، وهذا حكم نون التوكيد الخفيفة الساكنة، أما نون التوكيد الثقيلة المشددة فإنها تنطق في الوقف نونًا مُشَدَّدةً "اذهبن إلى البيت"، وعند الوقف ستنطق نونًا ساكنةً "اذهبن"،

ثم تكلم بعد ذلك على أسماء الإشارة إلى المكان، فقال:

وَبِهِنَّ أَوْ هُنَّ أَشْرُ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافَ صَلَا
فِي الْبُعْدِ أَوْ بِثَمَّ فَهُ أَوْ هُنَّ أَوْ بِهِنَّ الْكَافَ أَنْطَقْنَ أَوْ هُنَّ

فذكر أن هذه الأسماء أسماء إشارة للمكان إما للقريب، أو للبعيد،

وقوله: " وَبِهِ الْكَافَ صَلَا"، كقوله " أَنْطَقَا"، أي " وَبِهِ الْكَافَ صَلَّنْ"، ثم وقف فقلب

نون التوكيد الخفيفة ألفاً،

ثم نتقل إلى الباب السادس من أبواب الألفية، وهو "باب الموصول" الذي عقده في

ثمانية عشر بيتاً، وفيه تكلم على أربع مسائل:

الأولى: الأسماء الموصولة النصية

والثانية: الأسماء الموصولة المشتركة

وقولنا النصية والمشاركة أي: النصية على معنى من المعاني الستة، وقولنا المشتركة أي

التي تستعمل في وقت واحد لكل هذه المعاني الستة

والمسألة الثالثة: أحكام صلة الموصول

والمسألة الرابعة: حذف العائد

فقال في بيان الأسماء الموصولة النصية التي تستعمل في معنى واحد من المعاني الستة،

قال:

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي الْأُنْثَى الَّتِي وَالْيَا إِذَا مَا تُثْبِتُ لَا تُثْبِتُ
بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلِهِ الْعَلَامَةُ وَالنُّونُ إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ
وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدَّداً أَيْضاً وَتَعْوِيضُ بِذَاكَ قُصْداً
جَمْعُ الَّذِي الْأَلَى الَّذِينَ مُطْلَقاً وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعاً نَطْقاً
بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزَرَا وَقَعَا

ثم بين الأسماء الموصولة المشتركة التي تستعمل في وقت واحد في المعاني الستة

جميعاً، فقال:

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذَكَرَ وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّءٍ شَهْرٍ
وَكَالَّتِي أَيْضًا لَدَيْهِمْ ذَاتُ وَمَوْضِعَ اللَّاتِي أَتَى ذَوَاتُ
وَمِثْلُ مَاذَا بَعْدَ مَا اسْتَفْهَامَ أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ
ونلاحظ أن ابن مالك توسع في ذكر ذو الطائية التي تستعمل اسمًا موصولًا، فذكرها في بيت ونصف، والسبب في ذلك قالوا - والله أعلم - بأنه طائي، ابن مالك الطائي

ثم تكلم بعد ذلك على صلة الموصول، فقال:

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صَلَهِ عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمَلَةٍ
وَجُمْلَةٍ أَوْ شِبْهَهَا الَّذِي وُصِلَ بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفْلٌ
وَصَفَةٌ صَرِيحَةٌ صَلَهِ أَلْ وَكُونُهَا بِمُعَرِّبِ الْأَفْعَالِ قَلْ
وقوله: "وَكُلُّهَا يَلْزَمُ"، وفي رواية أخرى "وَكُلُّهَا تَلْزَمُ بَعْدَهُ صَلَهِ" وتخريجهما واضح
ثم عاد بعد ذلك لذكر اسم من الأسماء الموصولة المشتركة وهو "أَيَّ" فقال في مجيئه
اسمًا موصولًا:

أَيَّ كَمَا وَأَعْرَبْتَ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصَلِهَا ضَمِيرٌ انْحَدَفَ
وَبَعْضُهُمْ أَغْرَبَ مُطْلَقًا.....

ثم تكلم بعد ذلك على حذف العائد من الصلة إلى الموصول، فقال:

.....وَفِي ذَا الْحَذَفِ أَيَّا غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَضِي
إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ فَالْحَذَفُ نَزَرٌ وَأَبَوَا أَنْ يُخْتَزَلَ
إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لَوْصَلِ مُكْمَلٍ وَالْحَذَفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي
فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ بِفِعْلٍ أَوْ وَصَفٍ كَمَنْ تَرْجُو يَهَبُ
كَذَاكَ حَذَفُ مَا بِوَصَفٍ خُفْضًا كَأَنَّ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى
كَذَا الَّذِي جَرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرَّ كَمُرٍّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَر
وقوله "إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي"، وهناك رواية أخرى في بعض النسخ "إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي"،

والفعل "صَلَح" فيه أكثر من ضبط فيقال: "صَلَح"، ويُقال: "صَلَح"، واللغة الأولى "صَلَح" هي الأكثر والأشهر، وهي لغة القرآن

في قوله - تعالى -: ﴿وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾ [الرعد: ٢٣].

وقوله: "كَأَنَّتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرِ مِنْ قَضَى" يُشير إلى قوله - عز وجل -: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، ولكن ضرورة الشعر أدته إلى أن يقول ذلك

ثم تنتقل بعد ذلك إلى الباب السابع من أبواب هذه الألفية المباركة، وهو "باب الْمُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ"، وعقده - رحمه الله - في سبعة أبيات، فسر فيها ثلاث مسائل: الأولى: الْمُعَرَّفُ مِنْ "أَل"

والثانية: أنواع "أَل"، وهي: المعرفة، والزائدة، والموصولة،

والمسألة الثالثة: العلم بالغلبة مما فيه "أَل"

فبدأ في بيان الْمُعَرَّفُ مِنْ "أَل"، فالحق بتعريف، لكن من الذي يُعرف من "أَل" كلها أم اللام فقط؟ فقال:

أَلْ حَرْفٌ تَعْرِيفٌ أَوْ اللَّامُ فَقَطْ فَنَمَطٌ عَرَفْتَ قُلْ فِيهِ النَّمَطُ

ثم تكلم بعد ذلك على نوع من أنواع "أَل"، وهي "أَل" الزائدة فذكر "أَل" الزائدة اللازمة، فقال:

وَقَدْ تَزَادَ لَا زِمًا كَاللَّاتِ وَالْآنَ وَالَّذِينَ تُمُّ اللَّاتِ

وقوله: "وَقَدْ تَزَادَ" بعد دالٍ ساكنة، وهذا من حيث اللغة يجوز فيه الإدغام وهذا هو الأكثر، ويجوز فيه الإظهار، فتقول في الإدغام "وَقُتَزَادَ"، وتقول في الإظهار "وَقَدْ تَزَادَ"، وكلاهما جائز لغةً

ثم تكلم بعد ذلك على "أَل" الزائدة في ضرورة الشعر، فقال:

وَلَا ضُطْرَارَ كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِيِّ

وقوله: "وَوَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِيِّ"، يُشير إلى قول الشاعر:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ

فصاغه بهذه الطريقة، وابن مالك في هذه الألفية لم يذكر إلا بيتاً كاملاً واحداً سيأتي في باب المفعول له، ولم يذكر غيره، وأشار إشارةً إلى بيتين:
الإشارة الأولى هنا في هذا الباب في قول: "وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ"، يُريد البيت الذي ذكرناه،

وهناك بيتٌ آخر أيضاً أشار إليه إشارةً في باب العطف، سيأتي - إن شاء الله - في حينه، ثم تكلم بعد ذلك على "أَل" الزائدة لنفس الأصل، فقال:

وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا لِلْمَحِ مَاقَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلَا
كَالْفُضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سَيَّانِ

وقوله: "وَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ" مما نُقد على ابن مالك، وكان الأفضل أن يقول: "وذكر ذا وتركه سَيَّانِ"، والفرق بينهما أنه إذا قال: "وحذفه" معنى ذلك أنه الأصل فيه أن يُذكر، وإذا قال "وتركه" فالأصل فيه أن يُضاف، و"أَل" إنما تدخل على الاسم، وليست من الاسم، ثم بعد ذلك تكلم على العلم بالغلبة مما فيه "أَل"، فقال:

وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ مُضَافٌ أَوْ مَضْحُوبٌ أَلٌ كَالْعَقَبَةِ
وَحَذْفُ أَلٍ ذِي إِنْ تُنَادٍ أَوْ تُضَفٌ أَوْجِبَ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنَحَذَفُ

وبهذا انتهى كلامه على هذا الباب، فذكر من أنواع "أَل": "أَل" المعرفة، وذكر "أَل" الزائدة، وبقي من أنواعها نوعٌ لم يذكره هنا وهي "أَل" الموصولة، "أَل" التي بمعنى "الذي"، وعذره في ذلك واضح، وهو أنه ذكرها قبل قليل في "باب الأسماء الموصولة" في قوله: "وَمَنْ وَمَا وَأَلٌ تُسَاوِي مَا ذُكِرَ"،

نحن هنا انتهينا من اثني عشر ومائة بيت، وجرت عادة حفاظ الألفية على تعشيرها أعشاراً، على تقسيمها أعشاراً، فالعشر الأول ينتهي عندهم بهذا البيت، لأنهم يُقسمونها بحسب المعاني، فبالانتهاء من هذا الباب تنتهي من أحكام النحو الإفرادية، أي الأحكام التي

تتخذها الكلمة وهي مُفردة قبل أن تدخل في جملة،
الباب التالي هو "باب الابتداء"، وفيه يبدأ الكلام على الأحكام النحوية التقليدية،
وهي الأحكام التي تتخذها الكلمة بعدما تدخل في جملة إما اسمية، وإما فعلية، وقد بدأ ابن
مالك بالكلام على الأحكام النحوية في الجملة الاسمية، ثم سيتكلم على الأحكام النحوية
في الجملة الفعلية، فهذا هو الباب الثامن من أبواب هذه الألفية المباركة، وهو "باب
الابتداء"، وقد عقده ابن مالك - رحمه الله تعالى - في ثلاثين بيتاً، ذكر فيه تسع مسائل:

الأولى: تعريف المبتدأ

والثانية: نوع المبتدأ

والثالثة: قاطع المبتدأ،

والرابعة: تعريف الخبر

والخامسة: أنواع الخبر

والسادسة: الابتداء بنكرة

السابعة: تأخير الخبر، وتقديمه

الثامنة: حذف المبتدأ والخبر

التاسعة: الإخبار بأكثر من خبر

فبدأ بالكلام على تعريف المبتدأ فقال - رحمه الله -:

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرٌ إِنَّ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اعْتَدَرٍ

ثم بين نوعي المبتدأ فقال:

وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ وَالثَّانِي فَاعِلٌ اغْنَى فِي أَسَارِ ذَانِ

وَقِسْ وَكَاسَتْ فَهَامِ النَّفْيِ وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٍ أَوَّلُ الرَّشْدِ

وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ إِنَّ فِي سَوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ

ثم بين رافع المبتدأ، ورافع الخبر، فقال:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْأَبْتَدَا
ثُمَّ عَرَّفَ الْخَبَرَ، فَقَالَ:

وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةُ
ثُمَّ بَيَّنَّ أَنْوَاعَ الْخَبَرِ، فَقَالَ:

وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً
وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى
وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارْعُ وَإِنْ
وَأَبْرَزْنَاهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا

ثم تكلم على الإخبار بشبه الجملة هل يقع أم لا يقع؟ فقال:

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ
ثُمَّ تَكَلَّمَ عَلَى الْإِخْبَارِ بِاسْمِ الزَّمَانِ، فَقَالَ:

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا
ثُمَّ تَكَلَّمَ عَلَى حُكْمِ الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ، أَيْ وَقُوعِ الْمُبْتَدَأِ نَكْرَةً، فَقَالَ:

وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ
وَهَلْ فَتَى فَيَكُنْ فَمَا خَلُّ لَنَا
وَرَعْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلٌ
بَرٍ يَزِينُ وَلَيْقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

وقوله: "مَا لَمْ تُفِدْ"، وفي رواية "مَا لَمْ يُفِدْ"، أي الابتداء بالنكرة، "مَا لَمْ تُفِدْ" أي

نكرة،

وقوله: "وَعَمَلٌ بَرٍ يَزِينُ"، أي "وَعَمَلٌ بَرٍ يَزِينُ"، ولكنه وقف على عمل للقافية،

ثم تكلم بعد ذلك على تأخير الخبر وتقديمه: جوازًا، ووجوبًا، فقال:

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا
فَأَمْنَعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ
كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا
وَجَوُزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا
عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمِي بَيَانِ
أَوْ قَصِدَ اسْتِعْمَالِهِ مُنْهَصِرَا

أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامٍ ابْتَدَا
وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرُ
كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ
كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرُ
وَحَبَرَ الْمُحْصُورِ قَدَّمَ أَبَدًا
أَوْ لَازِمِ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجَدًا
مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ
مَمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ
كَأَنَّ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرًا
كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدًا

صلى الله عليه وسلم -، وقوله:

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مَمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ

هذا البيت من أبيات الألفية المعقدة، بسبب تشتت ضمائره، وصعوبة فهمه، مع أن المراد به يُعبر عنه النحويون بعبارة سهلة فيقولون: "أي يتصل بالمتبدأ ضميرٌ يعود إلى شيءٍ في الخبر"، وقد عبر بن مالك نفسه عند ذلك بعبارة سهلة في "الكافية الشافية" فقال:

"وإن يعد لخبر ضمير من مبتدأ يوجب له التأخير"،

وقد أصلح بعضهم هذا البيت واختصر معه البيت الذي بعده، يعني اختصر بيتين، وأصلح هذا التعقيد في بيت واحد فقال:

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مَمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ

وقول ابن مالك - رحمه الله -: "وَحَبَرَ الْمُحْصُورِ قَدَّمَ أَبَدًا"، ماذا يُريد بالمحصور؟ المبتدأ أم الخبر؟ خبر المحصور في المبتدأ، يُريد المبتدأ، يقول لك "خبر المحصور" فهو المبتدأ، يُريد المبتدأ، "وهو المحصور فيه"، وأما "المحصور" فالخبر،

قلنا: "ما محمدٌ إلا قائماً"، محمد "وَحَبَرَ الْمُحْصُورِ قَدَّمَ أَبَدًا كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدًا"، ما لنا إلا إتباع أحمدًا، ما لنا إلا إتباع النبي - عليه الصلاة والسلام -، أين المحصور؟ "ما لنا إلا إتباع النبي" أين المحصور، والمحصور به، المحصور فيه "الاتباع"، والمحصور "الذي لنا"،

إذاً فاتباع أحمدًا، نقول: (اتباع) مبتدأ "ما لنا إلا اتباعه" فالإتباع هذا مبتدأ هو محصور

أو محصورٌ فيه؟ محصورٌ فيه، ما الشيء الذي حصرته بالإتباع، "الذي لنا"، "الذي لنا" محصور، "والإتباع" هو المحصور فيه،

فابن مالك سمي المحصور، سمي الإتباع محصوراً أم محصوراً فيه؟ قال: "وَحَبَرَ الْمُحْصُورَ قَدَّمَ أَبَدًا" سماه المحصور، مع أن المبتدأ حينئذ محصورٌ أم محصورٌ فيه؟ محصورٌ فيه

هذا مصطلحٌ مستمرٌّ لابن مالك في ألفيته، وفي كتبه الأخرى، يسمي المحصور فيه محصوراً، ويُسميه مُنَحْصَرًا، مع إنه مُنَحْصَرٌ فيه، هذا من المصطلحات التي اختص بها ابن مالك،

وذكر الشاطبي: "أن المُتَّبِعَ للألفية يظهر له أن ابن مالك قصدها بالإطلاق، وأنه يُسمي المحصور فيه محصوراً، أو مُنَحْصَرًا"، وهي عاداته أيضاً في كتابه الآخر (التسهيل)، فتلخص أن هذا الاصطلاح له خالف فيه اصطلاح غيره من أهل النحو والبيان، وقال بن حمدون: "والنُحَاة جميعهم إنما يُسمونه محصوراً فيه، ولا وجه لمخالفتهم"، فالصواب التعبير بما عبروا به، ولا يُقال بمثل هذا اصطلاح ولا مُشاحة فيه، لأن هذا استعصى عن المعنى.

هو محصور أو محصور فيه ما تقل على كفي، الاصطلاح خاص بي، هذا مُنطبقٌ على المعاني، لا بد أن يكون المصطلح منطبقاً على هذا المعنى. وبعضهم أصلح هذا البيت فقال: "وَالْحَبَرَ الْمُحْصُورَ قَدَّمَ أَبَدًا" لكن الأمر متكرر كل الألفية ملتزم بهذا الاصطلاح.

ثم بعد ذلك تكلم على حذف المبتدأ، والخبر جوازاً ووجوباً، فقال:

وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا	تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا
وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنَفُ	فَزَيْدٌ اسْتَغْنِي عَنْهُ إِذْ عُرِفَ
وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذَفُ الْخَبَرِ	حَتَّمُ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّ

وَبَعْدَ وَائٍ عَيَّنْتَ مَفْهُومَ مَعٍ كَمَثَلِ كُلِّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ
وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرًا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا
كَضَرْبِي الْعَبْدَ مُسِيئًا وَأَتَمَّ تَبَيَّنِي الْحَقَّ مُنْوَطًا بِالْحِكْمِ

ثم ختم الباب بالكلام على الإخبار بأكثر من خبر، فقال:

وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرٍ عَنْ وَاحِدٍ كُهُم سَرَاةً شُعْرًا

ثم نتقل إلى الباب التاسع من أبواب هذه الألفية، وهو "باب كان وأخواتها"، وقد

عقده - رحمه الله تعالى - في خمسة عشر بيتًا، وذكر فيه ست مسائل:

الأولى: عمل كان وأخواتها

الثانية: ألفاظها، وشروط إعمالها

الثالثة: حكم توسط الخبر، وتقدمه

الرابعة: نقصانها، وتماها

الخامسة: مجيء معمول الخبر بعدها

السادسة: خصائص كان

فقال - رحمه الله تعالى - في عمل كان وأخواتها، يعني في بيان هذا العمل:

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا وَالْخَبَرَ تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدًا عَمْرُ

رضي الله عنه وأرضاه -، وفي بعض الشروح، يُلغزون عن هذا البيت، حتى قال ناظم:

يَا قَارِئًا أَلْفِيَّةَ الْجِيَانِي وَسَالِكًا فِي أَحْسَنِ الْمَعَانِي

فِي أَيِّ بَيْتٍ جَاءَ فِعْلٌ فَاعِلًا وَالْمُبْتَدَأُ مِنْ بَعْدِهِ مَفْعُولًا

"فِي أَيِّ بَيْتٍ جَاءَ فِعْلٌ فَاعِلًا" الفعل صار هو الفاعل، والمبتدأ من بعه مفعول به،

والمبتدأ ترى مفعول به، يُلغزون بهذا البيت، لأنه قال: "تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأَ"

فترفع: فعل مضارع، وكان: الفاعل، والمبتدأ: مفعول به

فأجابه المُجِيب:

أيهما الخبر الهمام السيد أبقاك رب للعباد ترشد

أهديت لغزاً في الخلاصة بدا في قوله ترفع كان مبتدا

ثم بعد ذلك ذكر ألفاظ هذا الباب، يعني كان وأخواتها، وشروط إعمالها، فقال:

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرَحَا

فَتَىءَ وَأَنْفَكَ وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ لِشَبِّهِ نَفْيِي أَوْ لِنَفْيِ مُتْبِعِهِ

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا كَأَعْطَى مَا دُمْتَ مُصِيبًا دَرَهَمًا

وَعَبَّرَ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلًا إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتِعْمَلَا

وقوله: "إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ" حذف الياء من "الماضي"، كما يحذف الياء من

"الثاني"، وقلنا هذا جائز لضرورة الشعر

ثم تكلم بعد ذلك على حكم توسط الخبر في هذا الباب، في "باب كان وأخواتها"،

فقال:

وَفِي جَمِيعِهَا تَوْسُطُ الْخَبَرِ أَجِزٌ وَكُلُّ سَبْقِهِ دَامَ حَظَرٌ

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَةُ فَجِيءَ بِهَا مَتْلُوَّةٌ لَا تَالِيَةَ

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اضْطُفِّي وَذُو تَمَامٍ مَا بَرَفَعَ يَكْتَفِي

ثم تكلم بعد ذلك على نقصانها، وتامها، أي مجيئها أفعالاً ناقصة، ومجيئها أفعالاً

تامة، فقال:

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالنَّقْصُ فِي فَتَىءَ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِّي

ثم تكلم على مجيء معمول خبرها بعدها، معمول الخبر، أي ما يعمل فيه الخبر،

كمنصوب الخبر، أو مرفوع الخبر، أو الجار والمجرور، ونحو ذلك، هل يتقدم على الخبر،

ويأتي مباشرة بعد كان وأخواتها، أم لا؟ فقال:

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ إِلَّا إِذَا ظَرَفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرٍّ

وَمُضْمَرِ الشَّأْنِ اسْمًا أَنْوَإِنْ وَقَعَ مُوْهُمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعَ

وقوله: "وَمُضْمَرُ الشَّانِ" تأتي في كثيرٍ من النسخ "وَمُضْمَرُ الشَّانِ" أي بتخفيف الهمزة الساكنة، والهمزة الساكنة، يجوز في اللغة نخفيها مطلقاً، سواءً أكانت بعد فتح كـ "شَانِ" و "شَانِ"، و "كَاسٍ" و "كَاسٍ"، أو كانت بعد كسرٍ كـ "بُئِرٍ" و "بِيرٍ"، و "ذُبٍ" و "ذِيبٍ"، أو بعد ضم كـ "سَوَّلٍ" و "سَوَّلٍ" مشهورتان للعرب، وعلى ذلك لك أن تقرأ البيت بتحقيق الهمزة، وهذا هو الذي يظهر، وإن قرأه قارئ بتخفيف الهمزة فإنه لا بأس بذلك عدا ما يظهر.

ثم بعد ذلك بدأ بالكلام على خصائص كان أم الباب، بدأ بالكلام على زيادتها، فقال:

وَقَدْ تَزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَا تَقَدَّمَ
ولك أن تقول: "وَقَدْ تَزَادُ"، أو "وَقَدْ تَزَادُ"، وذكرنا ذلك من قبل، ومن خصائص كان أيضاً حذفها مع اسمها، وبقاء خبرها، وفي ذلك يقول بن مالك:

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ وَبَعْدَ أَنْ وَلَوْ كَثِيرًا إِذَا اشْتَهَرَ
ومن خصائص كان حذفها وحدها، وبقاء اسمها وخبرها، وفي ذلك يقول:

وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِضُ مَا عَنْهَا ارْتَكَبَ كَمَثَلِ أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرَبَ
ومن خصائصها حذف نونها، وفي ذلك يقول:

وَمِنْ مُضَارِعٍ لَكَانٍ مُنْجَزِمٍ تُحَذَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذَفُ مَا التَزِمَ
ثم بعد ذلك ينتقل إلى الباب العاشر، وهو "باب ما ولا ولات وإن المُشَبَّهَاتِ بِلَيْسٍ"، ويعقد الباب في ستة أبيات، يذكر فيها إعمال "ما الحجازية" عمل "ليس"، ودخول "الباء" في خبر "ليس" و "ما"، وإعمال "لا" و "لات"، و "إن" إعمال "ليس"،

فيقول في إعمال "ما الحجازية" عمل "ليس":

إِعْمَالُ لَيْسَ أَعْمَلَتْ مَا دُونَ إِنْ مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زُكْنِ
وَسَبْقِ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَازَ الْعُلَمَاءُ

وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ يَلْ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الزَّمَّ حَيْثُ حَلْ

ثم يذكر دخول "الباء" في خبر "ليس"، وخبر "ما"، ويقول:

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَاءِ الْخَبَرُ وَبَعْدَ لَا وَنَفْيٍ كَانَ قَدْ يَجْرُ

ثم يتكلم على إعمال "لا" و"لات"، و"إن" إعمال "ليس"، فيقول:

فِي النَّكِرَاتِ أَعْمَلْنَ كَلَيْسَ لَا وَقَدْ تَلِي لَاتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلَا

وَمَا لِي لَاتَ فِي سَوَى حِينَ عَمَلْ وَحَذَفَ ذِي الرُّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلْ

ثم ينتقل إلى الباب الحادي عشر، وهو "باب أفعال المُقَارَبَةِ"، ويعقده لنا في عشرة

أبيات، ويذكر لنا في هذه الأبيات أربع مسائل:

الأولى: عمل أفعال المُقَارَبَةِ، وألفاظها، واقتران خبرها بـ "أل"،

الثانية: تصرفها.

الثالثة: نُقْصَانُهَا، وتَمَامُهَا.

الرابعة: فتح السين، وكسرها من أتيت.

فيقول في بيان عمل أفعال المُقَارَبَةِ، وألفاظ أفعال المُقَارَبَةِ، واقتران خبرها بـ "أن"،

قال:

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرَ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرُ

وَكُونُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى نَزَرٌ وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسَا

وَكَعَسَى حَرَى وَلَكِنْ جُعِلَا خَبَرَهَا حَتَمًا بِأَنْ مُتَّصِلَا

وَالزَّمُوا اخْلُوقْ أَنْ مِثْلَ حَرَى وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا أَنْ نَزَرَا

وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبَ أَوْ تَرَكُ أَنْ مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

كَأَنَّهُ السَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقُ كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقُ

ثم يتكلم على تصرفها، فيقول:

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لَأَوْشَكَ وَكَادَ لَا غَيْرُ وَزَادُوا مُوَشَكَ

ثم يتكلم عن نقصانها وتماها، والذي يأتي منها أفعالاً ناقصة والذي يأتي منها أفعالاً كاملة، فيقول:

بَعْدَ عَسَىٰ اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدُ غِنَىٰ بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدَ
وَجَرَدَنْ عَسَىٰ أَوْ أَرْفَعَ مُضْمَرًا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

وقوله (بَعْدَ عَسَىٰ اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ)؛ يجب أن تسكن الكاف من أوشك، فتأتي كافٌ ساكنة بعدها قافٌ مفتوحة فيحدث بينهما إدغام، ويسمونه الإدغام الكبير: وهو أن يأتي حرفان يقع بينهما الإدغام، ويكون الأول متحركاً وتسكنه من أجل الإدغام، كأن تقول - جعل بين أي كلمتين مثلاً، ها، ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] اشتعل تنتهي باللام والرأس تبدأ باللام بعدها همزة وصل تسقط الوصل، لك أن تسكن الأول فتقول: (اشتعل الرأس) لا الثاني ساكنة ما تأتي، اللام في الرأس ساكنة أريد متحركات.

طالب: استفسار بخصوص قراءة: ﴿وَطَبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ٨٧].

الشيخ: ﴿وَطَبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ٨٧] نعم، لك أن تسكن العين وتدغم فتقول (طَبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ)، وسمي الإدغام كبير، وهذا قراءة السوسي عن أبي عمرو البصري القارئ التابعي، القراءة التابعة - لم يقرأ بها إلا أبو عمرو -.

قال المكودي: ينطق بعد الشين من أوشك بقافٍ مشددة لأن الكاف من أوشك أدغمت في القاف بعد قلبه قافاً لأجل استقامة الوزن، والإدغام المذكور ليس بالضرورة - ليس بالضرورة - في الشعر بل هو جائز في النثر، ويسمى الإدغام الكبير أو الإدغام الكبير، وبه قرأ القارئ التابعي أبو عمرو البصري الذي أدغم المثليين والمتقاربين إدغاماً كبيراً؛ ومن ذلك إدغامه الكاف في القاف في أربعة وأربعين موضعاً في القرآن الكريم، وابن مالك أدغم إدغاماً كبيراً في موضعين في ألفيته؛ هذا الموضع الأول: فبدلاً أن يقول أوشك قد قال أوشك قد، والموضع الثاني: سيأتينا في باب تعدي الفعل ولزومه، طيب.

ثم يختم الكلام على هذا الباب، الكلام على جواز الفتح والكسر في السين، من نحو

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

قولهم: عسيت، فيقول:

وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ أَجْزُ فِي السَّيْنِ مِنْ نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتَقَا الْفَتْحُ زُكِنُ

قال:

وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ أَجْزُ فِي السَّيْنِ مِنْ نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتَقَا الْفَتْحُ زُكِنُ

ثم ينتقل بعد ذلك إلى الباب الثاني عشر، وهو باب إن وأخواتها، الذي عقده في ثلاثة

وعشرين بيتاً، وذكر فيه سبع مسائل:

الأولى: أَلْفَاظُ إِنْ وَأَخَوَاتُهَا وَعَمَلُهَا.

الثانية: تَوْسِيطُ خَبَرِهَا.

الثالثة: فَتْحُ هَمْزَتِهَا وَكَسْرُهَا.

الرابعة: دُخُولُ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ بَعْدَ إِنْ.

الخامسة: حُكْمُهَا إِذَا اتَّصَلَتْ بِهَا مَا.

السادسة: حُكْمُ الْمَعْطُوفِ عَلَى اسْمِهَا.

السابعة: تَخْفِيفُ إِنْ وَأَنْ وَلَكِنْ.

وبدأ بالكلام على ذكر أَلْفَاظِ إِنْ وَأَخَوَاتِهَا، وَعَمَلِهَا، وقال:

لِإِنَّ أَنْ لَيْتَ لَكِنْ لَعَلَّ كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ
كَإِنْ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفَّءٌ وَلَكِنْ ابْنُهُ ذُو ضِغْنٍ

ثم تكلم عن حكم تَوْسِيطِ الْخَبَرِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا، فقال:

وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَدِي

ثم بين متى تُفْتَحُ هَمْزَةُ إِنْ، فقال:

وَهَمْزُ إِنْ أَفْتَحَ لِسَدٍّ مَضْرٍ مَسَدٌ دَهَا.....

ثم بدأ بالكلام على كَسْرِ هَمْزَةِ إِنْ فقال:

وَفِي سِي_____وَيَ ذَاكَ اكْسِرِ.....

فَاكْسِرْ فِي الْاِبْتِدَا وَفِي بَدْءِ صَلَهِ
أَوْ حُكَيْتْ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ
وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلقَا
وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمَلَهُ
حَالٍ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ
بِالْلامِ كَاعْلَمَ إِنَّهُ لَذُو ثَقَى

ثم بين جواز فتح همزة إن وكسرها، والمواضع التي يجوز فيها الفتح والكسر، فقال:

بَعْدَ إِذَا فَجَاءَ أَوْ قَسَمَ
مَعَ تَلَوِّهَا الْجَزَا وَذَا يَطْرُدُ
لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي
فِي نَحْوِ خَيْرِ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

ثم بعد ذلك تكلم على دخول اللام: أي لام الابتداء بعد إن، فقال:

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَصَحَّبُ الْخَبَرُ
وَلَا يَلِي ذِي الْلامِ مَا قَدْ نُفِيَ
وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَانَ ذَا
وَتَصَحَّبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولُ الْخَبَرُ
لَا مَ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرَ
وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا
لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا
وَالْفَصْلَ وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ

ثم تكلم بعد ذلك على حكم إن وأخواتها إذا اتصلت بها ما، فقال:

وَوَصُلُ مَا بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطَلُ
إِعْمَالُهَا وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ

ثم تكلم على حكم المعطوف على اسم إن وأخواتها، فقال:

وَجَائِزُ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى
وَأُلْحَقْتُ بِإِنْ لَكِنَّ وَأَنَّ
مَنْصُوبٍ إِنْ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا
مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

وقوله وأن وكأن: -بآخر هذين الشرطين- بآخر هذين الشرطين؛ فيهما نون مشددة

وقِفَ عليهما بالسكون، وإذا وقفت على مشددة في الشعر: فإنك تقف عليه بالسكون؛ فتقف

على النون المشددة إذا وقعت في آخر الشطر كما تقف على النون الساكنة، وتقف على اللام

المشددة إذا وقعت في آخر البيت كما تقف على اللام الساكنة وهكذا، فتقول:

وَأُلْحَقْتُ بِإِنْ لَكِنَّ وَأَنَّ
مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

ثم بدأ بالكلام على تخفيف إن وأن ولكن، مبتدئاً بالكلام على تخفيف إن، فقال:

وُخِفِّفَتْ إِنْ فَقَلَّ الْعَمَلُ
وَتَلَزَمَ الْلامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

وَرَبَّمَا اسْتَغْنَى عَنْهَا إِنْ بَدَا مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا
وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوَصَّلًا

ثم تكلم على تخفيف أن، فقال:

وَإِنْ تُخَفَّفَ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ
وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ نَصْرِيْقُهُ مُمْتَنِعَا
فَلَا حَسَنُ الْفَصْلِ بِقَدْ أَوْ نَفْيِ أَوْ تَنْفِيْسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيلُ ذِكْرُ لَوْ

ثم تكلم على تخفيف كأن، فقال:

وُخَفِّفْتُ كَأَنَّ أَيْضًا فَنُوي مَنْصُوبُهَا وَثَابِتًا أَيْضًا رُوي

وأهمل ابن مالك الكلام على تخفيف لكن، مع أنها تُخَفَّفُ ويقال لكن ويتغير حكمها، ولكنه لم يذكر ذلك.

ثم بعد ذلك ينتقل إلى الباب الثالث عشر، ويعقده لنا في تسعة أبيات، وفي هذه الأبيات

التسعة يذكر لنا خمس مسائل:

الأولى: عمل لا النافية للجنس.

الثانية: حالات اسمها.

الثالثة: حكم تابع اسمها.

الرابعة: دخول همزة الاستفهام عليها.

والخامسة: حذف خبرها.

يبدأ ببيان عمل لا النافية للجنس، فيقول:

عَمَلٌ إِنْ اجْعَلْ لِلا فِي نَكِرَةٍ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكْرَرَةً

ثم يبين أحوال اسم لا النافية للجنس، فيقول:

فَانْصَبْ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَةً وَيَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهُ
وَرَكَّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا كَلًّا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَالْثَّانِ اجْعَلَا

مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مُرَكَّبًا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبًا

قوله (وَالثَّانِ اجْعَلَا)؛ ما الألف التي في قوله اجعلَا؟ بدلٌ من نون التوكيد،

وقوله (وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبًا)؛ فلا ناهية، وتنصب فعلٌ مضارع منصوب أم مجزوم؟ مجزوم؛ ولكنه ما قال لا تنصبي، وإنما قال لا تنصبا: لأن الألف هذه بدلٌ من نون توكيد الخفيفة، يريد أن يقول لا تنصبين، وعندما وقف قلب النون الخفيفة ألفًا.

ثم بعد ذلك ذكر حكم تابع اسمها: يعني لو وصفت اسم لا النافية للجنس، أو عطفت على اسم لا النافية للجنس، هذا المتبوع ما حكمه؟

فقال:

وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي
وَأَعْطَى لَمَعَ هَمْزَةً اسْتِفْهَامٍ
فَأَفْتَحَ أَوْ أَنْصَبَنَ أَوْ أَرْفَعُ تَعْدِيلٍ
لَا تَبْنِ وَأَنْصِبُهُ أَوْ الرَّفْعُ اقْصِدِ
وَالْعُطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا احْكُمَا
لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى

ثم تكلم على دخول همزة الاستفهام على لا النافية للجنس، فقال:

وَأَعْطَى لَمَعَ هَمْزَةً اسْتِفْهَامٍ
مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ

ثم بين حكم حذف خبر لا النافية للجنس، فقال:

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ
إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ

وقوله (إِذَا الْمُرَادُ)؛ فيه اختلاف بين النسخ: فبعضها إذا المراد، وبعضها إذا المراد، أي بعضها إذا بالالف، وبعضها إذا ثم تلتقي ساكنةً بالساكن بعدها فتكسر فنقول إذا المراد ومعناها متقارب.

إِنَّا قَدْ هُنَا وَقَفْنَا، وَنَكْمِلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ.

الأسئلة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السؤال: بخصوص قولهم: "التنزيل يقيد الحكم".

الجواب: هذا قيل قالوا: إن التنزيل يقيد الحكم، لكن التقييد والحكم بالتنزيل من أضعف التقييدات، وخاصةً في الأمور العلمية الأمور الأبدية وفي الأمور ربما تقبل هذه الأمور في منظومة علمية وضعت لربط العلم... لكن لا يكفي يعني لا تكفي جواباً هذا ينبغي أن يضبط الحكم، ويقول للمخاطب والغائب عاد يدبر نفسه، ويلزمه بالطريقة التي وردت، لكن لا بد أن يقيد الحكم للغائب والمخاطب.



السؤال: بخصوص قوله: (ولا يلي ذي اللام، ما قد نفيا).

الجواب: نعم، (ولا يلي ذي اللام)؛ ولا يلي، فين سؤالك؟ (ولا يلي ذي اللام، ما قد نفيا) كلها إشارات تعود إلى لام الابتداء، (ولا يلي ذي اللام)؛ ذي هذه اسم إشارة ومعناها ولا يلي هذه اللام، ما قد نفيا؛ هنا فيه خلاف بين النسخ ما ذكرته فبعض النسخ: تصحب، وبعض النسخ: يصحب، وبعض النسخ: ذي. ويليها، والبيت التالي تصحب، يعني بعض النسخ جاءت بالتذكير وبعض النسخ بالتأنيث؛ بالتأنيث: تصحب، ذي، تليها، وبعض النسخ بالتذكير، يعني: يصحب، ذا.

هذا اختلاف في النسخ، لكن الذي ينطبق على بقية الأبيات هي أن تؤنث؛ لأن قوله: (يليها) لم يرد في جميع النسخ إلا بالتأنيث.



السؤال: هل الضمير المستتر من الضمائر المتصلة؟

الجواب: نعم، هذا سؤال علمي ليس متعلقاً بالألفية، نعم، و**الجواب:** نعم، الضمير المتصل عند المحققين من النحويين، الضمير المستتر عند المحققين من النحويين من الضمائر المتصلة.

ومستتر: يعني ليس له.. لم تضع لفظ العرب له لفظاً، عندما تقول: محمدٌ جاء، أين فاعل جاء؟ ضميرٌ مستتر يعود إلى محمد نفهمه وليس له لفظ لم تضع العرب له لفظاً، وقول المعربون: تقديره هو هذا من باب التقريب والتفهم فقط، وإلا فإن قولهم لا حقيقة له يعني ليس هذا هو لفظ الضمير المستتر، الضمير المستتر ما له لفظ ما يمكن أن تلفظ له أن تلفظ به؛ ما له لفظ، لكن وفق أن تعمل، وهذا من خصائص اللغة العربية إذ هناك أمور تُفهم فهماً ولم تضع العرب لها لفظاً، نعم.



تكملة الدرس الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين...

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد،
وعلى آله وأصحابه أجمعين أما بعد...

ها نحن في مغرب ليلة السبت الثالث والعشرين من رجب من سنة اثنين وثلاثين
وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى -عليه الصلاة والسلام- في جامع الزهراء بمدينة
الرياض في مدينة البجادية، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثاني من دروس شرح ألفية ابن
مالك، وكنا في الدرس الماضي يا أخوان! انتهينا من شرح ثلاثة عشرة باباً، ونكمل شرح ما
تيسر من أبواب هذه الألفية المباركة على صاحبها -الرحمة والبركات-.

الباب الرابع عشر: باب ظن وأخواتها، فهو الباب الرابع عشر، فقد عقده في أربعة عشر
بيتاً، ذكر فيها ست مسائل:

الأولى: عمل ظن وأخواتها.

والثانية: ألفاظ ظن وأخواتها.

الثالثة: إلغائها وتعليقها.

الرابعة: خروج هذه الأفعال من هذا الباب.

الخامسة: حذف مفعولها أو أحدهما.

السادسة: إجراء القول مُجرى الظن.

فبدأ — رحمه الله تعالى — ببيان عمل ظن وأخواتها، فقال:

انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا

ثم شرع بعد ذلك في عد هذه الألفاظ لداخله في باب ظن وأخواتها، فقال:

أَغْنِي رَأْيَ خَالٍ عَلِمْتُ وَجَدَا
ظَنَّ حِسْبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدَّ
حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذْ كَاغْتَقَدَّ
وَهَبْ تَعَلَّمْ وَالَّتِي كَصَيَّرَا
أَيْضًا بِهَا انْصِبْ مُبْتَدَاً وَخَبَرَا
وقوله (اللَّذ) أي: كالذي، اللذ: لغة من اللغات في قولهم الذي.

ثم بعد ذلك بين ما يدخله التعليق والإلغاء من هذه الأفعال، فقال:

وُحُصَّ بِالتَّعْلِيْقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا
مِنْ قَبْلِ هَبْ وَالْأَمْرِ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا
كَذَا تَعَلَّمْ وَلِغَيْرِ الْمَاضِي مِنْ
سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زَكْنُ
ثم بدأ بالكلام على إلغاء ظن وأخواتها، فقال:

وَجَوَّزَ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَا
وَأَنِوْضَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَا مَ ابْتِدَا
فِي مُوْهِمِ الْإِلْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ
ثم بعد ذلك تكلم على تعليق ظن وأخواتها، وقال:

وَالْتَرِزِمِ التَّعْلِيْقَ قَبْلَ نَفْيِ مَا
وَأِنْ وَلَا لَا مَ ابْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمٍ
.....

ثم بعد ذلك تكلم على خروج هذه الأفعال عن هذا الباب، يعني لا تكون من باب ظن

وأخواتها ولا تعمل هذا العمل، فقال:

لِعِلْمٍ عَرَفَانٍ وَظَنَّ تُهَمَّه
تَعْدِيَّةً لَوَاحِدٍ مُلْتَزَمَةً
وَلِرَأْيِ الرُّوْيَا انْمَ مَا لِعِلْمَا
طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ انْتَمَى

ثم تكلم على حكم حذف مفعولي ظن، أو حذف أحد المفعولين، فقال:

وَلَا تُجْزُ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ
سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ

ثم تكلم على إجراء القول مجرى الظن: أي نصبه بمفعولين: كما ينصب الظن
مفعولين، فقال:

وَكَتَّظْنُ اجْعَلْ تَقُولُ إِنَّ وَلِيَّ مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ
بَغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلَتْ يُحْتَمَلُ
وَأَجْرِي الْقَوْلُ كَظَنْ مُطْلَقًا عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقًا

وقوله (وَكَتَّظْنُ اجْعَلْ تَقُولُ)؛ وقوله اجعل: مما نقل عن الألفية؛ لأن ظاهره الوجوب،
اجعل تقول كتظن بهذه الشروط مع أن الحكم هنا على الجواز، حتى لو توافرت الشروط
فإعمال القول أو إجراء القول مجرى الظن هو من باب الجواز وليس من باب الوجوب.
ثم بعد ذلك انتقل إلى الباب الخامس عشر، وهو باب أعلم وأرى وهو باب صغير
عقده في خمسة أبيات، تكلم عن عمل أعلم وأرى، وعلى أحكام أعلم وأرى، ثم على
أخوات أعلم وأرى.

فقال - رحمه الله تعالى - في بيان عمل أعلم وأرى:

إِلَى ثَلَاثَةِ رَأْيٍ وَعِلْمًا عَدَّوْا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمًا

ثم بين أحكام مفاعيل هذا الباب؛ المفعول الأول والثاني والثالث ما أحكامها في هذا
الباب، فقال:

وَمَا لِمَفْعُولِي عِلْمْتُ مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّلَاثِ أَيْضًا حَقًّا
وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ فَلَا ثَنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلَا
وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنِي كَسَا فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَسَا
والبيت الأخير، وهو قوله:

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنِي كَسَا فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَسَا
أيضًا مما أخذ عن الألفية ويُقد به ابن مالك، فالشطر الأول وهو قوله:
وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنِي كَسَا

خص التشبيه بالمفعول الثالث، مع أنه يشمل الأول والثاني منهما، فيه ثلاثة مفاعيل بالباب، الباب يذكر ثلاثة مفاعيل، إذ قال والثاني، إذ قال:

وَأِنْ تَعَدَّيَا لَوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ فَلَا تَنْيُنِ بِهِ تَوْصُلًا

والثاني والثالث، الثاني: كَثَانِي أَثْنِي كَسَا، من باب تفعل اسم مفعولين تنصب المبتدأ والخبر، تقول الثاني هنا كالثاني في باب كسا، مع أن الحكم يشمل الأول ويشمل كلاهما كمفعولي كسا، وأخذ على الشرط الثاني عكس ذلك أنه عمم، فقال: (هُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اتِّسَاعٍ)؛ يعني يأتسي، أحكامهما متشابهة، مع أن التعليق غير جائز في باب كسا وهو جائز في باب أعلم وأرى؛ لأنه ناشئ من باب ظن وأخواتها، إذاً في الشرط الأول خصصه وهو عام وخصه بالثاني مع أنه يشمل الأول والثاني، والشرط الثاني عممه مع أنه ليس عامًا. ثم ذكر بعد ذلك بقية أخوات أعلم وأرى، فقال:

وَكَأَرَى السَّابِقِ نَبَأَ أَخْبَرَا حَدَّثَ أَنْبَاءَ كَذَاكَ خَبَرَا

قوله (أَنْبَاءَ كَذَاكَ)؛ كذا في جميع النسخ وما اطلعت عليه من شروح الألفية، سوى نسخة واحدة مخطوطة، وسوى شرح من شروح الألفية وهو شرح ابن طولون، ففيهم البيت هكذا: (حَدَّثَ أَنْبَاءَ وَكَذَاكَ حَدَّثَا) بل (حَدَّثَ أَنْبَاءَ وَكَذَاكَ خَبَرَا)، قلت وهو أخلف لكن التحصيل ينبغي أن يكون على ما عليه أكثر النسخ المخطوطة.

ثم نتقل إلى الباب السادس عشر وهو باب الفاعل، وهنا ينتهي كلام ابن مالك على أحكام الجملة الإسمية: الابتداء، ثم النواسخ؛ كان وأخواتها، كما ولا ولات وإن المشبهات بليس، وأفعال المقاربة، وإن وأخواتها، وظن وأخواتها، وأعلم وأرى كل ذلك من أحكام الجملة الإسمية ونواسخها.

ومن الفاعل يبدأ الكلام على الأحكام النحوية للجملة الفعلية، وباب الفاعل هو الباب السادس عشر، وعقده في سبعة عشر بيتاً، فيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: تعريف الفاعل.

المسألة الثانية: رافع الفاعل.

المسألة الثالثة: اتصال تاء التانيث بالفعل.

المسألة الرابعة: تأخير المفعول به وتقديمه على الفاعل.

فبدأ بالكلام على تعريف الفاعل، وقال -رحمه الله تعالى-:

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرُفُوعِيَّ أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ نِعَمَ الْفَتَى

ثم بين رافع الفاعل الذي يرفعه ويعمل فيه، فقال:

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَرَّ
وَجَرَدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَارَ الشُّهَدَا
وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ
وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أَضْمِرَا كَمَثَلِ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَا
والبيت الأخير وهو قوله (وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ)؛ يُلغز عليك كثيرًا، حتى قال الناظم في

ذلك:

يا قارئ النحو من ألفية جمعت في النحو معظم ما في النحو قد قِيلَا
إن كنت تفهمها فهمًا تحوز به أسرارها حين تخفى والأقاويلَا
في أي بيت بها قد جاء فاعله فعلاً ومن فاعلٍ قد جاء مفعولَا
الفاعل فعلٌ، والفاعل جاء مفعولًا، في قوله: (وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ)؛ ففعلٌ: فاعل،
والفاعل: مفعولٌ به مقدم، طيب فأجابه القائل:

فدتك نفسي فقد أحسنت تمثيلًا وفُتت كلَّ الوري نظماً وتسجيلًا

قد جاء ذاك بما في باب فاعلها من بعد أربعة في النظم تكميلًا

وهو الباب الخامس.

ثم بعد ذلك تكلم ابن مالك عن اتصال تاء التانيث بالفعل مع الفاعل المؤنث، فقال:

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِي إِذَا كَانَ لِاثْنَيْنِ كَأَبَتْ هُنْدُ الْأَذَى

وَأِنَّمَا تَلَزَمَ فِعْلَ مُضَمَّرٍ مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرٍ
وَقَدْ حُيِّجَ الْفَضْلُ تَرَكَ التَّاءَ فِي نَحْوِ أَتَى الْقَاضِي بِنَتْ الْوَاقِفِ
وَالْحَذْفُ مَعَ فَضْلٍ بِإِلَّا فَضْلاً كَمَا زَكَ الْإِفْتَاءُ ابْنَ الْعَلَا
وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِإِلَّا فَضْلٍ وَمَعَ ضَمِيرٍ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعَ
وَالْتَّاءُ مَعَ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كَالْتَّاءِ مَعَ إِحْدَى اللَّبَنِ
وَالْحَذْفُ فِي نَعَمِ الْفَتَاةِ اسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ

وقوله - رحمه الله - (وَتَاءٌ تَأْنِيثٌ تَلِي الْمَاضِي)؛ مما نُقِدَ لأنه خص الحكم بالفعل الماضي، مع أنه يشمل الماضي والمضارع، فإذا كان الفاعل مؤنثاً؛ قلت مع الماضي: ذهبت هندٌ، ومع المضارع: تذهب هندٌ، إلا أن التأنيث مع الماضي بقاء ساكنة في آخره، ومع المضارع بقاء مفتوحة في أوله، وقوله (تَلِي الْمَاضِي إِذَا)؛ الماضي: مفعولٌ به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها السكون المطلوب لاستقامة الوزن، فسكن الماضي لضرورة الشعر، وإلا فهو مفعولٌ به منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

قوله: (أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرٍ)؛ الحر: هو فرج الأنثى، وقد نُقِدَ ذلك على ابن مالك؛ لأنه كان ينبغي أن يُعرف المؤنث الحقيقي بتعريفٍ ألطف من ذلك، وقد فعل ذلك وخاصةً أن هذا الكتاب أُلِفَ للمتخصصين وغير متخصصين، هذا كتاب علمياً للمتخصصين فقط يحفظه أهل اللغة وأهل الفقه والتفسير... فليس في كتب النحو من الفوائد التي لا يطلع عليها إلا المتخصصون، فكان ينبغي أن يأتي بعبارة ألطف من ذلك.

ثم بعد ذلك تكلم عن تأخير المفعول وتقديمه على الفاعل، فقال:

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَ وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَ
وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَحِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ
وَأَخَّرَ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُذِرَ أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرٍ
وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرَ أَخَّرَ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قُصِدَ ظَهَرُ

وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نُورُهُ الشَّجَرُ
 قوله: (أَوْ أَضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرٍ)، وقوله (وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرَ آخِرُ) فجعل
 المنحصر هو المتأخر مع أن المتأخر هو المنحصر فيه؛ وهذا ما قلناه من قبل أنه يطلق على
 المنحصر فيه منحصر، ويطلق على المحصور فيه محصور، هذا اصطلاح استعمله في كتبه
 عموماً، (خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ)؛ يقول أن المراد هو عمر ابن الخطاب -رضي الله عنه-.
 ثم تنتقل إلى الباب السابع عشر، وهو باب النائب عن الفاعل، فقد عقده في ثلاثة عشر
 بيتاً، وفيه ثلاث مسائل:

الأولى: ما ينوب عن الفاعل.

والثانية: كيفية بناء الفعل للمجهول.

والثالثة: ما ينوب عن الفاعل عند عدم المفعول به.

فبدأ بالكلام على ما ينوب عن الفاعل بعد حذفه، فقال -رحمه الله-:

يُنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ كَيْلٌ خَيْرٌ نَائِلٍ

ثم بين كيفية بناء الفعل للمجهول؛ لأن الفعل في هذا الباب معناه أن الفاعل يكون مبنياً
 للمجهول، فقال:

فَأَوَّلُ الْفِعْلِ اضْمُمْنَ وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيِّ كَوْصِلَ
 وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا كَيْتَحِي الْمَقُولُ فِيهِ يُتَحَى
 وَالثَّانِي التَّالِي تَا الْمَطَاوَعَةُ كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلا مُنَازَعَةٍ
 وَثَالِثَ الَّذِي بِهِمْزِ الْوَصْلِ كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ كَاسْتُحْلِي
 وَاكْسِرْ أَوْ اشْمِمْ فَأَثْلَاثِي أُعِلَّ عَيْنًا وَضُمَّ جَا كَبُوعٍ فَاحْتُمِلْ
 وَإِنْ بِشَكْلِ خَيْفَ لَبَسَ يُجْتَنَّبُ وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبِّ
 وَمَا لِبَاعٍ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي اخْتَارَ وَأَنْقَادَ وَشِبْهِ يَنْجَلِي
 قوله: (كَيْتَحِي الْمَقُولُ)؛ في كلمة المقول: روايتان في النسخ الأولى بالجر (كَيْتَحِي

المَقُول)، والثانية بالرفع (كَيَتَّحِي المَقُول).

وقوله:

وَالثَّانِي التَّالِي تَا المَطَاوَعَةُ كَالأَوَّلِ اجْعَلُهُ بِلا مُنَازَعَةٍ

هذا مما أخذ ونُقد عليه؛ لأنه قيد التاء كما رأيتُم بتاء المطاوعة، ولم يقيد الحكم بالفعل الماضي، والصواب بأن هذا الحكم للحرف الثاني في الفعل الماضي المفتوح بتاء زائدة معتادة، إذا خصص وكان ينبغي لا يخصص، خصص التاء بكونها للمطاوعة مع أن الحكم لكل تاء زائدة زيادةً معتادة للمطاوعة ولغيرها، ثم إنه عَمِم ولم يُقيد الحكم بالفعل الماضي مع أن الحكم خاص بالفعل الماضي، وقد أصلح بعضهم هذا البيت دافعاً عنه النقد المذكور، فقال:

والثاني التالي تا الزيادة خصم بـماضي إن تكن معتادا

ثم بعد ذلك ينه على قوله: (وَأكْسِرْ أَوْ أَشْمِمْ)؛ أصل البيت (وَأكْسِرْ أَوْ أَشْمِمْ) فأشمم: فعل أمر من الفعل أَشْمَمَ، من الفعل الرباعي أَشْمَمَ، وفعل أمره سيكون مبدوءاً بهمزة قطع؛ قولك: أقبل زيد الأمر منه أَقْبَلْ، وأكرم زيد الأمر منه أَكْرَمْ، وأشْمَم الأمر منه أَشْمِمْ، ثم إن ابن مالك خف الهمزة هنا بحذفها ونقل حركتها إلى الساكن قبلها، (أو أَشْمِم) همزة مفتوحة وقبلها واو ساكنة (أو اشمم)، كيف خففها؟ حذفها ونقل حركتها الفتح إلى الساكن قبلها للواو إذاً أو صارت (أو) تحذف الهمزة فتقول (أو اشمم) وهذا سُمي التخفيف بالنقل. وهناك تخفيف آخر للهمزة هو تخفيف بالحذف آسف تخفيف بالقلب وقلناه قبل قليل في الشأن الشأن قلبناه إلى ألف. طيب. ثم بعد ذلك تكلم رحمه الله على ما ينوب عن الفاعل عند عدم المفعول به، فقال:

**وقابلٌ من ظرفٍ أو من مصدرٍ أو حرفٍ جرٍّ بنيابةٍ حَري
ولا ينوبُ بعضُ هَذي إن وُجدَ في اللفظِ مفعولٌ بهٍ وقد يردُ
وباتفاقٍ قد ينوبُ الثَّانِ من بابٍ كسا فيما التَّيَّاسُ أَمِنْ**

في بابِ ظَنَّ وأَرَى المَنْعُ اشْتَهَرَ ولا أَرَى مَنَعًا إذا الْقَصْدُ ظَهَرَ
وَمَا سَوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا
قوله: ولا ينوبُ بعضُ هَـذِي إن وُجِدَ، هذا شطر. الشطر الأول من البيت الحادي
والخمسين بعد المئتين. الشطر الأول من البيت الحادي والخمسين بعد المئتين إذن كم
يكون في الألفية ها؟ بانتهاء هذا الشطر نكون قد انتهينا من ربع الألفية؛ لأن الألفية بيتان
وألف، فربعها مائتين وخمسون ونصف. نعم.

وقوله: في بابِ ظَنَّ وأَرَى المَنْعُ اشْتَهَرَ، يريد أن يقول في هذين البابين: باب ظن وفي باب
أرى، اشتهر المنع، ولا يريد أن يقول في باب ظن وأرى المنع؛ فالمنع ليس معمولاً ليس
مفعولاً لأرى. ثم نتقل إلى الباب الثاني وهو الباب الثامن عشر، وهو باب اشتغال العامل
عن المعمول. وقد عقده في اثني عشر بيتاً، وذكر فيها خمس مسائل: الأولى: تعريف
الاشتغال. والثانية: ذكر فيها الترجيح بين النصب على الاشتغال والرفع على الابتداء.
المسألة الثالثة: نصب الاسم على الاشتغال، إذا كان ضميره مجروراً أو مضافاً. الرابعة:
النصب على الاشتغال في فعل يفسره وصف. الخامسة: النصب على الاشتغال السببي. فبدأ
بالكلام على تعريف الاشتغال، فقال رحمه الله تعالى:

إِنْ مَضُمُّ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلَ عَنْهُ بِنَصْبٍ لَفْظِهِ أَوْ الْمَحَلِّ
فَالسَّابِقُ انْصَبُّهُ بِفِعْلٍ أَضْمَرَا حَتَّمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَا
ثم بدأ الكلام على الترجيح بين النصب على الاشتغال والرفع على الابتداء، أيهما
أرجح؛ فبدأ بالكلام على وجوب النصب على الاشتغال في المواضع التي يجب فيها النصب
على الاشتغال، فقال:

وَالنَّصْبُ حَتَّمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَا
وأما وجوب الرفع على الابتداء، المواضع التي يجب فيها الرفع على الابتداء، فقال
فيها:

وَأِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْبَيْتِ إِذَا يَخْتَصُّ فَالرَّفْعُ التَّزْمُّهُ أَبَدًا
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلَهُ مَعْمُولٌ مَا بَعْدُ وَجِدْ

وقوله في البيت الأخير:

كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ

لم كذا في جميع نسخ التحقيق، وجاء في نسخة واحدة لن ما لن يرد، وهو بلفظ لم على هذه النسخة القليلة في أكثر الشروح المطبوعة، ولكن الشروح المطبوعة لا يوثق بها في بيان ألفاظ الألفية؛ لأن أغلبها لم يحقق تحقيقاً علمياً بل كثير منها غُيرت فيها ألفاظ الألفية بما يوافق المطبوع من الألفية. وهذا المطبوع من الألفية لم يحقق تحقيقاً علمياً. فلهذا نجد في كثير من هذه الشروح اختلافاً بين الشرح وبين نص الألفية. فالشارح يشرح على روايته، وتجد أن المتن المثبت للألفية الرواية المعروفة المشهورة في الألفيات المطبوعة. وهذا مما يدل على أن الألفية يجب أن تحقق تحقيقاً علمياً يليق بمقامها.

وقوله في الشطر الأخير: مَا قَبْلَهُ. نعم. لن.. لن هذا الذي في النسخ القديمة إلا نسخة واحدة فيها لم. وقوله في الشطر الأخير:

مَا قَبْلَهُ مَعْمُولٌ مَا بَعْدُ وَجِدْ

كذا في أكثر النسخ ومنها نسخة ابن هشام التي نقلها من نسخة ابن النحاس وهو من تلاميذ ابن مالك المتأخرين. وجاء في بعض النسخ:

مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجِدْ

ومع ذلك فإن هذا البيت على كل حال على كل هذه الرويات كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلَهُ مَعْمُولٌ مَا بَعْدُ وَجِدْ، من أبيات الألفية المعقدة، والأبيات المعقدة التي في الألفية قليلة، فلهذا ينقد عندما نجد بيتاً معقداً في الألفية. وتقديره كذا يلتزم رفع الاسم المسئول عنه إذا تلا الفعل المسئول شيئاً لن يرد الاسم الذي قبله معمولاً للفعل الذي وجد بعده. حتى قال أبو حيان عن هذا البيت: هذا كلام في غاية التعقيد والرتاتة، لكن يبقى أنه من

أبيات الألفية.

ثم بعد ذلك تكلم ابن مالك على جواز النصب على الاشتغال والرفع على الابتداء والنصب هو المختار. المواضع التي يجوز فيها النصب على الاشتغال والرفع على الابتداء، ولكن المختار هو النصب على الاشتغال، فقال:

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ وَبَعْدَ مَا إِيْلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبَ
وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَضْلٍ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوْ لَا

ثم تكلم على جواز النصب على الاشتغال والرفع على الابتداء على السواء كلاهما جائزان على السواء، فقال:

وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبَرًا بِهِ عَنِ اسْمٍ فَأَعْطَفَنَ مُخَيَّرًا

ثم تكلم على نصب الاسم على الاشتغال؛ إذا كان ضميره مجروراً أو مضافاً، كقولك: زيدا سلمت عليه، وكقولك: زيدا أكرمت أخاه، فقال:

وَفَضَّلَ مَشْغُولٌ بِحَرْفٍ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَضَّلَ يَجْرِي

ثم تكلم على النصب على الاشتغال بفعل يفسره وصف وليس يفسره فعل، كقولك: زيدا أنا مكرمه، فقال:

وَوَسَّوْ فِي ذَا الْبَابِ وَضَفًّا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلَ

وأخيراً، تكلم على النصب على الاشتغال السببي، كقولك: زيدا أكرمت رجلاً يحبه، فقال:

وَعُلْقَةُ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الْأَسْمِ الْوَاقِعِ

نكون بذلك قد انتهينا من ثمانية عشر باباً. نتوقف قليلاً إن كانت أسئلة فيما سبق ثم نكمل. هل هناك من أسئلة أو كل شيء واضح؟



الأسئلة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السؤال: بخصوص مراد المؤلّف من قوله: (والثاني منهما كثال ذكر).

الجواب: والثاني منهما كثال ذكر، فحصر الحكم بالثاني مع أن الحكم يشمل الأول

والثاني.

المفعولات.. المفعول.. والثاني معروف أنه منصوب والثالث معروف أنه منصوب كل المفاعيل منصوبة لا يوجد مفعول مرفوع أو مجرور لكن هو يتكلم على الحكم.. هو كلامه هنا ليس على أنه منصوب أو غير منصوب، فكلها منصوبة لا شك في ذلك وإنما يتكلم على الحكم حكم المفعول من حيث الحذف وعدم الحذف، التقديم والتأخير، جواز التعليق جواز الإلغاء، هل هذه الأشياء تجوز فيها أم لا تجوز، هل هو كمفعول ظن أو كمفعول كسى، فقال لا المفعول الثاني كمفعول كسى وليس كمفعول ظن الذي قال فيه من قبل (ولا تُجز). فما يجوز لك في مفعول مفعولي ظن ذلك، لكن هنا قال نعم يجوز؛ لأنه كمفعول كسى الثاني، لكن الأول كذلك كمفعول كسى في الحكم. فليس الكلام على أنه منصوب لا، الكلام على أحكامه الأخرى، وأما قوله منصوب فكل المفاعيل منصوبة الأول والثاني والثالث ومفعول ظن ومفعول كسى ومفعول أعلم كلها منصوبة.



السؤال: بخصوص الضرورة الشعرية التي لجأ إليها المصنّف في هذا البيت: (وَكَوْنُهَا

بِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَل).

الجواب: نعم، هذه اللغة أقل ما يقال فيها أنها قليلة ولكن الذي يظهر يعني لو أن ابن مالك لم تضطره الضرورة الشعرية لذلك أكان يفعل ذلك. إذن ما الذي دعاه لذلك، الذي دعاه النظر لهذه اللغة القليلة أو الذي دعاه الضرورة، إذن لنرى الدافع الحقيقي لا نلف وندور لغة وما لغة هي لغة قليلة جدًا.



السؤال: بخصوص الضمير المستتر، وهل هو قسمٌ ثالث من الضمائر أم لا؟

الجواب: نعم. قلنا هذا عند المحققين من النحويين بعضهم يجعله قسمًا ثالثًا: منفصل ومتصل ومستتر، لكن التحقيق أن الضمير المستتر من المتصل يعني الضمير إما متصل وإما منفصل، والمتصل قسمان: بارز ومستتر... إحم.. كيف؟.. محمدٌ جاء.. إي.. نعم هو مستتر مستتر لأنه داخل في الفعل.. هو هذا تأكيد لفظي للفاعل المستتر.. لا ما معنى مستتر وجوبًا وجوازًا؟ مستتر جوازًا لا يعني أنه يجوز أن تلفظ به، فالمستتر ليس له لفظ، العرب لم تضع له لفظًا، كيف آآ تلفظه. أما قوله مستتر وجوبًا ومستتر جوازًا هذه مسألة ثانية لا يعني بها ما يفهمه بعضهم، مستتر جوازًا يعني يمكن تظهره، ووجوبًا لا يمكن تظهره لا، وإنما المراد مستتر وجوبًا يعني أن هذا الفعل لا يكون فاعله إلا ضميرًا مستترًا، مثل أمر المذكر، مهما حاولت لا تستطيع أن تجعل فاعله إلا ضميرًا مستترًا (قم واجلس وافعل) هو ضمير مستتر لا يمكن أن تجعل فاعله اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا بب بارزًا مثل (اذهب مثل نذهب) هذه أفعال لا يكون فاعلها إلا ضميرًا مستترًا.

أما المستتر جوازًا فمعناه أن الفعل يجوز أن يكون فاعله ضميرًا مستترًا، كقولك (محمد جاء ومحمد يذهب)، ويجوز أن يكون فاعله اسمًا ظاهرًا مثل (ذهب محمد، محمد يذهب). فقولهم جوازًا ووجوبًا ليس عائدًا إلى الضمير وإنما عائد إلى الفعل. الفعل إما أن يكون فاعله مستترًا يعني يجب أن يكون فاعله مستترًا، لا يكون شيئًا آخر، أو أن الفعل يجوز أن يكون فاعله ضميرًا مستترًا ويجوز أن يكون فاعله شيئًا آخر، اسمًا ظاهرًا أو فعل أو

ضميرًا بارزًا. أما المستتر لا يمكن أن تظهره أبدًا، حتى في قوله تعالى: (اسكن أنت وزوجك الجنة) الفاعل ليس أنت الظاهر بل مستترًا، والدليل على ذلك أنك يمكن أن تقول اسكن خلاص، أين فاعله؟ الفاعل لا يجوز حذفه؛ لأنه عمدة، الفاعل موجود، لكن مستتر في قولك ...



السؤال: هل يمكن توكيد الضمير المستتر؟

الجواب: شرحها قبل قليل في الشرح.. توكيد يعني، يمكن أن تأكد الضمير المستتر وجوبًا أو المستتر جوازًا ليس هناك مشكلة قد تأكد، اسكن أنت أو محمد جاء هو، ف (هو) توكيد للضمير المستتر لا مشكلة لا يمكن أبدًا.



السؤال: ما المراد بـ (التعليق)؟

الجواب: لا التعليق هذا خاص في باب ظن وأخواتها.. التعليق.. هذا شرح مسألة نحوية قلنا الفتح لا نشرح. التعليق هو وجود حاجز بين العامل ومعموله، والحواجز هذه مذكورة كالاستفهام والنفي تقول علمت هل محمد قائم؟ فهل محمد قائم مبتدأ وخبر مرفوعان. ها ارتفعوا. هل محمد قائم. ولا تفصلهما بـ (علمت) لوجود الحاجز هل. لكن (كسى) لا يمكن، تقول: كسى محمد هل الفقير ثوب؟ لا تأتي.



السؤال: ما هو (الاشتغال)؟

الجواب: الاشتغال هو أن تقول مثلاً يعني آأ أكرمت محمدًا، أين مفعول الإكرام؟ محمدًا لا مشكلة. طيب قدم المفعول به، محمدًا أكرمته، أين المفعول به؟ محمدًا مقدم. لا مشكلة. حتى الآن ما جاءت المشكلة. طب، عندما تقول: محمدًا أكرمته أين مفعول أكرم ها؟ الهاء، ومحمدًا مبتدأ أيضًا لا توجد مشكلة إلى الآن لا توجد مشكلة، المشكلة عندما تقول: محمدًا أكرمته هنا تبدأ المشكلة. الاشتغال هو حل لمشكلة فـ (محمدًا أكرمته) أين

المفعول الإكرام الهاء أم محمد؟ الهاء تعود إلى محمد، لكن هل المفعول هو محمد الظاهر أم الضمير؟ ولا يمكن أن يكون للفعل الواحد مفعولين. قالوا أمر سهل؛ نقول (أكرمته فعل وفاعل ومفعول به)؛ فالمفعول هو الهاء، ومحمدًا نقدر له فعلاً، والتقدير هو (أكرمت محمدًا أكرمته)، فحذفنا الفعل الأول للدلالة الفعل الظاهر، فيسمون (محمدًا) منصوب على الاشتغال، يعني منصوب بفعل محذوف من جنس الفعل المذكور. وهذا أسلوب من أساليب المبالغة كتقول: أكرمته أكرمته، أكرمت محمدًا أكرمته، فمحمدًا أكرمته كأنك قلت (أكرمته أكرمته).

هذا هو الاشتغال وهو كثير في القرآن الكريم؛ (والسماء رفعها) أي رفع السماء رفعها. يله هذا شرح الاشتغال.



السؤال: ما رأيك بتقسيم ابن مالك رحمه الله للنحو؟

الجواب: نعم ابن مالك أتى بتقسيم جديد للنحو، لا نقل تقسيم ترتيب، نعم الترتيب الذي ابتدعه ابن مالك أعجب به النحويون كثيرًا وهو المعتمد إلى اليوم. ابن مالك يعني في أغلب حياته كان مدرسًا ليس عالمًا فقط بل كان مدرسًا يدرس قلنا في الحلب درس في المدرسة السلطانية، وفي دمشق في المدرسة العادلية، فكان يدرس الطلاب الصغار والمتوسطين والكبار فله كتب كثيرة تعليمية.

والله أعلم. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الدرس الثاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته وحياكم الله وبياكم، في عصر يوم السبت الثالث والعشرين من شهر رجب من سنة ثنتين وثلاثين وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية المباركة، ونحن في جامع الزهراء بمدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثالث من دروس فتح ألفية ابن مالك عليه رحمة الله.

وكنا قد توقفنا في الدرس الماضي عند الباب التاسع عشر، عند البيت السابع والستين بعد المائتين، ونكمل إن شاء الله تعالى ما توقفنا عنده.

نعم؟ وقلت ذلك... قلت الرياض؟ أنا متأكد، أريد أن أقول البحرية، لا أخطئ، يعني في الرياض، من شدة الخطأ... من شدة الحرص أخطأت، نعم، جامع الزهراء بمدينة البحرية، طيب.

نقول نحن في الباب التاسع عشر وهو تعدي الفعل ولزومه، وقد عقده ابن مالك رحمه الله تعالى في أحد عشر بيتاً، وفيه سبع مسائل:

- المسألة الأولى: تعريف الفعل المتعدي.
- والثانية: عمل الفعل المتعدي.
- والثالثة: تعريف الفعل اللازم.

- والرابعة: الأفعال التي يجب أن تكون لازمة.
- والخامسة: عمل الفعل اللازم.
- والسادسة: الترتيب بين المفاعيل.
- والسابعة: حجب المفعول به.

فبدأ ابن مالك رحمه الله تعالى بالكلام على تعريف الفعل المتعدي فقال:

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعْدِيِّ أَنْ تَصِلَ هَا غَيْرَ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلَ

وبعد أن عرّف الفعل اللازم، بين لنا عمله، فقال في بيان الفعل المتعدي:

فَانْصَبَ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يُنْبَ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ

ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام عن الفعل اللازم، فعرف الفعل اللازم فقال:

ولازمٌ غير المُعْدِي وهذا التعريف يسمى التعريف بالضد، لأن التعريف أنواع منها:

التعريف بالماهية والتعريف بالتمثيل والتعريف بالضد، فهنا قال اللازم غير المعدى لأنه سبق أن تكلم عن المعدى فعرفه وبين العلامة التي تميزه.

ثم بين الأفعال التي لا تكون إلا لازمة فقال:

لَزُومٌ أَفْعَالِ السَّجَايَا	وَلَا زِمٌ غَيْرُ الْمُعْدِيِّ وَحُتِمَ كَنَّهُمْ
وَمَا اقْتَضَى نِظَافَةً أَوْ دَنَسًا	كَذَا افْعَلَّلَ وَالْمُضَاهِي اقْعَنَسَا
لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَاُمْتَدَّ	أَوْ عَرَضًا أَوْ طَاوَعَ الْمُعْدِي

قوله كنهم، كذا افعلل أي وكذا افعلل، ولكنه حذف حرف العطف وابن مالك يحذف

حرف العطف الواو كثيرًا في ألفيته، وهو جائز في ضرورة الشعر وقليل في النثر، وسيأتي بذلك أمثلة كثيرة في ألفيته رحمه الله.

وبعد أن عرف الفعل اللازم بين عمل الفعل اللازم فقال:

وَعَدٌّ لَزِمًا بِحَرْفٍ جَرٍّ	وَإِنْ حُذِفَ فَالْنَصْبُ لِلْمُنْجَرِّ
نَقْلًا وَفِي أَنْ وَأَنْ يَطَّوَّرُ	مَعَ أَمْنٍ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

وقوله وإن حذف فالنصب، أي وإن حذف فالنصب إلا أنه سكن الفاء الأولى لإدغامها في الفاء التي بعدها، ويسمى هذا إدغامًا كبيرًا وسبق الكلام عن هذا الإدغام وقلنا إنه جائز في النثر وليس من ضرورة في الشعر وإن مالك أدغم إدغامًا كبيرًا في الموضعين من ألفيته، هذا الموضع والموضع السابق في باب أفعال المقاربة في قوله "أوشك قد".

وقوله في المثال "عجبت أن يدوا": يدوا يقال في اللغة "ودا القاتل القتل يديه إذا أدى ديته لوليه".

ثم تكلم رحمه الله على الترتيب بين المفاعيل إذا تعددت لأن المفاعيل قد تكون مفعولين في باب ظن وكسا وقد تكون ثلاثة في باب أعلم، فتكلم على ترتيبها إذا اجتمعت فقال:

والأصلُ سَبَقُ فاعِلٍ معْنَى كَمَنْ مِنْ أَلْبَسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنْ
وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمَوْجِبٍ عَرَا وَتَرَكَ ذَاكَ الْأَصْلَ حَتْمًا قَدْ يُرَى

وقوله في المثال "ألبسن" كذا في جميع نسخ التحقيق بفتح السين "ألبسن"، وقال الثوبان في حاشيته المشهورة على شرح الأجرومي إنه قد يكون بضم السين "ألبسن" ليطابق بقية المثال من زاركم، لأن زاركم للجمع فيناسبه ألبسن خطاب للجمع، وقد تكون السين مفتوحة "ألبسن" فيكون قوله زاركم من باب التعظيم لأن المفرد قد يخاطب بالجمع تعظيمًا له، وكذا قال الخضري في حاشيته المشهورة على شرح ابن عقيل، ولكن ما قالاه هو من باب الاجتهاد، أما الذي في نسخ الألفية المخطوطة فهو فتح السين فقط "ألبسن" وهو الموافق لما في أصل الألفية وهو الكافية الشافية، ونص المثال في الكافية الشافية "ألبسن من زارنا نَسَجَ الْيَمَنْ".

ثم تكلم بعد ذلك رحمه الله تعالى على حذف المفعول به فقال:

وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزُ أَنْ لَمْ يَضُرْ كَحَذَفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرَ
وَيُحَذَفُ النَّاصِبُ إِنْ عَلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمًا

وقوله "الناصبها" جمعت الكلمة بين (أل) والإضافة، والذي جوز ذلك هو كون الإضافة إضافة لفظية، لأن (أل) لا تجامع الإضافة إذا كانت الإضافة حقيقية معنوية، والمراد بالإضافة اللفظية: ما كان المضاف فيها وصفاً أي اسم فاعل أو صفة مشبهة أو اسم مفعول أو صيغة مبالغة، ويكون المضاف إليه معمولاً لهذا الوصف وهذا الموجود في قوله "الناصبها" فناسب اسم فاعل، لهذا جاز أن تجمع بين (أل) والإضافة.

ثم بعد ذلك يأتي الباب المتم العشرين وهو باب التنازع في العمل.
فعقده رحمه الله في ثماني أبيات، وذكر في هذه الأبيات ثلاث مسائل:

• الأولى: تعريف التنازع.

• والثانية: أولى العاملين بالعمل.

• والثالثة: أحكام التنازع.

فبدأ كالعادة بتعريف التنازع فقال رحمه الله:

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ قَبْلُ فَلِلَّوَّاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ

والمراد بالتنازع هو أن يتقدم عاملان ويأتي بعدهما معمولٌ يطلبانه كأن تقول: "جاء وجلس محمد" فمحمد يطلبه جاء فاعلاً ويطلبه جلس فاعلاً ويقول إن العاملين تنازعا الفاعل أو تقول: "رأيت وأكرمت عمرو" فإن الرؤية والإكرام يتنازعا المفعول به عمروا هذا من باب التنازع وهي أيضاً مشكلة نحوية حلها النحويون في هذا الباب، أو تقول: "جاء وأكرمت محمداً" فإن جاء يطلب محمداً فاعلاً وأكرمت يطلب محمداً مفعولاً به فتنازعا، والحل سهل في باب التنازع وهو أن تجعل هذا الاسم الظاهر في أحد العاملين، وتضمّر في العامل الثاني ضميراً يكون هو معموله.

فإذا قلت "جاء وجلس محمد" فمحمد فاعل لأحد الفعلين والفعل الآخر فاعله ضمير يعود إلى محمد.

ثم تكلم رحمه الله تعالى على أولى العاملين بالعمل، إذا تنازعا، فأيهما أولى به؟ لأنه

بالاتفاق يجوز أن تعمل أحدهما لكن من أولى في الأعمال العامل الأول أم الثاني؟، فقال رحمه الله:

وَالثَّانِي أَوْلَىٰ عِنْدَ أَهْلِ الْبَصَرِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرِهِ

وقوله "ذا" هو الموجود في نسخ الألفية المخطوطة وإعرابه هذا من غيرهم أي اختار غيرهم عكسًا على فكونهم كثيرين ذا أسره "ذا أسره" يعني كثيرين. وجاء في بعض الشروح في شرح الهواري "ذو" واختار عكسًا غيرهم ذو أسره فتكون أسره صفةً لغيرهم، يعني اختار غيرهم كثيرين عكسًا.

وكلمة أسره تتضمن همزة في جميع نسخ الألفية وفي شروحها إلا ما جاء في إعراب الألفية لخالد الأزهري وقد أعرب الألفية كاملة كلمة كلمة، وعندما جاء إلى هذه الكلمة قال: "الأسره" بفتح الهمزة وهم رهط الرجل الأدنون، فعلق صاحب تاج العروس وهو الزبيبي فقال: "وشذ الشيخ خالد الأزهري في إعراب الألفية فإنه ضبط (الأسره) بالفتح وإنه لا يعتد به، فالذي يظهر أن هذا سبق قلم من الشيخ خالد".

ثم بعد ذلك بدأ ابن مالك بالكلام على أحكام التنازع فقال رحمه الله تعالى:

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا كَيْحَسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ وَلَا تَحِجْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بَلْ حَذَفَهُ الزَّمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ وَأَظْهَرَ إِنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرًا نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنُّانِي أَخَا

تَنَازَعَاهُ وَالتَّزِمَ مَا التَّزِمَا وَقَدْ بَغَىٰ وَاعْتَدَا عَبْدَاكَا بِمُضْمَرٍ لِّغَيْرٍ رَفَعَ أَوْهَلَا وَأَخْرَنَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ لِّغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

فقوله:

وَلَا تَحِجْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لِّغَيْرٍ رَفَعَ أَوْهَلَا

وثلاثة أبيات بعده أربعة أبيات حاول بعدهم اختصارها في بيت واحد فأحسن وأجاد

فقال:

والفضل فاحذف وسواها آخرًا وأظهرن المخالف المفكر
فإن هذا البيت يشتمل على كل ما في هذه الأبيات الأربعة.
يمكن أن تستدركوا ما فاتكم من خلال التسجيل، وإلا فإني أعلم أنني أسرع أحياناً،
قال:

والفضل فاحذف وسواها آخرًا وأظهرن المخالف المفكر
تأمل البيت ثم تأمل في هذه الأبيات الأربعة ستجد أنه يكفي عنه، وقوله ابن مالك رحمه
الله "وأظهرن" أصله وأظهر إن ثم خفف الهمزة بحذفها ونقل حركتها إلى الساكن قبلها، فإن
كانت حركتها الضم فيضم الساكن قبلها، وإن كانت حركتها الفتح سيفتح الساكن قبلها، وإن
كانت حركتها الكسر فسيكسر الساكن قبلها، وإن حركتها الكسر ولهذا كسر الراء التي قبلها
فقال "وأظهر" ثم تأتي النون ساكنة لأنه لم يبق من إن إلا النون الساكنة فقال "وأظهرن"
يكون ضمير خبراً، وقلنا إن هذا التخفيف يسمى تخفيف الهمزة بالحذف والنقل، بالحذف
أي حذف الهمزة والنقل أي نقل حركتها إلى الساكن قبلها.

ثم انتقل رحمه الله إلى الباب الحادي والعشرين وهو باب المفعول المطلق، فعقده
رحمه الله في اثنين عشرة بيتاً، ذكر فيه سبع مسائل:

- المسألة الأولى: تعريف المصدر.
- والمسألة الثانية: ناصب المفعول المطلق.
- والثالثة: أغراض المفعول المطلق.
- والرابعة: ما ينوب عن المصدر في الانتصاب عن المفعول المطلق.
- والخامسة: تثنية المصدر وجمعه.
- السادسة: حذف ناصب المفعول المطلق.
- والسابعة: المفعول المطلق المؤكد لنفسه ولغيره.

فبدأ هذا الباب باب المفعول المطلق بتعريف المصدر، لا بتعريف المفعول المطلق، فقال في تعريف المصدر:

الْمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَذْلُولِي الْفِعْلِ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ
وإنما عرف المصدر في أول كلامه عن المفعول المطلق لأنه يشترط في المفعول المطلق أن يكون مصدرًا لهذا بدأ بالكلام على تعريف المصدر.

ثم تكلم بعد ذلك على ناصب المفعول المطلق أي عامله الذي ينصبه فقال:
بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبَ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتِخِبَ
وقوله في الشطر الثاني: "وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتِخِبَ" أي أنا انتخب وأرجح أن المصدر هو أصل الفعل والإضافة، وهذا القول بصريّ وهو قول الجمهور، وأول ما نقف عنده بعد هذا الاختيار ما ذكره في البيت السابق عندما قال في آخره "كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ" فجعل الأَمِنْ وهو مصدر من أَمِنْ وهو الفعل، يعني فجعل المصدر مأخوذاً من الفعل، وهذا يخالف من صحّحه ورجحه، هذا هو قول الكوفيين، وهذا من تسمّحه وتجوّزه، وقد فعل ذلك في مواضع عدة من الألفية، سنقف عند بعض هذه المواضع، ستجد أنه يشتق من الفعل، ولا يشتق من المصدر من باب التسمّح والتجوز.

ثم قال رحمه الله تعالى في بيان أغراض المفعول المطلق، أغراضه أي فوائده فقال:
تَوْكِيدًا أَوْ نَوْعًا يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدَ كَسِرَتْ سَيْرَتَيْنِ سَيْرِ ذِي رَشَدٍ
وقوله "توكيدًا أو نوعًا يُبَيِّنُ أو عدد" فيه تخفيف للهمزة وهو أيضًا تخفيف بالحذف والنقل، ف "أو" همزة مفتوحة فحذفها ونقل فتحتها إلى الساكن قبلها وهو التنوين، والتنوين كما نعرف نون ساكنة فقله "توكيدًا" ينتهي بدال مفتوحة وبعدها نون ساكنة توكيدًا، فإذا أردت أن تخفف الهمزة في أو ستحذف الهمزة سيبقى واو ساكنة في أو وفتحة الهمزة ستنقلها إلى التنوين سيكون نونًا مفتوحة فتقول توكيدًا ثم نون مفتوحة توكيدًا ثم واو ساكنة توكيدًا، هذا تخفيف بالحذف والنقل، وفي البيت السابق قال بمثله أو فعلنو أيضًا تخفيفًا بالحذف والنقل

لكن ما الفرق بين الموضعين؟

الفرق بين الموضعين أن "توكيداً" على سبيل النصب يعني النون الساكنة التنوين مسبوق بفتحة توكيداً أما الكلمة في البيت السابق فعلٍ على سبيل جر أي كسرتين يعني النون الساكنة مسبوقة بكسرة فعلٍ أو سنحذف الهمزة من أو لننقل حركتها إلى التنوين، التنوين مسبوق بكسرة إذا سنقول فعلٍ ثم فعلين لا فعلين اللام تحتها كسرة ثم النون من التنوين مفتوحة لأن أو الهمزة مفتوحة تنقل الفتحة إلى النون فعلين ثم نستكمل الباقي من أو فعلين فهذا هو التخفيف عنهما.

ثم بعد ذلك تكلم رحمه الله على ما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق، لأننا ذكرنا في البداية أنه لا ينتصب عن المفعول المطلق إلا المصدر، وهناك أسماء قد تنوب عن المصدر فتنتصب على المفعول المطلق فقال عنها في هذا البيت:

وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ كَجَدَّ كُلُّ الْجِدِّ وَافْرَحَ الْجَدَلُّ

ثم تكلم على تثنية المصدر وجمعه فقال:

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوْحٌ أَبَدًا وَثَنٌ وَاجْمَعُ غَيْرُهُ وَأَفْرَدًا

ثم تكلم على حذف ناصب المفعول المطلق أي عامله فقال:

وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعَ وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعٌ
وَالْحَذَفُ حَتَّمُ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ كَنَدَلًا لِلَّذِ كَانَدَلًا
وَمَا لِتَقْصِيلٍ كَأَمَّا مَنَّا عَامِلُهُ يُحَذَفُ حَيْثُ عَنَّا
كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَضَرٍ وَرَدُّ نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمٍ عَيْنٍ اسْتَنَدَ

وقوله "اللد" أي الذي وقوله "كما منا" تشير إلى قوله عز وجل: ﴿فَشَدُّوا الْوَتَاقَ فَإِذَا

مَنَّا بَعْدُ وَإِذَا فِدَاءً﴾ [محمد: ٤] في سورة محمد عليه الصلاة والسلام.

ثم بعد ذلك تكلم على المفعول المطلق المؤكد، وقد يكون مؤكداً لنفسه وقد يكون

مؤكدًا لغيره فذكر كل ذلك فقال:

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُوَكَّدًا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَأُ
نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا وَالثَّانِ كَابِنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا
كَذَاكَ ذُو اللَّتَشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَلِي بُكَاءَ بُكَاءَ ذَاتِ عَضْلَةٍ

وقوله في هذا البيت الأخير "كلي بكا بقاء" أصلها لي بقاء كلمة ممدودة آخرها همزة مضمومة بتنوين بقاء ثم قصر الممدود وقصر الممدود جائز في الشعر، ما معنى قصر الممدود هنا بقاء؟ بأن نحذف الهمزة فإذا حذفنا الهمزة سينحذف معها ما تحمله الهمزة آخر الكلمة هي التي تحمل حركة الإعراب، فعندما حذفنا الهمزة انحذفت معها الضمة انحذفت معها ماذا؟ الضمة علامة الإعراب فقط، أما التنوين فشيء آخر، يعني "بكاء" يظهر ضمتين، الضمة الأولى علامة الإعراب، والضمة الثانية في الرسم الإملائي هي رمز التنوين والتنوين لا علاقة له بالإعراب، التنوين نون ساكنة تلحق آخر حركة في الاسم، إذا حذفنا الهمزة وحذفنا الضمة علامة الإعراب ماذا بقي؟ بقي التنوين، التنوين نون ساكنة تلحق آخر حركة في الاسم، ابحث لي الآن عن آخر حركة في الاسم بعدما صار اسما مقصوراً، مقصور بألف بكا الألف في العربية معلوم أنها ملازمة للسكون، لا تتحمل الحركة لا فتحة ولا ضمة ولا كسرة، إذا ما عليه حركة، ننظر للذي قبلها، ما الذي قبلها؟ الكاف، وما حركة الكاف؟ الفتح، إذا يأتي بالتنوين ويضعه بعد فتح الكاف، فبكا بعد فتحة الكاف يأتي بالتنوين فنقول بكا، ما هذا التنوين؟ هو تنوين الصرف، لأن الكلمة مصروفة ليست ممنوعة من الصرف، التنوين ما له علاقة بالإعراب يأتي مع كلمة مصروفة، إلا أنه يلحق آخر حركة في الكلمة، فلهذا نقول: لي بكا بقاء ذات عضلة.

ثم نتقل بعد ذلك إلى الباب الثاني والعشرين وهو باب المفعول له.

فَعَقْدُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي خَمْسَةِ آيَاتٍ فَقَطْ وَذَكَرَ فِيهِ ثَلَاثَةُ مَسَائِلَ.

• المسألة الأولى: تعريف المفعول له.

• الثانية: شروط المفعول له.

• والثالثة: أنواع المفعول له.

فبدأ كالعادة بتعريف المفعول له فقال رحمه الله:

يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمُضَدُّ إِنَّ أَبَانَ تَعْلِيلًا كَجَدُّ شُكْرًا وَدَنْ
ثم تكلم على شروط المفعول له فقال:

وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ وَقْتًا وَفَاعِلًا وَإِنْ شَرَطُ فَقَدْ
فَاجِرُهُ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشُّرُوطِ كَلِزْهُدٍ ذَا قَنِعٍ

وقوله فَاجِرُهُ بِالْحَرْفِ هو الذي في أكثر النسخ المخطوطة وجاء في بعضها وفي بعض

الشروح فاجزره باللام.

ثم قال رحمه الله تعالى في أنواع المفعول له:

وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبٍ أَلْ
لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ

قوله يصحبه بالتذكير هو الذي في أكثر النسخ المخطوطة وهو المناسب لقوله في البيت

السابق فاجزره بالحرف، لأن قوله "قل أن يصحبه" قل أن يصحب الحرف، وفي بعض

النسخ والشروح وقل أن يصحبها بالتأنيث أي قل أن يصحب اللام.

وقوله في البيت الذي أنشده:

لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ

قال ابن حمدون في الفتح الودودي، وهو حاشيته على شرح المكرودي، قال: "لم

يدخل الناظم رحمه الله في الألفية من شواهد العرب إلا هذا البيت بخلاف الكافية الشافية

أقصد الألفية فإنه كثيرًا ما يدخل فيها شواهد من كلام العرب مع كلامه؛ وهو يعني بذلك

البيت الكامل، وإلا فقد ذكر ابن مالك جزأين من بيتين شعريين، أحدهما سبق أن ذكرناه في

باب المعرف بأداة التعريف بقوله:

كَذَا وَطِبَتْ النَّفْسُ يَا قَيْسُ السَّرِيِّ إِشَارَةً إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ

والموضع الآخر في باب العطف في كلامه على عطف البيان في قوله:

وَنَحْوِ بَشَرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ يَشِيرُ إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرَقُّبُهُ وَفُوعَا

والسبب في ذلك ظاهر وهو أن الألفية مختصرة فلم يرد أن يطولها بذكر الأبيات

الكاملة.

ثم بعد ذلك انتقل إلى الباب الثالث والعشرين وهو المفعول به.

وهو المسمى ظرفاً فعقده في ثمانية أبيات ذكر فيها خمس مسائل.

- الأولى: تعريف الظرف.
- والثانية: ناصب الظرف.
- والثالثة: ما ينتصب على الظرفية من أسماء الزمان والمكان.
- والرابعة: المتصرف وغير المتصرف من أسماء الزمان والمكان.
- والخامسة: نيابة المصدر عن أسماء الزمان والمكان.

فبدأ كالمعتاد بتعريف الظرف فقال رحمه الله:

الظَّرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ضُمَّنَا فِي بَاطِرَادٍ كَهُنَا امْكُتْ أَرْمُنَا

ثم بين ناصب الظرف، أي العامل الذي ينصبه فقال:

فَانْصَبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهِراً كَانَ وَإِلَّا فَاَنْوِهِ مُقَدَّراً

ثم تكلم على ما ينتصب على الظرفية من أسماء الزمان والمكان، يعني ما يقبل أسماء

الزمان والمكان التي تقبل الانتصاب على الظرفية فقال:

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا

نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل كمرمى من رمى

وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ

وقوله "كرمي" هو بالتثنية لأن الألف التي في آخره ليست ألف تأنيث تمنعه من الصرف كليلاً وخبري، ولكنها ألف منقلبة عن أصل عن الياء في رمي يرمي والألف المنقلبة عن أصل لا تمنع من الصرف، فلا تقل "كمرمي من رمي" ولكن "كمرمي من رمي".

ثم تكلم رحمه الله تعالى على المتصرف وغير المتصرف من أسماء الزمان والمكان، أي أسماء الزمان والمكان التي لا تأتي إلا ظرفاً، وهذه غير متصرفة، والتي تأتي ظرفاً وغير ظرف، وهذه هي المتصرفة فقال:

وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ

وقوله في العرف، أي في عرف النحويين.

ثم تكلم أخيراً على نيابة المصدر عن أسماء الزمان والمكان، أي أن المصدر قد ينوب عن أسماء الزمان والمكان فينتصب على الظرفية الزمانية أو المكانية فقال:

وَقَدْ يُنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرٌ وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

وما زاد في الكلام على المفاعيل.

فانتقل بعد ذلك إلى الباب الرابع والعشرين وهو المفعول معه.

فعقد في خمسة أبيات فيها ثلاث مسائل:

• الأولى: تعريف المفعول معه.

• الثانية: ناصب المفعول معه.

• الثالثة: ما يتردد بين العطف والنصب على المفعول معه.

ونحن في قراءة هذه المسائل وترتيبها في الأبواب تكاد تجد أن ترتيبها متشابه، يعرف، ثم يذكر الناصب أو العامل، ثم بعد ذلك يذكر بعض الأحكام والمسائل المتعلقة بهذا المعنى.

فبدأ كالمعتاد بتعريف المفعول معه فقال رحمه الله:

يُنْصَبُ تَالِي الْوَائِ مَفْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً

ثم تكلم على ناصب المفعول معه أي الذي ينصبه فقال:

بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ ذَا النَّصْبِ لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ

وقوله "ذا النصب" في رواية أغلب النسخ والشروح، وجاء في بعض النسخ من الشروح "والنصب لا بالواو في القول الأحق".

وما زال يتكلم على ناصب المفعول معه فيقول:

وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبٍ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ

ثم بدأ بالكلام على اختيار العطف على النصب على المفعول معه يعني الموضع الذي يجوز فيه أن تنصب عن المفعول معه وأن تعطفه على ما قبله، يعني المواضع التي يجوز تجعل الواو واو المفعول معه تنصب ما بعدها أو تجعل الواو واو عطف فتعطف على ما قبلها، والاختيار أن تجعل الواو واو عطف، فقال:

وَالْعُطْفُ إِن يُمَكِّنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ

ثم تكلم على اختيار النصب عن المفعول معه على العطف، يعني كلاهما يجوز أن تكون الواو واو عطف، أو تكون الواو واو معية، لكن المختار النصب، أن تكون الواو واو معية، فقال:

وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ

ثم تكلم على وجوب النصب على المفعول معه وعدم جواز فعل الواو واو عطف فقال:

وَالنَّصْبُ إِن لَمْ يَجْزِ الْعُطْفُ يَجِبُ أَوْ اعْتَقَدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصَبُّ

بهذا يكون رحمه الله قد انتهى من الكلام عن المفاعيل الخمسة: المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، والمفعول المطلق، ليبدأ بالكلام عن الاستثناء. فهنا يمكن أن نقف لمن كان عنده سؤال أو استفسار ونستفيد من هذه الوقفة ببارد الماء مرة أخرى، نعم، تفضل:

السؤال: بخصوص قولكم: "وإن شرطاً فقد"، فهل الصواب: "شرطاً" أم

"شرط"؟

الجواب: إن قلت: "وإن شرطاً" هذا خطأ القراءة فيه، لا، والصواب "وإن شرطٌ فقد".

لو كان فقد لكاد أن أقول "وإن شرطاً" فننصبه على الاشتغال أو ننصبه على المفعول به المقدم يعني "وإن فقد شرطاً" ففي هذه فقد، القراءة الصحيحة نقل البيت كاملاً:

وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ وَقْتًا وَفَاعِلًا وَإِنْ شَرَطٌ فَقَدْ

السؤال: بخصوص قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٠].

الجواب: فأهلك عادًا ليس تخفيف همزة وإنما هو تحريك بالتنوين بسبب التقاء الساكنين، لأن التنوين ساكن وال في الأولى اللام ساكنة وهمزة الوصل تسقط في وسط الكلام فصارت اللام ساكنة والتنوين ساكن والتقى الساكنان فتتخلص منهما بكسر التنوين، ثم إن "حقاً" على قراءتنا لا يخفف الهمزة في قراءته، وهناك قراءة سمعية تخفف الهمزة، تخفيف الهمزة قراءة سمعية ولغة مشهورة في العرب، لا إشكال في ذلك.

السؤال: بخصوص الهمزة التي لا تمنع من الصرف.

الجواب: "كماء" الهمزة هنا منقلبة من الأصل، لهذا لا تمنع من الصرف، كالهمزة الزائدة للتأنيث كحمراء، فتقول سماء وبناء وكساء، أقول إن الهمزة ألف إذا كانا منقلبان عن أصل فإنهما لا يمنعان من الصرف، القاعدة تقول أنه يمنع من الصرف ما ختم بألف فعلية فلو كانت ألف ممدودة أو ألف مقصورة وألف التأنيث لا تكون إلا زائدة، لا تكون منقلبة عن أصل.

إذاً نستأنف يا إخوان ونعود إلى الدرس...

نحن وصلنا إلى الباب الحادي والعشرين (الاستثناء)، وعقده بن مالك رحمه الله تعالى في ستة عشر بيتاً وفيها ذكر ستة مسائل:

- الأولى: أنواع الاستثناء وحكم المستثنى فيها.
- والمسألة الثانية: حكم المستثنى المتقدم على المستثنى منه.

- والثالثة: حكم أفراد إلا.
 - والرابعة: الاستثناء بغير وسوى.
 - والخامسة: الاستثناء بليس وما يكون.
 - والسادسة: الاستثناء بخلا وعدا وحاشا.
- فقال رحمه الله تعالى في الاستثناء التام وفصل فيه الكلام فبدأ بالكلام على الاستثناء التام للموجب، كقولنا جاء القوم إلا زيدًا فقال:
- مَا اسْتُثْنِيَ الْأَمْعُ تَمَامٌ يَنْتَصِبُ
- "ينتصب" سكن لضرورة الشعر، ولكن هل الفعل هنا مجزوم لأنه واقع في جواب الشرط أم هو مرفوع؟ وما اسم موصول؟.

هذان الوجهان جائزان:

الأول: أن نجعل ما اسمًا موصولًا وهذا هو الأفضل فيكون المعنى الذي استثنته إلا مع تمام ينتصب.

والوجه الثاني: أن تجعل ما شرطًا، فاستثنى فعل الشرط و ينتصب جواب الشرط مجزوم.

ثم تكلم بعد ذلك على الاستثناء التام غير الموجز كقول "ما جاء القوم إلا زيدًا فقال:

وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفٍ انْتُخِبَ

إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ

وقوله "انتخب اتباع" هذه رواية وهناك رواية أخرى في بعض النسخ للبناء للمجهول انتخب اتباع.

ثم تكلم بعد ذلك على الاستثناء المنقطع وهو ما كان مستثنى من غير الاسم المستثنى منه كقولك: جاء المسافرون إلا سيارة، وجاء القوم إلا حمارًا وقال:

وَأَنْصَبَ مَا انْقَطَعَ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ

ثم تكلم على حكم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه كقولك: ما جاء إلا زيداً الضيوف، أي ما جاء الضيوف إلا زيداً ثم قدمت المستثنى على المستثنى منه فقال:

وَعَيْرُ نَضْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي وَلَكِنْ نَضْبُهُ اخْتَرُ إِنْ وَرَدُ

ثم تكلم على نوع آخر من الاستثناء بعد أن تكلم على الاستثناء التام والاستثناء المنقطع يتكلم الآن عن الاستثناء المفرغ، وهو ما لم يذكر فيه المستثنى منه كقولك: ما جاء إلا زيداً فقال:

وَإِنْ يُفَرِّغْ سَابِقُ إِلَّا لِمَا عُدُّ يَكُنْ كَمَالٍ أَلَا عُدِمَا

وقوله "لو الا" فيه تخفيف لهمزة إلا بالحذف والنقل نقول لو ولا لو؟، لو لذلك كسرنا الواو في لو لأنها الكسرة المنقولة من همزة إلا، لو كانت ألا لقلنا لو.

ثم يبدأ بالكلام على حكم تكرار إلا، لو كررت إلا، ما جاء إلا زيد إلا عمرو، ما جاء الناس إلا زيداً إلا عمرو، إذا كررت إلا فما الحكم؟

فيبدأ بالكلام على تكرار إلا إن كانت للتوكيد فيقول:

وَإِنْ تُكَرَّرُ لَا لِتَوْكِيدِ فَمَعٌ، لَا بَلْ قَبْلَ ذَلِكَ يَا إِخْوَانُ تَكَلَّمْ عَلَى حَكْمِ تَكَرَّرِ إِنْ كَانَتْ لِلتَّوَكِيدِ:

وَأَلْغِ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلَا تَمَرُّ بِهِمْ إِلَّا أَلْفَتَى إِلَّا أَلَعَلَا

والعلا اسم رجل، رجل اسمه العلاء ثم قصر الممدود فالعلا، ثم تكلم على حكم تكرار إلا لغير توكيد فقال:

وَإِنْ تُكَرَّرُ لَا لِتَوْكِيدِ فَمَعٌ تَفْرِيعُ التَّأْثِيرِ بِالْعَامِلِ دَعُ
فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلَّا أَسْثَنِي وَلَيْسَ عَنْ نَضْبِ سِوَاهُ مُغْنِي
وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقَدُّمِ نَضْبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالتَّزَمِ
وَانْصَبْ لِتَأْخِيرِ وَجِيءٍ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ
كَلِمَ يُفَوِّضُوا إِلَّا أَمْرُؤُ إِلَّا عَلِيٍّ وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

قوله في البداية وإن تكرر دون توكيد، هذه في رواية أكثر النسخ وفي بعض النسخ وإن تكرر لا لتوكيد والمعنى واحد.

وقوله وليس عن نصب سواء مغني، ما إعراب مغني؟ الأظهر أنه اسم ليس، وليس خبر ليس، وليس هو مغنيًا، الأظهر أنه اسم ليس، والخبر محذوف، يُقدَّر بكون العام؛ أي (وليت مغني النصب سواء موجودًا) نعم. وقوله في المثال:

كَلَمْ يَفُوا إِلَّا أَمْرُو إِلَّا عَلِي

هذا اسم العلم علي، والأصل: (كَلَمْ يَفُوا إِلَّا أَمْرُو إِلَّا عَلِيًّا) في اللفظ، ولكنه حذف تنوين النصب لضرورة الشعر، فقال: (إلا علي)، ثم حذف تنوين النصب إما لضرورة الشعر، وأما على لغة الربيعة، وكان الذي ينبغي عليه - رحمه الله تعالى - ألا يفعل ذلك؛ لأن الحذف وقع على الشاهد، هو الشاهد هنا في النصب، فكان ينبغي أن يجعل البيت (إلا عليًا) ويُصلح بقية البيت، حيث يبقى الشاهد على ما هو عليه، وتقع الضرورة على غير الشاهد.

ثم بعد ذلك بدأ بالكلام على الاستثناء بغير، وقال:

وَاسْتَنْ مَجْرُورًا بِغَيْرٍ مُعْرَبًا بِمَا لِمُسْتَنْى بِإِلَّا نِسْبًا

وقوله: (لِمُسْتَنْى) نقول فيها ما قلنا في (مرمى) فإنه منونة، والألف فيها منقلبة عن أصل (استثنى يستثنى) عن الياء، وليست ألف تأنيث تمنع من الصرف، ثم تكلم على الاستثناء بسوى، فقال:

وَلِسَوَى سَوَى سَوَاءٍ اجْعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جِعَلَا

ثم تكلم على الاستثناء بليت، ولا يكون، وبخلا، وبعدا فقال:

وَاسْتَنْ نَاصِبًا بِلَيْسَ وَخَلَا وَبَعْدًا وَبَيَكُونُ بَعْدًا لَا

وَاجْرُزُ سَابِقِي يَكُونُ إِنْ تُرِدْ وَبَعْدَ مَا أَنْصَبَ وَأَنْجِرَا قَدْ يَرِدْ

وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبًا فِعْلَانِ

ثم تكلم على الاستثناء بحاشا، وقال:

وَكَحَلًا حَاشًا وَلَا تَصْحَبُ مَا وَقِيلَ حَاشَ وَحَشًا فَاحْفَظْهُمَا

ثم بعد ذلك انتقل إلى الباب السادس والعشرين، باب الحَال.

فطول فيه الكلام، والكلام فيه طويل، فعقده - رحمه الله - في أربعة وعشرين بيتاً، ذكر

فيها عشر مسائل:

- الأولى: تعريف الحال.
- والثانية: شروط الحال.
- والثالثة: وقوع المصدر حالاً.
- والرابعة: تعريف صاحب الحال وتنكيره.
- والخامسة: تقدُّم الحال.
- والسادسة: مجيء الحال من المضاف إليه.
- والسابعة: تعدد الحال.
- والثامنة: الحال المؤكدة.
- والتاسعة: مجيء الحال جملة.
- والعاشر: حذف ناصب الحال.

فبدأ كالعادة بالكلام على تعريف الحال والتمثيل له، فقال - رحمه الله -:

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُتَّصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرَدًا أَذْهَبَ

وقوله: (فِي حَالٍ) بالتونين، كذا في أكثر النسخ، وجاء في عدة نسخ (مُفْهِمٌ فِي حَالٍ

كَفَرَدًا)؛ أي بكسرة واحدة على كلمة حال، قال الهواري في شرحه: يعني في حال كذا، فهو في

نية الإضافة؛ يعني إذا قلت: (جاء محمدٌ خائفاً) فهو في معنى (جاء محمدٌ في حالةٍ خوفه)، ثم

تكلم - رحمه الله تعالى - على شروط الحال، فقال:

وَكُونُهُ مُنْقَلًا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

وقوله: (مُسْتَحَقًّا) فيه روايتان بفتح الحاء (مُسْتَحَقًّا)، وبكسر الحاء (مُسْتَحَقًّا)، وما

الأفضل منهما؟ مُسْتَحَقًّا بالفتح، لما؟ لكي يسلم البيت من عيب سناد التوجيه، وعيب سناد التوجيه؛ اختلاط الحركة التي قبل الروي، ما الروي هنا؟ القاف، فالقاف في مشتق قبله التاء مفتوحة، (مُشْتَقًّا)، والقاف في (مُسْتَحَقًّا) قبله الحاء، فإن كانت مفتوحة (مُسْتَحَقًّا) سلِم البيت من هذا العيب، وإن قلنا: (مُسْتَحَقًّا) وقع البيت في هذا العيب.

هذا العيب، سناد التوجيه ليس من العيوب الشديدة، ولكنه من العيوب الخفيفة التي يتحرز منها كبار الشعراء والنظام، لكن قد يقع فيها بعضهم حتى في الشعر الجاهل الخديم، هناك أبيات فيها هذا العيب، وهو ليس من العيوب الشديدة، ولكن كلما سلِم البيت منه، كان ذلك أفضل، وبخاصة ابن مالك الذي قيل في ترجمته: كان الشعر عليه سهلاً، وجزه وطويلة، ثم تكلم بعد ذلك على مجيء الحال جامدة؛ أي غير مشتقة، كقولنا: (جاء زيد أسداً) فقال:

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ وَفِي مُبْدِي تَأَوَّلٍ بِلَا تَكْلُفٍ
كَبْعُهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا يَدُ وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَأَسَدٍ

ثم تكلم على مجيء الحال معرفة، كقولنا: (جاء زيد وحده)، وقال:

وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرُهُ مَعْنَى كَوَحْدِكَ اجْتَهِدْ

وقوله: (مَعْنَى)؛ كـ (مرمى) منون؛ لأن ألفه ليست للتأنيث، بل منقلبة من أصل، ثم

تكلم بعد ذلك على وقوع المصدر حالاً؛ كقوله: (جاء زيد ركضاً)، وقال:

وَمُضَدَّرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةِ كَبْعَتِهِ زَيْدٌ طَلَعُ

ثم تكلم على تعريف صاحب الحال وتنكيره، وصاحب الحال هو من تأتي الحال مبينة

لهيئته وحاله؛ كزيد في قولك: (جاء زيد خائفاً)، فقال:

وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبْنِ
مِنْ بَعْدِ نَفْيِ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلَّا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرَأَةٍ مُسْتَسْهَلًا

ثم بعد ذلك تكلم على حكم تقدّم الحال على صاحبه المجرور بحرف جر، وهي من

المسائل الخلافية؛ كأن تقول: (مررت بهمد ضاحكة) ضاحكة: حال من همد، وهم مجرورة

حرف جر، هل لك أن تقدم الحال على بهمٍ المجرور بالباء، فتقول: (مررت ضاحكةً بهمٍ)
هذا الكلام حكم تقدّم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر، فقال:

وَسَبَقَ حَالٌ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ

وقوله: (وَسَبَقَ حَالٌ مَا) حال بكسرة واحدة كذا في بعض النسخ، وفي بعض النسخ
بالتنوين (وَسَبَقَ حَالٌ مَا بِحَرْفٍ)، ومعنى الطرفين متقارب، ثم تكلم بعد ذلك على مجيء
الحال من المضاف إليه؛ لأن الأصل أن الحال تأتي من المضاف، هل تأتي الحال من
المضاف إليه؟ كقوله -عز وجل-: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧]
إخواناً: حال من الصدور أم من هم؟ من هم، وهم صدورهم: مضاف إليه، فقال:

وَلَا تُجْزُ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ
أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالِهِ أَضْيَفًا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيْفًا

لا ناهية جازمة، وتحيف: مضارع حكمه الجزم على ... حكمه الجزم، فلماذا لم يقل:
(فلا تحيف)، أو (فلا تحفن)، أو (فلا تحف)، وإنما قال: (فلا تحيفا)؟ لأن الألف هنا بدل
من نون التوكيد الخفيفة؛ أي (فلا تحيفن)، فلما وقت انقلبت ألفاً، ثم تكلم بعد ذلك على
تقدّم الحال على عاملها؛ أي ناصبها، فإذا قلت: (جاء زيدٌ ضاحكاً) الذي نصب الحال
ضاحكاً هو الفعل (جاء)، فهل يجوز أن تتقدم الحال على الفعل، فتقول: (ضاحكاً جاء
زيدٌ)؟ يقول بن مالك:

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا أَوْ صِفَةٍ أَشَبَّهَتِ الْمَصْرَفًا
فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرَعًا ذَا رَاحِلٍ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا
وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا
كَتْلِكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرَ نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجَرَ
وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا مُسْتَجَازًا لَنْ يَهْنُ

وقوله في البيت الأخير: (لَنْ يَهْنُ)؛ يعني هذا المثال الذي ذكره (زيدٌ مفرداً أوسع من

عمره معاناً)، يكون مستجاز، جائز، (لَنْ يَهْنُ) يعني ليس ضعيفاً، وإنما هو قوي، وهذا الذي في كل النسخ يَهْن بكسر الهاء، فيكون من أي فعل؟ من هان يهون، أم من وهن يهْن؟ من وهن يَهْنُ، (لَنْ يَهْنُ) وهن يهن يعني يقعد، يقول: هذا الحكم مستجاز وقوي، ليس ضعيفاً، (لَنْ يَهْنُ) لم يضعف.

وجاء في بعض النسخ (لَنْ يَهْنُ) بضم الهاء (لَنْ يَهْنُ) فحينئذ لن يكون من وهن يَهْنُ، وغنما سيكون من هان يهون هوناً، من الهوان، وليس المعنى على ذلك، ليس المعنى على الهوان، وإنما المعنى على الضعف، والذي يظهر أن هذه النسخة تحريف، وليست رواية؛ لمخالفتها المعنى، والله أعلم. طيب، ثم تكلم بعد ذلك على تعدد الحال؛ يعني أن تأتي بأكثر من حال؛ كأن تقول: (جاء زيدٌ ضاحكاً راکضاً خائفاً) فقال:

وَالْحَالُ قَدْ يَحْيِي ذَا تَعَدُّدٍ لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَعَیْرِ مُفْرَدٍ

ثم تكلم بعد ذلك على الحال المؤكدة لعاملها، الحال قد تؤكد عاملها إذا كانت في معناه، والعامل هو الناصب لها؛ كأن تقول: (ابتسم زيدٌ ضاحكاً) فضاحكاً ضحك، معنى الابتسام، ابتسم، فابتسم هو الفعل الناصب للحال، فالحال هنا أكدت الفعل، (ابتسم ضاحكاً) ليس ابتسم باكيًا، فتكلم على الحال المؤكدة لعاملها، فقال:

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أَكَّدَا فِي نَحْوِ لَا تَعَثُ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا

وقوله: (لَا تَعَثُ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا) يشير إلى قوله -عز وجل-: ﴿وَلَا تَعَثُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٣]، وهو جزءٌ ذكر في آيات في القرآن الكريم، وقوله: (تعثوا)، و(لا تعث) من الفعل: عَثِيَ، عَثِيًا؛ بمعنى تفسد، وفي الفعل لغةً أخرى، وهي: عَثَا، يعثوا، عَثُوا، والآية جاءت على (عَثِيَ يعثي) أم على (عَثَا يعثوا)؟ جاءت على اللغة الأولى، على (عَثِيَ يعثي)، فقال: (فاعثوا)، ولو جاءت على اللغة الثانية (عَثَا يعثوا) لكان يُقال: (ولا تعثوا) لغتان صحيحتان، لكن الآية جاءت على اللغة الأولى، وهي لغة القرآن كما يقول: الثمين الحلبي في الدر المصون، يعني ليس هناك قراءة أخرى (ولا تعثوا).

الإمام الشاطبي في شرحه للألفية، قال: ومثال الناظم (وَلَا تَعَثَ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا)، ومثال الناظم يحتمل الضبطين على اللغتين. انتهى كلامه، فعلى اللغة الأولى يُقال: (لا تعثَ في الأرض)، وفي اللغة الثانية يُقال: (ولا تعثوا في الأرض)، قلت: كل النسخ على الضبط الأول، على اللغة الأولى، ثم إنه لا يُضِلُّ بابن مالك أن يترك هنا لغة الآية إلى اللغة الأخرى، وهو قارئ كبير، حتى قيل: إنه ثبت حافظ في القراءات، وقلنا: إنه له يعني مؤلفات في القراءات معروفة، طيب.

ثم تكلم بعد ذلك على الحال المؤكدة للجملة؛ أي الحال التي لا تؤكد مفردًا، كلمة مفردة، سواءً صاحبها أو عاملها، وإنما تؤكد مضمون الجملة، فقال - رحمه الله -:

وَإِنْ تُؤَكِّدُ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

ثم تكلم على مجيء الحال جملة؛ لأن الحال قد يأتي مفردًا؛ كقولك: (جاء محمدٌ راکضًا)، وقد يأتي جملة؛ كقولك: (جاء محمدٌ يركض)، أو (جاء محمدٌ وهو يركض)، فقال:

وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةً كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَائِلٌ رَحْلَهُ

وبعد أن تكلم على مجيء الحال جملة، يذكر لنا الآن أن الجملة الواقعة حالًا يكون فيها رابط يربطها بصاحبها، إما الضمير، وإما الواو، فقال في روابط جملة الحال:

وَذَاتٌ بَدَأَ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنْ الْوَائِ خَلَتْ

وَذَاتٌ وَائٍ بَعْدَهَا ائْتَتْ مُبْتَدَاً لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلَنَّ مُسْنَدًا

وَجُمْلَةٌ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَ بِوَائٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

وقوله: (وَذَاتٌ وَائٍ بَعْدَهَا ائْتَتْ مُبْتَدَاً) جاء في رواية أخرى (وَذَاتٌ وَائٍ بَعْدَهَا ائْتَتْ مُبْتَدَاً) فإن رفعنا قلنا: إن ذات مبتدأ، وإن نصبنا قلنا: إن ذات منصوبة على الاشتغال، وأغلب المنصوب على الاشتغال يجوز رفعه على الابتداء، ثم ختم الكلام على هذا الباب (باب الحال) بالكلام على حذف العامل في الحال، فقال:

وَالْحَالُ قَدْ يُحَذَفُ مَا فِيهَا عَمِلٌ وَقوله: (حُظِل)؛ أي مُنَع.

وبعد الحال تكلم على التمييز، وهو الباب السابع والعشرون.

وعقده في ثمانية أبيات، ذكر فيها خمس مسائل:

• المسألة الأولى: تعريف التمييز.

• والمسألة الثانية: وجوب نصب التمييز.

• والمسألة الثالثة: جواز جر التمييز بالإضافة.

• والرابعة: جواز جر التمييز بمن.

• والخامسة: تقدّم التمييز على عاملة.

فبدأ كالعادة بتعريف التمييز، فقال - رحمه الله تعالى -:

إِسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبَيَّنٍّ نَكِرَةٍ يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ
كَشِبْرِ أَرْضًا وَقَفِيْزٍ بُرًّا وَمَنْوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرًا

وقوله: (مُبَيَّنٍّ) فيه روايتان: الأولى وهي الأشهر: (مُبَيَّنٍّ) بضمين، فهي نعتٌ لاسم؛ أي اسمٌ مبينٌ بمعنى مِنْ نَكْرَةٍ يُنْصَبُ تَمْيِيزًا، والرواية الثانية: (مُبَيَّنٍّ) بكسرتين، فهي نعتٌ لمن، اسمٌ بمعنى مِنْ، ثم وصف ونعت مِنْ بمبينٍ، ثم قال - رحمه الله تعالى - في الكلام على جر التمييز بالإضافة:

وَبَعْدَ ذِي وَنَحْوِهَا إِذَا أَضَفْتَهَا كَمُدِّ حِنْطَةٍ غِذَا

وقوله: (وَبَعْدَ ذِي وَنَحْوِهَا) هذا الذي في أكثر النسخ، وجاء في بعضها: (وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهِهَا) وقوله في المثال: (كَمُدِّ) هذا هو الأكثر في النسخ، وهو الظاهر؛ لأنه أراد التمثيل فحكى، وجاء في بعض النسخ (كَمُدِّ حِنْطَةٍ غِذَا) كأعرض، ثم تكلم بعد ذلك على وجوب نصب التمييز وامتناع جره، فقال:

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أَضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءِ الْأَرْضِ ذَهَبًا

وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى انْصَبَنَ بِأَفْعَلًا مُفَضَّلًا كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا
وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا مَيِّزُ كَأَكْرَمَ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا

وقوله: (مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا) يشير إلى قوله -عز وجل- في سورة آل عمران: ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: ٩١]، وخفف الهمزة في الأرض؛ لاستقامة الوزن، ومع ذلك هي قراءة سمعية، ثم تكلم بعد ذلك على جر التمييز بمن، فقال:

وَأَجْرُزُ بِمَنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى كَطَبُ نَفْسًا تَقْدُ

ثم ختم الباب بالكلام على تقديم التمييز على عامله، فقال:

وَعَامِلُ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرًا سُبْقًا

وبذلك يكون قد انتهى من الكلام على المنصوبات، المفاعيل، والمستثنى فيها والذي أحكامه، والحال، والتمييز، ليبدأ بالكلام على المجرورات، فسيذكر لنا المجرور بحرف الجر، وبعده يذكر المجرور بالإضافة، طيب.

والآن يمكن أن نتوقف إلى الساعة السادسة، أو السادسة وخمس دقائق، ثم نبدأ الدرس بفتح المجال للأسئلة، ونكمل إن شاء الله إلى أذان المغرب، والله اعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.



تكملة الدرس الثاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هو الباب الثامن والعشرون، وهو باب حُرُوفِ الْجَرِّ.

وقد عقده ابن مالك -رحمه الله تعالى- في واحدٍ وعشرين بيتاً، وذكر فيه ست مسائل:

- المسألة الأولى: ذكر حروف الجر.
- المسألة الثانية: ما يجر الظاهر دون المضمَر.
- والثالثة: معاني حروف الجر.
- والرابعة: ما يُستعمل اسماً وحرف جر.
- والخامسة: زيادة ما بعد حروف الجر.
- والسادسة: حذف حروف الجر.

ولأن حروف الجر لا تحتاج إلى تعريف؛ لأنها معدودة، فقد ابن مالك -رحمه الله

تعالى- بعدها وذكر ألفاظها، وهي عشرون حرفاً، فقال -رحمه الله تعالى-:

هَآكَ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهِيَ مِنْ إِلَى حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى
مُذُّ مُنْذُ رَبِّ اللَّامُ كَيِّ وَآوُ وَتَا وَالْكَافُ وَالْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَّى

ثم بدأ بذكر تقسيمات لحروف الجر، فذكر حروف الجر التي تختص بجر الاسم

الظاهر، ولا تجر المضمير، فقال:

بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مُذُّ وَحَتَّى وَالْكَافُ وَالْوَاوُ وَرَبُّ وَالتَّاءُ
وَاخْصُصْ بِمُذُّ وَمُنْذُ وَقْتًا وَبِرَبِّ مُنْكَرًا وَالتَّاءُ لِلَّهِ وَرَبِّ

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رَبِّهِ فَتَى نَزَرَ كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى

ثم بعد ذلك ذكر معاني حروف الجر، وأطال الكلام فيها، وبدأ بحرف الجر من، فذكر معانيه، فقال:

بَعْضٌ وَبَيْنٌ وَابْتَدِئْ فِي الْأَمْكِنَةِ بِمَنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الْأَزْمِنَةِ
وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشَبْهِهِ فَجَرَّ نَكْرَةً كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرٍّ

ومفر هو لفظ الألفية، وجاء في شرح الشاطبي (من مقرر) بالقاف، وهو خلاف لفظ الألفية، وذكر الإمام السيوطي في كتابه النكت، عن تلميذ الناظم بن أبي الفتح البعلي، وهو من صغار طلابه، من صغار طلابه؛ يعني من طلابه الذين أخذوا عنه في آخر حياته، قال: قرأت عليه يوماً قوله في باب حروف الجر: (من مقرر) بالقاف، فردها عليّ (من مفر) بالفاء، فقلت: يا سيدي، ما للباغي مفر ولا مقرر، فقال لي: صدقت، ولكن أنا ما قلت إلا: (مفر).

وهذا يبين أهمية ضبط الألفية بما قاله بن مالك، لا بما يُجوزها المعنى، أو يُجوزها القياس اللغوي، أو يُجوزها القياس النحوي، فإن هناك أشياء كثيرة، يُجوزها المعنى والقياس، ومع ذلك ما يجوز أن نقول إنها رواية في الألفية، نقول: يجوز ذلك في المعنى، يجوز ذلك في القياس، لكن ما نقول: إنها رواية في الألفية، أو نظم بها الألفية، أو نقرأ الألفية على ذلك، وإذا طبعناها نذكر هذه الأمور في الحواشي والهوامش.

وهذا يكثر جداً في الشروح، فالشروح والحواشي يذكرون أشياء كثيرة جداً هي من باب التجويز المعنوي والقياسي، وليست من باب الرواية، وبداية ذلك أن الشراح المتقدمين، كانوا يقولون: ويجوز في هذا الكلمة أن تقول كذا، مثلاً (من مفر) يجوز أن نقول: (من مقرر) من حيث المعنى، أو مثلاً: (وذاً بدء) يجوز (وذاً بدء)؛ لأن المنصوب على الاشتغال في أكثر صورهِ يجوز أن يُرفع بالابتداء، وهكذا يجوز يجوز.

ثم يأتي من بعضهم، فيكتب الألفية، ويكتب في حواشيه هذه الأوجه الجائزة، ثم يأتي بعد ذلك من ينسخ الألفية، ويظنها روايات للألفية، حتى تكاثر الأمر، وكثر النساخ؛ لأنها

نُسخ في كل مكان بمئات النسخ، ثم صار بعد ذلك الشراح المتأخرون ينقلونها من النسخ على أنها روايات، فاختلت روايات ألفية بن مالك اختلاطاً كبيراً عند الشراح المتأخرين، بحيث نقول: جزم إنه لا يوثق بما في الشروح من نقولات عن روايات الألفية.

بل إن الألفية لا تُضبط ألفاظها إلا بمخطوطها القديمة العالية المحترمة، إما أن تكون قريبة جداً لابن مالك. لا نعرف نسخة بخط بن مالك، وتذكر نسخة بخط ابن النحاس تلميذ بن مالك، لكنها لم يقف عليها، لكن بعضهم نقل عنها؛ كابن هشام في نسخته التي بخطه، يقول: وبخط ابن النحاس كذا وكذا، ففي هذا لابد أن نتبه لهذا الأمر يا إخوان في قراءة الألفية، ثم بعد ذلك يذكر من حروف الجر ما يدل على الانتهاء، فيقول:

لِلْأَنْتَهَاءِ حَتَّى وَلَا مَّ وَالْأَلْفِ

ثم يذكر منها ما يدل على البدل، فيقول:

وَمِنْ وَبَاءٍ يُفْهَمَانِ بَدَلًا

ثم يذكر معاني حرف الجر اللام، فيقول:

وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشَبَّهِهِ وَفِي
تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيلٍ قُفِي
وَزَيْدٌ.....

أي ويأتي زائداً، ثم يذكر شيئاً من معاني حرف الجر الباء، وفي، فيقول:

وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَبْنِ بَيَا وَفِي
وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

ثم يكمل معاني حرف الجر الباء، فيقول:

بِالْبَا اسْتَعْنِ وَعَدَّ عَوْضَ الصِّقِ
وَمِثْلَ مَعٍ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ

ثم يذكر معاني حرف الجر على، فيقول:

عَلَى لِلْإِسْتِعْلَا وَمَعْنَى فِي وَعَنْ
وَقَدْ تَحِي مَوْضِعَ بَعْدٍ وَعَلَى

بِعَنْ تَجَاوَزَا عَنْ مَن قَدْ فَطَنُ

كَمَا عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلَا

ثم ينتقل إلى حرف الجر الكاف، فيذكر معانيه، فيقول:

شَبَّهَ بِكَافٍ وَبِهَا التَّغْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدٌ

وقوله: (شَبَّهَ بِكَافٍ وَبِهَا)، وبها يعني بالكاف، فأعاد الضمير إليها وأنها، وفي نسخة (وبه) (شَبَّهَ بِكَافٍ وَبِهِ التَّغْلِيلُ) وهذه النسخة أحسن، ولكن الذي في أكثر النسخ (وبها)، بس في النسخ القليلة (وبه) أحسن، لماذا أحسن؟ لأنه قال في، طبعًا الحرف يجوز أن تُعيد إليه الضمير في التذكير والتعريف، في التذكير يعني بمعنى الحرف، أو بمعنى اللفظ، في التأنيث على معنى الكلمة، ماشي مقبول.

لكن هنا في البيت، يقول:

وَبِهَا التَّغْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدٌ

يعني ورد الكاف للتأكيد، ما قال: وردت، مذكر، وكان الأنسب أن تكون الضمائر كلها مذكورة، ثم في البيت الثاني قال: (وَاسْتَعْمَلَ اسْمًا) أي الكاف، ما قال: (وَاسْتَعْمَلْتُ) ولكن التحقيق العلمي، يوجب الاعتماد على أكثر ما في النسخ، ويبيّن في الهامش وفي الحواشي اختلاف بقية النسخ، ثم بعد ذلك يذكر من ألفاظ حروف الجر ما يأتي اسمًا، فقال:

وَاسْتَعْمَلَ اسْمًا وَكَذَا عَنْ وَعَلَى مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَا

ثم يعود إلى ذكر معاني حروف الجر، فيذكر معاني مذ، ومنذ، واستعمالاتها، فيقول:

وَمِنْ وَمِنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُولِيَا الْفِعْلِ كَحِثُّ مُذْ دَعَا
وَإِنْ يَجُرًّا فِي مُضِيِّ فَكَمِنْ هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَبْنِ

ثم يتكلم على حكم حروف الجر إذا زيدت ما بعدها، فقال:

وَبَعْدَ مَنْ وَعَنْ وَبَاءٍ زِيدَ مَا فَلَمْ يَعْقُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا
وَزِيدَ بَعْدَ رَبِّ وَالْكَافِ فَكَفَ وَقَدْ تَلِيَهُمَا وَجَرُّ لَمْ يُكْفَ

وقوله: (فَلَمْ يَعْقُ عَنْ عَمَلٍ) في نسخة (فَلَمْ تَعْقُ عَنْ عَمَلٍ)، ثم تلکم بعد ذلك على

حذف حرف الجر، وبدأ بالحذف المشهور، وهو حذف حرف الجر رب، فقال:

وَحُذِفَتْ رَبٌّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ وَالْفَا وَبَعْدَ الْوَائِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ

ثم تكلم على حذف بقية حروف الجر، فقال:

وَقَدْ يُجَرُّ بِسَوَى رَبِّ لَدَى حَذْفٍ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِّدًا

بهذا يكون قد انتهى من الكلام على حروف الجر، ليدخل إلى الباب التاسع والعشرين (باب الإضافة).

الذي عقده في خمسة وثلاثين بيتاً، ليكون رابع أبواب الألفية من حيث الطول، فأكثر أبواب الألفية طولاً (باب الإنزال مع فصوله) بثمانية وأربعين بيتاً، وبعده (جمع التكسير) في اثنين وأربعين بيتاً، وبعده (باب المعرب والمبني) في سبعة وثلاثين بيتاً، وبعده (باب الإضافة) في خمسة وثلاثين بيتاً.

وفي هذه الأبيات يذكر بنا تسع مسائل:

- المسألة الأولى: ما يُحذف للإضافة.
- والثانية: معاني الإضافة.
- والثالثة: انقسام الإضافة إلى معنوية ولفظية.
- والرابعة: وصل أل للإضافة اللفظية.
- والخامسة: اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه.
- السادسة: إضافة الشيء إلى نفسه.
- السابعة: الأسماء التي تلزم الإضافة.
- الثامنة: حذف المضاف والمضاف إليه.
- التاسعة: الفصل بين المتضايفين.

فيبدأ في بيان الأشياء التي تُحذف للإضافة، وهما شيئان: التثنية من المفرد، والنون من

المتنى وجمع المذكر السالم، فقال في ذلك:

نُونًا تَلِي الْإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا مِمَّا تُضَيَّفُ احْذَرْ كَطُورِ سَيْنَا
وَالثَّانِي اجْرُرُ.....

ثم بيّن بعد ذلك معاني الإضافة؛ لأنها تأتي على ثلاثة معاني: على معنى اللام، وهذا الأكثر، وعلى معنى من، وعلى معنى في، فقال:

وَأَنْوَمِنْ أَوْ فِي إِذَا لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا ذَاكَ وَاللَّامُ خُذَا
لِمَا سَوَى ذَيْنِكَ.....

وقوله: (لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا) لم: حرف جزم، ويصلح: فعل مضارع مجزوم علامة جزمه السكون، وإنما حُرِّكَ آخره بالكسر؛ لأن حركة الهمزة في إلا نُقِلَتْ إلى الحاء في يصلح، فانكسرت، فقيل: (لَمْ يَصْلُحِ) والهمزة في إلا حُذِفَتْ، وهذا ما ذكرناه في تخفيف الهمزة بالحذف والنقل، أي بحذفها ونقل حركتها؛ ولأن الحركة مكسورة كسرنا الساكن الذي قبلها، فقلنا: (لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا)، ثم بعد ذلك ذكر أغراض الإضافة المعنوية؛ أي فوائد الإضافة المعنوية، فقال:

وَإِخْصَاصٌ أَوْ لَا أَوْ أُعْطِيَ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

ثم تكلم على الإضافة اللفظية، فبينها فقال:

وَإِنْ يُشَابِهَ الْمُضَافُ يَفْعَلُ وَصَفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ
كَرُبَّ رَاجِحِنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ مُرَوِّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيلِ

وقوله: (وَإِنْ يُشَابِهَ الْمُضَافُ) رواية أكثر النسخ برفع المضاف على أنه فاعل، ويفعل: المفعول به، وفي بعض النسخ: (وَإِنْ يُشَابِهَ الْمُضَافُ يَفْعَلُ)، فيفعل: الفاعل مؤخر، والمضاف: مفعول به مقدم، والمعنى واحد، وقوله في آخر البيت: (وَصَفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ) جاء في بعض النسخ والشروح: (فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْدَلُ) طيب، ثم نص بعد ذلك على انقسام الإضافة إلى لفظية ومعنوية، فقال:

وَذِي الْإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ

ثم تكلم على وصل أل بالإضافة اللفظية؛ لأن الأصل أن أل لا توصل بالإضافة، فقال:

وَوُصِّلَ أَلٌ بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرٌ إِنْ وَصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعْرَ

أَوِّبَالَّذِي لَهُ أَضْيَفَ الثَّانِي زَيْدُ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي
وَكُونَهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ مُثْنًى أَوْ جَمْعًا سَبِيلُهُ اتَّبَعَ

وقوله في المثال: (زَيْدُ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي) في بعض النسخ: (كَزَيْدُ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي) فزيد الضارب على الحكاية، (كزيد الضارب) على الإعراب، وقوله: (مثنًى) هو بالتثنية؛ لأن ألفه ليست للتأنيث، وإنما هي منقلبة، ثم تكلم بعد ذلك على اكتساب المضاف التأنيث لمن المضاف إليه؛ أي أن المضاف قد يكتسب من المضاف إليه التأنيث، فقال:

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلًا تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ الْحَذْفُ مُوَهَّلًا

ثم تكلم على إضافة الشيء إلى نفسه؛ يعني أن تُضيف اسم إلى اسم، وكلاهما بمعنى واحد، وقال:

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ مَعْنًى وَأَوَّلُ مُوَهَّمًا إِذَا وَرَدَ

ثم تكلم وأطال الكلام كثيرًا على الأسماء التي تلزم الإضافة، فهناك أسماء في اللغة العربية تلزم الإضافة، بمعنى أنها لا تُستعمل إلا مضافةً، وبعدها مضافٌ إليه، فلهذا سيفصل الكلام في ذلك لطوله، فبدأ بالإشارة إلى وجود أسماء تلزم الإضافة فقال:

وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدًا
وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعَ إِيْلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ
كَوَحْدَ لَبَّى وَدَوَالِي سَعْدِي وَشَذَّ إِيْلَاءُ يَدَيَّ لِلْبَيِّ

وقوله: (وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا) يأت: هذا فعل مضارع مرفوع؛ لأنه لم يُسبق بجازم، وحذف الياء منه على لغة القرية، وردت في القرآن العظيم، في القراءات السبعية، كما في قوله -عز وجل-: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [هود: ١٠٥] هنا يأت: مضارع مرفوع، ولكن الياء حُذفت، وفي قوله -عز وجل-: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرَ﴾ [الفجر: ٤]، أي يسري فحُذفت الياء مع أن الفعل مرفوع، وتبقى أنها لغة قليلة، ولو أنه -رحمه الله تعالى- قال مثلاً:

وَبَعْضُ ذَا قَدْ جَاءَ لَفْظًا مُفْرَدًا

سلم من ذلك، ثم تكلم على الأسماء التي تلزم الإضافة إلى جملة، فهناك بعض الأسماء تلزم الإضافة، لكنها لا تُضاف إلى مفرد، بل تلزم الإضافة إلى جملة، فقال فيها:

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ	حَيْثُ وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ
إِفْرَادُ إِذْ وَمَا كَاذٌ مَعْنَى كَاذٌ	أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ حِينَ جَانِبُ
وَابْنٍ أَوْ اعْرَبْ مَا كَاذٌ قَدْ أَجْرِيَا	وَاخْتَرِ بِنَا مَتَلُوْ فِعْلٍ بَيْنَا
وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا	أَعْرَبْ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنِّدَا
وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى	جُمْلِ الْأَفْعَالِ كَهُنْ إِذَا اعْتَكَى

وقوله: (وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ... إِفْرَادُ إِذْ) في بعض النسخ: (وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ... إِفْرَادُهُ وَمَا كَاذٌ مَعْنَى كَاذٌ) والمعنى واحد، وقوله: (وَابْنٍ أَوْ اعْرَبْ) هنا تخفيف للهمزة بالحذف والنقل، ولكن هل نقول: أَوْ اعْرَبْ، أم أَوْ اعْرَبْ؛ يعني هل الفعل الذي خُففت همزته (أَعْرَبْ) أم (اعْرَبْ)؟

أَعْرَبْ؛ لأنه أمرٌ من رباعي: أَعْرَبَ يُعْرَبُ، إِذَا أَعْرَبْ، بخلاف الأمر من ثلاثي، قلنا: ذَهَبَ يَذْهَبُ اذْهَبْ، فلو قلنا مثلاً: (أَوْ اذْهَبْ) ثم أردنا أن نصل، سالتني ساكنان، هنا فيقول: (أَوْ اذْهَبْ) لكن هنا ليس الأمر من الثلاثي، وإنما الأمر من أَعْرَبَ الرباعي، الهمزة مفتوحة، فنحذفها وننقل الفتحة إلى الساكن قبلها، فنقول: (أَوْ اعْرَبْ) نعم، وما زال يتكلم على الأسماء التي تلزم الإضافة، ومما يلزم الإضافة كلا وكلتا، فقال فيهما:

لِمُفْهِمٍ اثْنَيْنِ مُعَرِّفٍ بِلَا
تَفَرُّقٍ أَضِيفَ كِلْتَا وَكِلا

ومما يلزم الإضافة (أَيُّ) فقال فيها:

وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرِّفٍ	أَيَّا وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفْ
أَوْ تَنَوِّ اجْزَا وَاخْصُصْ بِالْمَعْرِفَةِ	مَوْصُولَةً أَيَّا وَبِالْعَكْسِ الضِّفَّةُ
وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا	فَمُطْلَقًا كَمَلْ بِهَا الْكَلَامَا

ومما يلزم الإضافة أيضًا (لذن)، فقال في بيان ذلك:

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ لَذْنٍ فَجَرَّ وَنَضَبُ غُدُوَّةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَذَرٌ
ومما يلزم الإضافة (مع) فقال:

وَمَعَ مَعَ فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلَ فَتَحَّ وَكَسَّرُ لِسْكَوْنٍ يَتَّصِلُ

وبذلك نعرف أن كلمة مع اسمٌ، وهي من الأسماء التي تلزم الإضافة، وليست من حروف الجر، فابن مالك ذكر هنا في الإضافة، فالإضافة خاصة بالأسماء، وفي حروف الجر ذكرها وحصرها وعددها عشرين حرفًا، ولم يذكر معها مع، ومما يلزم الإضافة أيضًا من الأسماء (غير)، فقال في ذلك - رحمه الله -:

وَاضْمُ بِنَاءٍ غَيْرًا إِنْ عَدِمَتْ مَا لَهُ أُضِيفَ نَائِيًا مَا عَدِمَا

ومما يلزم الإضافة من الأسماء: قبل، وبعد، وأسماء الجهات، فقال في ذلك - رحمه الله -:

قَبْلُ كَغَيْرِ بَعْدٍ حَسْبُ أَوَّلٍ وَدُونُ وَالْجِهَاتُ أَيْضًا وَعَلٌ
وَأَعْرَبُوا نَضَبًا إِذَا مَا نُكِّرَا قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

وقوله: (قَبْلُ كَغَيْرِ) فيها ثلاث روايات:

١. الرواية الأولى: التي قرأناها، بضم الأول وتنوين الثاني: (قَبْلُ كَغَيْرِ).

٢. والثانية: بتنوين الأول ضميتين، والثاني بكسرتين (قَبْلُ كَغَيْرِ).

٣. والثالثة: بضم الأول بضم الأول بضمة واحدة، وتنوين الثاني بكسرتين (قَبْلُ كَغَيْرِ).

والوزن مع الجميع مستقيم، وبذلك يكون قد انتهى من الكلام على الأسماء التي تلزم

الإضافة، لينتقل إلى مسألة أخرى، وهي: الكلام على حذف المضاف، فيقول في ذلك:

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا
وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقُوا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا
لَكِنْ بِشَرِّطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ مُمَثَّلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ

وبعد أن تكلم عن حذف المضاف، سيتكلم الآن على حذف المضاف إليه، فيقول:

وَيُحَذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الْأَوَّلُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ
بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضْفَتِ الْأَوَّلُ

ويختتم الكلام في باب الإضافة على الكلام على الفصل بين المتضامين، أي الفصل

بين المضاف والمضاف إليه، فيقول:

فَصْلٌ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلِ مَا نَصَبَ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ وَلَمْ يُعَبَّ
فَصْلٌ يَمِينٍ وَاضْطِرَّارًا وَجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ يَنْعَتٍ أَوْ نِدَا

وبهذا ينتهي كلامه على باب الإضافة، ويذكر بعد ذلك بابًا، وهو الباب الثلاثون، أو

نقول: الباب المتم الثلاثين، أو الباب المتم للثلاثين؛ لأن الأفصح في ألفاظ العقود أنها لا

تضع صفةً، لا تقول: الباب الثلاثون، كما تقول: الباب الخامس والثلاثون؛ لأن الخامس

والسادس على وزن (فاعل) فهي أسماء مشتقة فيُصرف بها، أما ألفاظ العقود ثلاثون

والعشرون، فهذه ليست صفات، أن تقول: الباب المتم الثلاثين، أو الباب المتم للثلاثين،

وهم المضاف إلى ياء المتكلم، وقد عقده في أربعة أبيات، وكان المتوقع والظاهر أن يجعل

ذلك فصلًا تابعًا للباب السابق (باب الإضافة)؛ لأنها في موضوع الإضافة، ولكنه لم يفعل

ذلك، فلم يقل فصلًا، وإنما جعله باب، فلهذا عددناه من الأبواب، وهو الباب المتم

الثلاثين.

وفي هذه الأبيات الأربعة، ذكر مسألة واحدة، وهي: حكم آخر الاسم إذا أُضيف إلى ياء

المتكلم، هل يبقى أم يتغير.

آخِرَ مَا أُضِيفَ لِيَا اكْسِرْ إِذَا لَمْ يَكْ مُعْتَلًا كَرَامٍ وَقَدْ
أَوْ يَكْ كَابِتَيْنِ وَزَيْدَيْنِ فَنَدِي جَمِيعُهَا إِلَيَا بَعْدُ فَتَحُّهَا احْتِذِي
وَتُدْغَمُ إِلَيْهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضَمَّ فَاكْسِرْهُ يَهْنُ
وَأَلْفًا سَلَّمَ وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءَ حَسَنُ

وقوله في أول الأبيات: آخِرَ مَا أُضِيفَ لِيَا اكْسِرْ...

نقف هنا، نأخذها قبل الأذان وبعد الصلاة إن شاء الله...

هذا الذي في جميع النسخ والصحف وجاء في نسخة واحدة متأخرة وفي بعض الشروح يأتي بضم الفعل، فإن قلنا على الرواية المشهورة، يهن فهي من هان يهون هونا، قال الشيخ خالد الأزهرى في التعليق على ذلك: "قال ولا يصح كسر الهاء على أنه من وهن يهن، بمعنى ضعف فيري أن المعنى يهن على هذه الرواية القليلة في بعض النسخ، وهذه الرواية يهن لأن ما قبلها يكون مضموما يهن، والشرط الأول وهن على الرواية المشهورة وإن يهن ليس فيه، نفهم من ذلك أن الواجب بالضبط أن يقال يهن على ما في النسخ والشروح، وننبه على أن المعنى هنا.

والله أعلم، صلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



تكملة الدرس الثاني

(بعد الصلاة)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا وحيينا محمد بن عبد الله، وعلى آله وأصحابه أجمعين أما بعد: فحياكم الله في ليلة السابع والعشرين من شهر رجب سنة اثنان وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى عليه الصلاة والسلام، في جامع الزهراء في القصيم، الحلقة الرابعة من دروس شرح ألفية ابن مالك عليه رحمة الله.

وقد انتهينا من ٣٠ بابا من أبواب هذه اللفية، لنشرع بعد ذلك في الباب الحادي والثلاثين من أبوابها، وهو باب إعمال المصدر وقد عقده رحمه الله تعالى في أربعة أبيات ذكر فيها ٥ مسائل:

- المسألة الأولى: أقسام المصدر العامل.
 - والمسألة الثانية: شرط إعمال المصدر عمل فعله.
 - والمسألة الثالثة: إعمال اسم المصدر.
 - والمسألة الرابعة: إضافة المصدر إلى معموله.
 - والمسألة الخامسة: حكم تابعي معمول المصدر.
- فقال رحمه الله تعالى في بيان أقسام المصدر العامل عمل فعله:

إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ:

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ

ثم بين شرط إعمال المصدر عمل فعله، فقال:

إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلُّ مَحَلَّهُ وَلَا سِمَ مَصْدَرٍ عَمَلٍ

وقوله يحل في آخر الشطر الأول كذا في أغلب النسخ بفتح الياء وضمها، يحل وجاء في بعض النسخ بضم الياء وفتح الحاء يحل، وعلى الرواية الأولى المشهورة يحل، يكون في البيت عيب في هذا التوجيه؛ لأنه في الشطر الأول ضم ما قبل الروي يحل وفي الشطر الثاني فتح ما قبل الروي العمل.

ثم بعد ذلك تكلم على إضافة المصدر على معموله سواء إلى فاعله أم إلى مفعوله، فإضافته إلى فاعله كأن تقول: يعجبني إكرام زيد الشيخ، وإضافته إلى مفعوله كأن تقول: يعجبني إكرام الشيخ زيد، فقال:

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَلْ بِنَصْبٍ أَوْ بَرَفْعٍ عَمَلُهُ

وأما معمول المصدر وحكمه فبينه في آخر بيت فقال:

وَجُرَّ مَا يَتَّبَعُ مَا جُرَّ وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ

والباب التالي هو الباب الثاني والثلاثون من أبواب الألفية.

وهو باب إعمال اسم الفاعل، وقد عقده في اثني عشر بيتاً وفيها ذكر أربع مسائل:

- المسألة الأولى: شرط إعمال اسم الفاعل عمل فعله.
- والمسألة الثانية: إعمال صيغ المبالغة عمل فعلها.
- والمسألة الثالثة: حكم تابع معمول اسم الفاعل.
- والمسألة الرابعة: إعمال اسم المفعول عمل فعله.

فقال في بيان شرط إعمال اسم الفاعل عمل فعله، قال:

إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ

كَفَعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ	إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّ بِمَعَزِلٍ
وَوَلِيَّ اسْتِفْهَامًا أَوْ حَرْفَ نِدَا	أَوْ نَفِيًّا أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدًا
وَقَدْ يَكُونُ نَعْتٌ مَحْدُوفٌ عُرِفَ	فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفَ
وَإِنْ يَكُنْ صِلَةً فِي الْمُضِيِّ	وغيره إعماله قد ارتضي

ثم ينتقل إلى صيغ المبالغة، ويبين أنها قد تعمل عمل فعلها فيقول:

فَعَالٌ أَوْ مَفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلٌ
فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ وَفِي فَعِيلٍ قَلٌّ ذَا وَفَعِلٍ
وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلَ فِي الْحُكْمِ وَالشَّرْطِ حَيْثُمَا عَمِلَ

وصيغ المبالغة هي في حقيقتها ومعناها أسماء فاعلين، إلا أنها للفاعلين المقبلين على هذا الفعل، قولك شرابٌ وأكّال، تطلق على من فعل هذه الأفعال، هذه أسماء فاعل لهم وأما اسم الفاعل كآكل وضارب وشارب، فغنها أسماء تطلق على من فعل الفعل مطلقا سواء كان سواء فعله بقلّة أو بكثرة، فعله مرة أو مرات كثيرة فهو آكل وضارب وشارب، اسم الفاعل يطلق على القليل والكثير.

وأما صيغ المبالغة فهي أسماء فاعلين فهي لا تطلق إلا على من عمل العمل بكثرة، ولهذا نص عليهم هنا وقوله عنها: فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ.

وفي رواية أخرى (فتستحق) أي هذه الصيغ، ثم تكلم رحمه الله على أن إعمال اسم الفاعل عمل فعله جائز وليس واجبا، فيجوز أن تعمله فتفصل بين المفعول به ويجوز أن تضيفه إلى المفعول به، فقال:

وَأَنْصَبُ بِذِي الْإِعْمَالِ تَلَوًّا وَاخْفَضْ وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

ثم تكلم على تابعي معمول اسم الفاعل، ما حكمه؟ فبين أنه يجوز أن تتبعه لفظا ويجوز أن تتبعه محلا، فقال:

وَأَجْرُزْ أَوْ أَنْصَبْ تَابِعَ الَّذِي أَنْخَفَضْ كَمْبَتَغِي جَاءٍ وَمَالًا مَنْ نَهَضْ

وبعد أن تكلم على إعمال اسم الفاعل، ثم تكلم على إعمال صيغ المبالغة يتكلم الآن على إعمال اسم المفعول به عمل فعله فيقول:

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلٍ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلا تَفَاضِلٍ
فَهُوَ كَفَعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَالْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي

ثم يسجل ما يختص به اسم المفعول عن اسم الفاعل، فقال:

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى كَمَحْمُودٍ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ

فيتابع الكلام على إعمال اسم الفاعل، ويدخل في الكلام على إعمال اسم المفعول، هل هناك من سؤال؟ نحن وعدناكم أن نكمل الأسئلة بعد الصلاة، لكن غفلت عن ذلك، نفتح المجال الآن للأسئلة على ما سبق، تفضل يا أختينا نعم لأنه اسم ظرف، نعم بعضهم يظن أنها حرف ولهذا يجعل ما بعدها مجرورا لأنها ظرف تلزم الإضافة، فما بعدها دائما مجرور، فهي ليست حرف جر.

وهناك قول ضعيف لبعض النحويين يرى أنها تكون حرف جر إذا سكنت عينها، لكن هذا قول ضعيف بل هو اسم ظرف نعم.

نعم يا إخوان، سؤال؟ تفضل، المضاف إلى ياء المتكلم ما به؟ فأكثره يهن هذا البيت كان في آخر الدرس استعجلنا وتركناه:

وَتُدْعَمُ إِلَيْهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ مَا قَبْلَ وَإِوْضَمَّ فَأكْثَرُهُ يَهُنُّ

هذا في المضاف إلى ياء المتكلم في البيت الثاني والعشرين بعد الأربعمئة، يهن بكسر الهاء، في أغلب النسخ والشروح وجاء في نسخة متأخرة في شروح الألفية فأكثره يهم بضم الهاء، هذه الرواية تكلمت عنها أم لم أتكلم، تكلمت عليه قلت في أكثر النسخ ويكون لا يهن بمعنى ضعف، وهو في نسخة متأخرة يقل ومن هان يهون والمعنى هنا، لأن هذا يدخل فيه وليس المعنى على الضعف كما سبق في بيت سابق، ولهذا خالد الأزهرى رجح يهن من حيث المعنى، لكن نقول من حيث النسخ والرواية نقول يهن لأنه الأكثر في النسخ وهو الذي في جميع النسخ.

نعم قلنا الذي ينبغي في القراءة، لأنه الذي في جميع النسخ المتقدمة إلا في نسخة متأخرة يهن وإن كان خالدا، ليس المعنى هذا ليس هذا تغيير، موافقة مخالفة نقدا، لكن الألفية لا تغير، نعم تفضل...

سؤال: استفسار بخصوص كلمة (مُسْتَجَاز).

الشيخ: نعم، (مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ)، قال في البيت السابق:

وَنَحْوُ زَيْدٍ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

يقول هذا مستجاز، جائز دون ضعف، جائز دون ضعف ولا جائز دون إهانة؟ دون ضعف؛ يقول يهن، من وهن يهن، طيب هنا في الأبيات عندنا المعنى على وهن يهن ضعف أو من هان يهون هونا؟ هو يقول خالد: يجوز ضم الياء فيه والواو، إذا كان الاسم مختوم بياء أو واو فإن ياء المتكلم إن جاءت بعده تدغم الواو في الياء.

(قاضي) تأتي بعده.. تُدْغِمُهُ، تقول: قاضي.

(مسلمون) تقول: مسلمي، وتدغم فيها، وإما قبل واو فاكسره، أي لو قلت مسلمون أدخل ياء المتكلم، النون للإضافة، ستسلمون، الياء ستقلب إلى ياء ويحدث إدغام، مسلمي، الضمة هذه، اقلب الضمة كسرة (وَإِنْ مَا قَبْلَ وَآوِ ضَمٍّ) ماذا تفعل؟ (فَاكْسِرْهُ) اكسر الضمة، يعني قل: مسلمي، ماذا يكون؟ يهن؛ يَضْعُفُ.

ومعنى يضعف: أي يسهل، لكن بمعنى الضعف لو بمعنى يكون أهون من هان يهون فهو أهون في اللفظ، مسلمي أهون من هان يهون فهو أهون.

فالمعنى المناسب هنا من هان يهون أهون وأسهل والين فهو من يهن، وليس من وهن يهن بمعنى الأولى يهن بالكسرة وهنا يهن بالضم من حيث المعنى، الروية قد بينا، نعم هو الرواية وهو مناسب للمعنى هنا يهن في الرواية وهو الأكثر في النسخ، نعم يا إخوان سؤال طيب نكمل.

وأما الباب الثالث والثلاثون فهو باب أبنية المصادر، وقد عقده في سبعة عشر بيتاً ذكر

فيه أوزان المصادر، وبالتفصيل ذكر ثلاثة مسائل:

- الأولى: مصادر الثلاثي.
- والثانية: مصادر غير الثلاثي.

• والثالثة: اسم المرة والهيئة.

بدأ بالكلام على مصادر الثلاثي وهي كثيرة، فلهذا فصلها فبدأ بالكلام على ما صدره

على فعل، فقال:

أَبْنِيَّةُ الْمَصَادِرِ:

فَعَلَ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعْدَى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَرَدَّ رَدًّا

ثم ذكر ما صدره على فعل فقال:

وَفَعَلَ الْإِلَازِمُ بِأَبْهُ فَعَلَ كَفَرِحَ وَكَجَوَّى وَكَشَلَّلَ

وقوله: وَفَعَلَ الْإِلَازِمُ بِأَبْهُ فَعَلَ

أي بابه فعلٌ، ثم سكن ثم ذكر ما صدره على فعول، فقال:

وَفَعَلَ الْإِلَازِمُ مِثْلَ قَعَدَا لَهُ فُعُولٌ بِأَطْرَادٍ كَغَدَا

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فَعَالَا أَوْ فَعَلَانًا فَادِرٍ أَوْ فَعَالَا

وقوله: وَفَعَلَ الْإِلَازِمُ مِثْلَ قَعَدَا

هذه رواية فمثل حال من فعل، ورواية أخرى مثل فهي الصفة، ثم تكلم على ما صدره

على وزن فعال فقال:

فَأَوَّلَ لِذِي امْتِنَاعٍ كَأَبَى

نعم قل أبى يأبى إباءً فهي على وزن فعال، وقوله فأبى: يريد أي فعل، هل يريد أبى

محمد الشيء لا لأن هذا فعل وهو إنما يتكلم الآن على ماذا؟ يتكلم على فعل الازم، مثل

قعد له قعود ما مستوجب فعالا، وفعال لما دل على الإباء فهو يعني أبى الازم كقولك: أبى

الشيء عليك يأبى إباء، إذ امتنع، ثم تكلم على ما صدره على فعالن فقال:

وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبًا

ثم تكلم على ما صدره على فعال، فقال:

لِلدَّاءِ فَعَالٌ أَوْ لَصَوْتٍ وَشَمَلٌ

فما دل على داء أو صوت قد يأتي مصدره على فعال، ثم تكلم على ما مصدره على فعيل فقال:

سَيَرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهْلٍ

ثم تكلم على ما مصدره على فعولة، وفعالة فقال:

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعْلًا كَسَهْلَ الْأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزُلًا

وقوله فعولة، فعالة بينهما حرف عطف محذوف أي فعولة وفعالة لفعل، وحذف حرف العطف الواو جائز في ضرورة الشعر، ثم بين أنه جاء في السماع مصادر خالفت ما ذكره من قبل من ضوابط، وتسمى الشاذة فنص على ذلك فقال:

وَمَا أَتَى مُحَالِفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النَّقْلُ كَسُخِطٍ وَرَضَا

وبذلك ينتهي كلامه على مصادر الثلاثي لبدأ بالكلم على مصادر غير الثلاثي، فذكر في أول ذلك أن مصادر غير الثلاثي قياسية، فقال:

وَعَبْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقْيَسٌ مَصْدَرُهُ كَقُدْسِ التَّقْدِيسِ

وقوله مقيس مصدره برفع مصدره، كذا في جميع نسخ الألفية، وهو مقتضى جميع شروح الألفية التي اطلعت عليها فنقيس، واصله التنوين أي مقيس، ومصدره مرفوع إما أنه مبتدأ، فمقيس خبره مقدم أم وغيره في ثلاثة مصدره مقيس، أو مقيس خبر لما قبله ومصدره نائب فاعل أي وغيره في ثلاثة مقيس صدره، أي مصدره، وفي كثير من النسخ المشروعة للألفية مقيس مصدره، بجر مصدره وليس في شيء من نسخ الألفية المخطوطة ولا في الشروح المتقدمة.

ثم بعد ذلك ذكر مصادر غير الثلاثي بالتفصيل مع التمثيل فقال:

..... كَقُدْسِ التَّقْدِيسِ

إِجْمَالٌ مِّنْ تَجْمُلًا تَجْمَلًا

إِقَامَةٌ وَغَالِبًا ذَا التَّلَازِمِ

وَزَكَّاهُ تَزَكِيَةً وَأَجْمَلًا

وَاسْتَعِيدَ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمَ

وَمَا يَلِي الْأَخْرُ مَدَّ وَافْتَحَا مَعَ كَسْرِ ثَلَوِ الثَّانِ مِمَّا افْتَتَحَا
بِهَمْزٍ وَضَلٍ كَاضْطَفَى وَضَمَّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمْثَالٍ قَدْ تَلَمَّلَمَا
فِعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلَا وَاجْعَلْ مَقِيْسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلَا
لِفَاعِلٍ الْفَعَالُ وَالْمُفَاعَلَةُ

هذه مصادر الثلاثي.

ثم ذكر أن هناك في السماع خالف هذه المصادر القياسية وهو الشاذ لسماعي، وقد قال

فيه:

وَعَبَّرَ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهُ

ثم تكلم بعد ذلك على اسم المرة والهيئة فقال:

وَفَعْلَلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلَسَهُ وَفَعْلَلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَهُ
فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّاءِ الْمَرَّةُ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخُمْرَةِ

وكلامه على اسم المرة والهيئة هنا يدل على أنهما من المصادر وهو كذلك، ثم بعد ذلك ينتقل بنا رحمه الله تعالى في هذه الرحلة النافعة إلى الباب الرابع والثلاثين، وهو بابا أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها، ويعقده في عشرة أبيات يذكر فيها ثلاث مسائل: المسألة الأولى: صياغة اسم الفاعل، والثانية صياغة الصفة المشبهة، والمسألة الثالثة صياغة اسم المفعول، فتبين لنا من ذكر المسائل أن الغرض من هذا الباب هو بيان كيفية صياغة اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم المفعول وليس المراد الكلام على عملها، لأن الكلام على عملها قد تقدم، وأول ما يتكلم عليها عن الترجمة.

والمراد بالترجمة العنوان، فالذي في جميع نسخ التحقيق أبنية أسماء الفاعل والصفات المشبهة بها، وكذلك في كثير من شروح الألفية، وجاء في بعض شروح الألفية بهذا اللفظ أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها، فهذه كلمة المفعولين، وهذه الزيادة مناسبة لمضمون الدرس لأن بن مالك في هذا الباب تكلم على أبنية أسماء الفاعلين، وأبنية

أسماء المفعولين، وأبنية الصفات المشبهة.

بدأ بالكلام على صياغة اسم الفاعل، كيف تصاغ؟ ومن ماذا تصاغ؟ وقال رحمه الله:

أَبْنِيَّةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ وَالصِّفَاتِ الْمُشَبَّهَةِ بِهَا:

كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمُ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَغَذَا
وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعَلْتُ وَفَعِلُ غَيْرَ مُعَدَّى.....

وقوله: وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعَلْتُ وَفَعِلُ: أي هو قليلٌ في فَعَلْتُ وَفَعِلُ اسم فاعل يقل أظن

تأخذه من افعال الذي على وزن فعل أو الفعل الذي على وزن فعل، إذا كان غير متعدين،

وقوله: غَيْرَ مُعَدَّى بنصب غير مما سبق وفي بعض النسخ على أنه نسخة مما تقدم.

ثم تكلم على صياغة الصفة المشبهة ظن والمراد بالصفة المشبهة، ما كان معناها معنى

اسم الفاعل، ولكنها ليست على وزنه وصياغته، كقولك بطل وشجاع وجميل وسهل

وصعب، وأشيب وقولك بطل تطلقه على من فعل البطولة أو من وقعت عليه البطولة، هو

الفاعل لكن ما تقول باطل، يعني يفعلها فعلى نحو ذلك فاسم الفاعل على الصفة المشبهة

فهو ارتجاع أو نحو ذلك، ولهذا بن مالك قال اسم الفاعل يقل في فعلت وفاعل، فلهذا ذكر

الصياغة المشبهة، فقال:

.....
وَأَفْعَلُ فَعْلَانُ نَحْوُ أَشْرٍ بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلُ
وَفَعْلٌ أَوْلَى وَفَعِيلٌ بِفَعْلٍ وَنَحْوُ صَدَيَانِ وَنَحْوِ الْأَجْهَرِ
وَأَفْعَلُ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعْلُ كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ وَالْفَعْلُ جَمْلُ
وَبِسَوِيِّ الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلُ

وقوله: بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلُ

أي فقياسه فعل.

ثم قال: وَأَفْعَلُ فَعْلَانُ

أي وأفعل وفعالان، ثم حذف حرف العطف.

وقوله: **وَفَعْلٌ أَوْلَى وَفَعِيلٌ بِفَعْلٍ**

أي بفعل، وسكن القافية.

وقوله: **وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعْلٌ**

أي وفعل وسكن القافية

وقوله: **وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ**

أي فعل وسكن بالقافية، ثم تكلم بعد ذلك على صياغة اسم الفاعل من غير الثلاثي،

فقال:

وَزَنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمُوَاصِلِ
مَعَ كَسْرِ مَتْلُوِّ الْأَخِيرِ مُطْلَقًا وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا

وبعد أن انتهى من الكلام على صياغة اسم الفاعل، وصياغة الصفة المشبهة، يتكلم

الآن على صياغة اسم المفعول فقال:

وَأِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرَ صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُتَنَظَّرِ
وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِيِّ اطَّرَدَ زَنَةُ مَفْعُولٍ كَاتٍ مِنْ قَصْدٍ

وقوله: **كَاتٍ مِنْ قَصْدٍ** يعني مقصود، لأنه اسم مفعول الذي يأتي من أخذ، وهنا اشتق

اسم المفعول من الفعل قفز، ولم يشتق من المصدر القصد، الأصل الذي يشتق منه وهذا

من التجوز والتسميح، ثم بين أن فعيل قد يأتي بمعنى مفعول، تأتي الكلمة على وزن فعيل

ومعناها معنى مفعول، فقال:

وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلٍ نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتَى كَحِيلٍ

وانتقل بعد ذلك على الباب الخامس والثلاثين، الصفة المشبهة باسم الفاعل فعقدها في

سبعة أبيات، والمراد من هذا الباب: الكلام على إعمال الصفة المشبهة، وليس المراد

الكلام على صياغتها، لأن الكلام على صياغتها سبق في الباب السابق وقبل الباب السابق

تكلم على إعمال اسم الفاعل والمفعول فكان الأفضل لو رتب ذلك، نعم جمع الأسباب

التي تعمل عمل فعلها معاً، المصدر واسم الفعل ثم اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل ثم ذكر بعدها صياغتها.

لأن النحو قبل الصرف، ولو قدم لصياغة قبلها لقلنا قدم الصياغة ليتعرف عليها، ثم تكلم على إعمالها عمل فعلها، لكن أن يفعل ذلك وهذا في الألفية فالألفية مرتبة في البداية ترتيباً جيداً حتى لا تكاد أن تجد فيها خللاً، وفي آخرها ليس ترتيبها كأولها.

طيب، في هذا الباب ذكر ثلاث مسائل:

• المسألة الأولى: تعريف الصفة المشبهة.

• والمسألة الثانية: مما تصاغ؟

• والمسألة الثالثة: إحكام إعمالها.

فبدأت العادة الكلام على تعريف الصفة المشبهة، فقال: الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

صِفَةُ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ

ثم ذكر من ماذا تصاغ؟ فقال:

وَصَوِّغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

ثم ذكر جملة للأحكام لإعمالها فقال:

وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدِّدَ

وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبٌ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ

فَارْفَعُ بِهَا وَأَنْصِبْ وَجُرِّ مَعَ أَلْ وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلَ

بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا وَلَا تَجُرُّ بِهَا مَعَ أَلْ سُمًّا مِنْ أَلْ خَلَا

وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيَتِهَا وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسُمَّا

وفي البيت الأخير: قوله:

وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيَتِهَا وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسُمَّا

يقولون أن هذا البيت فاعل يمكن الاستغناء عنه، لأن الذي فيه سبق أن بينه ابن مالك

وفصله في ثلاثة أبيات، ذكرها في باب الإضافة في الكلام على وصف أَل بالإضافة اللفظية، هذا الذي يريده هنا، وأَل بالإضافة اللفظية إذا كانت صفة مشبهة، فلهذا بعضهم غير في البيت السابق تغييراً قليلاً بحيث نستغني عن هذا البيت الزائد فغير فيه فقال: لفظ البيت السابق مضافاً ومجرداً من أَل خلا غيره إلى قوله بها مضافاً ومجرداً، ولا تجرر بها إلا بشرط قد خلا، تعود إلى التفصيل حينئذ في موضعه، وهنا أحب أن أنبه إلى أنما يلحظه الإنسان محققاً أو علماً أو طالب علم، على شيء من الكتب يجب ألا يؤدي ذلك إلى التغيير في الكتاب بل المنهج العلمي والأمانة العلمية تقتضي من الإنسان أن يخرج م الكتاب كما وضعه صاحبه، ثم يعلق في الحواشي والهوامش ما يفيد من مدح أو نقد.

لكن أن يتجرأ على الكتاب فيغير فيه وهو يعلم أن هذا اللفظ هو الذي وضعه صاحبه، ويقول هذه الكلمة فيها خطأ نحوي أو لغوي فيغيرها إلى الصواب، ثم يغيرها في النفي ويقول في الهامش كان في المتن كذا وكذا وغيرته من أجل كذا وكذا، هذا خلاف الأمانة، فإذا أردت أن تفعل ذلك قل أنا سأخرج الكتاب بهذه التغييرات، أنا مقتنع أن هذه التغييرات هي الأفضل نقول لا بأس، غير ما شئت في الكتاب، وإنما سمي الإصلاح ألفية العراقي أو من الأسماء التي تظهر أن هذا الكتاب ليس على الوضع الذي وضعه صاحبه.

بل أنت تجرأت وغيّرت وبدلت ربما توافق أو لا توافق على هذه التغييرات، هذه من الأمور التي بدأت تظهر الآن وهي من الأمور الخطيرة التي قد يأتي بعد ذلك من ينسب هذا الكلام للمؤلف، وهو ليس له وقد رأينا من قبل ابن مالك أنكروا من مقر وهي من مفر، لذلك أنصح كل من يعمل في مجال التحقيق والنشر أن يحرص على ذلك وإنما تعلق في الحواشي والهوامش ما شئت طيب.

هل هناك من أسئلة أو من استفسارات يا إخوان، تفضل طيب خمس دقائق نفتح مجالاً للأسئلة، الأخ يسأل عن حرف الجر الزائد نعم الزائد عموماً عند النحويين هو ما كان دخوله وخروجه سواء في بناء الجملة، يسمى عندهم زائداً، هذا اصطلاح عند النحويين فهو زائد في

بناء الجملة وليست زائدة في المعنى، كأن تقل: ما جاءني رجل، ما جاءني احد ما زارني أحد، أحد فاعل، ما جاءني من أحد، ما زارني من أحد، أحد هنا ليس اسم مجرور بل هو فاعل، مرفوع محلا مجرور لفظا، من هنا لا شك أنها زائدة خلاف حرف الجر الأصلي وهو الذي له معنى ولا يستغني بناء الجملة عنه فهو حرف جر أصلي، وهناك حرف جر شبه زائد.

هذا اصطلاح خاص عند النحويين يطلقونه على ما لا يغير بناء الجملة، يطلقون الزائد على كل ما كان دخول وخروجه سواء، حتى إن وان يكون عليها دوائر ولا م الابتداء، إذا قلت مثلا محمد قائم، معناها إن محمد قائما زاد في المعنى الإجمالي شيء لا، هذا فقط من التأكيد، لكن المعنى الإجمالي الأصلي لا يتغير، خلاف قولك مثلا كأن زيدا قائما، كان ذهب أما إن فلا يأتي بمعنى جديد يقوي المعنى السابق، فكل كلمة تقوي المعنى السابق، ولا تأتي بمعنى جديد يسمونه زائد.

أما إطلاق الزائد في الألفاظ الشرعية سواء في القرآن أو في الحديث، إذا كان الكلام عند من يفهم المراد بهذه المصطلحات فلا بأس به، لأن لكل علم مصطلحاته بل إن بعضهم يسمي الزائد لغوا، ويسمي حشوا، بالنظر إلى المعنى اللغوي، وبعضهم يسميه الصلة وإذا كان الكلام عند غير المتخصصين من العامة، ومن لا يفهم المعنى صحيح بهذا المصطلح عند أهله، ينبغي أن تستعمل الألفاظ التي تؤدي المعنى، لا يؤدي إلى معنى شيق نسميه الصلة، زائد ما معنى زائد هو يعني لا، لا علاقة له ببناء الجملة أما في المعنى في البناء فيه أشياء لا يستغني عنها.

لكن في أشياء هذا يدخل في بناء الجملة، ما تقوم الجملة إلا به، ويمكن يستغني عنه في بناءها، لكن وجوده له فائدة وليس له فائدة، فائدة تجميل وكمال الزائد في اللفظ العربي زائد يعني بناء الجملة قائمة، زائد يعني فعل وفاعل، الجملة قائمة مبتدأ وخبر، الجملة بناء الجملة قائم، قد تزيد أشياء للتوكيد (إن محمدا قائم)، محمد قائم هذه الأشياء لتقوية المعنى والتأكيد نعم تؤكد المعنى وتقويه، لا تأتي بمعنى جديد لا يفهم إلا بها وإنما تقوي

المعنى تقويه، هو معنى من أهم المعاني المقصودة عند الناس، تقوية المعنى وتأكيده، يختلف لكن ما معنى يختلف؟ يختلف يعني هذا المعنى قوي وليس هذا المعنى معنى آخر، وإنما المعنى الآخر عندما تقول مثلاً محمد قائم محمد جالس، المعنى يختلف لكن محمد قائم إن محمداً قائم، المعنى يختلف لكن هذا أقوى من هذا فقط، زيادة المبنى يدل على زيادة المعنى، نعم...



الأسئلة

بسم الله الرحمن الرحيم

السؤال: استفسار بخصوص (التصريف).

الجواب: التصريف سينص عليه، إذا وصلنا إلى التصريف سيقول ابن مالك باب التصريف... هنا لا تدخل فى الصرف، ومدخلها فى النحو قدم بعض المسائل النحوية فى الصرف لعلاقتها بالنحو، قدمها لأن فىكون هذا مصدر وأبنية المصادر فى النحو، الأبنية كاملة المصادر، مثلاً... نعم، التثنية والجمع ويقدم ذلك، الفصل مثلاً يأتي للنداء يتكلم على النداء، فصل تابع للنداء لأهميتها أو لكبرها، ليست فصول مستقلة، فصل تبع باب، نعم، أي شيء غير منصوص عليه، حتى البسمة غير منصوص عليها، بسم الله الرحمن الرحيم من الألفية، ولهذا قرأت الألفية.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الدرس الثالث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

فسلام الله عليكم ورحمة الله وبركاته، وأهلاً وسهلاً ومرحباً بكم في عصر هذا اليوم، يوم الأحد الرابع والعشرين من شهر رجب من سنة ثنتين وثلاثين وأربعمئة وألف من هجرة المصطفى -عليه الصلاة والسلام-، ونحن في جامع الزهراء في مدينة البكيرية، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الخامس من دروس فتح ألفية بن مالك -رحمه الله تعالى-، وكنا قد توقفنا عند الباب السادس والثلاثين، فمنه نبدأ إن شاء الله تعالى.

الباب السادس والثلاثون في الألفية هو: (باب التَّعَجُّبِ)، وقد عقده ابن مالك -رحمه الله تعالى- في أحد عشر بيتاً، وفيها ذكر خمس مسائل: المسألة الأولى: صيغتا التعجب القياسيتان. المسألة الثانية: حذف المتعجب منه. المسألة الثالثة: جمود فعلي التعجب. المسألة الرابعة: شروط الفعل الذي يُصاغان منه. المسألة الخامسة: ترتيب فعلي التعجب مع معمولهما. فبدأ الباب -رحمه الله تعالى- بذكر صيغتي التعجب القياسيتين، وهما: ما أفعله، وأفعل به، فقال:

بِأَفْعَلٍ انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجَّبَا أَوْ جِئْ بِأَفْعَلٍ مَجْرُورٍ بِيَا
وَتَلَوْ أَفْعَلٍ انْصَبْنَهُ كَمَا أَوْ فِى خَلِيلَيْنَا وَأُضِدْقُ بِهِمَا

ثم ذكر -رحمه الله تعالى- أن المتعجب منه قد يُحذف، فقال:

وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبَحْ إِنَّ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضَحْ

(يَضَحْ)؛ أي يتضح، وجاء في بعض النسخ المتأخرة معناه يصح، والمعنى فيهما متقارب بل واحد، ثم ذكر - رحمه الله تعالى - أن فعلي التعجب فعلان جامدان غير متصرفين، فقال:

وَفِي كِلَا الْفَعْلَيْنِ قَدْ مَّا لَزَمَا مَنَعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمِ حُتَمَا

ثم بيّن شروط الفعل الذي يُصاغان منه، فقال - رحمه الله -:

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرْفًا قَابِلٍ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا
وَعَبْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلًا وَعَبْرِ سَالِكٍ سَبِيلٍ فُعَلًا

ثم بيّن - رحمه الله تعالى - كيفية التعجب من فاقد الشروط، إذا أردت أن تتعجب من فعلٍ فقد شيئاً من الشروط السابقة، فقال:

وَأَشَدُّ أَوْ أَشَدَّ أَوْ شِبْهُهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضُ الشُّرُوطِ عَدِ
وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَتَنَصَّبُ وَبَعْدَ أَفْعَلٍ جَرُّهُ بِالْبَا يَجِبُ

ثم بيّن - رحمه الله تعالى - أن ما سبق هو القياس، وقد جاء في السماع ما يخالف شيئاً من ذلك فحكمه الشذوذ، فبيّن ذلك فقال:

وَبِالنُّدُورِ اخْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرَ وَلَا تَقْسُ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أَثَرُ

وفي آخر الباب، ذكر - رحمه الله تعالى - أن معمول فعل التعجب قد يتأخر، وقد يفصل بينهما بفاصل، وأن في المسألة خلافاً، فقال - رحمه الله تعالى -:

وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَ مَعْمُولُهُ وَوَصْلُهُ بِهِ الزَّمَا
وَفَضْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ مُسْتَعْمَلٌ وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرَّ

وقوله: (وَالْخُلْفُ)؛ أي والخلاف، ففيه خلاف ولكنه بيّن رأيه في ذلك، ثم ينتقل بعد ذلك - رحمه الله تعالى - إلى الباب السابع والثلاثين، وهو: (باب نِعَمَ وَبِئْسَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا)، ويعقده لنا في أحد عشر بيتاً، يذكر فيها ثمانى مسائل:

الأولى: جود الفعلين نعم وبئس.

الثانية: أنواع فاعل نعم وبئس.

الثالثة: حكم الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في هذا الباب.

المسألة الرابعة: إعراب كلمة ما إذا وقعت بعد نعم وبئس.

المسألة الخامسة: إعراب المخصوص بالمدح والذم.

المسألة السادسة: حذف المخصوص بالمدح والذم.

المسألة السابعة: إجراء الفعل فاء والفعل الذي على وزن (فعل) مجرى بئس.

المسألة الثامنة: إجراء هذا مجرى نعم. فيبدأ الباب بالنص على أن فعلي نعم وبئس

فعلان جامدان، فيقول - رحمه الله تعالى -:

فَعْلَانِ غَيْرِ مُتَصَرِّفَيْنِ نَعْمَ وَبِئْسَ

ثم يذكر أنه ليس كل اسم يفعل فاعلاً لهما، بل لما يقع فاعلاً لهما أنواع معينة، يُسميها

أنواع فاعل نعم وبئس، فيبين هذه الأنواع فيقول:

رَافِعَانِ اشْتَمَيْنِ

مُقَارِنِي آلٍ أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا كَنِعَمَ عُقْبَى الْكُرْمَا

وَيَرْفَعَانِ مُضَمًّا يُفَسِّرُهُ مُمَيِّزٌ كَنِعَمَ قَوْمًا مَعَشَرُهُ

ثم يذكر حكم الجمع بين التمييز وبين الفاعل الظاهر، فيقول:

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ

وقوله: (وَفَاعِلٍ ظَهَرَ) يريد فاعلاً ظاهراً، والجمع بين الفاعل الظاهر؛ يعني الفاعل إذا

كان اسماً ظاهراً والتمييز، يقول: فيه خلاف، ثم يبين لنا إعراب كلمة ما إذا وقعت بعد نعم

وبئس؛ كأن تقول: نعم ما تقول، فما هذه ما إعرابها... يقول:

وَمَا مُمَيِّزٌ وَقِيلَ فَاعِلٌ فِي نَحْوِ نِعَمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ

ثم يبين إعراب المخصوص بالمدح، فالمدح؛ كزيد في: نعم الرجل زيداً، والذم؛

كعم في: بئس الرجل عمرو، فيبين إعرابهما فيقول:

وَيُذَكِّرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ أَوْ خَبَرِ اسْمٍ لَيْسَ يَدْأُو أَبَدًا

ويذكر أن هذا المخصوص بالمدح والذم، أنه قد يُحذف، فيقول:

وَأِنْ يُقَدِّمَ مُشْعِرُ بِهِ كَفَى كَالْعِلْمِ نَعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى

وهذا المثال الذي ذكره - رحمه الله تعالى - من الأمثلة المنقوضة؛ لأنه لا يُطابق الحكم الذي ذكره، وهو يتكلم على أن المخصوص بالمدح أو الذم يجوز أن يُحذف، ثم يُمثل لذلك بقوله: (الْعِلْمُ نَعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى)، والعلم اذكر، إلا أنه قد تقدّم، فليست المسألة التي يذكرها النحويون هكذا، ولكن المثال الصحيح لها؛ كقوله - عز وجل - عن أيوب - عليه الصلاة والسلام -: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعَمَ الْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤]، أي نعم العبد هو، فهذا حذف المخصوص بالمدح والذم.

فلهذا جرى مُعربوا الألفية على عدم جعل (نعم المقتنى) في المثال خبراً للعلم، نقول: العلم نعم المقتنى، فإذا قلت: العلم: مبتدأ، ونعم المقتنى: خبر، فالمخصوص بالمدح لم يُحذف، فلهذا جروا على أنهم لا يجعلون (نعم المقتنى) خبراً للعلم، بل يجعلون خبر العلم محذوفاً لدلالة ما بعده، والتقدير: العلم يُقْتَنَى وَيُقْتَفَى، نعم المقتنى والمقتفى؛ يعني نعم المقتنى والمقتفى هو.

وقد أصلح بعضهم لفظ المثال؛ لينطبق على الحكم المذكور بقوله: فوجد في العلم فنعم المقتنى، نعم، ويمكن أن يُصرح ذلك بأن نُجر العلم، أو نجعله مجروراً بالكاف، فتكون الجملة بعد ذلك: نعم المقتنى والمقتفى، ليست متصلةً بالعلم بل مستأنفة؛ يعني ليست خبرية، ليست خبراً عن العلم، ولكنها مستأنفة؛ أي كالعلم، نعم المقتنى والمقتفى أي هو، لكن الذي في النسخ جميعاً: (كالعلم نعم المقتنى).

بعد ذلك يذكر ابن مالك - رحمه الله تعالى - أن هناك أفعلاً ألحقت وأُجريت مُجرى نم؛ في الدلالة على المدح، ومُجرى بئس في الدلالة على الذم، فبدأ ببيان الأفعال التي

أُجريت مُجرى بئس في الدلالة على الدم، وهما فعلان: الأول: ساء، والثاني: الفعل الذي يُحول إلى وزن (فعل)، فقال في ذلك:

وَاجْعَلْ كِبَيْسَ سَاءَ وَاجْعَلْ فَعْلًا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَنِعْمَ مُسَجَلًا

أي أجره مُجرى بئس في الدلالة على الدم والإعراب، ثم يذكر أن كلمة حبذا، أو أن عبارة حبذا أُجريت أيضًا مُجرى نعم في الدلالة على المدح، فقال:

وَمِثْلُ نِعْمَ حَبْذَا الْفَاعِلُ ذَا وَأَنْ تُرْدَ ذَمًّا فَقُلْ لَا حَبْذَا

وَأَوَّلِ ذَا الْمَخْصُوصِ أَيًّا كَانَ لَا تَعْدِلْ بِذَا فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا

وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعْ بِحَبٍّ أَوْ فَجَّرْ بِالْبَا وَدُونَ ذَا انْضِمَامِ الْحَا كَثُرْ

ثم ينتقل بعد ذلك إلى الباب الثامن والثلاثين وهو: (باب افْعَلُ التَّفْضِيلِ)، فيعقده في عشرة أبيات، وكان الأفضل أن يجعل هذا الباب مع أبواب الأسماء العاملة عمل أفعالها؛ كالمصادر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، ولكنه كما ترون أخره وفصل بينها وبين هذه الأسماء العاملة عمل أفعالها بالتعجب والمدح والدم.

وذكر في هذه الأبيات عشرة خمس مسائل:

المسألة الأولى: شروط ما يُصاغ منه اسم التفضيل.

والمسألة الثانية: ملازمة اسم التفضيل لمن.

والمسألة الثالثة: أحوال اسم التفضيل.

والمسألة الرابعة: تقديم من على اسم التفضيل.

والمسألة الخامسة: إعمال اسم التفضيل عمل فعله.

فقال -رحمه الله تعالى- في بيان شروط ما يُصاغ منه اسم التفضيل، قال:

صُغِ مِنْ مَصْوَغٍ مِنْهُ لِلتَّعْجُبِ أَفْعَلُ لِلتَّفْضِيلِ وَأَبَ اللَّذْ أَيْ

وَمَا بِهِ إِلَى تَعْجُبٍ وَصِلَ لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ

وقوله: (وَأَبَ اللَّذْ أَيْ)، قلنا: أنها بمعنى الذي، وذكر ابن هشام في حواشيه على الألفية

أنه جاء في نسخة بلفظ: (وَأَبَّ مَا أَبِي)، قال ابن هشام: وهي أحسن؛ يعني أسلس وأوضح، ثم يذكر ابن مالك - رحمه الله تعالى - ملازمة اسم التفضيل لمن، فقال:

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صَلَهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِمَنْ إِنْ جُرِّدَا

وقوله: (وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ) هنا منصوبٌ على الاشتغال؛ أي صل أفعل التفضيل صلّه، وفي بعض النسخ: (وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ) بالرفع على أنه مبتدأ، ثم يذكر ابن مالك - رحمه الله تعالى - أحوال اسم التفضيل، ويذكر متى يلزم اسم التفضيل التذكير والإفراد، ومتى يطابق؛ لأن اسم التفضيل أحياناً نطابق ما قبله في التذكير، في التأنيث، في الإفراد، في الثنية والجمع، وأحياناً يلزم التذكير والإفراد في لفظ أفعل مهما كان ما قبله مذكراً، أو مؤنثاً مفرداً، أو مثنيً، أو جمعاً، فيبين ذلك، فيقول:

وَأِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ أَوْ جُرِّدَا أَلْزَمَ تَذْكِيراً وَأَنْ يُوَحَّدَا
وَتَلَوْ أَل طَبَقٌ وَمَا لِمَعْرِفَةٍ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ
هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مَنْ وَإِنْ لَمْ تَنْوِ فَهُوَ طَبَقٌ مَا بِهِ قُرْنُ

وهذا البيت الأخير الذي قرأناه، وهو قوله:

هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مَنْ وَإِنْ لَمْ تَنْوِ فَهُوَ طَبَقٌ مَا بِهِ قُرْنُ

هو البيت الأول بعد الخمسمائة، ومعنى ذلك أنه ذو انتهائه تتصف ألفية ابن مالك؛ لأنها بيتان وألف بيت، فنحن الآن - بحمد الله - انتصفنا في الألفية، ونسأل الله الإعانة والتوفيق فيما بقي منها، فألفية ابن مالك تتصف في هذا الباب (باب اسم التفضيل)، وقد فضل الله - عز وجل - ألفية ابن مالك على كثير من المنظومات، ثم يذكر ابن مالك - رحمه الله تعالى - تقديم من على اسم التفضيل، فأنت تقول: محمد أكبر من زيد، من قد تتقدم على اسم التفضيل، يذكر ذلك ابن مالك فيقول:

وَأِنْ تَكُنْ بَتَلَوْ مِنْ مُسْتَفْهِمَا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا
كَمَثَلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ وَلَدَى إِنْخَبَارِ التَّقْدِيمِ نَزَرًا وَرَدًا

قوله: (وَرَدًا) جاء في بعض النسخ: (وُجِدَ)، وفي هذه الرواية؛ أي وُجد عيب سناد التوجيه؛ لاختلاف حركة ما قبل الروي، ثم يختم -رحمه الله تعالى- هذا الباب في الكلام على إعمال اسم التفضيل عمل فعله، فيقول:

وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزْرًا وَمَتَّى
كَلَّنَ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ
عَاقَبَ فِعْلًا فَكثيرًا ثَبَّتَا
أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ

-رضي الله عنه وأرضاه-، وعن جميع صحابة رسول الله -عليه الصلاة والسلام-، وبالصديق ختم ابن مالك الكلام على هذا الباب، ثم ينتقل بعد ذلك إلى الباب التاسع والثلاثين، وهو: (باب النَّعْتِ) وبه ينتهي الكلام على الأبواب النحوية التي لها حكمٌ نحويٌّ ثابت، والنعت بداية الكلام على التوابع، والتوابع لها أحكامٌ نحوية، وبكناها ليست أحكامًا نحويةً ثابتة، بل تتبع في حكمها متبوعها، فلهذا يحسن بنا أن نتوقف هنا لنستمع إلى الأسئلة والاستفسارات إن كان هناك أسئلة واستفسارات، أو نشعر في الكلام على التوابع؛ لأنه سيسردها متتابعة.



الأسئلة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سؤال: استفسار بخصوص الفعل (أشدد).

الجواب: وَأَشْدِدْ أَوْ أَشَدَّ أَوْ يَخْلُفُ.....

فقلنا أصلهما يعني، أَشْدِدْ عَلَى وزن (أَفْعِلْ)، أَفْعِلْ بِهِ، حذف أداة التعجب، أَفْعِلْ بِهِ مثل: أَكْرَمَ بَزِيدٍ، وَأَفْعِلْ آخِرَهَا ساكنة، أَشْدِدْ، أَوْ مَبْدُوءٌ بِهَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ، خَفَفْنَا الْهَمْزَةَ بِحَذْفِهَا، وَنَقَلْنَا حَرَكَتَهَا إِلَى الدَّالِ فَفَتَحَهَا (وَأَشْدِدْ)، (وَأَشْدِدْ أَوْ) نَعَمْ، وَهَذَا تَخْفِيفٌ بِالْحَذْفِ وَالنَّقْلِ. إِذَنْ، يَبْدَأُ ابْنُ مَالِكٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- بِذِكْرِ التَّوَابِعِ، فَيَبْدَأُ بِالنَّعْتِ، وَيَجْعَلُ لَهُ الْبَابَ التَّاسِعَ وَالثَّلَاثِينَ، وَيَعْقِدُهُ فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ بَيْتًا، يَذْكُرُ فِيهَا سَبْعَ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: ذكر التوابع إجمالاً.

المسألة الثانية: تعريف النعت.

المسألة الثالثة: ما يوافق فيه النعت المنعوت.

المسألة الرابعة: ما يُنْعَتُ بِهِ.

المسألة الخامسة: تعدد النعت.

المسألة السادسة: إتيان النعت وقطعه.

المسألة السابعة: حذف النعت وحذف المنعوت. فَيَبْدَأُ بِذِكْرِ التَّوَابِعِ إجمالاً؛ لِأَنَّ هَذَا

الباب هو أول أبواب التوابع، فيقول -رحمه الله تعالى-:

يَتَّبِعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأَوَّلَ نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَظْفٌ وَبَدَلٌ

ثم يشرع بعد ذلك بالكلام على النعت، فيبدأ بالكلام على تعريف النعت، والنعت هو الذي يُسمى أيضًا بالصفة، إلا أن التعبير بالنعت، إلا أن التعبير بالصفة يكثر عند البصريين، والتعبير بالنعت مصطلحٌ مشترك بين البصريين المتقدمين والكوفيين.

ولعله يحسن أن نُفرّق بين الصفة والوصف، فهم مصطلحان مختلفان في النحو، فالصفة وجمعها صفات هي النعت، فهو إعراب، حالٌ إعرابي، وأما الوصف وجمعه أوصاف، فهو نوعٌ من أنواع الأسماء، وهو: كل اسمٍ دل على حدثٍ وصاحبه؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، واسم التفضيل، هذه كلها أوصاف؛ لأنها تدل على حدثٍ وصاحبه.

وقائل يدل على الحدث، القيال وصاحبه وهو فاعله، وقولك: مضروب يدل على الحدث وهو الضرب، وعلى صاحبه وهو مفعوله. إذاً الصفة إعراب، والوصف نوعٌ من أنواع الأسماء، نقول: بدأ ابن مالك الكلام على النعت بذكر تعريفه، فقال -رحمه الله-:

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقَ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمٍ مَا بِهِ اعْتَلَقَ

وقوله: (مُتِمٌّ) هو الذي في أغلب النسخ والشروح، وجاء في بعض النسخ والشروح بضمّة واحدة: (تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقَ) ثم يبيّن ابن مالك -رحمه الله تعالى- ما يُوافق فيه النعت المنعوت، فيقول:

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلَاكَ أَمْزُرُ بِقَوْمٍ كُرْمَا
وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سَوَاهُمَا كَالْفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفُوا

ثم يذكر ابن مالك -رحمه الله تعالى- أن مما يُنعت به المشتق، والمراد بالاسم المشتق الوصف الذي تكلمنا عليه قبل قليل، وهو: كل اسمٍ دلّ على حدثٍ وصاحبه، فيقول: إن مما يُنعت به المشتق، وشبه المشتق وهو اسم الإشارة والاسم المنسوب، فيقول:

وَأَنَعْتُ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرْبٍ وَشَبْهِهِ كَذَا وَذِي وَالمُتَسَبِّبِ

وقوله: (وَأَنَعْتُ بِمُشْتَقٍّ) كان الأفضل أن يقول: (وانعت بوصفٍ)؛ لأن الأسماء

المشتقة كثيرة، ولا يُنعت بها جميعاً، وإنما يُنعت بالأوصاف منها فقط، أما المشتقات الأخرى غير الأوصاف؛ كاسم الآلة، واسم المكان، واسم الزمان، فهذه لا يُنعت بها، ويقول بعض المدافعين عن ابن مالك: إنه وإن أطلق في قوله: (وَأَنْعَتْ بِمُشْتَقٍّ) إلا أنه قيد بالمثال في قوله: (كَصَعْبٍ وَذَرْبٍ)، ولكن نقول: إن هذا لا يكفي في منظومة علمية، لا بد أن تكون ألفاظه أدق من ذلك.

وقوله: (كَصَعْبٍ وَذَرْبٍ) بالذال المعجمة في بعض النسخ، وجاء في بعض النسخ بالذال المهملة (كَصَعْبٍ وَذَرْبٍ) وهي في بعض الشروح، وذرب بالذال: الحاد من كل شيء، والدرب بالذال: الماهر الحاذق، ثم يذكر ابن هشام أن مما يُنعت به أيضاً الجملة، فيقول:

وَنَعْتُوَا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا فَأَعْطَيْتُ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبْرًا
وَأَمْنَعُ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرُ تُصِبِ

ثم ذكر أن مما يُنعت به أيضاً المصدر، فقال:

وَنَعْتُوَا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا فَالتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

وبعد أن ذكر لنا الأشياء التي يُنعت بها، ذكر لنا أن النعت قد يتعدد، فتنعت بأكثر من

نعت، فقال:

وَنَعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ فَعَاظِفَا فَرَّقَهُ لَا إِذَا انْتَلَفَ
وَنَعْتُ مَعْمُولِي وَحِيدِي مَعْنَى وَعَمَلٍ أَتْبَعُ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

وقوله: (وَنَعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ... فَعَاظِفَا فَرَّقَهُ) هذا الذي في بعض النسخ، وفي بعض النسخ: (ونعت) فإذا نصبنا فهو منصوبٌ على الاشتغال؛ لأنه قال بعد ذلك: (فرقه)، وإن رفعناه فهو مرفوعٌ على الابتداء، وهذا كثيرٌ كما رأينا في ألفية ابن مالك، وقلنا أكثر من مرة؛ إن المنصوب على الاشتغال في أكثر صورة يجوز أن يُرفع على الابتداء، ثم يتكلم أيضاً في حكم من أحكام النعت، وهو: اتباع النعت وقطعه، فالأصل والجادة في النعت أن يكون تابعا لما قبله، ولكن قد يجوز أن يُقطع فيُصرف إلى النصب، أو إلى الرفع، وفي ذلك يقول -

رحمه الله تعالى:-

وَإِنْ نُعَوْتُ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلْتُ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أَتْبَعْتُ
وَاقْطَعْ أَوْ اتَّبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا بِدُونِهَا أَوْ بَعْضُهَا اقْطَعْ مُعَلَّنًا
وَارْفَعْ أَوْ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ

وقوله: (بِدُونِهَا أَوْ بَعْضُهَا اقْطَعْ)، قوله: (بَعْضُهَا) فيه روايتان: الأولى: الجر فهي معطوفة على ما قبلها؛ أي بدونها أو ببعضها، والرواية الثانية في النصب: (بَعْضُهَا) فهي مفعولٌ به مقدَّم لـ (اقطع)؛ أي اقطع بعضها، ثم يختم هذا الباب ببيان أن النعت قد يُحذف، وكذلك المنعوت قد يُحذف، فقال:

وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقْلٌ يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلُّ

وقوله: (عُقْلٌ)؛ أي عِلْمٌ وعُرف، ثم ينتقل بعد ذلك إلى التابع الثاني وهو التوكيد، فيجعل له الباب المتم الأربعين من أبواب الألفية (باب التَّوَكُّيدُ)، ويعقده في أربعة عشر بيتاً، وفيها يذكر ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: التوكيد المعنوي وألفاظه.

المسألة الثانية: توكيد النكرة توكيداً معنوياً.

المسألة الثالثة: التوكيد اللفظي.

فيبدأ بالكلام على التوكيد المعنوي، ثم سيتكلم بعد ذلك على التوكيد اللفظي، وفي أول كلامه على التوكيد المعنوي، يبدأ بالتوكيد المعنوي بالنفس والعين؛ أي بهذين اللفظين، فيقول:

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْأِسْمُ أُكِّدَا مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكِّدَا
وَاجْمَعُهُمَا بِأَفْعَلٍ إِنْ تَبَّعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا

ثم يذكر أن من ألفاظ التوكيد المعنوي: كلا، وكلتا، وكل، فيذكر التوكيد بكل، وكلتا، وكلا، فيقول:

وَكَلًّا أَذْكَرُ فِي الشُّمُولِ وَكِلًا كِلْتَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلًا

وقوله: (وَكَلًّا أَذْكَرُ) كَلًّا مختومٌ بالتنوين، والتنوين ساكن، وقوله: (أَذْكَرُ) فعل أمر من الثلاثي، من الثلاثي ذَكَرَ، فهو مبدوءٌ بهمزة وصل، تسقط في درج سلم، وبعد هذان الساكنان، فإذا وقفت الكلام، سيلتقي التنوين الساكن بالذال الساكنة، فيجب حينئذٍ التخلص من التقاء الساكنين بتحريك الأول، بتحريك التنوين.

نُحَرِّكُه بماذا؟ الأصل في التحريك أن يكون بالسكون، فلك أن تحركه بالأصل في التحريك أن يكون بالكسر، فلك أن تُحَرِّكُه بالكسر هنا، فتقول: (كَلًّا، كَلًّا، كَلًّا اذكر)، هذا الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، ويجوز لك هنا وجهٌ آخر وهو التخلص بالضم، بأن عين الفعل مضموم (اذكر) عين الفعل؛ يعني الحرف الأصل الثاني وهو الكاف مضموم، فإذا كان عين الفعل مضمومًا، جاز لك أن تتخلص من كسره، هذا الأصل وبالضم، فإذا ضمنت فتقول: (كَلًّا، كَلًّا، كَلًّا اذكر) فكلاهما جاءت في اللغة، ثم يتكلم -رحمه الله تعالى- على أن من ألفاظ التوكيد المعنوي عامة، فيقول في التوكيد المعنوي بعامة:

وَأَسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كُلَّ فَاعِلَةٍ مِنْ عَمَّ فِي التَّوَكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَةِ

ويذكر أن من ألفاظ التوكيد المعنوي أجمع، وفروع أجمع، فيقول:

وَبَعْدَ كُلِّ أَكْدُوا بِأَجْمَعَا جَمَعَاءُ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمِعَا
وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَحْيِي أَجْمَعُ جَمَعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمِعُ

ثم يتكلم على حكم من أحكام التوكيد المعنوي، وهو توكيد النكرة، هل يجوز أن تؤكد النكرة توكيدًا معنويًا؟ كأن تقول: صمتُ شهرًا كله، فيقول:

وَأِنْ يُفَدَّ تَوَكِيدُ مَنْكُورٍ قُبُلَ وَعَنْ نَحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلَ
وَأَغْنِ بِكِتَابِي مُثْنِي وَكِيلًا عَنْ وَزْنٍ فَعَلَاءَ وَوَزْنٍ أَفْعَلًا

البيت السابق الذي تكلم فيه على توكيد النكرة، هذا هو البيت السادس والعشرون بعد الخمسمائة، هذا البيت جاء في بعض النسخ بعد البيت الذي بعده؛ أي أن البيت الذي بعده:

(وَاعْنِ بِكِلْتَا) جاء قبله في بعض النسخ، وهذا أنسب؛ لكي تتابع الأحكام، ثم بعد ذلك تكلم - رحمه الله تعالى - على توكيد الضمير توكيداً معنوياً؛ لأن كل ما سبق كان عن توكيد الاسم الظاهر، أما الآن فسيتكلم عن توكيد الضمير توكيداً معنوياً، فيقول:

وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُتَفَصِّلِ
عَيْنُ ذَا الرَّفْعِ وَأَكْثَرُ مَا سَوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

وقوله: (وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ) كذا في كل النسخ، ولكن الشيخ خالداً الأزهري في إعراب الألفية ضبط البيت بـ (وَإِنْ يُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ) فجعل البيت مبني للمجهول، والضمير نائب فاعلاً مرفوعاً، وبذلك يكون قد انتهى من الكلام على التوكيد المعنوي؛ ليتكلم بعد ذلك على التوكيد اللفظي، فيقول في تعريف التوكيد اللفظي:

وَمَا مِنْ التَّوَكِيدِ لَفْظِيٍّ يَجِي مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي

قوله: (ادْرُجِي ادْرُجِي) في كل النسخ بإثبات ياء المخاطبة، فهو خطابٌ لأنثى (ادْرُجِي ادْرُجِي)، وجاء في بعض الشروح، وفي حاشية على نسخة من النسخ بحذف ياء المخاطبة فيهما (ادْرُج ادْرُج) إلا أن الجيم مكسورة لالتقاء الساكنين، فصارت (ادْرُجِي ادْرُجِي) الأولى مكسورة لالتقاء الساكنين، والثانية مكسورة للقافية، ثم بعد ذلك تكلم على توكيد الضمير توكيداً لفظياً، فقال:

وَلَا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِّلَ

ثم يتكلم بعد ذلك على توكيد الحروف توكيداً لفظياً، فيقول:

كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصَلَا بِهِ جَوَابٌ كَنَعَمْ وَكَبَلَى

وقوله: (كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ) بالنصب، فهو حال من الحروف، وجاء في إعراب الألفية في الأزهري (وغير) فهو الصفة، ثم يختم الكلام على التوكيد بالكلام على توكيد الضمير المتصل بالضمير المنفصل، إذا أردت أن تؤكد ضميراً متصلاً فإنك تؤكد به ضمير منفصل، فيقول:

وَمُضْمَرِ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ
أَكْذِبُهُ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

سؤال: إعراب كلمة (غير).

الشيخ: كلمة غير ربما رأيتموها في أبيات كثيرة ساكنة، ثم نقول: جاءت في النصب صحيحان، وجاءت في الرفع هذا صفة، كلمة غير من الكلمات المعضلة في الإبهام، فلهذا لا تتعرف حتى لو أضيفت إلى معرفة، بل تبقى على تيسيرها، فلهذا نقول: جاء رجلٌ غيرك، فصارت غيرك صفةً لرجل، مع أن (جاء رجلٌ) نكرة، و(غيرك): نعتٌ له؛ لأنه كلمة معضلة في الإبهام فلا تكتسب بالتعريف، حتى ولو أضيفت.

قالوا: لا تكتسب التعريف إلا في حالة، إذا وقعت بين متضادين، كقولك: السكون غير الحركة، وكذلك غير المغضوب عليهم، وما سوى ذلك لا شك فيه. طيب، كمثل: غير، ومثل: جاء رجلٌ مثلك، وجاء رجلٌ غيرك، وجاء رجلٌ شبيهك، هذه كلها معضلة في الإبهام لا تكتسب التعريف ولو أضيفت إلى معرفة، طيب.

وما زال الكلام على التوابع، فبعد أن ذكر النعت، وذكر التوكيد، انتقل إلى الكلام عن العطف، وجعل له الباب الحادي والأربعين، الباب الحادي والأربعون في الألفية هو: (باب العطف)، وقد عقده في ستة أبيات، ذكر فيها أربع مسائل:

الأولى: نوعا العطف.

والثانية: تعريف عطف البيان.

الثالثة: ما يوافق فيه عطف البيان المعطوف عليه.

المسألة الرابعة: ما يصلح أن يكون بدلاً من عطف البيان، وما لا يصلح أن يكون بدلاً، فذكر في البداية نوعي العطف، وقال:

لِلْعَظْفِ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقُ
وَالْغَرَضُ الْآنَ بَيَانُ مَا سَبَقُ

البيان السابق مما ذكرتهما، وهو: عطف البيان، إذن فبقية الأبيات ستكون في عطف البيان، وأما النوع الثاني من العطف -عطف النسب- فسيعقد له الباب الآتي، فيبدأ بالكلام

على عطف البيان بتعريف عطف البيان، فيقول:

فَذُو الْبَيَانِ تَابِعُ شَبْهُ الصِّفَةِ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ

ثم يذكر ما يوافق فيه عطف البيان المعطوف عليه، عطف البيان من التوابع، فيوافق متبوعه في ماذا؟ يبين ذلك ابن مالك، فيقول:

فَأَوَّلِيْنَهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي
فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

ثم يذكر المواضع التي يصلح فيها أن يكون عطف البيان بدلاً، والمواضع التي لا يصلح أن يكون فيها عطف البيان بدلاً، فلهذا يقولون: إن عطف البيان في أغلب أحواله يصح أن يكون بدل كل من كل، فقال:

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلَامُ يَعْمُرُ
وَنَحْوِ بَشَرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

فقوله: (يَا غُلَامُ يَعْمُرُ) يعمر يريد به اسم رجل علم، وفيه روايتان: يعمر بفتح الميم، ويعمر بضم الميم، وهما واردان في العلم، أما في الفعل، فهما مأخوذان من قوله: عمر يعمر عماره؛ أي بقي زماناً وصار عامراً، والفعل يأتي من باب فَرَحَ يَفْرَحُ، ونَصَرَ يَنْصُرُ، يأتي من فَرَحَ يَفْرَحُ؛ يعني قل: عمر يعمر، ومن باب نَصَرَ يَنْصُرُ؛ أي عمر يعمر.

أعيد الكلام فنقول يا إخوان: أما الفعل فيأتي فيه: عمر يعمر، وعمر يعمر؛ يعني الفعل المضارع فيه يعمر ويعمر، فيهما الفتح والضم، أما العلم المنقول منه، فإن الأكثر فيه بحسب السماع يعمر بالفتح، فلهذا الأعلام التي تسمى بهذا الاسم، تجد أنها بفتح الميم يعمر.

وقوله: (وَنَحْوِ بَشَرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ) في قوله: (تابع) روايتان: الجر (تابع) فهو نعت لبشر، والنصب (تابع) فهو حال من بشر، وهذا الشطر يشير فيه ابن مالك إلى قول الشاعر:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشَرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعَا

وقلنا من قبل: إن ابن مالك أشار إلى بيتين هنا، وفي باب المعرف بأداة التعريف، وذكر

بيتاً كاملاً في باب المفعول له، ثم ينتقل إلى (عَطْفُ النَّسَقِ) وهو العطف بحرفٍ من حروف العطف، فيعقد له الباب الثاني والأربعين، فالباب الثاني والأربعون (باب عَطْفُ النَّسَقِ)، ويعقده في خمسةٍ وعشرين بيتاً، وفيها يذكر ست مسائل:

الأولى: تعريف عطف النسق. الثانية: حروف النسق وأقسامها. الثالثة: العطف على الضمير. الرابعة: حذف حرف العطف. الخامسة: حذف المعطوف عليه. السادسة: عطف الفعل على الفعل وعطف الفعل على الاسم. فيبدأ كالعادة بتعريف عطف النسق، فيقول - رحمه الله تعالى -:

تَالِ بِحَرْفٍ مُتْبِعِ عَطْفُ النَّسَقِ كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثْنَاءٍ مَنْ صَدَقَ

ثم يبدأ بعد ذلك بذكر شيءٍ من تقسيمات حروف النسق، فيذكر أن من حروف العطف حروفاً مطلقة؛ أي تجعل المعطوف كالمعطوف عليه في اللفظ؛ أي الإعراب، وفي المعنى، فيقول:

فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا بِوَائِ ثُمَّ فَآ حَتَّى أَمْ أَوْ كَفَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَا

ثم يذكر أن من حروف العطف حروفاً عطفها لفظي؛ أي تجعل المعطوف كالمعطوف عليه في اللفظ؛ أي في الإعراب، أما في المعنى فلا، لا تجعل المعطوف كالمعطوف عليه في المعنى، فيقول:

وَأَتَّبَعْتُ لَفْظًا فَحَسْبُ بَلْ وَلَا لَكِنْ كَلِمٌ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا

وقولك: (ما جاء زيدٌ بل عمرو)، الأول نفية، والثاني أثبتة، ففي المعنى مختلفان، ولكنهما في الإعراب في اللفظ متفقان مع ناقله، حتى أمر..

سؤال: هل كلمة (حتى) مُشَدَّدة؟

الشيخ: نعم مُشَدَّدة، وعلى كل حال لو سمعتها: حتى، فهو خطأ!

طيب، ثم يذكر بعد ذلك، أو يبدأ بالكلام التفصيلي على حروف العطف، حرفاً حرفاً، فيبدأ بالكلام على حرف العطف الواو، فيذكر حكمه ومعناه، فيقول:

فَاعْطِفْ بِوَائٍ لَّاحِقًا أَوْ سَابِقًا فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا
وَإِخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتَّبِعُهُ كَاصْطَفَ هَذَا وَإِنِّي

وقوله: (فاعطف بواوٍ لاحقًا أو سابقًا) هذا اللفظ في جميع النسخ والشروح، وجاء في بعض المطبوع من الألفية، أو شيء من شروحها (سابقًا أو لاحقًا)، وهذا خلاف النسخ وخلاف المعنى، ثم يتكلم بعد ذلك على حرف العطف الفاء، فيبين معناه، فيقول:

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ

ثم يتكلم على حرف العطف ثم ومعناه:

وَتَمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِإِنْفِصَالِ

ثم يعود إلى حرف العطف الفاء، ويبيّن ما يختص به عن بقية حروف العطف، فيقول

وَإِخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهُ عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَةُ

ثم يتكلم على حرف العطف حتى، يبيّن حكمه ومعناه، فيقول:

بَعْضًا بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلِّ وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا

ثم يتكلم على حرف العطف أم، يبيّن حكمه ومعناه، فيقول:

وَأَمَّ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ أَوْ هَمْزَةٍ عَنِ لَفْظِ أَيِّ مُغْنِيَةٍ

وَرُبَّمَا حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ

وَبِإِنْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

وقوله: (وَأَمَّ بِهَا اعطف إثر همز التسوية) جاء في بعض النسخ (بعد همز التسوية)، وهما بمعنى، وقوله: (وَرُبَّمَا حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ) حُذِفَتْ كذا في جميع نسخ التحقيق، وكذلك في أغلب شروح الألفية، وجاء في بعض الشروح: (وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ) والمعنى واحد، ولكنه خلاف ما في النسخ المخطوطة، ولفظ (أُسْقِطَتْ) هو لفظ الكافية الشافية، وهو أطلق في النظم واللفظ، ولكنه خلاف ما في النسخ المخطوطة، ثم يتكلم بعد ذلك على العطف بأو فيبين معناه، فيقول:

خَيْرُ أَبَحِّ قَسَمٍ بَاوٍ وَأَبْهَمِ وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي
وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوُ إِذَا لَمْ يُلَفِّ ذُو النُّطْقِ لِلْبَسِّ مَنفَذًا

ثم يتكلم على حرف العطف إما، يُبين حكمه ومعناه، فيقول:

وَمِثْلُ أَوْ الْقَصْدُ إِمَّا الثَّانِيهِ فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وَإِمَّا الثَّانِيهِ

ثم يتكلم على حرف العطف لكن، يُبين حكمه ومعناه، فيقول:

وَأَوَّلُ لَكِنْ نَفِيًّا أَوْ نَهْيًا وَلَا نِدَاءً أَوْ أَمْرًا أَوْ اثْبَاتًا تَلَا

ثم يتكلم على حرف العطف بل، يُبين معناه وحكمه، فيقول:

وَبَلْ كَلِكِنْ بَعْدَ مَضْحُوبِيَّهَا كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا

(بل تَيْهَا) هي الصحراء، ويكمل الكلام على بل، فيقول:

وَأَنْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ

بذلك انتهى من بيان معاني حروف العطف، ليدكر لنا بعد ذلك بعض أحكام العطف،

فيذكر العطف على الضمير المتصل، تعطف عليه أم ما تعطف عليه؟ فيقول:

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّصِلٌ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ

أَوْ فَاصِلٍ مَّا وَبَلَا فَصْلٍ يَرِدُ فِي النَّظْمِ فَاشْيَا وَضَعْفُهُ اعْتَقِدْ

وأيضاً يذكر لنا العطف على ضمير الجر، إذا أردت أن تعطف على ضمير جر، فقال:

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفُضٍ لِأَزْمًا قَدْ جُعِلَا

وَلَيْسَ عِنْدِي لِأَزْمًا إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتَا

وقوله: (فِي النَّظْمِ وَالنَّظْمِ) كذا في أكثر النسخ، وجاء في بعض النسخ وخاصة نسخة ابن

هشام، وهي منقولة من نسخة لتلميذ من تلاميذ ابن مالك المتأخرين وهو ابن النحاس: (فِي

النَّظْمِ وَالنَّظْمِ) يعني بتقديم النظم على النثر، ولعلنا أشرنا في الكلام على ترجمة ابن مالك،

والتعريف بألفيته، أن ابن مالك كان كثير النظر في كتبه، والتغير لها، حتى يكون لكثير منها

أكثر من إدراجه، كما ذكرنا من قبل في تمييز وميزه، وأن ابن مالك غير ذلك في أصل حياته.

الذي يظهر - والله أعلم - أن كثيراً من هذه الاختلافات بين هذه النسخ، يعود إلى أن ابن مالك نفسه كان يُغير في الألفية، وهي تُقرأ عليه، أو وهو يراجعها، ونحو ذلك، إلا أن هذه النسخ اختلطت فيما بعد، فلم يُمكن تمييز الإدراجة القديمة، والإدراجة الحديثة، إلا أنه مما يغلب على الظن أن الإدراجة القديمة، حملها ولده، بدر الدين؛ لأن بدر الدين من تلاميذ أبيه الكبار المتقدمين، أخذ العلم عنه، وأخذ كثيراً من كتبه، بل ألفية ابن مالك فيه متأخرة.

ثم حذف بينهما شيء من الخلاف، يُسبب المسألة الفقهية، فابن مالك على دين ثابت وقوي، فكسب ذلك من ابنه أنه يترخص ببعض رخص الفقهاء، فحدثت بينهما جفوة، فخرج من دمشق وذهب إلى بعلبك، وبعد وفاة أبيه جُلب فعاد وأخذ مكان أبيه، وهو الذي ذكر ألفية بشرحه، فكثير من نسخ الألفية المنسوخة من شرح ولد بن مالك بدر الدين، فكانت تُنسخ من شرحه، فهو الذي نشر الإدراجة القديمة.

أما الإدراجة الحديثة، فالذي يظهر أن الذي نقلها المتأخرون من تلاميذ بن مالك؛ كأبي فتح البعلي، وابن النحاس، فلهذا نجد في كثير من هذه التغييرات، أنها عبارة عن محاولة لإصلاح شيء في الألفية، إما عبارة منقوضة، أو إصلاحها إلى ما هو أفضل، كهذا الموضع، فعلى الرواية التي في أكثر النسخ، (فِي النَّظْمِ وَالنَّظْمِ)، هو إذا قال: (فِي النَّثْرِ) لم يحتج بعد ذلك أن يقول: (فِي النَّظْمِ)؛ لأن كل ما يجوز في النثر يجوز في النظم، ولكن الرواية الأخرى: (فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ) تكون أوقع وأدق؛ لأن قوله: (فِي النَّثْرِ) لا يُغني عن قوله: (فِي النَّظْمِ)، آسف لأن قوله: (فِي النَّظْمِ) لا يُغني عن قوله: (فِي النَّثْرِ)، قد يأتي في النظم ما يجوز، لكن لا يجوز في النثر، ولهذا قال: (فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ) والله أعلم.

ثم ذكر بعد ذلك حذف حرف العطف أنه قد يُحذف، فبدأ بالكلام على حذف حرفي العطف: الفاء والواو، فقال:

وَالْفَاءُ قَدْ تُحذفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ

ثم بعد ذلك ذكر شيئاً من خصائص حرف العطف الواو، فقال:

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

وَهَيَّيْ أَنْفَرَدَتْ

مَعْمُولُهُ دَفْعًا لَوْهَمِ اتَّقِي

.....

بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ

فقوله: (عَامِلٍ مُزَالٍ) مُزَال؛ أي محذوف، وقوله: (لَوْهَمِ اتَّقِي) فيه التقاء ساكنين، وكيف نتخلص من الساكنين هنا؟ بتحريك التنوين والكسر على الأصل، وبالضم (اتَّقِي)؛ لأن العين مضمومة، فهنا يجوز لك التخلص بالكسر وبالضم، كما قلنا قبل قليل في: (وَكُلًّا اذْكُرْ)، ثم بعد ذلك يتكلم على حذف المعطوف عليه، فقال:

وَحَذَفَ مَتَّبِعٍ بَدَا هُنَا اسْتَبَحَ

ثم تكلم على عطف الفعل على الفعل؛ لأن كل السلم السابق كان في الظاهر عن عطف الاسم على الاسم، فلهذا قال:

وَعَطَّفَكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصَحَّ

الحاء هنا هي في الأصل مشددة (يَصَحُّ)، ولكنك إذا وقفت على حرفٍ مشددٍ في الشعر، فإنك تقف عليه بالسكون، نعم. ثم تكلم على عطف الفعل على الاسم، فقال:

وَأَعْطِفَ عَلَى اسْمٍ شَبِهَ فِعْلٍ فِعْلًا

وماذا يريد بالاسم الذي يشبه الفعل؟ هو الوصف، الأوصاف؛ لأنها مأخوذة من أفعالها، ثم تكلم على عطف الاسم على الفعل، وهي عكس المسألة السابقة، فقال:

وَعَكْسًا اسْتَعْمِلَ تَجِدُهُ سَهْلًا

فهذا هو التابع الثالث، انتهى منه - رحمه الله تعالى -، لينتقل إلى التابع الرابع وهو: البدل الذي سنقف عنده إن شاء الله تعالى، ونستريح، لنعود بعد ربع ساعة إن شاء الله تعالى في السادسة إلا ربعاً، والله أعلم.



تكملة الدرس الثالث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

فنستعين بالله -عز وجل-، وندخل إلى الباب الثالث والأربعين من أبواب ألفية ابن مالك -عليه رحمة الله-، وهو: (باب البدل) الذي عقده في ثمانية أبيات، ذكر فيها خمس مسائل: المسألة الأولى: تعريف البدل. المسألة الثانية: أنواع البدل. والمسألة الثالثة: إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر. والمسألة الرابعة: الإبدال من اسم الاستفهام. المسألة الخامسة: إبدال الفعل من الفعل، فبدأ كالعادة بتعريف البدل، فقال -رحمه الله تعالى-:

التَّابِعُ الْمُقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا

وبعد أن عرّف البدل، ذكر لنا أنواع البدل، فقال -رحمه الله-:

مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعُطُوفٍ بِبَلْ
وَدَا لِلْأَضْرَابِ اعْزُزْ إِنْ قُضِيَ وَدُونَ قُضِيَ غَلَطٌ بِهِ سَلَبٌ
كَزُرُهُ خَالِدًا وَقَبْلَهُ يَدَا وَاعْرِفُهُ حَقَّهُ وَخُذْ نَبْلًا مُدَى

ثم بعد ذلك تكلم -رحمه الله- على إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر، وماذا نريد بضمير الحاضر؟ المتكلم والمخاطب هما الحضور، فقال -رحمه الله-:

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا تُبْدَلُهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلَا

أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا أَوْ اشْتَمَلَا كَانَكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَلَا

ثم تكلم بعد ذلك على الإبدال من اسم الاستفهام؛ كأن تقول: من عندك؟ زيد أم عمرو، فزيد: بدل من من، فقال:

وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزُ يَلِي هَمْزًا كَمَنْ ذَا أَسْعِيدُ أَمْ عَلِي

وختم الباب بالكلام على إبدال الفعل من الفعل؛ كأن تقول: متى تأتي تسكن عندي... أكرمك. فتسكن: بدل من تأتي، فقال:

وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَمَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يَعْنُ

بذلك يكون - رحمه الله تعالى - قد انتهى من الكلام على التوابع، ليتكلم بعد ذلك على النداء، وهو كلام له ذيول، فيجعل هذا الباب في النداء، ثم سيتبعه بفصل يتعلق بالنداء، ثم يتعبه بأبواب أيضًا لها علاقة بالنداء.

فهذا الباب هو الباب الرابع والأربعون (باب النداء)، وعقده - رحمه الله - في اثني عشر بيتًا.

سؤال: لماذا أخرج المصنّف الحديث عن (المنادي) رغم أنه من المنصوبات؟

الشيخ: معلوم أن المنادي من المنصوبات؛ يعني حكمه النصب، نعم هذا صحيح، فلماذا أخره هنا عن المنصوبات؟

الجواب: أن هذا مما أخذ عليه، فلهذا نكس عليه كونه شافياً في أوضح المسالك، فقدّم الكلام على النداء عند المفعول به، إشارة إلى أنه ينبغي أن يكون هناك؛ لأن المنادي من المفعول به، نعم. طيب.

قلنا: عقده في اثني عشر بيتًا، ذكر فيه مسائل - أربع مسائل -: الأولى: ذكر حروف النداء، ولماذا تكون؟، والثانية: حذف حرف النداء. الثالثة: إعراب المنادي. والرابعة: نداء ما فيه ألف، فبدأ الباب بذكر حروف النداء، ومن منادي بها، فقال:

وَلِلْمُنَادَى النَّاءُ أَوْ كَالنَّاءِ يَا وَأَيَّ وَآكَذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا

وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي وَوَا لِمَنْ نُدِبُ أَوْ يَا
وَعَيْرُ وَوَا لَدَى اللَّبْسِ اجْتَبِ
ثم تكلم على حذف حرف النداء، فقال:

وَعَيْرُ مُنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا
وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ
جَا مُسْتَغَانًا قَدْ يُعَرَّى فَاَعْلَمَا
قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ

ثم تكلم بعد ذلك على إعراب المنادى، فإن المنادى له صورتان: الأولى: أن يُبنى على ما يُرفع به، والثانية: أن يكون منصوبًا، فبين الحالة الأولى: أن يُبنى المنادى على ما يُرفع به، فقال:

وَابْنُ الْمُعَرَّفِ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا
وَأَنْوَاضِمَامَ مَا بَنُوا قَبْلَ النَّدَا
عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُوْهَدَا
وَلِيُجَرَ مُجَرَّى ذِي بِنَاءٍ جُدَّدَا

ثم بين الصورة الثانية للمنادى، وهو: المنادى المنصوب، فقال:

وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا
وَشَبَّهَهُ أَنْصَبَ عَادِمًا خِلَافَا

وقوله: (وَلِيُجَرَ مُجَرَّى ذِي بِنَاءٍ جُدَّدَا) جاء في بعض النسخ للبناء للمعلوم، (وليُجر مجرى)، فإذا قلت: (مُجرى) فهو من الرباعي (أُجري)، فلهذا ستقول: (مُجرى) بضم الميم، وإذا قلت: (وليُجري) فهذا يجري من الفعل الثلاثي (جرى)، فستقول: (مَجْرى) بفتح الميم، ثم بعد ذلك تكلم - رحمه الله تعالى - على حكم المنادى الموصوف بكلمة (ابن)؛ كأن تقول: يا زيد ابن عمرو، ما حكم المنادى؟ تضمه (يا زيد)؟ أم تبنيه على الفتح (يا زيد)؟ يقول:

وَنَحْوُ زَيْدٍ ضَمٍّ وَافْتَحَنَ مِنْ
وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْابْنُ عِلْمَا
نَحْوِ أَزِيدُ بْنُ سَعِيدٍ لَا تَهْنُ
يَلِ الْابْنُ عِلْمٌ قَدْ حُتِمَا

إذن لك الضم والفتح، وقوله: (نَحْوِ أَزِيدُ) وفي رواية أو في نسخة (أزید)، وكلاهما جائز كما عرفنا، وقوله: (يَلِ الْابْنُ) هذا الذي في نُسْخ الألفية، وهو الذي يقتضي كلام شراح الألفية، وجاء في بعض الشروح المطبوعة: (أَوْ يَلِ الْابْنُ)، ولم يرد ذلك في شيء من النسخ

المخطوطة، ثم إنه يُخالف المراد، فإن الحكم المذكور هنا لا يكون إلا بأن يكون العلم والي الابن، والابن يليه.

وليس الحكم في إحدى المسألتين (وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمًا... يَلِ الابْنُ عَلَمٌ) أن تقول: يا زيد ابن عمرو، ابن بعد عَلَم، وزيد يليه علم، لا بد أن يجتمع الأمران، زيد ابن عمرو، وليس الحكم يختص بإحدى المسألتين أن يأتي زيد بعد علم، أو يأتي علم بعد زيد، وإنما الحكم يكون بأن يكون الابن بعد علم ويليه علم (زيد ابن عمرو)، وهذا لا يؤديه إلا الواو، ولا يؤديه أو الدالة على التخيير أو التنويع.

وإذا قلنا: (أزيد) فهو على قياسه مبني على الضم: كغيره من الأعلام المفردة، ولكن إذا قلنا: (أزيد ابن عمرو) فما هذا الفتح؟ فيه أقوال للنحويين، الذي يهمننا الآن أنه اتباع لفتحة (ابن)؛ يعني (ابن عمرو) هذا منادى أو صفة مضافة (ابن عمرو)، والإضافة دائماً في النداء تُنصب، سواء كانت في النداء أو تابعة للمنادى، فيقول: إن المنادى تبع وصفه، المنادى هنا فُتح تبعاً لوصفه، يعني نعته.

والنعت أيضاً من التوابع، وكل واحدٍ منهما تبع الآخر، (فابن) تبع؛ لأنه نعت، (وزيد) تبعه في هذه المسألة، وفي هذه المسألة يُلغزون، فيقولون: أخبروني عن شيئين كلاهما تابع للآخر في وقت واحد؟ الجواب عن ذلك هو نحو: يا زيد ابن عمرو، فابن تابع لزيد؛ لأنه نعت، وزيد تابع لابن في الفتح، ثم بعد ذلك يتكلم -رحمه الله تعالى- على حكم المنادى المبني في ضرورة الشعر، المنادى المبني: يا محمد، لو أردت أن تنونه في الشعر، تنونه بضميتين أم بفتحتين؟ يقول:

وَاضْمُ أَوْ انْصَبْ مَا اضْطَرَّارًا نُونا مَمَالُهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بَيِّنَا

فلك أن تقول: (يا محمد) أو (يا محمداً) في الشعر، ثم بعد ذلك يتكلم على نداء ما فيه

(أل) نعم، فيقول:

وَبِاضْطَرَّارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلْ إلامع الله ومحكي الجمّل

وَالْأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيزِ وَشَذَّبَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضٍ

وقوله: (خُصَّ جَمْعُ)، وفي بعض النسخ (خُصَّ جَمْعُ)، فعلى رواية الرافع (خُصَّ جَمْعُ) فخُصَّ: مبني للمجهول، وجمع: نائب فاعله، وعلى رواية النظم؛ خُصَّ: فهو فهل أمر، وجمع: مفعوله، ولعله يحسن هنا أن نذكر فائدة في نداء لفظ الجلالة الله، هو أكثر من يُنادى، ولكثرة ندائه، كان لندائه خمسة أوجه، شاعت في السماع:

الصورة الأولى - وهي أكثرها -: اللهم بحذف حرف النداء، وتعويض بميم مشددة في آخره، الصورة الثانية: يا الله، بإثبات ألف ياء النداء، وقطع همزة الوصل، وهذا كثير (يا الله). الصورة الثالثة: يا الله بحذف ألف ياء النداء، وحذف همزة الوصل، وهذا أقل من السابقين وأكثر مما بعده. الصورة الرابعة: يا الله بإثبات ألف ياء النداء، وحذف همزة الوصل وهذا قليل (يا الله)، ولكنه وارد. الوجه الخامس: يا اللهم بالجمع بين ياء النداء وميم التعويض، وهذا في ضرورة الشعر. والعبرة في كل ذلك في إجابة الدعاء.

سؤال: بخصوص كسر واو (أو انصب).

الشيخ: طيب بما أنك أعدتنا إليه، أنا أسأل، لماذا قيل: (أو انصب) ولم يقل: (أو انصب)؟ نعم، نُقلت حركة الهمزة وهي الكسر، فيه اعتراض، التقى ساكنان ولا نقلنا حركة الهمزة؟ نقلنا حركة الهمزة، ما أصل الجملة؟ (واضمم أو انصب) انصب: هذا أمر من خلاف نَصَب، والأمر (انصب) بهمزة وصل، التقى ساكنان، فتخلصنا منهما بالكسر، نعم. تفضل.

سؤال: بخصوص وزن كلمة (أتقي).

الشيخ: نعم (لَوْهَمْ أَتَقِي) هذه على وزن ماذا (أتقي)؟ افتعل، فالعين مضمومة، نعم (أتقي) ثالثه، نعم الثالث، آسف في النظر إلى الحرف الثالث، ليس إلى العين، الحرف الثالث يكون مضمومًا، فيجوز لك مراعاة الضم، أو الكسر الأصل، نعم. في سؤال يا إخوان؟ طيب. بسم الله، ثم بعد ذلك يدخل بنا ابن مالك إلى فصل، فيقول: (فَصُلِّ) وهذا هو أول

فصلٍ يذكره ابن مالك في ألفيته، والفصل في العادة يكون بمسألةٍ فيها شيءٌ من الطول أو التفصيل، ولكنه متعلقةٌ بما قبلها، أما إذا كانت مستقلة هذا باب، أما إذا كانت متعلقة بما قبلها، ولكن فيها تفصيل أو طول، أو سبب من الأسباب، فإنهم يجعلونها في فصلٍ مستقل؛ لكي يخصصوها بكلام، نعم.

سؤال: مدى صحة ورود كلمة (فصل) في بعض النسخ.

الشيخ: هذا في كلام بعد كان وأخواتها، في ما، ولا، ولات، وإن المشبهات بليت، قوله: فصلٌ هناك إنما جاء في نسخة واحدة، وهي نسخة متأخرة، لكن في جميع النسخ اللي عندي والشروح، لم ترد كلمة فصلٌ، كما أنه الجاري على أبواب الألفية؛ لأن الكلام على ما، ولا، ولات، وإن ليس تابعًا لكان وأخواتها، يكون فصلًا، وإنما هو باب مستقل.

ولو كان ذلك فصلًا؛ لأنها تعمل عمل ليت، وليت من أخوات كان، وكانت أفعال المقاربة فصلًا؛ لأنها تعمل أيضًا عمل كان، نعم كان، ولكنهم يجعلون أفعال المقاربة بابًا، ويجعلون ما وأخواتها بابًا، فهذا هو الموافق لفعل ابن مالك في ألفيته، والأبواب الأخرى، وفي كتبه، يكون هو الموافق أيضًا لأكثر ما في النسخ، وهذا مما فات أن نبيّنه من قبل، وكان ينبغي أن نذكره من قبل، نعم. طيب.

قلنا هذا الفصل سيخصه ابن مالك لمسألة معينة فيها تفصيل، لكنها تتعلق بما قبلها، وهي حكم تابع المنادى، سيتكلم في هذا الفصل على حكم تابع المنادى، لو أتيت بالمنادى: (يا محمد) ثم أتيت له بتابع كنعت (يا محمد الفاضل)، أو معطوف (يا محمد وزيد) هذا التابع ما حكمه؟ سيجعل الفصل في الكلام على حكم تابع المنادى، وقد عقد هذا الفصل في سبعة أبيات، فقال في المنادى المبني: إنه يجب نصب تابعه إن كان هذا التابع مضافًا، إن كان التابع مضافًا فيجب نصبه؛ كأن تقول: (يا محمد، طالب العلم)، أو (يا محمد، نفسك)، ونحو ذلك، قال:

تَابِعِ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَنْ أَلْزَمَهُ نَصْبًا كَأَزِيدُ ذَا الْحِيلِ

ثم يقول: إنه يجوز في تابعه الرفع والنصب إذا كان مفردًا، إذا كان التابع مفردًا فيجوز فيه الرفع والنصب؛ كأن تقول: (يا زيدُ كريمٌ)، أو (يا زيدُ كريمٌ)، أو تقول: (يا تميمُ أجمعون)، أو (يا تميمُ أجمعين)، فقال:

وَمَا سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ وَأَجْعَلُ

ثم يقول: إذا كان التابع نسقًا؛ يعني عطف نسق، أو بدلًا، فإنه يُعامل معاملة المنادى المستقل، كأن أداة النداء دخلت عليه، فتبنيه كما تبني المنادى، وتنصبه كما تنصب المنادى، فتقول: (يا زيدُ وعمروُ)، لكن لو عطفت عبد الرحمن، تقول: (يا زيدُ وعبدَ الرحمن)، فقال:

وَأَجْعَلُ... كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلًا

أما إذا كان التابع نسقًا فيه أل، فيجوز رفعه ونصبه؛ كأن تقول: (يا زيد والحارثُ)، أو (يا زيد والحارثُ)، فقال:

وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبٌ أَلٌ مَا نَسَقًا فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُتَّقَى

ثم يتكلم بعد ذلك على نداء أبيٍّ، وما توثق به، إذا قلت: يا أيها الرجل، كيف تُنادي أي، وما يوثق، أو ما يقع صفةً لها بعد ذلك، فقال:

وَأَيُّهَا مَصْحُوبٌ أَلٌ بَعْدُ صِفَةٍ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ
وَأَيُّ هَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ وَوَصَفُ أَيِّ بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ

وقوله: (مَصْحُوبٌ) في (وَأَيُّهَا مَصْحُوبٌ أَلٌ)، وفي وقوله: (وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبٌ أَلٌ) هنا وهنا، فيه الرفع (مصحوبٌ)، وفيها النصب (مصحوبٌ)، وقوله في البيت الأخير: (وَأَيُّ هَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ) معناه الذي ورد هو أن تقول: أي هذا، أو تقول: أيها الذي؛ يعني أن تصل أي بهذا، أو تصل أيها بالذي فقط، ثم تكلم بعد ذلك على نداء أسماء الإشارة، فقال:

وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيِّ فِي الصِّفَةِ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيدُ الْمَعْرِفَةَ

إذن، فالإشارة كأَيٍّ فيما سبق بيانه، ثم تكلم بعد ذلك على حكم المنادى المبني إذا تكرر وأضيف إلى ما بعده، فقال:

فِي نَحْوِ سَعْدَ سَعْدَ الْأَوْسِ يَتَّصِبُ ثَانٍ وَضُمَّ وَافْتَحَ أَوَّلًا تُصِبُ

فسعد كرره، ثم إن الثاني المكرر أضافه، وسعدٌ هنا على ما نستعرض كثير من الشراح، هو: سعد بن معاذ الأوسي الأنصاري - رضي الله عنه وأرضاه -، وقال بعض الشراح: لعل ابن مالك - رحمه الله تعالى - يُشير بذلك إلى ما رواه البخاري وغيره في تاريخ الأوسط، أن أهل مكة سمعوا قبل إسلام سعد بن معاذ، وسعد بن عباد هاتفا يقول:

فَإِنْ يُسَلِّمُ السَّعْدَانِ يُضْحِي مُحَمَّدٌ بِمَكَّةَ لَا يَخْشَى خِلَافَ مُخَالِفِ
أَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ كُنْ أَنْتَ وَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْخَزْرَجِيِّنَ
أَجِيَا إِلَى دَاعِي الْهَدْيِ وَتَمْنِيَا عَلَى اللَّهِ فِي الْفَرْدَوْسِ مَنِيَّةَ عَارِفِ

الشاهد أن قوله: (يَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ) ورد في مثل هذه الأشعار، فلعله أراد ذلك، فإن صحَّ ذلك، فإن ابن مالك يكون قد أشار إلى ثلاثة أبيات من الشعر، وقد ذكرنا البيتين السابقين وهذا الثالث، أما البيتان السابقان، فهذا فهمه واضح ومقطوع، وأما هذا فعلى ما ذكره بعض الشراح والله أعلم.

ثم بعد ذلك ينتقل بنا ابن مالك إلى باب، وهو الباب الخامس والأربعون، ويترجمه بقوله: (الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ)، وكما ترون جعله باباً، ولم يجعله فصلاً مع أنه مسألة تتعلق بالنداء، ولكن هذا الذي في النسخ، فهو الباب الخامس والأربعون، وقد عقده في ثلاثة أبيات فقط تكلم فيها على مسألة واحدة، وهي: حكم ألف المنادى إلى ياء المتكلم، فذكر في البداية ما يجوز في نداء الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، إذا ناديت اسماً مضافاً إلى ياء المتكلم، فيجوز فيه أوجه ذكرها بقوله:

وَاجْعَلْ مُنَادَى صَحَّ إِنْ يُضَفَّ لِيَا كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدًا عَبْدِيَا

خمسة أوجه، ما شاء الله، ثم ذكر ما يجوز في نداء لفظتين مسموعتين، وهي: يا ابن أم،

ويا ابن عم، فقال:

وَفَتْحَ أَوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرَّ فِي يَا ابْنَ أُمَّ يَا ابْنَ عَمٍّ لَا مَفَرَّ

وقوله: (وَفَتَحْ أَوْ كَسِرْ) جاء في بعض النسخ: (وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرَّ)، وهي أسلس، ولكنها لم ترد إلا في نسخ قليلة، وقوله: (وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرَّ) كذا في النسخ، وفي شارح الشاطبي: (وحذف الياء اشتهر)، وهذا هو لفظ الكافية الشافية، وقوله: (يَا ابْنَ أَمِّ) يشير إلى قوله تعالى: ﴿يَبْنُوهُمْ﴾ [طه: ٩٤] الواردة في سورة طه، وقوله: (يَا ابْنَ أَمِّ يَا ابْنَ عَمِّ) في النسخ مضبوطان بالفتح (يَا ابْنَ أَمِّ يَا ابْنَ عَمِّ)، وبالكسر (يَا ابْنَ أَمِّ يَا ابْنَ عَمِّ)، وهما قراءتان سبعيتان في قوله تعالى: ﴿يَبْنُوهُمْ﴾ [طه: ٩٤].

ثم بعد ذلك يذكر ابن مالك ما يجوز في نداء لفظتين مسموعتين، وهما: يا أبي ويا أمي، فقال:

وَفِي النَّدَا «أَبْتِ» «أُمْتِ» عَرَضَ وَاكْسِرْ أَوْ افْتَحْ وَمِنْ الْيَا التَّاءُ عِوَضَ

ثم بعد ذلك ينتقل إلى باب جديد، وهو الباب السادس والأربعون، ويُعَلِّله بقوله: (أَسْمَاءُ لَا زَمَتِ النَّدَاءَ)، ويعقده في ثلاثة أبيات، وواضح أن ذلك أقرب إلى كونه فاصلاً؛ لأنها مسألة تتعلق بالنداء، ولكنه لم يُسمه فصلاً، وإنما جعله باباً (أَسْمَاءُ لَا زَمَتِ النَّدَاءَ). قلنا في هذه الأبيات: ذكر مسألة واحدة، وهي: الأسماء التي لازمت النداء فلم تُستعمل إلا مناداةً، فبدأ بذكر ما يلزم النداء سماعاً، فقال:

وَقُلْ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنَّدَا لَوْ مَانُ نَوْمَانُ كَذَا وَاطَّرَدَا

فهذه ألفاظ لم تُستعمل سماعاً إلا في النداء، ثم ذكر بعد ذلك ما يلزم النداء قياساً، تستطيع أن تقيس عليه ما لم يُسمع، فقال:

وَاطَّرَدَ فِي سَبِّ الْأُنْثَى وَزُنُ يَا وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي

إذن فلك أن تسب الأنثى بوزن يا فعل قياساً، وقوله في الشطر الثاني: (وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي) يقول: إن اسم فعل الأمر من الثلاثي، لك أن تأتي به هكذا؛ أي على فعالٍ، فتأخذ من نزل، تقول: نزالي، ومن جلس: جلّاسي، وهكذا، تقول هذا قياسي، معلومة طيبة وجيدة، لكن لا علاقة لها بهذا الباب؛ لأنها ليست في النداء، لا علاقة لهذا الشطر في النداء،

بل هو حكم يتعلق بأسماء الأفعال، ولعله إنما ذكره لاشتراك الحكمين في وزن (فَعَلَ) فذكره، وإلا لا علاقة له بالنداء أبداً، ثم بعد ذلك ذكر ما يشيع في النداء ولا ينقاس، يشيع ليس يلزم، يشيع في النداء لكن ما ينقاس، فقال:

وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فَعْلٌ وَلَا تَقِ سُسْ

ثم ذكر ما خرج من ذلك للضرورة فقال: (وَجُرَّ فِي الشُّعْرِ فُلٌ)؛ يعني كخرج، كالمتون خرجت من النداء، فلم تُستعمل المنادى بل جُرَّ هذا في ضرورة الشعر، بذلك انتهى من الكلام على النداء وأحكامه الخاصة به، فانتقل إلى الباب السابع والأربعين، وهو (باب الاستغاثَة)، وعقده في ثلاثة أبيات، وذكره هذا الباب بعد باب النداء له مناسبة واضحة، فإن الاستغاثَة إنما تكون في الأسماء المناداة، فذكر في هذه الأبيات الثلاثة حالي المستغاث، المستغاث له حالتان: الأولى: أن يُجر باللام، والثانية: أن يأتي بعده ألف، فقال في الصورة الأولى، وهي أن تجر المستغاث باللام، وهذا هو الأكثر؛ كأن تقول: يا لله للمسلمين، فقال:

إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادًى خُفِضَ بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَيَا لِلْمُرْتَضَى
وَأَفْتَحَ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْنِيَا

ثم يذكر الصورة الثانية في المستغاث، وهو أن تأتي بعد بألف، فتقول: يا زيدا لعمرٍ، فقال:

وَلَا مَ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفٌ

ألف ما إعرابها؟ (وَلَا مَ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفٌ) يحتمل إعرابان: الأول: أن ألف فاعل، والمفعول به محذوف؛ أي (وَلَا مَ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْهَا أَلِفٌ)؛ عاقبتها يعني جاءت بدلها، والاحتمال الثاني: أن يكون مفعولاً به؛ أي (وَلَا مَ مَا اسْتُغِيثَ هِيَ الَّتِي عَاقَبَتْ أَلِفًا)، ثم وقف لضرورة الشعر، أو على لغة ربيعة، والمعنى أن المستغاث يتعاقب عليه اللام والألف، إما أن تأتي باللام أو تأتي بالألف يتعاقبان ولا يجتمعان، ثم ختم ذلك ببيان أن الاسم المتعجب منه قد يُعامل كالمستغاث، فتقول مثلاً في العجب مثلاً، تقول: يا للعجب! فتجره باللام

المفتوحة، أو تأتي بعده بألف، فتقول: يا عجباً!، فقال:

وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلْفُ

ثم ينتقل بعد ذلك إلى الباب الثامن والأربعين، وهو: (باب النُّدْبَةِ)، فيعقده في سبعة أبيات، ومناسبة ذكره هنا واضحة؛ لأن النُّدْبَةَ أيضاً لا تكون إلا في الندبة أيضاً لا تكون إلا في الأسماء المناداة، ويذكر في هذه الأبيات السبعة أربع مسائل: الأولى: حكم المندوب، والثانية: الذي يُندب والذي لا يُندب. الثالثة: وصل الألف بآخر المندوب، والمسألة الرابعة: زيادة هاء السكت في آخر المندوب.

فذكر أو فبدأ الباب بالكلام على حكم المندوب، ولم يُعرِّفه، وتعريف النُّدْبَةِ: هو نداء المتفجّع عليه، كقولك: وزياداه، وإسلاماه تفجّعاً على زيد، أو نداء المتوجّع منه، شيء يؤلمك كقولك: ورأساه، هذا الذي يُسمى الندبة، فبدأ ببيان حكم المندوب فقال:

مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ

نقول: إعرابه -إعراب المندوب- كإعراب المنادى في الأحكام المذكورة في باب النداء، ثم يذكر الذي يُندب والذي لا يُندب، فقال:

وَمَا نُكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أُبْهِمَا

.....

كَبُرَ زَمْزَمٌ يَلِيَّ وَامِنْ حَفَرٍ

وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ

يريد وا من حفر بئر زمزم، ثم قدّم بشر زمزم بلفظه، وحكى كبر زمزم يلى ومن حفر، وقوله: (وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ) الموصول: أل في قوله: (الْمَوْصُولُ) هو اسم الموصول، أل اسم موصول بمعنى الذي؛ يعني يُندب الذي يوصل بالذي اشتهر، فال: اسم موصول، وأين صلته؟ وصفة صريحة صفة أل، أين صلة أل؟ كلمة موصول، فيُندف فيقال: ما موصول وقع صلة، موصول وقع صلة، وقال الناظم:

بأي بيتهأ أتت غريبة

يا قارئ الألفية العجيبة

أما قريب يا فريد الأدب

موصول اضحى صلة فال تجب

فأجيب:

يا فاضلاً غلاه في الوري انكسر ونظمه الدر الثمين قد ظهر
ألغزت موصولاً بدا وما اتصل في يُندب الموصول بالذي اشتهر
طيب، هذا مما يعني يتأدب به حفاظ الألفية، ثم بعد ذلك يختم الكلام، لا لا يختم
يتكلم على وصل الألف بآخر المندوب؛ كأن تقول: يا زيدا، أو في نُدبة عبد الرحمن: يا عبد
الرحمن، وهكذا، فقال:

وَمُتَّهَى الْمُنْدُوبِ صَلُهُ بِالْأَلْفِ مَتَلُّوْهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ
كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلَ مِنْ صَلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلْتَ الْأَمَلَ
وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلَهُ مُجَانِسًا إِنْ يَكُنْ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَا بَسَا
ثم يتكلم على زيادة هاء السكت في آخر المندوب؛ كأن تقول في نُدبة زيد: وزيداه، أو
في نُدبة عبد الرحمن: وعبد الرحمناه، فقال:

وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ وَالْهَاءَ لَا تَزِدْ
وَقَائِلٌ وَاعْبُدِيَا وَاعْبُدَا مَنْ فِي النَّدَا لِيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى
وقوله: (وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ) فيه روايتان: الرفع فالمد، فهو خبرٌ للمبتدأ المحذوف، أو خبرٌ
لمبتدأ محذوف، والرواية الأخرى: النصب فالمد، فهو مفعولٌ به لفعلٍ محذوف، ينتقل بعد
ذلك إلى الكلام على الترخيم.

سؤال: استفسار بخصوص قوله: وأيها تعرب بعد صفة يلزم.

الشيخ: يلزم وتلزم، نعم روايتان: يلزم وتلزم، توجيه، هذا البيت نقرأه مرةً أخرى، ولا

نتوسع فيه.

وَأَيُّهَا مَصْحُوبٌ أَلْ بَعْدُ صِفَةً

وفي المصحوب روايتان: مصحوبٌ ومصحوب،

تَلَزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ

وتلزم فيه رويتان: تلزم ويلزم، اختلف معربوا الألفية في إعراب هذا البيت اختلافاً كثيراً وطويلاً، والظاهر من سياق الأبيات، وهو الذي رجحه الشيخ خالد في إعراب الألفية أن أيها: مبتدأ أول، ومصحوب: مبتدأ ثاني، أين خبره؟ صفة، والمبتدأ الثاني وخبره خبر أيها، (أيها مصحوب ال صفة)، ما الرابط؟ أين جملة الخبر والمبتدأ؟ والرابط الضمير المحذوف في بعد؛ أي بعد؛ لأنه مضاف إليه محذوف أي بعدها؛ يعني (وأيها مصحوب ال صفة بعدها)، ويلزم بالياء: خبر ثانٍ عن مصحوب، مصحوب: صفة والمصحوب يلزم، وهو خبر ثانٍ لمصحوب، وأما تلزم برواية التاء: هي نعت لصفة، (صفة تلزم)، فهذا ما يمكن أن يقال، وفي البيت اختلافٌ طويل في إعرابه، خلاص طيب.

سؤال: ما معنى كلمة (يُفِت) الواردة في البيت التالي؟

وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيِّ الصِّفَةِ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ الْمَعْرِفَةَ

الشيخ: يُفِت؛ يعني يفوت المعرفة، نعم.

سؤال: هل يُندب الموصول؟

الشيخ: نعم يُندب الموصول، لأن في الإعراب شيء آخر ... هو اسمٌ موصول؛ لأن الضمائر تعود إليه، والفاعل يعود إليه، لكنهم في الإعراب من قواعد الإعراب: أن الاسم إذا كان على نف الحرف فإن الإعراب يتجاوزه، يتجاوزه في الإعراب لذلك فقط، لكنه في المعنى في الحكم هو اسم، يعود إليه الضمائر.

نعم هذا اسم لم يُشبه الحرف، هو ال مشكلته أنه يُشبه الحرف، فشبهه للحرف هو الذي، فأى اسم يشبه الحرف يكن فيه مشكلة، يعني أقل اختلافه أنه ينتقل من الإعراب إلى البناء، فكيف إذا كان شبهً شديداً جداً، حتى الإعراب قد يتجاوزه، هذا أيضاً حتى في الاستثناء، لماذا تقول: وفي الاستثناء أيضاً؟ فالاستثناء هو صفة، فجاء القوم غير زيد، الاستثناء وقع على زيد أم وقع على غير؟ على غير، في المعنى المستثنى زيد، لكن نصب الاستثناء وقع على زيد أم وقع على غير؟ لأنه اسم يتحمل الإعراب.

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

والجملة نصها بنفس المعنى، لكن ضع مكان غير إلا، نقول: (جاء القوم إلا زيدًا)، فالإعراب وقع على إلا ولا على زيد، هو في الحقيقة وقع على إلا، الاستثناء وقع على إلا، لكن إلا حرف لا يتحمل الإعراب، فانتقل الإعراب منه إلى ما بعده، قل: إلا زيدًا، كذلك تقول: (جاء القائم)، جاء: فعل، الإعراب وقع على أل، يعني الذي، لكن أل هنا أشبه بالحرف فانتقل الإعراب منها إلى ما بعدها، فقلت: القائم.

سؤال: بخصوص (من)، و(أل) الموصولة.

الشيخ: تشبه ماذا؟ تشبه ماذا من الحروف؟ هذا شبه عام، فنقول مثلاً من: اسم استفهام بُنيت؛ لأنها أشبهت هل، أشبهت هل في المعنى، إن استفهام استفهام، لكن ما أشبهتها في اللفظ، مع أن اللفظ واحد؛ لأن اللفظ يختلف، لكن المعنى واحد، لكن أن الموصولة لفظها يُشبه أل التعريفية، فالشبه اللفظي هو الذي سبب لها هذه المشكلة، فلهذا العرب أجرتها مُجرى أل الحرفية، تجعله في الإعراب يتجاوزها، وأما بقية الشبه فهي شبه عام، في المعنى، في عدد الحروف، وفي النيابة، والشبه ليس واحداً هنا وهناك، نعم.

طبعاً الخلاف معروف، الخلاف بآل الموصولة معروف في ثلاث مذاهب للنحويين، وهذا هو قول الجمهور، أما أل الموصولة اسم، وهو الصحيح؛ لأن الضمير يعود إليه، والضمير لا يعود إلا إلى اسم قطعاً، ما يعود إلى حرف، وهناك قول آخر: أنها حرف، وهو القول الأخفش على ما أذكر، أنها حرف، وهناك القول الثالث هنا في المسألة نسيته الآن، الخلاف مشهور، لكن الكلام على قول الجمهور، نعم.

سؤال: بخصوص الشبه الوضعي والصوري.

الشيخ: الشبه الوضعي، فيها الشبه الوضعي وزيادة، الشبه الوضعي كونه على حرفين، وزيادة وهو شبه في الصورة، حتى كاف الخطاب مثلاً أيضاً شبه في اللفظ؛ لأنه حرف واحد، لكن ما تشبهه، ما فيها شبه صوري، مثل: أل، من على حرفين أيضاً سواء الموصولة، أو استفهام، أو شرط، فهي زادت على الشبه، للشبه الصوري، نعم.

سؤال: استفسار بخصوص (العلل النحوية)، وأنواعها الثلاثة.

الشّيخ: تعليل النحوي، العلل النحوي على ثلاثة أصناف، مذكورة في كتب النحو، النوع الأول: العلل المقطوع بها؛ كأن تقول: إنما حُرّكت الجيم في قولك: اخرج الآن؛ لالتقاء الساكنين، هذه علةٌ مقطوعٌ بها؛ لأنها ظاهرة، وهي العلل التي يعتمد عليها النحويين، والنوع الثاني: هي العلل التي يصل إليها النحويون بالنظر في الأشباه والنظائر ونحو ذلك، فترى أن الحكم في هذا الباب، والحكم في هذا الباب، والحكم في هذا الباب، والحكم في هذا الباب، كلها تصير على طريقة واحدة، إذن فهي تعود إلى هذه العلة المشتركة، في علة مشتركة في هذه الأبواب، إذاً فالحكم يعود إلى هذه العلة.

أنواع الاستقراء: استقراء النظائر، والأشباه، ونحو ذلك؛ كأن تقول مثلاً: إن الرفع جعلوه للعمد لقلتها، والنصب جعلوه للفضالات لكثرتها، فالمنصوبات أكثر من المرفوعات، وجعلوا الضم وهو ثقیل للعمد؛ لأنها قليلة، وجعلوا النصب وهو خفيف للفضالات؛ لأنها كثيرة، ليكون أكثر كلامهم على الخفيف، وهذا النوع الثاني يقبل القبول والرد، قد تقبله وقد ترفضه، ماشي، لكن إذا رفضته لا بد له من تعليل؛ لأن هذا هو الظاهر.

والنوع الثالث من العلل: هي العلل التخيلية؛ يعني علل لا تُقال إلا بعد ورود السماع، جاء السماع ثم نحاول أن نعلله في أي علة، أن نفهم من العلة، وهو من السماع، ومن ذلك مثلاً أن تقول: من الأحكام المعروفة أن هل إذا جاء بعدها فعل، فيجب أن يليها الفعل، وإذا لم يرد بعدها فعل، فيجوز أن يليها الاسم، فتقول: هل محمدٌ قائمٌ، شاعر أشكل في ذلك، لكن لو عبرت بـ قام أو يقوم، لا تقل: هل محمدٌ قام، أو محمدٌ يقوم، بل لا بد أن تأتي بالفعل بعد هل، فتقول: هل قامَ محمدٌ؟، هل يقوم محمدٌ؟

هذا جاء في السماع، حاولوا أن يعللوا ذلك، فقالوا: إن هل إذا جاء بعدها الفعل، فإنها تشتاق إليه، ولا تنفصل عنه، هذه علة تخيلية، هم يعرفون علة تخيلية، فهذه كما يقول: كالزهرة، شم ولا تلمسه، لا تُناقش فيها هي فقط مجرد تعريف، لكن العبرة في النوع الأول

والتعليل، هو الذى يقوم عليه الأقيسة، القياس يقوم على الأول والثانى.
والأمر كما قال الخليل ابن أحمد الفراهيدى عندما سُئل عن ذلك، فقال: نحن
النحويين كرجلٌ دخل بيتاً، دخل قصرًا جميلًا، وقد صحت عنده حكمة البالى؛ يعنى علم أن
البالى كان حكيماً وهو يبنى، فجعل يقول: إنما جعل الباب هنا لهذه الحكمة، وجعل النافذة
هنا لهذه الحكمة، وجعل الغرفة هنا لهذه الحكمة، فهو يعلل الشيء بعد وقوعه؛ لأنه صحت
عنده حكمة الواضع.

فكذلك النحويون صحت عندهم حكمة العرب فى لغتهم، أنهم وضعوها لحكم وعلل،
فحاولوا أن يعللوا بهذا الأمر، قال: فإن أصبنا هذه الذى أردناه، وإن لم نُصب فليأتى غيرنا بما
عنده، نحن نتحلل على الأخرى، من حيث السماع انتهينا منه، ما فى مشكلة، لكن لو أردنا أن
نقيس عليه اللغة، اللغة قياسية، فى الأحداث يكون الأصل فى مسمى أن نقيس أشياء جديدة،
لم تُسمع، كيف تقيسها؟ لا تقيس إلا بوجود علة مشتركة، والله أعلم وصلى الله وسلم على
نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.



تكملة الدرس الثالث

(بعد الصلاة)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وغياكم، في مغرب ليلة الخامس والعشرين من شهر رجب من سنة ثنتين وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى - عليه الصلاة والسلام - في جامع الزهراء في مدينة البكيرية، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس السادس من دروس فتح ألفية ابن مالك - عليه رحمة الله -، وكنا قد توقفنا عند الباب التاسع والأربعين من أبواب هذه الألفية، وجعله ابن مالك للترخيم.

الباب التاسع والأربعون (باب الترخيم)، وعقده - رحمه الله - في اثني عشر بيتاً، ذكر فيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: تعريف الترخيم.

والمسألة الثانية: ما يُرَّخَم وما لا يُرَّخَم.

والمسألة الثالثة: ما يُحذف في الترخيم مع الحرف الأخير.

والمسألة الرابعة: لغتا الترخيم.

والمسألة الخامسة: ترخيم غير المنادى، فقال كعادته في أول الباب في تعريف الترخيم:

تَرْخِيماً أَحْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى كَيْمَا سَعَا فَيَمْنُ دَعَا سَعَادَا

فعرَّف الترخيم، والترخيم هو: حذف آخر المنادى كما قال ابن مالك؛ كأن تقول في (يا

سعاد): يا سعي، وكأن تقول في (يا فاطمة): يا فاطم، فتحذف التاء، هذا الترخيم، والمراد

منه: التحبب إلى المنادى، ثم بين بعد ذلك - رحمه الله - ما يُرَّخِم وما لا يُرَّخِم، فقال:

وَجَوَزْنَهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِالْهَاءِ وَالَّذِي قَدْ رُخِّمًا
بِحَذْفِهَا وَفَرُّهُ بَعْدُ وَاحْظُلًا تَرْخِيمٌ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَاءِ قَدْ خَلَا
إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ الْعَلَمِ دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمِّمٍ

ثم ذكر بعد ذلك ما يُحذف في الترخيم مع الحرف الأخير، فنحن عرفنا أن الترخيم هو حذف الحرف الأخير، لكن قد يُحذف مع الحرف الأخير أشياء أخرى، تزود الترخيم، فقال في بيان ذلك:

وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا إِنْ زِيدَ لَيْنًا سَاكِنًا مُكَمَّلًا
أَرْبَعَةً فَقَاعِدًا وَالْخُلْفُ فِي وَآوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي
وَالْعَجْزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ وَقَلْ تَرْخِيمٌ حُمَلَةٌ وَذَا عَمْرُو نَقَلْ

وقوله: (إِنْ زِيدَ لَيْنًا) أو (إِنْ زِيدَ لَيْنًا) هما رويتان في النسخ يتكرران كثيرًا في هذه الكلمة، (لَيْنًا أو لَيْنًا)، فلَيْنًا بالفتح هو مخفف من لَيْنًا، ولَيْنًا بالكسر هو على معنى الإضافة؛ أي إن زيد ها لين، فالمعنيان مقبولان، وقوله: (تَرْخِيمٌ حُمَلَةٌ وَذَا عَمْرُو نَقَلْ) تقول: إن عمروا - رحمه الله - نقل الترخيم في الجملة، فمن عمرو هذا؟ سيويه، نعم هو سيويه، وسيويه لقبه، وكُنيتَه على المشهور أبو بشر، واسمه عمرو بن عثمان بن قنبر، وفيه يقول الزمخشري أبو القاسم، صاحب الكشف المشهور في مدحه:

أَلَا صَلَّى إِلَهَ خِلافِ صَدِيقِ عَلَى عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ قَنْبَرِ
فَإِنْ كَتَبَهُ لَمْ يُغْنِ عَنْهُ بَنُو قَلَمٍ وَلَا أَبْنَاءُ مَنَبَرِ

وكتاب سيويه هو أعظم وأهم كتب النحو، وهو موجود ومحقق ومطبوع، وقال الإمام الشاطبي - رحمه الله - في شرحه في ترجمة سيويه: كان - رحمه الله - ثقةً، ثبتًا فيما ينقل، محققًا في علمه، لم يُرَ في زمانه مثله فهمًا لكلام العرب، وشرحًا لمقاصده، وكان سُميًا في

مذهبه، توفي وهو ابن ثلاثٍ وثلاثين سنة، علىَ الراجح توفي وهو ابن ثلاثٍ وثلاثين سنة، وقد خَلَفَ لنا هذا العلم العظيم، والكتاب العظيم.

والعظمة في علم سيبويه - رحمه الله تعالى - من عدة جهات، من أهمها: أنه نقل النحو في المرحلة المشافهة التي كانت عند مشايخه إلى مرحلة الكتابة، فهو أول من ألف كتاباً في النحو العربي، ويكاد يكون كتابه أول كتاب ألف في الحضارة الإسلامية، لم يسبقه في ذلك على ما يُعرَف إلا موطأ مالك، وموطأ مالك لم يُنقل مكتوباً إلا في أزمنة متأخرة، وإنما في زمان مالك وبعده، كان يُنقل غالباً بالرواية، أما سيبويه فمُنذ أن وضع كتابه وهو يُنقل مكتوباً، ويُنقل بالرواية من الكتاب، توفي - رحمه الله تعالى - سنة ثمانين ومائة، يعني في القرن الثاني. وسيبويه هذه كلمة مركبة تركيب مزج، معناها على المشهور رائحة التفاح؛ لأن رائحته كانت جميلة، أين ذهب الصوت، أغلقه وافتحه، شغال ولا لأ؟ نعم، نقول: راشحته كانت جميلة، الصوت مسموع يا إخوان؟ سم، تفضل.

سؤال: ورد في كتب التراجم أن الإمام (عيسى بن عمرو) له كتابان، فما مدى صحة ذلك؟

الشيخ: هذا أمرٌ مذكور، لكنه ليس ثابتاً، يُذكر في التراجم أن له كتابين، لكن كتب التراجم لا يوثق بكل ما فيها، ولو كان بالفعل له مثل هذه الكتب لعرفت وانتشرت من العلماء، وذُكرت، نُقلت، أو نُقل عنها، يعني أمر عظيم كبير، ثم بعد ذلك لا يأتي إلا في خطر في كتب التراجم، هذا يُضعف لو كان أمراً غير مهم أو كذا، لربما غير مهم.

فاكتفوا بذكره في التراجم، أمر عظيم أن يؤلف عالم عظيم كبير عيسى بن عمرو كتابين، وأول ما ألف ثم بعد ذلك لا يُعرفان ولا يُذكران ولا يُنقلان، يعني كما ذكر في بعض... ذكر نسيت الآن الجهمدي على ما أذكر، نقل عن أحدهم، أن ابن مالك شرح ألفيته، وسمى شرحه -نسيت كذا- لكن ما ذكره، يذكر المضعف لهذا النقل أن الشرح هو الموجود، ولم يُنقل عنه ولا يُعرف، ولم يعني يُنقل مسائل عنه، شرح ابن مالك لألفيته ثم لا يصل إلينا، هذا ما

نتصور، فلهذا لا يكفي ذلك لإثبات هذا الكتابين لعيسى بن عمرو.

نعود ونقول: سيبويه معناه على المشهور رائحة التفاح؛ لأنه كان ذا رائحة طيبة، وقيل: لطافته، والتفاح من ألطف الفواكه وأزها، ويُنسب إليه بعض أبيات من الشعر تنصبها كتب التراجم أيضًا، من أشهرها هذان البيتان، يقول:

لساني لسانٌ معربٌ في حياته فيا ليتَه في موقف الحشر يسلم
وما ينفع الإعراب إن لم يكن تُقَى وما ضر ذا تقوى لسان معجَم

وذلك لأنه أعجمي فارسي، وكان في أول أمره طالب حديث، ثم لحن عند شيخه فانصرف إلى طلب اللغة، ولأزم الخليل طويلاً حتى أخذ ما عنده، ثم انتقل بعد ذلك إلى بقية العلماء الكبار الجبال الذين كانوا في حياته، وجمع ما عندهم من نحو ولغة، مع أن كل عالم من هؤلاء كان عنده مئات الطلبة، كل مجموعة من الطلبة ينقلون علماً من علمه؛ كأبي عمرو بن العلاء البصري، كانت حلقاته فيها مئات الطلاب، طلاب فقط يأخذون عنه قراءة القرآن، وطلاب يأخذون عنه اللغة، السماع والحفظ والأشطار، وطلاب يأخذون عنه النحو وهكذا.

فلا تكاد تجد مثلاً فلان لا يعرف إلا أنه نقل القراءة عن أبي عمرو، وفلان نقل اللغة عن الأصمعي، خلاص متخصص في هذا الأمر، أما سيبويه فنقل عن الخليل كل علمه، فيما يتعلق بالنحو واللغة، وكذلك أبي العلاء، أبي عمرو بن العلاء، والأخرش الأكبر، ويونس بن حبيب وهؤلاء هم جبال النحو؛ لأنهم هم الذين سمعوا اللغة عن العرب، ثم عادوا بعد ذلك وتفرغوا لاستقراء اللغة واستنباط القواعد، فالخليل استنبط قواعد، ويونس استنبط قواعد أخرى، والأخرش الأكبر استنبط قواعد أخرى، وأغلب هذه القواعد مشتركة، لكن عند هذا قواعد لم يستنبطها الآخر وهكذا، فتفرق النحو فيه، تفرقت اللغة فيه، فهو جمع كل ذلك، هذه عظمة.

وأيضاً كما قلنا نقل اللغة والنحو من مرحلة المشافهة إلى مرحلة الكتابة والتفسير، حتى

أن بعض الناس شك في كذبه، ومن هؤلاء شيخه أبو زيد الأنصاري، وهو من كبار أهل اللغة والحفظ، وقال: لا يُعقل أن هذا الغلام يجمع علم هؤلاء ثم يُسجله في كتاب، إنه يكذب عليهم، فقالوا: إنه نقل عنك في الكتاب، فقال: أروني كتابه، فعندما أتى بكتابه وقرأه، قال أبو زيد: لقد صدق في كل ما نقل عني، وإنه لحريُّ أن يصدق عن غيره، فصار أبو زيد بعد ذلك إذا جاء ذكر سيبويه كتابه، قال: إذا قال سيبويه حدثني الثقة، فأياي يعني، فصار يفتخر به، وأبو زيد طبعاً عُمّر طويلاً بعد سيبويه، سيبويه توفي صغيراً في سنة مائة وثمانين، وأبو زيد امتدت به الحياة إلى سنة أربعة عشر ومئتين على ما أذكر، طيب.

وابن مالك - رحمه الله تعالى - لم يذكر سيبويه في هذا النظم إلا في هذا الموضع، طيب، ثم بعد ذلك، ولا زلنا في باب الترخيم، ذكر ابن مالك - رحمه الله تعالى - لغتي الترخيم: اللغة الأولى: تُسمى لغة من ينتظر، واللغة الثانية: تُسمى لغة من لا ينتظر، فقال - رحمه الله تعالى -:

وَأِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفَ	فَالْبَاقِي اسْتَغْمِلْ بِمَا فِيهِ أَلْفٌ
وَأَجْعَلْهُ إِنْ لَمْ يُنَوِّ مَحْذُوفٌ كَمَا	لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا تَمَّامًا
فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثُمُودِيَا	ثُمُ وَيَا ثَمِي عَلَى الثَّانِي بِيَا
وَالْتَزِمِ الْأَوَّلَ فِي كُمُسْلِمَةٍ	وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمُسْلَمَةٍ

وقوله: (وَأَجْعَلْهُ إِنْ لَمْ يُنَوِّ مَحْذُوفٌ) كذا في جميع النسخ المخطوطة، إلا نسخة واحدة، وجاء فيها: (وَأَجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا) وهذه النسخة جاءت في عدة شروح والمعنى واحد، ثم ختم الباب بالكلام على ترخيم غير المنادى؛ لأننا قلنا منذ البداية، إن الترخيم خاصٌّ بالنداء، وهنا تكلم على ترخيم غير المنادى، فقال:

وَلَا ضَطرَّارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا	مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا
---------------------------------------	---

ثم بعد ذلك عقد الباب التالي من الاختصاص، والبابان السابقان: الندبة والترخيم، علاقتهما وصفاتها بالنداء واضحة جدًا؛ لأنها لا يكونان إلا في النداء، وأما هذا الباب (باب

الاختصاص) فإنه لا يرتبط بالنداء، وإنما ذكره ابن مالك هنا؛ لأن الاختصاص له صورتان: الصورة الأولى: تشبه النداء في الصورة، فلهذا ذكره هنا.

فيقول: الباب المتم الخمسين، هو: (باب الاختصاص) وعقده في بيتين يمينين، وقبل ذلك نتكلم على أسلوب الاختصاص، أسلوب الاختصاص، المراد بالاختصاص يعني الاسم المنسوب على الاختصاص، ويكون المراد بهذا الاسم المتكلم والسهو، أن تأتي باسم تنصبه على الاختصاص، وأنت تريد بهذا الاسم نفسك أنت.

ولهذا الأسلوب صورتان: الصورة الأولى: كأسلوب النداء، لكن من دون ياء النداء، من دون حرف النداء ويكون ذلك بأي، كما تنادي أي في النداء كذلك هنا، لكن بلا ياء، فتقول مثلاً لنفسك: اثبت أيها البطل، تريد نفسك، أو تقول إذا كنت كسلان: اجتهد أيها الكسلان، هذا يسمى النصب على الاختصاص، وتعامله هذه الصورة، الصورة في الصورة كصورة النداء، فلهذا تُعربها كالنداء، تقول: اثبت أيها البطل، كما تزن المنادى هناك، وفي هذه الصورة يقول ابن مالك -رحمه الله تعالى-:

الاختصاص كنداء دون يا كأيها الفتى بإثر أرجونيا

يقول: كما تقول: (أرجوني أيها الفتى)، وأنت تريد بأيها الفتى نفسك. والصورة الثانية: تكون بالمعرف بال، تأتي بالمعرف بال، وتقصد بذلك نفسك، أو تكون معظمهم متكلمين، وتقصدون أنفسكم؛ كأن تقول: نحن المسلمين نُحب الخير، نحن نُحب الخير: مبتدأ وخبر، والمسلمين: هذا منصوب على الاختصاص، فتقصدون بذلك أنفسكم، وفي الحديث «نحن معاشر الأنبياء لا نورث»، نحن لا نورث، ثم معاشر الأنبياء نصبها على الاختصاص، طلعا معاشر الأنبياء أضيفت إلى ما فيه ال فاكسبت ذلك، وفي هذا يقول ابن مالك -رحمه الله-:

وقد يرى ذا دون أي تلوأل كمثل نحن العرب أسخى من بذل

أي نحن أسخى، ثم أدخل العربية نصبها على الاختصاص، والنصب على الاختصاص يكون بفعل يدل على الاختصاص؛ كأهل، أو أقصد، أو أريد، أو نحو ذلك.

ثم ينتقل بعد ذلك إلى الباب الحادي والخمسين، وهو (باب التحذير والإغراء)، ويعقده لنا في خمسة أبيات يذكر فيها مسألتين: المسألة الأولى: التحذير وصوره الثلاث. المسألة الثانية: الإغراء وصورته، ولم يُعرّف التحذير والإغراء، فلهذا نعرّف التحذير والإغراء.

فالتحذير: أسلوب يُنبه به المخاطب على أمرٍ مكروهٍ ليجتنبهه، والإغراء: أسلوب يُنبه به المخاطب على أمرٍ حسنٍ ليفعله، الذي سيهتم به ابن مالك هو ذكر صور أسلوب التحذير وأسلوب الإغراء، فأسلوب التحذير هو ثلاثة صور، والإغراء له صورتان:

الصورة الأولى: يبدأ بالتحذير، صور التحذير الثلاث:

الصورة الأولى: تكون بإياك، نحو: إياك والشر، فيه واو، إياك والشر، يومكن أن تستغني عن الواو، فتقول: (إياك الشر)، إياك، المنصوب عليه تاء التحذير، منصوبٌ بماذا؟ بفعل، بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، وفي ذلك يقول ابن مالك، في هذه الصورة:

إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبٌ مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتِثَارُهُ وَجَبَ
وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِإِيَّا أَنْسَبَ

فبيّن هذه الصورة، وأما النصب بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، وقوله: (نَصَبَ مُحَذَّرٌ) أي نصب محذّر وهذا الذي في كل النسخ والشروح، وجاء في شرح الهواري: (نُصِبَ مُحَذَّرًا): أي:

إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نُصِبَ مُحَذَّرًا بِمَا اسْتِثَارُهُ وَجَبَ

والصورة الثانية في التحذير، هي: التحذير بأن تأتي بالاسم المحذر منه مضافاً إلى ضمير المخاطب؛ كأن تقول: رأسك، أو تقول: كتابك، فهذا أسلوب تحذير، ولكنه منصوب بفعل محذوف وجوب جوازاً، لك أن تُظهره، فتقول: نحي رأسك، أو احفظ كتابك، فإن عطفت أو كررت، كان النصب بفعلٍ محذوفٍ وجوباً؛ كأن تقول: رأسك والحائط، كتابك واللص. والأسلوب الثالث للتحذير: هو أن تأتي بالاسم المحذر منه بلا إضافةٍ إلى كاف

المخاطب؛ كأن تقول: الأسد، أو تقول: الكتاب، وهذا أيضًا منصوب بفعلٍ محذوفٍ جوازًا، لك أن تظهره، فتقول: احذر الأسد، احفظ الكتاب، إلا إن عطفت أو كررت، فيكون نصب فعلٍ محذوفٍ وجوبًا؛ كأن تقول: الأسد الأسد، أو الأسد والغنم، وفي هاتين الصورتين للتحذير، يقول ابن مالك - رحمه الله تعالى -:

وَمَا سِوَاهُ سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ كَالضَّيْغَمِ يَا ذَا السَّارِي

وقوله: (التَّكْرَارِ) بفتح التاء لا بكسرها (التَّكْرَارِ)، وقالوا: إن المصادر على هذا الوزن بفتح التاء، (التَّكْرَارِ) إلا كلمتين: إحداهما: التبيان، والأخرى: نسيتهما، التبيان، أحسنت، التجفاف والتبيان، المصادر على هذا الوزن تكون بفتح التاء، التَّكْرَارِ إلا هاتين الكلمتين. أما في الاسم، فيكون بالكسر؛ كالتمثال، فهذه فائدة. طيب.

وبعد أن ذكر التحذير وصوره، بين أن هناك في المسموع ما شذ عن ذلك، فقال:

وَشَذَّ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ أَشَدَّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ

بذلك انتهى من الكلام على التحذير وصوره، لينتقل إلى الكلام عن الإغراء وصورته،

فقال:

وَكَمْ حَذَّرَ بِلَا إِيَّا أَجْعَلَا مُغَرِّئٍ بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

فله صورتان: الثانية والثالثة من صور التحذير، وأما الصورة الأولى بإيائك فلا تأتي في الإغراء، ثم بعد ذلك سينتقل إلى بابٍ جديد لا علاقة له بما قبله، وهو الباب الثاني والخمسون (باب أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ) وعقده في ثمانية أبيات، فأول ما نقوله في ذلك: أن الذي كان ينبغي أن يكون هذا الباب مع أبواب الأسماء العاملة أعمال فعلها؛ لأنها تعمل عمل أفعالها، فكان ينبغي أن يذكره مع المصادر، اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل.

وقوله في الترجمة: (أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ) قوله: (وَالْأَصْوَاتِ) ساقطة من بعض

النسخ، وإثباتها أنت بمضمون الباب؛ لأنه ذكر الكلام على أسماء الأصوات في آخر الباب، وفي هذه الآيات الثمانية ذكر - رحمه الله تعالى - ثماني مسائل:

المسألة الأولى: تعريف أسماء الأفعال، والمسألة الثانية: مجيئها بمعاني الأفعال الثلاثة: الماضي والمضارع والأمر. المسألة الثالثة: مجيئها من شبه جملة. المسألة الرابعة: مجيئها من المصدر. المسألة الخامسة: عملها عمل فعلها. المسألة السادسة: تعريفها وتنكيرها. المسألة السابعة: تعريف أسماء الأصوات. المسألة الثامنة: بناء أسماء الأفعال والأصوات. فبدأ الباب بتعريف أسماء الأفعال، فقال - رحمه الله -:

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوْهْ وَمَهْ

فعرّف اسم الفعل، ومثّل له بأربعة أمثلة، ثم ذكر بعد ذلك أن أسماء الأفعال جاءت بمعنى الفعل الماضي والمضارع والأمر، وأن الأكثر في ذلك أن تأتي بمعنى بفعل الأمر، فقال:

وَمَا بِمَعْنَى أَفْعَلٍ كَامَيْنَ كُتْرُ وَغَيْرُهُ كَوَيَّ وَهَيْهَاتَ نَزُرُ

ثم ذكر بعد ذلك أن أسماء الأفعال قد تأتي من شبه الجملة، تُنقل من شبه الجملة فتكون أسماء أفعال، الأصل يُقال من فعل، بمعنى الفعل، لكن قد تُنقل من شبه الجملة من الجار والمجرور والظرف، فقال:

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إِلَيْكَ

فعلبك إذا كان جار ومجرور، هو ليس من أسماء الفعل، ولكن إذا كان بمعنى الزم؛ كأن تقول: عليك زيداً؛ يعني الزم زيداً، حينئذٍ ليست جرّاً ومجروراً، وإنما هي اسمٌ بمعنى الفعل اذهب، ثم ذكر مجيء اسم الفعل من المصدر، فقال:

كَذَا رُوِيَ بَلَهَ نَاصِبِينَ وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

ثم تكلم بعد ذلك على عمل أسماء الأفعال، وأنها تعمل عمل أفعالها، فقال:

وَمَا لِمَا تُنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا وَأَخْرَ مَا لِذِي فِيهِ الْعَمَلُ

وقوله: (مَا لِذِي) هذا الذي في جميع نُسخ التحقيق، وأكثر شروح الألفية، وجاء في شرح المكوذي (ما الذي)؛ أي (وأخر ما الذي فيه العمل)، وقال الشاطبي في شرحه: جاء في بعض النُسخ (وأخر ما لذا)؛ أي (وأخر ما لذا فيه العمل)، ومعنى هذه الروايات متقارب، ثم قال - رحمه الله - في تعريف أسماء الأفعال وتنكيرها، أسماء الأفعال أسماء، أسماء نكرة أم أسماء معارف؟ فقال في تعريفها وتنكيرها:

وَاحْكُم بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيْنَ

فإذا قلت: صه يا محمد، معرفة، وإذا قلت: صه يا محمد، نكرة، فيختلف المعنى، صه: اسكت تبلم، اسكت عن كل حديث، نكره، أما صه يا محمد؛ فاسكت عن هذا الحديث الذي تتكلم فيه، ولا تمنعه من الحديث في غيره، طيب. انتهى من الكلام على أسماء الأفعال، وسينتقل إلى الكلام على أسماء الأصوات، فعرف أسماء الأصوات، ومثل لها فقال:

وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشَبِّهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ
كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ

أجدى بمعنى أعطى وأفاد، يعني الذي يُفيد الحكاية هو أيضًا من أسماء الأصوات، ومثل له بقب، ثم ذكر أن أسماء الأفعال والأصوات كلها أسماء مبنية، فقال:

وَالزَّم بِنَا النَّوعَيْنِ فَهُوَ قَدْ

ولعله من المفيد أن يذكر معاني أسماء الأفعال التي ذكرها بسرعة، فذكر شتان: وهو بمعنى الفعل الماضي بُعد، وصه: بمعنى فعل الأمر اسكت، وأوه: بمعنى الفعل المضارع أتوجع، ومه: بمعنى الكذب، وآمين: بمعنى استجب، وي: أتعجب، هيهات: بُعد، عليك إذا كانت فعل أمر؛ كأن تقول: عليك زيدًا الزم، دونك: كأن تقول: دونك الكتاب، فهو ايم فعل بمعنى خذ، إليك: إذا كانت اسم فعل، بمعنى تنحى؛ إليك عني: أي تنحى، رويدا: هذا المنقول عن المصدر، قد يكون مصدرًا بمعنى امهل، أمهل يُهمل إهمالًا، رويد: مصدر

تقول: أمهل، مصدر، لكن إذا كان اسم الفعل بمعنى الفعل، بمعنى أمهل، بل: بمعنى بع، وقب: هذا مثال على اسم الصوت قب، قب: هذا حكايةٌ لصوت وقع السيف على الحديد، حكاية، طي.

سؤال: متى يُحكم على الشيء إذا خالف القياس بأنه شاذ، وبأنه أشد؟

الشيخ: الشاذ من خالف القياس، ... لأ البعد عن القياس قد يكون بعداً قليلاً، وقد يكون بعداً شديداً، قد يُخالف القسم من وجه، هذا شاذ، وقد يُخالفه من وجهين أو أكثر هذا أشد، لماذا هذا شاذ وهذا أشد؟

الآن الكلام على التحذير، والتحذير هو: تنبيه المخاطب إلى أمرٍ مكروهٍ ليركبه، ويجتنبه، فلهذا تُخاطبه بلفظ المخاطب، تقول: إياك والشرط. طيب.

جاء عن بعض العرب التحذير بإيائي، إذن سيحذر من؟ سيحذر نفسه، ومن ذلك ما يُصل إلى عمرو - رضي الله عنه -: «إيائي وأن يرمي أحدكم أو يحذف أحدكم الأرنب» أو كما قال، فحذر نفسه هذا شاذ؛ لأن المسموع والقياس أن يكون للمخاطب، هذا شاذ، لكن يُقرأ عن المتكلم والمخاطب في الحضور، كلاهما حاضر، فيمكن أن يُحذر نفسه.

وإياه أشد: هذا تحذيرٌ للغائب، كيف تُحذر الغائب؟ ليس أمامك، لا أمامك تحذره ولا أنت، هذا خالف السماع؛ لأنه المسموع المخاطب، وأيضاً في المعنى؛ لأن التحذير تُحذر، إنسان أمامك لا تُحذر غائبٌ عنك، فأشد؛ لأنه خالف السماع، وخالف المعنى، طيب. نعم تفضل.

سؤال: هل اسم الفعل الواحد له أكثر من معنى؟

الشيخ: نعم. اسم الفعل الواحد قد يكون له أكثر من معنى، نعم. وهكذا في كثير من كلمات اللغة العربية، هذا قد يكون للكلمة الواحدة أكثر من معنى، هذا معنى الاستعمال في صورة هو المعنى الذي نستعمله الآن، ما يقول هذا، ولذلك أيّا كان، قد يكون لها أكثر من معنى.

سؤال: استفسار بخصوص الأسلوب، وهل له دورٌ في تحديد معنى الكلمة؟

الشيخ: لا أكثر من أسلوب، ... للزمن؟ أو شك في الأسلوب، أسلوب الذي تستعمله أنت، الأسلوب هو الذي يحدد معنى الكلمة الدقيق، ففي الرفع لها معاني مختلفة، والأسلوب هو الذي يحدد المعنى الذي تريد، فالخلاصة أما أسماء الأفعال قد يكون لها أكثر من معنى، وهي اسم فعل، والذي يُحدد المعنى المراد هو الأسلوب، نعم. تفضل.

سؤال: بخصوص حكم المنصوب على الاختصاص، وأحقية وضعه مع المفاعيل.

الشيخ: بلا، وهذا الذي فعله ابن هشام، يقول المنصوب على الاختصاص هو من المنصوبات، نعم، حكمه النصب، وكذلك التحذير والإغراء، المنصوب على التحذير والإغراء حكمه النصب، كلها مفاعيل، كلها تدخل في باب المفعول به، فلو أنه أدخلها في المفاعيل لكان أفضل، وهذا الذي فعله ابن هشام، ابن هشام في قطر الندى، جعل كل هذه الأبواب أدخلها في باب المفعول به، عندما ذكر باب المفعول به وشرع، قال: ومنه المنادى، ومنه التحذير، ومنه الاختصاص، فكلها تدخل في المفعول به، نعم.

س: لماذا بُنيت أسماء الأفعال؟

طبعًا هذا سؤال نحوي، قالوا: لأنها أشبه بالفعل والأصل في الفعل البناء، نعم.

سؤال: بخصوص دخول الترخيم على التركيب.

الشيخ: الترخيم، لا، لا يكون إلا على ما رواه سيوييه في ترخيم المركب، لكن الأفضل التركيب لا يدخله الترخيم، الترخيم في المفرد، قال: (وبعمرو نقل) فيه ترخيم المركب ترخيم مزج، ترخم اسمان؛ كتأبط شرًا، فترخم بحذف المركب الجزء الثاني، لكن المشهور عند النحويين أنه لا يُرخم، استسهل تفصيل في هذه، ليست في الألفية، ليست في ألفاظ الألفية، ففي الأصل نعود إلى موضوعنا، باقي حتى ننتهي اليوم، طيب.

نتقل بعد ذلك إلى الباب الثالث والخمسين، ولعلنا ننهيه قبل نحاول فيه، الباب الثالث والخمسون، هو: (باب نُؤَيِّ التَّوَكُّيدِ) وقد عقده -رحمه الله تعالى- في أربعة عشر بيتًا، ذكر

فيه أربع مسائل: الأولى: تعريف نوني التوكيد. الثانية: على ماذا يدخلان. الثالثة: أثر نون التوكيد في آخر الفعل. المسألة الرابعة: خصائص نون التوكيد الخفيفة. فبدأ بالكلام على تعريف نوني التوكيد، فقال:

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنَوَيْنٍ هُمَا كُنُونِي اذْهَبَنَّ وَأَقْصِدَنْهُمَا

وهذا التعريف كما قلنا من قبل هو تعريف بالتمثيل، وهو من أنواع التعريف، ثم ذكر - رحمه الله - على ماذا يدخلان، فهما لا يدخلان على كل الكلمات، وإنما يدخلان على كلمات معينة، بيّنها فقال:

يُؤَكِّدَانِ افْعَلْ وَيَفْعَلْ آتِيَا ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا أَمَّا تَالِيَا
أَوْ مُثَبِّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلَمْ وَبَعْدَ لَا
وَعَبَّرَ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا

فبيّن ما تدخل عليه، وما لا تدخل عليه، ثم ذكر أن نون التوكيد إذا دخلت على الفعل، فإنها قد تؤثر في آخره، فبيّن هذا الأثر، فقال:

.....
وَأَشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحَ كَابْرُزَا
وَالْمُضْمَرِ اخْذِفْنَاهُ إِلَّا الْأَلْفُ جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عَلِمَا
فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ آيَا وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلْفُ
وَاخْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي وَالْوَاوِ يَاءً كَاسَعَيْنِ سَعِيَا
نَحْوِ اخْشَيْنِ يَا هِنْدُ بِالْكَسْرِ وَيَا وَوَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي
قَوْمِ اخْشَوْنَ وَاضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِيَا

وقوله: (وَأَشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ) قلنا: كلمة لين فيها روايتان: لين مخففة من لَيْنٍ، ولَيْنٍ؛ أي (مُضْمَرٍ ذِي لَيْنٍ) بالإضافة، وقوله: (يَا قَوْمِ اخْشَوْنَ) يا قوم: كذا في أكثر النسخ، وفي بعضها (يَا قَوْمُ) وهما جائزان في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، ثم تكلم في آخر الباب على خصائص نون التوكيد الخفيفة، فإن لها خصائص تختص بها عن نون التوكيد

الثقيلة، وهي أربع خصائص:

الأولى: عدم وقوعها بعد ألف الاثنين، وعدم وقوعها بعد الألف الفارقة بعد نون النسوة، وقال في ذلك:

وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلِفِ لَكِنْ شَدِيدَةٌ وَكَسْرُهَا أَلِفٌ
وَأَلْفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكَّدًا فَعَلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدًا

وقوله: (وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ) فيه روايتان: الأولى: خفيفة بتنوين النصب، وهذا هو الأكثر في النسخ والشروح، وجاء في بعض النسخ والشروح خفيفة بالرفع، فخفيفة: فاعلٌ لتقع، وخفيفة: حال على تقدير ولم تقع النون حالة كونها خفيفة، ومثل ذلك يُقال في: لكن شديدة، بالنصب والرفع.

والخصيصة الثانية لنون التوكيد الخفيفة: أنها تُحذف إذا جاورت ساكنًا، إذا جاورت قبلها أو بعدها، تُحذف إذا جاورت ساكنًا، أو وقعت بعد ضمة أو كسرة، وذلك هو قوله:

وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدَفَ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقَفَ

والخصيصة الثالثة لنون التوكيد الخفيفة: أنه إذا حُذفت نون التوكيد الخفيفة، الحذف المذكور في البيت السابق، فإنه يُرد إلى الكلمة ما حُذِف منها، من ألف نون التوكيد، وهذا هو قوله:

وَارْزُدْ إِذَا حَذَفْتُهَا فِي الْوَقْفِ مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ

الخصيصة الرابعة لنون التوكيد الخفيفة: أنها تُقلب ألفًا في الوقف إذا وقعت بعد فتحة، وهذا هو قوله - رحمه الله -:

وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلْفَا وَفَقًا كَمَا تَقُولُ فِي قَفْنٍ قَفَا

وسبقت الإشارة إلى استعمال ابن مالك - رحمه الله تعالى - ذلك في عدة أبيات في ألفيته.

سؤال: بخصوص الترخيم.

الشيخ: في أي بيت؟ الترقيم. آخر بيت ... أنت رخصت، حذف الدال، على لغة من ينتظر: أحمد أحنى، وعلى لغة من لا ينتظر: أحنو، نعم، طبعاً هذا الآن في غير النداء، يعني كأن تقول مثلاً: سلمت على أحمي محمد، سلمت على أحمي محمد، نقول: شاذ، شذ أنه يؤخذ في غير النداء، نعم الرباعي، الرباعي أصلاً في آخره، لا يختلف في ذلك، مالك، كيف تُرخم مالك؟ على لغة من ينتظر: يا مالي افع، وعلى لغة من لا ينتظر: يا مال افع، ومن ذلك القراءة، ﴿وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، الفعل الرباعي يوضع في آخره.

سؤال: هل الأحكام النحوية واردة في القراءات السبع؟!

الشيخ: لا، ولا في القراءة العاشرة، ولا في القراءة المتواترة والشاذة، القرآن ما نزل كتاباً نحويًا، القرآن نزل كتاب هداية، ولكنه نزل بلغة العرب، فما فيه من قراءات متواترة فهو على أصح اللغة، ولكن هناك أوجه جائزة، لم ترد في القراءة في القرآن الكريم. قلنا من قبل في القريب: ولا تعثوا، هذا لغة، واللغة الأخرى (ولا تعثوا) وهي لغة فصيحة، لكن ما وردت في القراءات، يا أخي اللغة أوسع بكثير.

سؤال: بخصوص الاختصاص بالمدح.

الشيخ: بعيدة هذه، نعم هي منصوبة على المدح، هذا اختصاص بالمدح، لكن النصب على المدح أوسع من الاختصاص، يعني من الاختصاص أن تريد به نفسك، هو نفسك، أو مجموعتك، نحو المدح لأبائه واسم، يكون جاء للمتكلم ولغير المتكلم، فلهذا حتى يأتي في قطع النعت الذي قلناه؛ كأن تقول: جاء محمد الكريم، وممكن تقول: جاء محمد الكريم، تقطع اللفظ تريد المدح، يعني أعني الكريم، وأنت تقصد بذلك أن تمدحه بالكرم... لأ أوسع، لأ لأ النصب على المدح أوسع، النصب على المدح والذم أوسع بكثير من...، سهلة الآن؟

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

الدرس الرابع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قبل أن نبدأ، نحب أن نعتذر عن الأمس فقد كنت متعبًا، فنسأل الله -عز وجل- أن يحسن الأمور على كل حال.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

فسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وغياكم فى عصر هذا اليوم -يوم الإثنين- الخامس والعشرين من شهر رجب من سنة ثنتين وثلاثين وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية، لنقعد فى جامع الزهراء فى مدينة البكرية الدرس السابع من دروس فتح ألفتة بن مالك -عليه رحمة الله-.

وفتحنا من أبوابها حتى الآن، أو فتحنا من أبوابها إلى الآن: ثلاثة وخمسين بابًا، لندخل بعد ذلك إلى الباب الرابع والخمسين، الباب الرابع والخمسون، جعله ابن مالك -رحمه الله تعالى- لما لا ينصرف من الأسماء، قال: ما لا ينصرف، وعقده -رحمه الله تعالى- فى سبعة وعشرين بيتًا.

والأسماء التى لا تنصرف، أو الأسماء الممنوعة من الصرف هى الأسماء التى لا تنون، وتُجر بالفتح، وقولهم السابق: الممنوع من الصرف، سيبين لنا ابن مالك المراد بالصرف فى

هذا الباب، وقد ذكر في هذه الأبيات عمومًا مسألتين: المسألة الأولى: تعريف الصرف، والمسألة الثانية: الأسماء الممنوعة من الصرف، وهي إجمالاً اثنا عشر اسمًا، سبعة منها من المعارف، وثلاثة منها من الأوصاف، واثنان عامان.

فبدأ ابن مالك -رحمه الله تعالى- بتعريف الصرف الذي مُنعت منه هذه الأسماء، فقال -رحمه الله -:

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ أَمَكَّنَا

إذن فهذه الأسماء ممنوعة من تنوين التمكن، الذي يدخل على الأسماء المتمكنة في الاسمية، ثم شرع بعد ذلك في ذكر هذه الأسماء الممنوعة من الصرف واحدًا واحدًا، فالممنوعة من الصرف الأول هو الاسم المختوم بألف التأنيث، وهذا أحد الاسمين العامين، يعني يُمنع من الصرف أيًا كان؛ علمًا، أو صفةً، أو غير ذلك، فقال -رحمه الله تعالى- في ذلك:

فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعَ صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ

والاسم الثاني من الأسماء الممنوعة من الصرف هو الوصف الذي على وزن فعلان، إذن فهذا أحد الأوصاف التي تمنع من الصرف؛ لأنها على وزن فعلان، فقال:

وَرَأَيْدَا فَعْلَانٍ فِي وَصْفٍ سَلِمَ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمَ

يريد نحو حرصان، وغضبان، والاسم الثالث من الأسماء الممنوعة من الصرف هو الوصف الذي على وزن أفعَل؛ كأحمر، وأصفر، وفي ذلك يقول -رحمه الله -:

وَوَصْفٌ أَصْلِيٌّ وَوَزْنُ أَفْعَلًا مَمْنُوعٌ تَأْنِيثٍ بِتَا كَأَشْهَلَا
وَالنِّينَ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ
فَالْأَذْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِعُ فِي الْأَصْلِ وَضْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعَ
وَأَجْدَلُ وَأَخْيَلُ وَأَفْعَى مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنْلَنُ الْمَنَعَا

وقوله: (ووصفٌ أصليّ) هو بتخفيف الهمزة بحذفها، ونقل حركتها إلى التنوين قبلها،

وقوله: (وعارضُ الإسمية) الاسمية في الأصل همزتها همزة وصل، ولكنها قُطعت لضرورة الشعر، ثم يذكر لنا الاسم الرابع من الأسماء الممنوعة من الصرف، وهو الوصف المعدول، وهذه آخر الأوصاف الممنوعة من الصرف، بعد أن ذكر الوصف الذي على وزن (فعلان)، والوصف الذي على وزن (أفعل)، الآن الوصف المعدول، وقال:

وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثَلَاثٍ وَأَخْرُ
وَوَزْنُ مَثْنَى وَثَلَاثَ كُهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

والاسم الخامس من الأسماء الممنوعة من الصرف هو: الاسم الذي على وزن (مفاعل)، أو (مفاعيل)، وهو الاسم الثاني مما يُمنع من الصرف مطلقاً، سواء أكان علماً أم وصفاً أم غير ذلك، والأول: هو ما كان مختوماً بألف التانيث، فقال في الاسم الذي على وزن (مفاعل) أو (مفاعيل):

وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشَبِّهِ مَفَاعِلَا أَوْ الْمَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلَا
وَذَا اغْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِي
وَلَسَرَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَّهَ اقْتَضَى عُمُومِ الْمَنْعِ
وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ فَالْأَنْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقُّ

والاسم السادس مما يُمنع من الصرف هو: العلم المركب تركيباً مجزئاً، والآن بدأ بذكر المعارف التي تُمنع من الصرف، بادئاً بالعلم المركب تركيب مزج، وفيه يقول:

وَالْعِلْمُ امْتِنَعَ صَرْفُهُ مُرَكَّبًا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدٍ يَكْرَبَا

ومعد يكرَب هو علم من أعلام العرب، ويُنطق هكذا معد يكرَب، ولا يُقال: معد يكرَب بياءين، فليس الاسم هكذا؛ معد يكرَب، فالمعد كِرب، ثم يذكر الاسم السابع من الأسماء الممنوعة من الصرف وهو: العلم المختوم بألف ونون زائدتين، فيقول في ذلك:

كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَي فَعْلَانَا كَغَطَفَانٍ وَكَأَصْبَهَانَا

والاسم الثامن من الأسماء الممنوعة من الصرف هو: العلم المؤنث، وفيه يقول:

كَذَا مُؤْنَتْ بِهَاءٍ مُطْلَقًا وَشَرْطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى
فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كُحُورَ أَوْ سَقَرٍ أَوْ زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرٍ
وَجْهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذَكِيرًا سَبَقُ وَعُجْمَةٌ كَهْنَدَ وَالْمَنْعُ أَحَقُّ

وقوله في البيت الأخير: (وعُجْمَةٌ) بالواو، هو الذي في أكثر النسخ، وجاء في بعضها بأو (أو عُجْمَةٌ)، ثم يذكر الاسم التاسع من الأسماء الممنوعة من الصرف هو: العلم الأعجمي، وفيه يقول:

وَالْعَجْمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعُ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعَ

وقوله: (زيدٌ) أي زيادة، والاسم العاشر من الأسماء الممنوعة من الصرف هو: العلم الذي على وزن الفعل، وفيه يقول:

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلًا أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى

والاسم الحادي عشر من الأسماء الممنوعة من الصرف: العلم المختوم بألف الإلحاق، وفيه يقول:

وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ زَيْدَتْ لِلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ

وهذا البيت مما نُقِدَ على ابن مالك - رحمه الله -؛ لأنه قيد الألف بالإلحاق؛ كألقي، فإذا سميت به فيُمنع من الصرف، مع إن الاسم المختوم بألف زائدة يُمنع من الصرف سواء كانت هذه الألف للإلحاق؛ كعلقي ومعزى، أم كانت هذه الألف للتذكير؛ قبعثري وكمثرى ما سميت به ماء، فإنهما أيضًا يُمنعان من الصرف؛ لوجود هذه الألف.

وحاول بعضهم أن يُصلح البيت، ويكسر هذين الألفين فيقول:

وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ مقصورةً لنحو إلحاقٍ عُرف

والألف تمنع سواء كانت للإلحاق، أو كانت للتكسير، وعلى ذلك نعرف أن الألف في آخر ألف تكون على كم نوع؟ أيقل ما تذكرون الآن؟ الألف في آخر الاسم، والألف غير الهمزة، إما نقول: الألف يعني الألف المديّة، سواء كانت ألف نائمة أو كانت واقفة، هذا

فرق إملائي، لكن في الحقيقة هما حرفٌ واحد، نعم فهناك ألف التأنيث؛ كحُبلى، وهناك -لأ- المكسورة هذا أمر إملائي -، وألف الإلحاق؛ كعلقى ومعزى، والتكسير؛ كقبعثرى وكمثرى، والمنقاد عن أصل؛ كمرمى أو مسعى، يعني لا نختلف الإطلاق في الشعر، هل يمكن أن نعد هذا ليس في الحقيقة ألفاً، هي فتحة مشبعة، فهذه الألفات في آخر ألف.

ثم يذكر لنا -رحمه الله- الاسم الثاني عشر الممنوع من الصرف وهو الأخير، وهو: المعرف المعدول، وفيه يقول:

وَالْعَلَمَ أَمْنَعُ صَرْفُهُ إِنْ عُدِلَا كَفَعَلِ التَّوَكُّيدِ أَوْ كَشُعْلَا
وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرُ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرُ
ابْنِ عَلَى الْكُسْرِ فَعَالٍ عَلَمًا مُؤَنَّثًا وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمَا عِنْدَ تَمِيمٍ

وبذلك يكون قد انتهى من ذكر الأسماء الممنوعة من الصرف وهي اثنا عشر اسمًا: سبعة من المعارف، وثلاثة من الأوصاف، واثنان اسمان عامان يُمنعان على كل حال، ثم يختم الباب بذكر بعض الأحكام المتعلقة بالممنوع من الصرف، فيذكر أن الممنوع من الصرف إذا كانت إحدى علتيه التعريف، ثم نكرنا الكلمة؛ يعني نزعنا منها التعريف، فقد زالت منه إحدى علتين فينصرف لزوال إحدى علتين، فيقول في ذلك:

وَاصْرِفْنَ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرَا

فلو أردت مثلاً لإبراهيم معيناً، نقول: فجاء إبراهيم مسروراً، للمنع من الصرف، ولو أردت به منكرًا غير معين، نقول: فجاء إبراهيم وإبراهيم آخر؛ يعني رجل آخر يُسمى بإبراهيم، ومما يُفكّه في ذلك أن المبرد كان على هيئة كبيرة، فأتاه أصحابه يوماً ليقروا عليه، وأخبروا الجارية لتخبره بذلك، فأرسلها إليهم تقول: يقول لكم **(الشيخ)**: إن كان فيكم أبو إسحاق الدجاج خرجت؛ يعني أنه من أفضل تلاميذه وأذكاهم، وإن لم يكن فيكم فانصرفوا، فانصرفوا إلا رجلاً اسمه عثمان، قال للجارية: قولي للشيخ: انصرفوا إلا رجلاً اسمه عثمان فإنه لا ينصرف؛ لأنه علم مختوم بألف ونون زائدتين، يقول ذلك للمبرد جبل من جبال

النحو، فقال المبرد للجارية: قولي له: إنما يُمنع من الصرف إذا كان معرفةً، ونحن لا نعرفك، فانصرف راشداً يعني نكرة، فینصرف.

ثم يذكر إعراب الممنوع من الصرف إذا كان منقوصاً، لو كان الممنوع من الصرف اسماً منقوصاً؛ يعني مختوماً بياء قبلها كسرة، فكيف يُعرب؟ يقول في ذلك:

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفِي إِعْرَابِهِ نَهَجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي

ثم يذكر في الأخير أن الممنوع من الصرف قد ينصرف في الشعر والعكس؛ أي المصروف ربما لا ينصرف في الشعر فريضةً، فيقول:

وَلَا ضِطْرَّارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ ضُرْفٍ ذُو الْمَنَعِ وَالْمَضْرُوفُ قَدْ لَا

بذلك ينتهي كلامه على إعراب الأسماء وما يتعلق بها، لينتقل بعد ذلك إلى إعراب الفعل المضارع.

سؤال: بخصوص الممنوع من الصرف إذا كان على وزنٍ فعال.

الشيخ: على وزن فعال.. ممنوعٌ من الصرف، فهو يُجر بالكسرة. غفغان ما بالها؟ هو

قوله:

كَذَلِكَ حَاوِي زَائِدِي فَعْلَانَا

لا يقصد به هذا الوزن بالذات، وإنما يُريد كل علمٍ مختومٍ بآلفٍ ونون، سواءً كان على هذا الوزن، أو على غيره من الأوزان، بخلاف الوصف، الوصف لا يُمنع من الصرف إلا إذا كان على وزن فعّالان، لو كان على فعّالان ولا فعّالان ولا فعّالان لا يمتنع من الصرف، أما العلم فيُمنع على كل حال إذا كان مختوماً بآلفٍ ونون، فلهذا يعني ربما أن هذا هو السبب في جعل المثال على خلاف الوزن المذكور؛ ليُعلم أن هذا الوزن لا تُراد حقيقته، نعم تفضل.

سؤال: بخصوص التعليل النحوي.

الشيخ: هذا نعود إلى ما سأله أحدكم عن التعليل، العلة في النحو، نعم تقريرنا لهذه الأمور هو تقرير لما ورد عن العرب، العرب الأصل فيها أنها تجعل الأسماء معربةً منونةً،

كمحمدٌ، ورأيتُ محمدًا، وسلمت على محمدٍ، إلا أنها في بعض الأسماء حرمتها من التنوين، لكن أبقتها في حظيرة المُعرب؛ جاء أحمدٌ، ورأيتُ أحمدًا، وسلمتُ على أحمدًا، فالإعراب ما زال لم به، لكنه مُنع من التنوين، مُنع من الصرف.

وهناك أسماء أخرجتها من حظيرة المُعرب تمامًا، ليست معربة إذاً ليست منونة، وهي الأسماء المبنية، فنحن نذكر هذه أسماء مبنية، وهذه أسماء ممنوعة من الصرف، وهذه أسماء مخلوطة، هناك طبعًا من يتجاوز ذلك هذا التعليل، مع اتفاقهم على أن الأصل أن يكون معربًا منونًا، يعني متمكنًا، فقالوا: أن الاسم كلما ابتعد أن الاسم، عُوقب بحرمانه من شيء من خصائص الأسماء، الأسماء التي ذهبت تشبه بالأفعال، وتركت التشبه بقييلتها الأسماء، حُرمت من التنوين الذي هو جمال الأسماء، التنوين هو تجميلٌ للاسم، لهذا الفعل ما يُنون، والحرف لا يُنون، لكن بقيت في حظيرة الأسماء في المعربات.

وأما الأسماء التي طالت رجلها، فذهبت تشبه بالحروف، أين الحروف من الأسماء! الأسماء أشرف العربية، ثم تذهب وتشبه بالحروف، فعاقبوها عقابًا قاسيًا، فحرموها من الإعراب، وحرموها من التنوين ومن الإعراب، أنت تعرب وهو الذي يظهر، فلهذا ذكروا أوجه المشابهة بين الاسم والحرف، وأوجه المشابهة بين الاسم والفعل، نعم. فالعلة الأولى الحقيقة للممنوع من الصرف هي مشابهة الاسم للفعل، ومشابهته تكون بأوجه كثيرة تعود إلى هذه العلة التي ذكروها. نعم.

وهذا بيان للواقع اللغوي، الأسماء التي تُمنع مطلقًا، هذه تُمنعها علة واحدة؛ يعني بغض النظر عن كونها علمًا أو صفةً، ما نحتاج إلى علة أخرى، خلاص كونها مختومة بعلامة التأنيث، أو على وزن (مفاعل)، و(مفاعيل) تُمنع، سواءً كان فيها علة ثانية؛ كعلم على وزن (مفاعل)، أو وصف على وزن (مفاعل)، أو لم يكن فيه علة أصلاً.

وهناك أسماء أخرى لا تمتنع إلا بوجود العلتين معًا، تكون علمًا وعلى وزن الفعل، علمًا مؤنثًا، وصفًا على وزن (أفعل)، هذه فقط بيان للواقع اللغوي، هو ليس تعليلًا من

النحويين، فقط بيان للواقع اللغوي أن هذه مُنعت لسببين، وهذه مُنعت لسبب، نعم.

سؤال: بخصوص نطق العرب للكلمات تذكيراً وتأنياً.

الشيخ: لا، هذا له تحكُّم على العرب، كيف تقل أنه لم يجز، وخلا بهم هذا الأمر، يعني قولهم أيضاً تحكُّم وقولنا أيضاً تحكُّم، وجاء في قصص عدة عن العرب أن هذه فعلاً تقع في أنفسهم، وكانت تؤثر في كلامهم، يعني هل كل العلل التي يذكرها النحويون، أم بعضها؟ يعني ما قصص في ذلك أن أعرابياً قال على ما أذكر، يدل على يدي عمرو بن العلاء، أو الأصمعي، يقول: فلان له أته الكتاب فاحتقرها، فقال له النحوي - هو أعرابي فصيح - فقال له: كيف تقول: أته الكتاب، وكتاب مذكر، قال: أته كتابي، فقال الأعرابي: أليس الكتاب صحيفةً، معنى ذلك أنه في ذلك أنه مؤنث؛ لأن الكتاب في معنى الصحيفة، فهذا المنطق عند العرب، تدخل في جميع التفاصيل؛ لأن التفاصيل لا يمكن أن تصل إليها إلا بالنظر إلى النظائر والأشباه وأخوات هذه العلل كما يفعل الفقهاء، أن الفقهاء - تعليقات الفقهاء - بعضها موثوق عليها من الشارح - من الشارح الحكيم -، هذه واضحة، يا أخي في علل كثيرة غير موصوف عليها، وإنما مستنبطة استنباطاً بالنظر في هذه الأحكام من النظائر والأشباه، ولذلك قد تكون العلة متشابهة، وبناءً عليها يقيسون عليها.

وهناك من الفقهاء من أنكر التعليل أيضاً، وأنكر القياس في النحو، فالمسألة هي نفسها في النحو، فالذين أنكروا التعليل في النحو هم الذين أنكروا التعليل في الفقه، كلها تأتي من الأندلس والمغرب إنكار هذه الأشياء، لكن من جاء بالتعليل هو لا يُختلف عليه، لكن الذي يُختلف عليه هل هذه علة صحيحة أم غير صحيحة.

وكما قلنا في الأمس بعض العلل النحوية متفق عليها، وبعضها اجتهادية، وبعضها تقليدية، **والحاكم** الأول والأخير هو السماع، السماع بما سُمع، لكن ما لم يُسمع كيف تقيس عليه؟ خلاص تبقى اللغة هكذا ما تتوسع، ما تزيد، ما تقرأ، ما أن تزيد هذا بالقياس، فكيف تقيس؟ تفتح الأمر على مصراعيه، ثم تقوم ترتجل على ما تشاء، لا بد أن أقيس، تعود إلى

استقراء كلام العرب وكيف كانت تبني كلامها بعضه على بعض، نعم.

دعوني في الألفية، الآن في وضع يمينًا ويسار، نعم.

سؤال: ما إعراب كلمة (أي) الموصولة؟

الشيخ: بعض العرب يُعرب أيَّ الموصولة مطلقًا، رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ بحسب موقعها من الإعراب، هذا قوله: وبعضكم أعرب مطلقًا، والوجه الثاني: أن تأتي أي المضاف إليه محذوف، صدر وقرها محذوف، صدر صلتها محذوفة، كأن تقول مثلاً، لو قلت مثلاً: أكرم أي الناس عندك، هذا معرب؛ لأن المضاف إليه مذكور.

فلو قلت مثلاً: أكرم أيًا تشاء، هذا أيضًا هذا أقرأ، أيًا تشاء يعني أي رجل، أي أحدٍ تشاء، فلم تكون مضاف إليه، وحاله أنك تحذف صدر صلتها؛ لأنها اسم موصول لا بد لها من صلة أيضًا؛ كأن تقول: سلم على أيهم تشاء، على أي روحاً أسلم على أيهم أفضل، أي سلم على أيهم هو أفضل.

الخلاف فقط في الحالة الأخيرة، وهو أن يكون صدر الصلة محذوف وهو ضمير، سلم على أيهم أفضل؛ يعني سلم على أيهم هو أفضل، هذا الذي فيها الخلاف، وجمهور البصريين يقولون: أن الأكثر في السماع البناء، سلم على أيهم أفضل، وبعض النحويين يُنكر هذه اللغة أصلاً، فيقول: لا، تُعرب كغيرها، سلم على أيهم أفضل، بعضهم أعرب وبعضهم بنى في هذه الحالة، أما إذا حدث فالمضاف إليه، أو صرحت بالصلة كاملة، فإن أيَّ تبقى على أصلها وهو الإعراب، نعم.

سؤال: بخصوص الصلة الطويلة.

الشيخ: يعني إذا كانت الصلة طويلةً، في المصطفى الوصل، يعني إذا كانت الصلة طويلة فيها عدة كلمات، ليست مجرد فقط فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر، وإنما ... اقرأ، جار ومجرور، ظرف زمان، ظرف مكان ... يعني لا يجوز أن تقول: جاء الذي قائمٌ، فتجعل الصلة، صلة الذي قائم فقط، لا بد أن تكون الصلة جملة أو شبه جملة، تقول: جاء الذي

يقوم، جملة فعلية، أو جاء الذي هو قائم، جملة اسمية، قد تحذف الضمير لو طالت الصلة، تقول: جاء الذي قائمٌ على شئون الناس، نعم هنا يجوز أن تحذف.

نُكمل، طيب، ثم يبدأ - رحمه الله تعالى - بالكلام على إعراب الفعل المضارع، ويعقد له الباب الخامس والخمسين، فالباب الخامس والخمسون إعراب الفعل، ويُريد بالفعل هنا الفعل المضارع؛ لأنه الذي يدخله الإعراب، ويعقد الباب - رحمه الله - تسعة عشر بيتاً، وفيها يذكر ثلاث مسائل: الأولى: رفع الفعل المضارع. الثانية: نصب الفعل المضارع. المسألة الثالثة: نصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً ووجوباً.

فيبدأ بالكلام على رفع الفعل المضارع؛ لأن الرفع هو الأصل، والنصب والجزم طارئان، فيقول في رفع الفعل المضارع:

ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ جَازِمٍ وَنَاصِبٍ كَتَسَعْدُ

وقوله: من جازمٍ وناصبٍ كذا في أكثر النسخ، ومنها نسخة ابن هشام المنقولة من نسخة تلميذ المؤلف ابن النحاس، وجاء في بعض النسخ والشروح (من ناصِبٍ وجازِمٍ)، وهما متقاربان في المعنى، إلا أن الرواية الأولى أفضل، وهو قوله: (من جازِمٍ وناصبٍ)؛ لأن النصب في هذا الباب محمولٌ على الجزم، كما أن النصب في الأفعال الخمسة محمولٌ على النصب، فلهذا نجد هناك أيضًا قدّم الجزم على النصب، فقال: (وحذفها للنصب والجزم سمه).

وكذلك نجد أن الجر محمولٌ على، آسف، وكذلك نجد أن النصب محمولٌ على الجر؛ كالمثنى، والجمع المذكر السالم، فلهذا قدّم الجر على النصب في هذين البابين، وقال: (جرًّا ونصبًا)، ومع ذلك فالرواية الأخرى صحيحة، ولا شيء فيها.

وقوله: في التمثيل؛ كتسعدُ، هذا الذي في جميع النسخ وأغلب الشروح، وجاء في شرح المنكودي وغيره؛ كيُسعدُ بياءٍ مضمومة، ثم بدأ بالكلام على نصب الفعل المضارع، وذكر - رحمه الله - أنه ينتصب بأربعة أحرف وهي: لكن، وكي، وأن، وإذا، فبدأ بالكلام على نصب

المضارع بلن، وكي، فقال:

وَبَلَنٍ أَنْصِبُهُ وَكَي

ولم يُفصل الكلام على نصب المضارع بلن وكي، ولكنه سيُفصل الكلام على النصب بأن، فيقول في نصب المضارع بأن:

كَذَا بِأَنْ لَا بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ فَأَنْصِبُ بِهَا
وَالرَّفْعَ صَحَّحَ وَاعْتَقَدَ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنْ فَهُوَ مُطَّرِدُ
وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى مَا أَخْتَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا

قوله: (واعتقد تخفيفها) هذا الذي في أغلب النسخ، وجاء في بعض النسخ والشروح: (واعتقد تخفيف أن من أن فهو مطرد) والمعنى واحد، ثم تكلم بعد ذلك عن الناصب الرابع للمضارع وهو: إذا، فقال - رحمه الله -:

وَنَصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَّلَا
أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ وَأَنْصِبْ وَارْفَعَا إِذَا إِذْنٌ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

ثم يعود بعد ذلك إلى الكلام على نصب المضارع بأن؛ لأن أن تنصب المضارع ظاهرةً، وقد ذكره من قبل، وفصل الكلام فيه، والآن سيُفصل الكلام على نصب المضارع بأن، وأن هذه التي تنصب المضارع لها ثلاثة أحوال: الحالة الأولى: أن يجب إظهارها، والثانية: أن يجب حذفها، يقولون: إضمارها، والحالة الثالثة: أن يجوز حذفها وذكرها، فيقول في الحالة الأولى وهي: نصب المضارع بأن مظهرةً وجوبًا:

وَبَيْنَ لَا وَلَا مَجَرَّ التَّزِمِ إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةٌ وَإِنْ عُدِمَ

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى مَا أَخْتَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ

ماذا هناك؟ ارفع صوتك، والآن قرأناها صحيحة، لا لا قرأتها متأكد؛ لأنه تبعاً للمسألة

السابقة، متأكد أنني قرأته، طيب المهم.

فذكر نصب المضارع بأن مضمرةً وجوباً، ثم بعد ذلك ذكر نصب المضارع بأن مضمرةً جوازاً، ونصبه بأن مضمرةً جوازاً في مواضع: الموضع الأول: إذا جات أن بعد لام التعليل، وفي ذلك يقول:

لَا فَاَنْ اَعْمَلْ مُظْهِرًا اَوْ مُضْمِرًا

وقوله: (مظهرًا أو مضمراً) جاء في بعض النسخ: (مظهرٌ أو مضمراً)، فإن كسرت مُظْهِرًا أو مُضْمِرًا فهو حالٌ من الفاعل، وإن فتحت مُظْهِرًا أو مضمراً فهو حالٌ من أن؛ لأن ألفاظ الكلمات يجوز لك أن تذكرها، ويجوز لك أن تأنتها، والأفضل هنا الكسر (مظهرًا أو مضمراً)؛ لكي يوافق الشطر الثاني (أُضْمِرًا).

والموضع الثاني لنصب المضارع بأن مضمرةً جوازاً: إذا وقعت أن بعد لام الجحود، وهي اللام الواقعة بعد كون المنفي، وكذلك يقول:

وَبَعْدَ نَفْيٍ كَانَ حَتْمًا أُضْمِرَا

والموضع الثالث لنصب المضارع بأن مضمرةً جوازاً: إذا وقعت أن بعد أو التي بمعنى حتى، أو بمعنى إلا، وفي ذلك يقول:

كَذَاكَ بَعْدَ اَوْ اِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا حَتَّى اَوْ اِلَّا اَنْ خَفِيَ

يقول: كذلك أن تخفى، تُحذف، تُضمَر، وما بينهما اعتراض، يقول: كذلك أن تخفى وتُحذف، إذا وقعت بعد أو التي بمعنى حتى أو بمعنى إلا، وكذلك يُنصب المضارع بأن مضمرةً جوازاً إذا وقعت بعد حتى، وفي هذا يقول:

وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا اِضْمَارُ اَنْ حَتْمٌ كَجُدٍ حَتَّى تُسَرِّدَا حَزَنُ

وَتَلَوْ حَتَّى حَالًا اَوْ مُؤَوَّلًا بِهِ اَرْفَعَنَّ وَاَنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا

والموضع الخامس للنصب بأن مضمرةً جوازاً: إذا وقعت بعد فاء الجواب، وتُسمى الفاء السببية، وهي الفاء التي تقع بعد طلب، أو نفي؛ كأن تقول: كعاد فأكرمك، وفي ذلك

يقول:

وَبَعْدَ فَا جَوَابٍ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرَهَا حَتْمٌ نَصَبٍ

الموضع السادس للنصب بأن مضمرةً جوازاً: إذا وقعت بعد واو المعية، وفي ذلك

يقول:

وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفَدُ مَفْهُومٌ مَعَ كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزَعُ

وقوله: (تُظْهِرُ) جاء في بعض النسخ (وتُظْهِرُ)، ثم يتكلم بعد ذلك على جزم الفعل

المضارع إن حذفت فاء الجواب، فإن قلت: سيعقد باباً تالياً لجزم الفعل المضارع، فلماذا

تكلم هنا على جزم الفعل المضارع؟ **الجواب:** للمناسبة؛ لأنه بعد أن ذكر أن الفعل المضارع

بعد فاء السببية وهي فاء الجواب ينتصب، طب لو حذفت فاء السببية هذه - فاء الجواب - لو

حذفتها، الجملة نفسها تعالى فألقهما، لو حذفت الفاء ماذا يحدث؟ ينجزم الفعل المضارع؛

كأن تقول: تعالى أكرمك، وفي هذا يقول:

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً اعْتَمَدَ إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ

وَشَرُطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعُ إِنْ قَبْلَ لَا دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعُ

وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ أَفْعَلٍ فَلَا تَنْصِبُ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ أَفْبَلَا

ثم يعود بعد ذلك إلى الكلام على نصب الفعل المضارع بأن مضمرةً بعد الفاء في جواب

الرجاء؛ كأن تقول: لعلك تأتي فأكرمك، قال:

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبَ كَنَصَبِ مَا إِلَى التَّمْنِي يَنْتَسِبُ

وكان من الأنسب أن يتقدم هذا البيت على ثلاثة الأبيات السابقة؛ لأنه تكلم على أن

المضارع ينتصب بأن مضمرةً جوازاً إذا وقع بعد فاء السببية، وواو المعية، فكان عليه أن

يجمع الكلام كله معاً، هناك قال بعد نصبٍ أو طلب، ثم ذكر هنا في جواب الرجاء؛ لأن فيه

خلاف بين النحويين، فلو ذكره هناك مع المسألة، ثم بعد ذلك ذكر أن المضارع ينجزم إذا

حُذِفَتْ هذه الفاء، وهذا البيت في بعض النسخ متأخر عن البيت الثاني؛ يعني بعد البيت الذي

بعده، ونحن نقول: يجب أن يتقدم، طيب.

ثم بعد ذلك يتكلم - رحمه الله تعالى - على نصب الفعل المضارع إذا عطف على اسمٍ خالص، وهذا أيضًا من مواضع نصبه بأن مضمرةً جوازًا؛ إذا عطف المضارع على اسمٍ خالصٍ؛ يعني خال من الوصفية؛ كأن تقول: الصبر وأحصل على ما أريد خيرٌ من العجلة، قولك: (وأحصل) مضارعٌ عطف على الصبر، والصبر اسمٌ خالٌ من الوصفية؛ يعني هو ما اضطر، فيقول في ذلك - رحمه الله -:

وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفَ تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذَفٌ

وقوله: (نصبه) كذا في بعض النسخ ومنها نسخة ابن هشام، وفي بعض النسخ (ينصبه أن ثابتًا أو منحذف)، وفي بعض النسخ: (تنصبه أن ثابتًا أو منحذف)، وهنا تنبيهان: الأول: بالنسبة للروايتين الثانية والثالثة (ينصبه أن) (تنصبه أن)، الفعلان المضارعان هنا مرفوعان (تنصبه، ينصبه) مع أنه مضارعٌ واقعٌ في جواب الشرط، (وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفَ) هذا يكون (تنصبه أن) أو (ينصبه أن)، وهذا جائز كما سيأتي في الباب التالي أن جواب الشرط يجوز رفعه إذا كان فعل الشرط ماضيًا كما هنا، وهو قوله: (عُطِفَ) في قوله: (وَبَعْدَ مَا ضِ رَفَعَكَ الْجَزَا حَسَنٌ).

والملاحظة الثانية أو التنبيه الآخر: هو أن رواية (تنصبه) ليست حسنة؛ لأن فيها تأنيثًا لأن، (تنصبه أن) جعلها مؤنثة مذكرة، مؤنثة قد يجوز، إن لفظ الأسماء إذا رك اللفظ ليس المعنى، فلك أن تذكر الكلمة ولك أن تؤنثها، فتنبه مؤنث، ينصبه مذكر، نصبه مذكر، لكن ماذا قال بعضًا؟ قال: ثابتًا أو منحذف؛ يعني أن في هذه الحالة تنصب المضارع سواء كانت مذكورة ثابتة، أم كانت محذوفة مضمرة، فثابتًا أو منحذف حال من أن، وقوله: (ثابتًا أو منحذف) مذكر.

ولا شك أن الاستقامة في الضمائر على التذكير أو التأنيث هو الذي ينبغي، نعم.

انتهينا الآن من هذا البيت، نعود إلى البيت السابع والسبعين وستمائة.

وَبَعْدَ فَا جَوَابٍ نَفِيٍّ أَوْ طَلَبٍ مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبٌ

ستره أي ستر أن، إضماره يعني، هذا الذي في أكثر النسخ، وفي بعض النسخ (وسترها)،
وقلنا: إن ألفاظ الكلمات يجوز أن تذكرها، ويجوز أن تأنثها، وسترها هو لفظ الكافية
الشافية، نعم، لكن هنا يعني أيهما أفضل؟ (سترها أم ستره) في البيت؟ لا بد أن تعودوا إلى
البيت فاقرأوها

وَبَعْدَ فَاجْوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ مَحْضَيْنِ أَنْ نَصَبَ وَسْتَرُهُ حَتْمٌ

ستره؛ يعني من قال: نصب ما قال: نصب، فاستقامة الضمائر هي التي تنبغي، ثم ختم
الباب. نصبه أو ينصبه، نعم، ونصبه أكثر الروايات؛ لأن نصبه ليس فيه أي إشكال لا إعرابي
ولا معنوي، وتنصبه فيه إشكالان: إعرابي ومعنوي، المعنوي قلناه اختلاف الضمائر، في
الإعراب: أنه رفع الجواب -تبع جواب الشرط- هذا وإن كان جائزًا لكنه مرجوح، -عفوًا
الجزم-، وينصبه فيه إشكال واحد، المعنى سليم، لكن في الإعراب أنه أتى بوجه مرجوح،
ويُقوي ذلك أيضًا أن النصب هو الوارد في نسخة ابن هشام المنقولة من نسخة ابن النحاس،
وهو من كبير الناس المتأخرين، وكأنها التي وردت الأخيرة.

وختم الباب -رحمه الله تعالى- بالنص على أن كل ما جاء مخالفًا لما سبق تقديره فهو
شاذ، فقال:

وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصَبٌ فِي سَوَى مَا مَرَّ فَأَقْبَلَ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى

وفي هذا الباب كما رأيتكم تكلم على رفع الفعل المضارع، وعلى نصب الفعل المضارع،
أما جزم الفعل المضارع، فإنه عقد له الباب التالي، وهو الباب السادس والخمسون (عوامل
الجزم)، وعقده -رحمه الله- في أربعة عشر بيتًا، وفيها ذكر سبع مسائل:

الأولى: ما يجزم مضارعًا واحدًا. الثانية: ما يجزم مضارعين. الثالثة: طلب الشرط بفعلٍ
وجواب. الرابعة: اقتران جواب الشرط بالفاء. الخامسة: حكم المعطوف على فعل الشرط،
والمعطوف على فعل الشرط. السابعة: حذف جواب الشرط، وحذف فعل الشرط. الثامنة:
حكم استماع الشرط والقسم.

فبدأ بالكلام على ما يجزم مضارعًا واحدًا، وهي أربعة أحرف: لم، ولمّا، ولام الأمر،

ولا الناهية، وفيها يقول:

بِلَا وَلَا مِ طَالِبًا ضَعَّ جَزْمًا فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بَلَمْ وَلَمَّا

ثم يذكر بعد ذلك ما يجزم فعلين مضارعين، وهي أدوات الشرط الجازمة، فيقول -

رحمه الله -:

وَأَجْزَمُ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهُمَا أَيَّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْ مَا

وَحَيْثُ مَا أَنَّى وَحَرْفُ إِذْ مَا كَانِ وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَا

ثم يتكلم على أسلوب الشرط لمناسبة الباب، فيذكر أن أسلوب الشرط يطلب فعلين:

الأول: فعل الشرط، والثاني: جواب الشرط، فيقول:

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيَنَّ شَرْطٌ قُدَّمَ يَتْلُو الْجَزَاءُ وَجَوَابًا وَسَمَا

وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

وقوله: (يتلو الجزاء) ورفع الجزاء على أنه فاعل، والمفعول محذوف يعود إلى فعل

الشرط؛ أي الشرط قُدَّمَ ويتلوهُ الجزاء، أو الشرط مقدَّم والجزاء مؤخر، ثم يتكلم بعد ذلك

على رفع جواب الشرط؛ لأنه سبق أن كرر أن جواب الشرط مجزوم، ويذكر هنا أن جواب

الشرط قد يُرفع، فيقول:

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعُكَ الْجَزَاءَ حَسَنٌ وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنٌ

فوقوع جواب الشرط بعد ماضٍ، أن تقول: إن جاءَ محمدٌ أكرمهُ، فهذا جائز، ولكنه

مرجوح، وأحسن منه وأرجح أن تجزم، فتقول: إن جاءَ محمدٌ أكرمهُ، وسبق أن أشرنا إلى

ذلك في البيت السابق، وأما رفعه بعد مضارعٍ فهو ضعيف؛ كأن تقول: إن يأتيَ محمدٌ أكرمهُ،

فهذا ضعيفٌ كما يقول هاهنا، ثم يتكلم بعد ذلك على اقتران جواب الشرط بالفاء، وإذا

الفجائية، فيقول:

وَاقْرَأْ بِفَا حَتَّمَا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرَهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

وَتَخْلُفُ الْفَاءُ إِذَا الْمُفَاجَاةُ كَانِ تَجَدُّ إِذَا لَنَا مُكَافَاةُ

فلخص لنا المواضع الكثيرة التي يقترن فيها جواب الشرط بالفاء، في جزء من بيت، إذا وجدت أن جواب الشرط لا يصح أن يقع فعلاً للشرط، فاقرنه بالفاء،

وَأَقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ شَرْطًا.....

أي لو جُعل فعلٌ للشرط، لم ينجعل، فجواب الشرط إذا صح أن يكون فعلاً للشرط لا يقترن، وإذا لم يصح أن يكون فعلاً للشرط، فإنه يجب أن يقترن -يقترن بالفاء-، أو يقترن بإذا، فإذا ماذا؟ فإذا الفجائية، لو قال: إذا الفجائية، فالفجائية صفة، لو قال: إذا المفاجئة، وهي أيضاً صفة؛ لأن المفاجئة اسم فاعل، والفجائية منصوب، والمنصوب في حكم الوصف، وإنما قال: (وَتَخْلُفُ الْفَاءُ إِذَا الْمُفَاجَأَةُ) والمفاجأة مصدر، فما إعراب المفاجأة؟ كإذا المفاجأة؟ المعرفة؛ أي تكون حالاً، إما مضاف، إذا المفاجأة، أو صفة نعت؛ لأن المصدر قد يقع وصفاً، قد يقع صفةً للتأويل.

ثم بعد ذلك يتكلم على حكم المعطوف على جواب الشرط، والمعطوف على فعل الشرط، لو عطفت فعلاً على فعل الشرط، أو جواب الشرط، فما حكمه؟ فيبدأ بالكلام على المعطوف على فعل الشرط؛ كأن تقول: إن جئتُ أكرمك وأجلس معك، إن جئتُ أكرمك وأجلس معك، فيقول:

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنُ بِالْفَا أَوْ الْوَائِ بِثَلَاثِ قَمَنَ

يعني بالثلاث: الجزم، والنصب، والرفع، وفي بعض الشروح (كتثليث قمن)، وهي رواية جيدة، ثم يتكلم بعد ذلك على حكم الفعل المعطوف على فعل الشرط، الفعل -فعل الشرط- كأن تقول: إن تأت وتجلس أكرمك، إن تأت وتجلس أكرمك، فيقول:

وَجَزَمَ أَوْ نَصَبَ لِفَعْلٍ إِثْرَ فَا أَوْ وَائِ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتَفَا

فجوز لنا الجزم والنصب، وقوله: (أو وائ) هي من وائ، أو وائ، ثم خففنا الهمزة بحذفها، بالحذف ونقل حركتها إلى التنوين، وقوله: (اكتف) بالبناء للمجهول، وجاء في بعض النسخ والشروح: (إن بالجملتين اكتفا) بالبناء للمعلوم، ومعناها واحد، ثم يتكلم -

رحمه الله تعالى - على حذف جواب الشرط، وحذف فعل الشرط، فيقول:

وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فُهِمَ

وجاء في نسخة ابن هشام بدل (يُغْنِي) (يَغْنَى)؛ أي وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ، ثم يختم الباب بالكلام على حكم اجتماع القسم والشرط، لو اجتمع في أسلوب واحد، ونحن نعلم أن الشرط لا بد له من جواب، وأن القسم لا بد له من جواب، ولم تجمع بين الجوابين، فماذا تفعل؟ كأن تقول: والله إن تأت لأكرمك، والله إن تأت: قسم وشرط، لأكرمك: جواب القسم، لكن لو قلت: إن تأت والله أكرمك، إن تأت والله: شرط وقسم، وأكرمك: جواب القسم؛ لأنك تعتد بالمتقدم، وتحذف

وَإِنْ تَوَالَيْتَا وَقَبْلَ ذُو خَبَرٍ وَأَخَذَ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ
جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهُوَ مُلْتَزِمٌ فَالشَّرْطُ رَجَعَ مُطْلَقًا بِلاَ حَذَرٍ
وَرُبَّمَا رَجَعَ بَعْدَ قَسَمٍ شَرْطٌ بِلاَ ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمٌ

ولأنه ذكر في هذا الباب، أن جواز المضارع التي تجزم فعلين هي أدوات الشرط الجازمة، استطرد بعد ذلك إلى الكلام على أدوات الشرط غير الجازمة، فعقد فصلاً بعد ذلك سماه (فصل لو)، وعقده في ثلاثة أبيات، تكلم فيها على لو، وهي: حرف شرط غير جازم، والكلام في هذه الأبيات على حرف الشرط لو، يقول فيها - رحمه الله -:

لَوْ حَرَفُ شَرْطٍ فِي مُضِيِّ وَيَقِلُّ وَإِلَّاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قَبْلُ
وَهِيَ فِي الاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ لَكِنْ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ
وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرْفًا إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

وقوله في البيت الأول: (إيلاؤها) جاء في بعض الشروح: (إيلاؤه)، والضميران يعودان إلى لو؛ لأن المراد لفظ هذه الكلمة، فذكر فيها التذكير والتأنيث، ثم يعقد باباً جديداً هو الباب السابع والخمسون، ويترجمه بقوله: (أما، ولولا، ولوما)، ويعقده في خمسة أبيات، في هذه الأبيات يتكلم على ثلاث مسائل: الأولى: معنى أما، والثانية: اقتران جواب أما بالفاء

وحكم حذفها، والمسألة الثالثة: لولا ولوما استعمالهما ومعناهما، فيقول في معنى أما، ما معناها؟ يقول:

أَمَّا كَمَهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ

أما معناها مهما يكُ من شيء، فإذا قلت: أما بعد... فاتقوا الله؛ أي مهما يكُ من شيء... فاتقوا الله، ثم يتكلم - رحمه الله تعالى - على حكم اقتران جواب أما بالفاء، فيقول:

وَفَا لِيَتْلُو تِلْوَهَا وَجُوبًا أَلْفَا

وَحَذَفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثَرٍ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ بُدَا

إذا فلا بد من الفاء في جوابها، إلا إن حذفها مع قول المتقدم، فتقول: أما بعد... فيا عباد الله، أما بعد... فاسمعوا ما أقول، أما بعد... فإن الله يقول: كذا... وكذا، ثم يتكلم - رحمه الله تعالى - بعد أن انتهى من الكلام على أما، يتكلم على لولا ولوما، على استعمالهما ومعناهما، فيقول - رحمه الله -:

لَوْ لَا وَلَوْ مَا يَلْزَمَانِ الْإِيتِدَا إِذَا امْتِنَاعًا بُوْجُودٍ عَقْدَا
وَبِهِمَا التَّحْضِيضُ مِزْ وَهَلَا أَلَا أَلَا وَأُولَيْنَهَا الْفِعْلَا
وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ عَلَّقَ أَوْ بَظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

وقوله: (وأوليتها) فعلاً جاء في بعض النسخ والشروح (وأوليتها الفعل).

سؤال: هل الصفة تطابق الموصوف؟

الشيخ: تطابق الموصوف، إذا نعم معرفة، إذا معرفة؛ لأنها علم على هذه الأداة، إذا أردت اللفظ، أي كلمة أردت لفظها فهي علم على هذه الأداة، نعم تفضل.

سؤال: بخصوص ترتيب المؤلف لأبواب كتابه، وبيان الحكمة في ذلك.

الشيخ: لأنه هذا في تركيزه؛ لأنه بدأ بالكلام على إعراب اللسان، نعم بدأ بالكلام في البداية ذكر الأحكام الافتراضية التي لا تتعلق بالإعراب، عندما بدأ بالإعراب، ذكر إعراب

الاسم، الجملة الإسمية، الجملة الفعلية، المنصوبات، المجرورات، ثم الأسماء العاملة حتى انتهى، واستفرغ من الكلام على إعراب الاسم، ثم انتقل إلى إعراب المضارع؛ لأن الجمل الإعرابية هي ما تشتمل على الأسماء والمضارع، أما الماضي والأمر والحروف فقد انتهى كلامه على هذه الثلاثة في باب (المعرب والمبني)، نعم تفضل.

سؤال: بخصوص جزم الفعل المضارع.

الشيخ: لأن الجزم محمولٌ على النصب؛ يعني الأصل في الفعل المضارع الرفع، ثم أخرجته، أخرجه أول ما يصل إلى الجزم، والنصب حملوه عليه حملاً، فلهذا النصب لا يكون في المستقبل، وأما الجزم فهو مطلق، يكون في الماضي: لم يذهب، في المستقبل: لا تذهب، وأما النصب فهو أطلق من ذلك، لا يكون في المستقبل، فيذكروه فيهتمون إلى ذلك من الحزم أو الحمل؛ يعني النصب على الجزم، نعم.

سؤال: باب المتقدم في جواب أما.

الشيخ: التي تقع في جواب أما، اسم؟ لا، تقع في نفس الحال؛ لأنها ليست هذه الفاء الفصيحة، الفاء الفصيحة هي التي تقع بعد شرط المقدّر؛ كأن تقول مثلاً: الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرف، فالاسم ما دل على مسمى، الفاء هذه يسمونها فصيحة؛ لأنها بعد شرط مقدّر؛ لأن تقدير الكلام ومعناه؛ الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرف، فإن أردت معرفتها، فالاسم، أما الفاء التي بعد أما لا تسمى الفاء الفصيحة، إنما هي الفاء الواقعة في الجواب، كالفاء الواقعة في قولك: إن تأتي فأنت كريم، هذه الفاء الجواب، نعم.

سؤال: بخصوص نطق كلمة (تسقط).

الشيخ: وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً إِنَّ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ

تسقط هكذا في أغلب النسخ، وجاء في بعض الشروح (تُسْقَطُ) بضم التاء وكسر القاف، روايتان، نعم. والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.



تكملة الدرس الرابع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

فنستعين بالله -عز وجل-، ونبدأ بفتح الباب الثامن والخمسين من أبواب ألفية ابن مالك -رحمه الله تعالى- وعنوانه بقوله: (الإخبار بالذي والألف واللام)، وجاء في نسخة ابن هشام: (الإخبار بالذي وبالألف واللام)، هذا الباب عقده ابن مالك -رحمه الله تعالى- في تسعة أبيات، وذكر فيه أربع مسائل: المسألة الأولى: طريقة الإخبار بالذي. الثانية: شروط ما يُخبر عنه بالذي. المسألة الثالثة: الإخبار بأل الموصولة. المسألة الرابعة: ما يُخبر به عن أن الموصولة.

وهذا الباب (باب الإخبار بالذي أو الألف واللام) هو من أبواب التمرين، وليست من الأبواب النحوية، هناك بعض الأبواب يضعها النحويين للتمرين؛ لكي يتمرن الطالب على ما درس من مسائل النحو، ويُطبقها تطبيقاً صحيحاً، ومن هذه الأبواب: (باب الإخبار بالذي والألف واللام)، فلهذا فإن أغلب النحويين يؤخرون هذا الباب إلى آخر النحو؛ لأنه كالتمرين على ما درس من أبواب النحو.

والمراد به أن يُقال مثلاً: أخبر عن زيد، في قولك: جاء زيد، أخبر عنه بالذي؟ يُجاب عن ذلك أن تجعل الذي مبتدأً، وتجعل المسئول عنه وهو زيد خبراً للذي، فتقول في (جاء زيد): الذي جاء زيد، وفي قولك: أكرمت زيداً، أخبر عنه بالذي؟ فتقول: الذي أكرمته زيداً، أخبر عن زيد بأل، تجعل أل وما اتصلت به مبتدأً، وتجعل المسئول عنه وهو زيد خبراً له، فتقول

في (جاء زيدٌ): الجائي زيداً، وفي قولك: أكرمت زيداً، أخبر عن زيداً بأل؟ المكرمة أنا زيدٌ، هذا من التطبيق، لا بد أن ... هنا؛ لأنه لم يقع على صاحبه.

طبعاً في بعض المسائل سهلة، جاء زيدٌ، الذي جاء زيدٌ، لكن هناك تطبيقات فنشير إلى بعضها يحتاج من الطالب أن يتذكر المسائل، ويُطبقها تطبيقاً صحيحاً، فلعلنا نبدأ في الباب، ونقرأ الأبيات، لنستحضر بعض المسائل فيه، ثم بعد ذلك نأخذ بعض التمرينات، فيبدأ ابن مالك - رحمه الله تعالى - الباب ببيان طريقة الإخبار بالذي، وهي: أن تجعل الذي مبتدأً، وأن تجعل المسؤول عنه خبراً، وباقي الكلام تجعله بينهما؛ يعني الجملة قد يبقى فيها كلمات، ماذا تفعل بها؟ يجب أن تجعلها بين الذي وبين المسؤول عنه، ولذلك يقول ابن مالك - رحمه الله تعالى -:

مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرَ
وَمَا سِوَاهُمَا فَوْسَطُهُ صَلَهِ
نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فَذَا
وَبِالَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي
عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأٌ قَبْلُ اسْتَقَرَّ
عَائِدُهَا خَلْفُ مُعْطِي التَّكْمِلَةِ
ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فَادِرُ الْمَأْخَذَا
أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الْمُثْبِتِ

ويعني بالبيت الأخير أن الإخبار يكون بالذي المذكور المفرد، فإذا كان المسؤول عنه مؤنثاً مفرداً، لا بد أن تُخبر عنه مراعيًا وفاقه؛ يعني ما يُناسبه، فإذا قلت: أخبر بالذي عن هند، نقول: التي، وإذا قلنا أخبر عن الزيدتين: اللذان، وعن الزيد: الذين، وهكذا.

وقوله:

نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فَذَا
ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فَادِرُ الْمَأْخَذَا

ليس في هذا البيت إلا التمثيل، وهذا البيت ساقطٌ من نسخة ابن هشام، فكم تكون عدة الألفية في نسخة ابن هشام؟ ألفٌ وبيت، وسقط من نسخة ابن هشام بيتٌ آخر، سيأتينا في رقم سبعة وتسعين وثمانمائة في آخر باب الوقف، نعم؟ لا لا، مخطوطة، كيف تُطبع؟ هي مخطوطة، محقق عليها، هذه النسخة هذه تحققت عن نسخة ابن هشام، وهذا البيت الآخر

الذي سقط من نسخة ابن هشام، هذا البيت ليس فيه شيءٌ زائد، وإنما هو تكرار للبيت الذي قبله، فلعل ذلك مما فعله ابن مالك في الإدراجة الأخير بأن هذا البيت ليس فيه إلا التمثيل، والبيت الآخر مكرور، فتكون عدة الألفية، إن كان ذلك من فعل ابن مالك، أو نقول: عدتها في نسخة ابن هشام ألف بيت بالتمام والكمال.

ثم يذكر ابن مالك - رحمه الله تعالى - شروط ما يُخبر عنه بالذي، فليس كل اسم يُخبر عنه، وهذه الشروط أربعة، ذكرها فقال:

قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أَخْبَرَ عَنْهُ هَا هُنَا قَدْ حُتِمَا
كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطُ فَرَاعٍ مَا رَعَوْا

وقوله: (بأجنبيٍّ أو) فيه حذفٌ لهمزة أو، ونقل حركتها إلى التنوين قبله، فإذا كان الاسم لا يقبل التأخير؛ كأن يكون له صدارة كأسماء الاستفهام، فهل يمكن أن تُخبر عنه بالذي؟ لا؛ لأنه لا يقبل التأخير، ثم بعد أن انتهى من الكلام عن الإخبار بالذي، ينتقل إلى الكلام عن الإخبار بـأل، فيبين أن الإخبار بـأل لا يكون إلا عن جملة فعلية، فيقول:

وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلٍ عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ
فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ فِي الْجُمْلَةِ فِعْلٌ لَكِي تُخْبَرَ بِأَلٍ، ثم يذكر شروط ما يُخبر عنه بـأل، فيقول:
إِنْ صَحَّ صَوْغُ صَلَةٍ مِنْهُ لِأَلٍ كَصَوْغِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللهُ الْبَطْلَ
وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صَلَهُ أَلٍ ضَمِيرَ غَيْرِهَا أَبَيْنَ وَأَنْفَصَلَ

فهذه أبياته في هذا الباب، طيب، فإذا قولنا: ضربت زيداً، أخبر عن زيداً بالذي؟ الذي ضربته زيداً، أخبر عن الفاعل بالذي؟ أخبر عن الفاعل في (ضربت زيداً)؟ الذي، لا؛ الموجود ضرب، الذي... لأقلنا: الذي مبتدأ، والمسؤول عنه: الخبر، وباقي الكلام يوضع بينهما، ضرب زيداً أنا... أنا: خبر، خبر من الرفع، هذا الكلام، طبق القواعد والمسألة التي درستها، هنا خبر تأتي من ضمن الرفع، الذي ضرب زيداً أنا. طيب.

زيدٌ أبوك، أخبر عن زيد؟ الذي هو أبوك زيدٌ، طيب أخبر عن أبوك؟ الذي هو زيدٌ أبوك،

تأكلوا فيها، المسألة سهلة، متى يأتي بكن، لماذا تأتي بها؟ لا تأتي، طيب.
 بلغ الزيدان هندًا رسالته، أخبر عن الزيدان؟ الزيدان تقول: الذي؟ اللذان بلغا هندًا
 رسالة الزيدان، أخبر عن هند؟ التي بلغها الزيدان رسالة هند، أخبر عن الرسالة؟ التي بلغها
 الزيدان هندًا رسالته. طيب.
 من أبوك؟ أخبر عن من؟ لا يُخبر عنها؛ لأن من الصدارة، طيب، من تُسمى الصدارة وفي
 ذلك يقول الناظم:

كم عدولٍ قد رامَ إفشاءَ سرِّ فكتمت حديثَ حبك منه
 قد حلت بالصدر مني حبًّا وما له الصدر ليس يُخبر عنه

طيب، نعم. وقى الله البطل، أخبر عن البطل بأل؟ -هذا مثال ابن مالك- وقى الله
 البطل، فأخبر عن البطل بأل؟ طبعًا أل صفةٌ صريحةٌ صلةٌ أل، أل لابد أن تكون صلتها صفة
 صريحة، يعني وصف ما يكون فعل، الواقعه الله البطل، طب أخبر عن الله؟ الواقع البطل الله.
 طيب.

جاء زيدٌ وعمروٌ، أخبر عن زيد بالذي؟ الذي جاء -هات المعنى- لا تُغير في الجملة،
 الذي جاء وعمروٌ زيدٌ، صحيح؟ الذي، زيدٌ، أخبر عن زيد فقط؟ الذي جاء وعمروٌ زيدٌ،
 صحيح؟
 -وعمرًا.

عمرًا، عنده عمروٌ، جاء زيدٌ وعمرو، نعم؟ الذي... العطف، ماذا يقول في العطف؟
 المراجع ما الذي يقول في العطف؟ يقول:

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعٍ مُتَّصِلٌ عَطَفْتَ فَافْصِلِ بِالضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ

لازم تقول: الذي جاء وعمروٌ، أو الذي جاء هو وعمروٌ، لابد أن تفصل، إذا عطفت
 على ضمير رفع، لابد أن تفصل بفصل، فهذا تطبيق القواعد، فتقول: الذي جاء هو وعمروٌ
 زيد، طيب.

مررت بزيد وعمر، أخبر عن زيد بالذي؟ الذي مررت به وعمر و زيد، طيب، يقول:

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفُضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا

فتقول: الذي مررت به وعمر، فتعيد الخافض، إذا عطفت على ضمن الخفض، تُعيد الخافض، هذا قول الجمهور، وهو يقول: وليس لازمٌ عندي، طبعاً بابُّ الأسئلة هذا قول الجمهور، فتأتي بقول الجمهور، ثم تقول: ويرى غيرهم كذا وكذا، طبعاً منه، (وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا) بيت بن مالك، طيب. يعني هذا هو المراد من الباب، الباب هو تمرين على مسائل النحو، ويكفي ذلك؛ لكيلا يضيع الوقت أكثر من ذلك.

انتقل إلى الباب التاسع والخمسين، ليس غرضنا التميز والتوسع في مسائل النحو، لكن هذا الباب يعني ربما من الأبواب التي لا تماس في كتب النحو الصغيرة، ولا أكثر الكبيرة، لهذا أحببت أن أذكره فقط، في سؤال؟ نعم.

البيت الأخير، نعم.

وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةٌ أَلْ ضَمِيرَ غَيْرَهَا أُبَيِّنَ وَأَنْفَصَلُ

نعم ضمير غيرها إذ هما صلة، نعم. الباب التاسع والخمسون، هو (باب العدد)، وعقده ابن مالك - رحمه الله - في عشرين بيتاً، وذكر فيه ست مسائل: المسألة الأولى: الأعداد من ثلاثة إلى عشرة، والثانية: المائة والألف. الثالثة: الأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر. المسألة الرابعة: ألفاظ العقود. المسألة الخامسة: إضافة العدد المركب. المسألة السادسة: صوغ فاعل من العدد واستعمالاته.

فيبدأ بالكلام على الأعداد المفردة من ثلاثة إلى عشرة، يُبين حكمها وتمييزها، العدد ما اسمه؟ العدد الذي بعد اثنين، ما هو؟ ثلاثة أم ثلاث؟ ثلاثة، العدد ثلاثة، فلفظ العدد من ثلاثة إلى عشرة مؤنث، وحرف التاء **ضاربٌ** عليه، نعم، ولهذا لو قيل مثلاً: اسرد الأعداد، تقول الأعداد: واحد، اثنان بالتذكير، ثم ثلاثة، أربعة، ولا يقصد أن تقول: ثلاثاً، قال في الأعداد من ثلاثة إلى عشرة، يُبين حكمها وتمييزها:

ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلُّ لِلْعَشْرَةِ فِي عَدِّ مَا أَحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ
فِي الضِّدِّ جَرْدٌ وَالْمُمَيِّزُ اجْرُرُ جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ

وقوله: (ثلاثة بالتاء) كذا في أكثر النسخ، وجاء في بعض النسخ والشروح: (ثلاثة) بالضم، لو قلت: (ثلاثة) بالنصب، فهو مفعولٌ به مقدَّر لكل؛ يعني قل ثلاثة، وإن رفعته (ثلاثة) فهو مبتدأ، وجملة قل خبره، ثم يتكلم على لفظ المائة والألف، حكمهما وتميزهما، فيقول:

وَمِائَةٌ وَالْأَلْفُ لِلْفَرْدِ أَضْفُ وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ

ثم يتكلم على الأعداد المركبة؛ أي من أحد عشر إلى تسعة عشر، ويُطيل الكلام فيها فيقول:

وَأَحَدٌ أَذْكَرُ وَصِلْنَهُ بِعَشْرٍ مُرَكَّبًا قَاصِدًا مَعْدُودٍ ذَكَرُ
وَقُلُّ لَدَى التَّائِيثِ إِحْدَى عَشْرَةٍ وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرُهُ
وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى مَعَهُمَا فَعَلَتْ فَافْعَلْ قَصْدًا
وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا
وَأَوَّلِ عَشْرَةٍ أَتَتْ عَشْرًا إِنِّي إِذَا أَتَيْتُ تَشَا أَوْ ذَكَرَا
وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعِ بِالْأَلْفِ وَالْفَتْحِ فِي جُزْأَيِ سِوَاهُمَا أَلْفُ

وقوله في أول الأبيات: (وَأَحَدٌ أَذْكَرُ وَصِلْنَهُ بِعَشْرٍ) الهاء هنا هي هاء الضمير - هاء الغائب -، يُسمونها هاء الكناية، وهاه الغائب للمفرد، وفي القراءات تُسمى بهاء الكناية، لها ثلاثة أحوال من حيث وصلها: ويجب أن توصل في موضع، ويمتنع وصلها في موضع، ويجوز وصلها وعدم وصلها في موضع، وصلها يعني أن تُشبع الحركة التي عليها، إن كانت ضمة تُشبعها حتى تكون واوًا، تقول: كتابه، وإن كانت كسرًا تُشبعها حتى تصير ياءً، من كتابه، فيجب أن تصلها إذا تحرك ما قبلها وما بعدها، تقول: كتابه جميلٌ، هنا يجب الوصل؛ يعني أن تُشبع الحركة حتى تكون واوًا أو ياءً.

والحالة الثانية: يمتنع وصلها إذا كان ما بعدها ساكنًا؛ كأن تقول: كتابه الجميل، كتابه الحق، والحالة الثالثة والتي يجوز فيها الوصل وعدم الوصل: أن يكون ما قبلها ساكنًا وما بعدها متحركًا، نحو: عليه محمد، في خبر، صلته بعشر، النون قبلها ساكنة، وما بعدها متحركة، ومن حيث اللغة لك ألا تصل وهذا هو الأكثر في السماع، تقول: فيه خبر، عليه أمر، أوقف، ويجوز أن تصل، وهذا جائز قليل، فتقول: فيه خبر، وعليه أمر.

وأما من حيث القراءة القرآنية، فكل قارئ له

في ذلك أحكام، وحفص أخذ بالموضعين الأولين فيصل حيث الوجوب، ولا يصل في موضع عدم الوجوب، وأما في الموضع الثالث إذا كان ما بعدها متحركًا وما قبلها ساكنًا فإنه لا يصل، إلا في موضع واحد، وهو في قوله تعالى: ﴿فِيهِ مِهَانًا﴾ [الفرقان: ٩٦]، وفي الألفية في هذا الموضع الأصل أنك ما تصل على الأكثر، إلا إذا اضطرت الورد الشعري ذلك فتصل، وهنا لا حاجة للوصل؛ لأن الوزن مستقيم بلا وصل، ولو وصلت فقلت: (وَأَحَدَ أَذْكَرَ وَصَلْنَهُ بِعَشْرٍ)، فهو أيضًا منظوم، ولكنه على خلاف الأرجح.

وقوله بعد ذلك: (وَأَوَّلَ عَشْرَةٍ اثْنِي وَعَشْرًا... إِثْنِي) كما ترون جاءت في أول الشطر الثاني، وهو اسمٌ مبدوءٌ بهمزة وصل؛ ولأنه وقع في أول الشطر الثاني فيجب لهزة الهمزة أن تُقطع؛ لأن أوائل الأبيات وأوائل الأقطار كأوائل الكلام، فعندما تبدأ اسمٌ فلا بد أن تقطعه في أول الكلام، وأول البيت وأول الشطر كبداية الكلام.

ولم تقع كلمةٌ أولها همزة وصل في الشطر الثاني إلا في موضعين في الألفية: هذا الموضع في باب العدد، والموضع الثاني سيأتينا في آخر الألفية (إحذف كعدة)، نعم في فصل الإبدال، فيقال هنا ما قيل هناك، فإن قلت: وكيف تُكتب؟ اثني هنا وإحذف هناك بهمزة وصل أم بهمزة قطع؟ ففي ذلك خلاف، أين؟

يعني المحققين المتأخرين على كتابته قطعًا أو وصلًا، لكن الذي أرجحه وأراه، أنها تُكتب همزة وصلٍ محركةً، همزة وصل بحركة؛ يعني همزة وصل وتحتها كسرة؛ لأنها لم

تُقطع لضرورة الشعر، كما رأينا في قوله: (وعارض الإسمية) هنا يجب أن تكتب همزة قطع؛ لأنها قُطعت لضرورة الشعر، أما هنا ما انقطعت لضرورة الشعر، وإنما قُطعت؛ لأنها في أول الكلام، في أول البيت، في أول الشطر، وأنت في أول الكلام الآن لا بد أن تقطع، فلو قلت: الله أكبر، كيف تكتب الله أكبر؟ بهمزة وصل أم قطع؟ وصل، فُقطعت لأنها وقعت في أول الكلام لا لضرورة الشعر والله أعلم.

ثم بعد ذلك تكلم -رحمه الله تعالى- على ألفاظ العقود، فقال:

وَمَيِّزِ الْعَشْرَيْنِ لِلتَّسْعَيْنَا بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعَيْنَ حَيْنَا

وفي بعض النسخ: (ومَيِّزُ العشريْن) أي العرب، ثم عاد بعد ذلك إلى الأعداد المركبة، فبيّن تمييزها -تمييز الأعداد المركبة-، وقال:

وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مَيِّزَ عَشْرُونَ فَسَوِيْنَهُمَا

وما زال يتكلم على العدد المركب، فبيّن حكم العدد المركب إذا أُضيف؛ كأن تقول: هذا أحد عشر -أحد عشر كتابًا مثلاً- لا، قائلًا هذا أحد عشر، أو هذا أحد عشر زيدًا، فالآن أحد عشر أضفته، إضافة العدد المركب، يقول فيها:

وإن أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ يَبْقَى الْبِنَاءُ وَعَجْزٌ قَدْ يُعْرَبُ

إذن فإذا أضفتها فالأفضل والأفصح أن يبقى البناء، هذا أحد عشر، أحد عشر زيدًا، وهناك لغة قليلة أن تبقى الأول مبنياً على الفتح، وتوقع الإعراب على الثاني، فتقول: هذا أحد عشر، ورأيت أحد عشر، ونظرت إلى أحد عشر، وقوله: (يبقى) كذا في أغلب النسخ بإثبات الألف، مع أنها واقعة في جواب الشرط، والذي جوز ذلك كون فعل الشرط ماضياً وهو أضيف، وجاء في بعض النسخ: (يبقى) ياء ألف ويكون على الكثير.

ثم تكلم بعد ذلك على مسألة أطال فيها، وهي: صوب اسم الفاعل من الأعداد -من واحد إلى عشرة- الحادي، والثاني، والتاسع، والعاشر، فما حكم ذلك؟ أما من حيث التذكير والتأنيث، فإنها لا تكون كالأعداد بل تكون كالنعت والصفات، فاسم الفاعل من

الأعداد يُوافق ما قبله تذكيرًا وتأنيسًا، يوافق المعدود تذكيرًا وتأنيسًا، المدرسة الخامسة، والكتاب الخامس، لكن لها استعمالات، وهي خمس استعمالات، سيذكرها جميعًا ابن مالك.

الاستعمال الأول: أن يُستعمل مفردًا، لا يُضاف إلى شيء؛ الأول، التاسع، العاشر، وفي ذلك يقول:

وَصُغَ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ إِلَى
عَشْرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلًا
وَاحْتِمَهُ فِي التَّائِيثِ بِالتَّاءِ وَمَتَّى
ذَكَرْتَ فَادْكُرْ فَاعِلًا بِغَيْرِ تَا

الاستعمال الثاني لفاعل من العدد: أن يُضاف إلى مثله، كقوله تعالى: ﴿ثَانِيَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠]، وفي قوله تعالى: ﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]، وفي ذلك يقول ابن مالك:

وَأِنْ تُرْدِ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ
تُضَفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيْنِ
الاستعمال الثالث: أن يُضاف إلى ما هو أقل منه، فتقول: ثالث اثنين، وفي قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] يعني رابع الثلاثة، وفي ذلك يقول ابن مالك:

وَأِنْ تُرْدِ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا
فَوْقَ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا
ثم يتكلم على استعمالها الرابع وهو: أن تُركب فاعلاً مع العشرة؛ يعني ثالث عشر، ثالثة عشرة، أن تُركب فاعل مع العشرة، ثم يُضافان معاً إلى مركبٍ آخر، نحو: هذا ثاني عشر اثني عشر، ويجوز لك في ذلك - في هذا الاستعمال - ثلاث صور، يذكرها ابن مالك: الأولى أن تقول: هذا ثاني عشر اثني عشر لبناء الجميع، والصورة الثانية أن تقول: هذا ثاني اثني عشر، ماذا حدث؟ حذفت الأول. والصورة الثالثة أن تقول: هذا ثاني عشر، فحذفت عجز الأول وصدر الثاني، قال بن مالك في هذه الاستعمالات:

وَأِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِيَيْنِ
مُرْكَبًا فَجِيءَ بِتَرْكِيبَيْنِ

أَوْ فَاعِلًا بِحَالَتِيهِ أَضِفْ إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي
وَشَاعَ الْاِسْتِغْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا وَنَحْوُهُ

فذكر الصور الثلاث، طيب والاستعمال الخامس لفاعل من الأعداد، هم تستعمل مع ألفاظ العقود، فتجد الواو بينهما الخامس والعشرون، الثالث والثلاثون، وفي ذلك يقول ابن مالك:

وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا
وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ بِحَالَتِيهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدُ

وبذلك ينتهي كلامه على باب الأعداد، ليذكر بعد هذا الباب باباً آخر يتعلق أيضاً بالأعداد، وهو الباب المتم الستين (باب كَمْ وَكَأَيِّنْ وَكَذَا) وهي كُنَايَاتُ الْأَعْدَادِ، كُنَايَاتٌ عَنْ أَعْدَادٍ مُبْهَمَةٍ، إِمَّا اسْتِفْهَامًا عَنْهَا، وَإِمَّا إِخْبَارًا عَنْهَا، فَيَعْقِدُ الْبَابُ فِي أَرْبَعَةِ آيَاتٍ، يَذْكُرُ فِيهَا ثَلَاثَ مَسَائِلَ: الْأُولَى: تَمْيِيزُ كَمِ الْاِسْتِفْهَامِيَّةِ، الثَّانِيَّةُ: تَمْيِيزُ كَمِ الْخَبَرِيَّةِ. الثَّالِثَةُ: تَمْيِيزُ كَأَيِّنْ وَكَذَا وَمَعْنَاهُمَا، فَيَقُولُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي تَمْيِيزِ كَمِ الْاِسْتِفْهَامِيَّةِ:

مَيِّزُ فِي الْاِسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا مَيِّزَتْ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصًا سَمَا

ثم ينتقل إلى أن تمييز كم الاستفهامية يجوز جره بمن في مواضع، فيقول:

وَأَجْزَانُ تَجْرَهُ مِنْ مُضْمَرَا وَلَيْتَ كَمْ حَرْفَ جَرٍ مُظْهَرَا

وقوله: (وأجزان)؛ أي وأجز أن، ثم خفف الهمزة بحذفها، ونقل حركتها إلى الساكن قبلها، ثم تكلم على تمييز كم الخبرية، وقال:

وَاسْتَعْمَلْنَهَا مُخْبَرًا كَعَشْرَه أَوْ مَائَةٍ كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَه

وقوله: (مره)؛ أي امرأة، وفيها ثلاث لغات عن العرب: امرأة، ومراة، ومره، كلها لغات مسموعة عن العرب، وبعد أن انتهى من الكلام على كم الاستفهامية والخبرية، تكلم على كأي وكذا، بين معناهما وتمييزهما، فقال:

كَكَمْ كَأَيِّنْ وَكَذَا وَيَنْتَصِبُ تَمْيِيزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صَلِّ مِنْ

فَيَنْ أَنْ كَأَيِّ وَكَذَا كَكُمْ؛ أَي كَمْ الْخَبَرِيَّةُ، فَكَأَيِّ وَكَذَا إِخْبَارٌ عَنِ الْعَدَدِ، وَاسْتَفْهَامٌ، أَمَّا التَّمْيِيزُ فَهُوَ إِمَّا أَنْ يَنْتَصِبَ، وَإِمَّا أَنْ يُوَصَلَ بِمَنْ، وَقَوْلُهُ: (أَوْ بِهِ صِلَ) هَذَا الَّذِي فِي أَكْثَرِ النُّسَخِ، وَجَاءَ فِي بَعْضِ النُّسَخِ وَالشُّرُوحِ: (وَبِهِ صِلَ) بِالْوَاوِ، لَا بِأَوْ، وَفِي ذَلِكَ يَنْتَهِي كَلَامُهُ عَنِ الْعَدَدِ، وَكُنَايَةِ الْعَدَدِ، لِيَتَكَلَّمَ عَلَى بَابٍ جَدِيدٍ، وَهُوَ الْبَابُ الْحَادِي وَالسُّتُونُ (بَابُ الْحِكَايَةِ).
البَابُ الْحَادِي وَالسُّتُونُ (الْحِكَايَةُ)، وَعَقْدُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- فِي ثَمَانِيَةِ آيَاتٍ، وَالْحِكَايَةُ قَدْ تَحْتَاجُ إِلَى شَرْحٍ سَرِيعٍ؛ لِأَنَّهَا لَا تَرُدُّ فِي كُتُبِ النُّحُوِّ الْمُخْتَصَرَةِ وَالْمُتَوَسِّطَةِ، الْحِكَايَةُ هِيَ: إِيرَادُ لَفْظِ الْمُتَكَلِّمِ عَلَى حَسَبِ مَا أَوْرَدَهُ، أَوْ حِكَايَةَ صِفَتِهِ، أَنْ تَحْكِيَ لَفْظُهُ كَمَا هُوَ، أَوْ تَحْكِيَ صِفَةَ اللَّفْظِ، يَعْنِي اللَّفْظَ مَرْفُوعًا، مَنْصُوبًا، مُجْرُورًا تَحْكِي هَذَا الْإِعْرَابَ، وَالْحِكَايَةُ لَهَا خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: النَّوْعُ الْأَوَّلُ: حِكَايَةُ صِفَةِ النُّكْرَةِ بِأَيِّ.

أَيَّ إِذَا قِيلَ لَكَ: (جَاءَ طَالِبٌ) تَرِيدُ أَنْ تَسْأَلَ وَتَسْتَفْهَمَ عَنْ هَذَا الطَّالِبِ بِأَيِّ، مَاذَا تَقُولُ؟ أَيْ، فَإِذَا قِيلَ: (رَأَيْتَ طَالِبًا) اسْتَفْهَمَ؟ أَيْ، (مَرَرْتُ بِطَالِبٍ) أَيْ، (جَاءَ طَالِبَانِ) أَيْ، (رَأَيْتَ طَالِبَيْنِ) أَيْ، (جَاءَ طَالِبَانِ) أَيْ، (رَأَيْتَ طَالِبًا) أَيْ، فَتَحْكِي صِفَةَ النُّكْرَةِ؛ يَعْنِي إِعْرَابَهَا، فَتَرَوْنَ أَنَّ أَيًّْا فِي الْحِكَايَةِ تُطَابِقُ الْمَسْئُولُ عَنْهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ، فِي الْإِعْرَابِ: رَفْعًا، وَنَصْبًا، وَجَزْمًا، فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، مِثْلُنَا بِذَلِكَ إِلَّا التَّأْنِيثَ وَالتَّذْكِيرَ.
فِي التَّذْكِيرِ وَفِي التَّأْنِيثِ: (جَاءَتْ طَالِبَةٌ) اسْتَفْهَمَ، لَا بَدَّ أَنْ يُطَابِقَ، أَيْ، (وَرَأَيْتَ طَالِبَةً) أَيْ، (وَمَرَرْتُ بِطَالِبَةٍ) أَيْ، (وَجَاءَتْ طَالِبَتَانِ) أَيْ، (وَرَأَيْتَ طَالِبَتَيْنِ) أَيْ، (وَجَاءَتْ طَالِبَاتُ) الطَّالِبَةِ طَالِبَاتُ، كَذَلِكَ تَقُولُ: آيَاتُ، (وَأَرَأَيْتَ طَالِبَاتُ) آيَاتُ، نَعَمْ. وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ؛ أَي فِي هَذَا النَّوْعِ -كِفَايَةُ صِفَةِ النُّكْرَةِ بِأَيٍ-:

إِحْكِ بِأَيِّ مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلَ عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ

كُلُّ الَّذِي قُلْنَاهُ شَرْحَهُ فِي الْبَيْتِ، النَّوْعُ الثَّانِي مِنْ أَنْوَاعِ الْحِكَايَةِ: حِكَايَةُ صِفَةِ النُّكْرَةِ بِمَنْ، إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَحْكِيَ فِي مَنْ، لَكَ أَنْ تَحْكِيَ، لَكَ أَنْ تَسْتَفْهَمَ بِمَنْ بِلَفْظِهَا، مَنْ... مَنْ... مَنْ، سِوَاكَ كَانَ مَذْكَرًا مَفْرَدًا، مَفْرَدًا مثنًى، جَمْعًا، مَنْ، إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَحْكِيَ لَفْظَ النُّكْرَةِ الْمَسْئُولِ

عنها، هذا باب الحكاية، يقول: باب الاستفهام المطلق، ولكن الحكاية بمن تختلف عن الحكاية بأي من وجهين:

الأول: أن أيًا معرفة رفعًا ونصبًا وجرًا، وأما من فإنك عند الحكاية تحكي بها بحركة مشبعة دون تنوين؛ يعني تقول: (جاء طالبٌ) اسأل بالحكاية عنه، تقول: من؟ ولا تنون، من، نون ضمه ثم أشبعت، ليست مثل أيٍّ معربة، تأمن، ورأيتُ طالبًا من، ومررتُ بطالبٍ من، وجاء طالبان منان بسكون النون، وهذا هو الفرق الثاني.

الفرق الثاني: أن أيًا يُحكي بها في الوقف وفي الوصل، وقفت: أي، أيًا، أي، أو وصلت: أي يا محمد، أيًا تريد سواء وقفت عليها أو وصلت، وتحكي بها، لكن من لا تحكي بها إلا إذا وقفت عليها ساكنة، فإذا وصلت ذهبَت الحكاية ولم تقل إلا من، لكن لو وصلت (من تريد)، (من يا محمد)، ما هن من، طيب، وجاء طالبان منان، ورأيتُ طالِبين منين، وجاء طالبٌ منون، ورأيتُ طالبًا منين، وجاءت طالبةٌ منه، هي منه، التاء تاء التأنيث؛ يعني كل هذا في الوقف لابد أن تكون ساكنة، إذا تاء التأنيث ساكنة، شرط منه، وكذلك رأيتُ طالبةً، ومررتُ بطالبةٍ منه، وجاءت طالبتان هي منه، وثنها منه: متان ستسكن النون؛ لأنها من ثم تان، متان، ورأيتُ طالبتين متتين، وجاءت طالبات منات، ورأيتُ طالبتٍ مناة، لابد من السكون، هذا في الوقف فقط، وفي ذلك كله يقول ابن مالك - رحمه الله -:

وَوَقَّفَا أَحَكَّ مَا لِمَنْكُورٍ بِمَنْ	وَالنُّونَ حَرَّكَ مُطْلَقًا وَأَشْبَعْنَ
وَقُلْ مَنْانٍ وَمَنْينٍ بَعْدَ لِي	إِلْفَانٍ بَابْنَيْنٍ وَسَكَنَ تَعْدِلُ
وَقُلْ لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتُ مَنْهُ	وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثْنَى مُسْكَنَةً
وَالْفَتْحُ نَزَرٌ وَصَلِ التَّاءُ وَالْأَلِفُ	بِمَنْ بِإِثْرٍ ذَا بِنْسُوءٍ كَلِفُ
وَقُلْ مَنْونٍ وَمَنْينٍ مُسْكِنًا	إِنْ قِيلَ جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطْنَا
وَأِنْ تَصِلَ فَلَفْظٌ مَنْ لَا يَخْتَلِفُ	وَنَادِرٌ مَنْونٍ فِي نَظْمٍ عُرِفَ

وقوله في البيت الأول: (وَالنُّونَ حَرَّكَ مُطْلَقًا وَأَشْبَعْنَ) ما هذه النون في وأشبعن؟ نون

التوكيد، الثقيلة أم الخفيفة؟ الثقيلة، ولا يصح أن تكون الخفيفة؛ لأنها لو كانت الخفيفة لوجب أن تُقلب ألفاً، إذن هنا كيف نكتبها وأشبعن؟ بشدة وسكون، ولا يصح أن نكتبها بالسكون، لما قلناه من قبل، وكذا جاء في النسخة التي عليها إجازة أبي حيان، أبو حيان أندلسي، والمغاربة لهم طريقة في الألفية، موجودة إلى الآن، المغرب عمومًا، المغرب وموريتانيا، وهو أنهم يحفظون الألفية حتى إذا أنقنوها، يحفظون الألفية كما هي، حتى إذا أنقنوها من قوة إتقانهم في الإسماع الأخير - في الحفظ الأخير - يحفظ الألفية، يحفظ أبيات الألفية المقيدة بإعرابها؛ يعني

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي الْأَلْفِيَةِ مقاصد النحو به محوية

هذا في الحفظ، في الحفظ الأخير يتأكد من فهمك لها، يقول: اقرأ بالإعراب، ویتلوها له بالإعراب، فيقول:

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي الْأَلْفِيَةِ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةٌ

الذي يعرف الإعراب يفهم، ولهذا نجد بعض نسخ الألفية التي عند المغاربة، في نحو: (وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي الْأَلْفِيَةِ) تجد سكون على ألفية وكسرتين، كنسخ أبي حيان، نسخ أبي حيان كلها فيها كذا، أي البيت مقيد؛ يعني آخره ساكن تجد عليه سكون، ومع السكون حركة الإعراب لو أردنا أن نُعرب.

فلهذا هنا (لأشبعن) في هذه النسخة - نسخة أبي حيان - وضع عليها شدة، وفتحة، وسكون، فعند الوقف: (لأشبعن)، وعند الوصل: (وأشبعن)، وأما الشيخ خالد الأزهرى - رحمه الله - في إعراب الألفية، فإنه ذكر أن الفعل هنا مؤكد بالنون الخفيفة، وما ذكره الشيخ خالد غفلة، أما قرره النحويون من أن نون التوكيد الخفيفة يجب قلبها عند التوكيد بعد الفتح ألفاً، ومنهم: ابن مالك تنظيراً في البيت الثامن والأربعين بعد الستمائة، وفي شرح الشافية، وتطبيقاً في ألفيته كثيراً، وحكى السيوطي هذا الحكم عن النحويين إجماعاً، نعم؟

سؤال: بخصوص قول المصنّف: (والنون حُرِّك).

الشيخ: لأ أقوله: (والنون حرّك) لا يريد أشبعن، يرد من، من عند الحكاية لا تقل: من، فقل: من، حديث أصبر: من، من، من، يعني لا يحدد ولا يتكلم على نون أشبعن. وقوله: (وَقُلْ مَنَانٍ وَمَنِينَ بَعْدَ لِي) في نهاية هذا الشطر يكون قد انتهى من الألفية ثلاثة أرباعها؛ لأن الألفية ألف وبيتان، فثلاثة أرباعها: واحد وخمسون بيتاً وسبعمئة و شطر، وهو هذا الشطر، وهذا طبعاً على النسخة المعروفة المشهورة، أما على نسخة ابن هشام ألف بيت، ما انتهت قبل قليل، طيب.

وقوله: (بِإِثْرٍ ذَا بِنْسُوءٍ كَلِفٌ) هل المعنى ذا كلف بنسوة أم ذا كلف بنسوة؟ كلاهما محتمل، وقوله: (وَنَادِرٌ مَّنُونٌ فِي نَظْمٍ عَرَفٌ) يريد أن كلمة منون، أو يريد أن الحكاية بمن، وقد قرر أنها لا بد أن تكون بالسكون، تُسَكَّنْ آخره، قد تأتي متحركة في الشعر، في الضرورة الشعرية، ومن ذلك قول الشاعر:

أَتَوَانَارِي فَقُلْتُ مَنُونٌ أَنْتُمْ فَقَالُوا الْجَنُّ قُلْتُ عُمُوا ظَلَامًا

من قصيدة جميلة (لي تأبط شراً)، فإن كان ابن مالك أراد عموم الحكم؛ يعني يقول: إنه يجب أن تُسَكَّنْ، لكن في الشعر يجوز أن تُحرَّك لضرورة الشعر، فهو كما قال، وإن أراد بهذا الشطر الإشارة إلى ذلك البيت، فيكون قد أشار إلى الأشعار في أربعة مواضع، وفي موضع خامس ذكر بيتاً كاملاً، ففي الموضعين صرح بالأجزاء المنقولة من البيتين، فذكرنا ذلك من قبل، وفي موضعين إشارة محتملة، الموضع الأول: (فاعدوا فعد لوس)، والموضع الثاني وهو هنا منوط.

ثم في الأخير نتكلم على النوع الثالث من أنواع الحكاية، إذن هي ثلاثة أنواع: الحكاية بأي، والحكاية بمن، والنوع الثالث من الحكاية: حكاية العلم بلفظه بعد من، فإذا قيل: (جاء زيد)، فقل: من زيد، وإذا قيل: (رأيت زيدا)، فقل: من زيدا، وإذا قيل: (مررت بزيد)، فقل: من زيد، وهكذا، حكاية العلم بلفظه بعد من، وفي ذلك يقول ابن مالك - رحمه الله -:

وَالْعَلَمَ أَحْكِيْنَهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ إِنَّ عَرِيْتَ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا افْتَرَنْ

وهذا آخر بيت في الباب، مع أنه بقي من أنواع الحكايات نوعان: الرابع والخامس، فلم يذكرهما - رحمه الله تعالى - هنا، أما النوع الرابع من الحكاية فهي: حكاية جملة، أن تحكي الجملة كما هي، ولم يذكرها ابن مالك هنا، ولكنه أشار إليه في مواضع أخر من ألفيته؛ كقوله: (أو حُكِيت بالقول)، وفي قوله: (وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمَرُ تُصَبِّ)، فالجمل بعد القول؛ كأن تقول: (قال الأستاذ العلمُ نافعٌ)، (قلت: إن العلمَ نافعٌ)، فتحت الجملة بلفظها.

والنوع الخامس من الحكاية: حكاية المفرد إذا أريد لفظه لا معناه، إذا أردت من الكلمة لفظها لا معناها، فلك أن تحكيها، ولك أن تُعربها، ويدخل في ذلك صور منها: أن تتقدم كلمة في الكلام، فتحكيها بلفظها، أنت تريد لفظها لا معناها، ومن ذلك قول العرب: قال: عندي تمرتان، فقال له صاحبه: دعنا من تمرتان؛ يعني دعنا من كلامك هذا، لا يريد دعنا من التمرتين تمرّة أو تمرّة، لأ يريد دعنا من كلامك هذا، دعنا من تمرتان.

وكان يقول قائل مثلاً - مثال ما له علاقة - فيقول: جاء المهندسون، فتقول له: اترك المهندسون واهتم بعملك، لا يقول: اترك المهندسون هؤلاء، يقول: اترك، هذا كلام عنك، اترك هذا الكلام واهتم بعملك، فإذا أردت اللفظ، فلك أن تحكيه، ولك أن تُعرب.

ومن الصور التي تدخل في ذلك: المسمى للأسماء الستة، والمثنى، والجمع، أن تُسمى الأسماء الستة، أو المثنى، أو الجمع، في قولك: مررت بأبو ظبي، أو صعدت فوق أبو قبيب، أبو ظبي وأبو قبيب ليست كنن، أبو ظبي ليست كنية للمدينة، وأبو قبيب ليست كنية للجبل؛ لأن الكنية لا تكون إلا بعد الاسم، يكون الاسم سُميت به، ثم بعد ذلك يُكنى، فأبو ظبي ليس كنية، لكن يأخذ حكم الكنية فيجب إعرابه، فلك أن تُعربه ولك أن تحكيه.

ومن ذلك: هذه البحرين، أنت تريد بالبحرين، بحر وبحر؟ يعني مثنى بحر وبحر؟ لا لا تريد معنى البحرين: بحر وبحر، وإنما تريد هذه اللفظة، وهي مسمى، تقول: هذه البحرين، فيجوز أن تُعربها، فتقول: هذه البحرين، ولم يذكر ابن مالك هذا النوع الخامس من الحكاية.

سؤال: بخصوص إعراب الكنية.

الشيخ: ننظر هل هذا كنية أم مسمى به، فإذا قلت أبو بكر، حلقة أبي بكر الصديق، مسجد أبي بكر، أبي بكر، كنية أم اسم؛ يعني سُمي بذلك، إن كانت كنية فلا بد أن يُعرب إعراب الأسماء الستة، ليس فيه غير ذلك، زكن اسمه عبد الله، وكنيته أبو بكر، لكن يجب أن تُعرب، هنا يجب أن تُعرب.

أبو عمرو البصري، ابن العليّ مختلف فيه، فهناك قولٌ قوي أن أبو عمرو اسمه، عندما ولد سماه أبوه أبو عمرو، فليست كنيةً له، وهذا نجده عند بعض الإخوة الآن، يقول لك: آخر مولود فيُسميه أبو بكر، فحينئذٍ ما نقول: هذا كنية له، فتعربه إعراب الساكن، هذا ما هو اسمه، ألك أن تعربه إعراب الأسماء الستة، ولك أن تحكيه كما هو، جاء أبو بكر، ورأيت أبو بكر، سلمت على أبو بكر، نعم.

والكنية علم، اسمٌ معينٌ مسمىٌ مطلق علمه؛ يعني العلم ماسك، فلم يُعَيَّن المسمى، والأعلام بعضها قد تكون من بعض، يعني أبو بكر الصديق معروف، لكن بعض المسلمين اسمه عبد الله، ما نقول بعد اسم أبو بكر اسمه، أبو بكر كنيته، فتأخذ حكم الكنية، بخلاف ما لم سُمي أبو بكر، سمّيته بأبو بكر، كتسمية المدينة بأبو ظبي، وتسمية الجبل بأبو قبيس، هذا سمّيته أم نقلته من الأسماء الستة، ثم نقل، فصلته من الأسماء الستة إلى العلمية، كما لو سمّيته بذهب، أو سمّيته بجاد الحق، نقلته من باب إلى باب، فإذا نقلته من باب إلى باب حينئذٍ لك أن تحكي ولك أن تُعرب.

لكن إذا بقي في بابه أصلاً هو في بابه كنيه، فليس له إلا بابه أن تُعرب؛ يعني هل لك أن تقول: هذا رجلان، كما تقول: هذه البحرين؟ جاء عذر تقول: هاذان للثنية ورجلان بالرفع، لكن لو سميت ابنك بحسين، تقول: هاذان حسنين؟ تقول: هذا حسنين، أو هذا حسنان، تُعربه أو تحكيه، إذا جاء الأذان نأذن، الأذان لا يُستأذن فيه، والله أعلم و صلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه.



تكملة الدرس الرابع

(بعد الصلاة)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

فنحن في مغرب ليلة السادس والعشرين من رجب من سنة ثنتين وثلاثين وأربعمائة وألف في جامع الزهراء في مدينة البكيرية، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثامن من دروس فتح ألفية ابن مالك - رحمه الله تعالى -، في بدايتها نُعيد قراءة بيتٍ في باب العدد، أخطأنا في القراءة ...، وهو البيت الحادي والأربعون بعد السبعمائة، ولفظه:

وَأِنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلُ مِثْلَ مَا فَوْقَ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمَا

ونحن قرأناه وحكم فاعلٍ، ثم نعود بعد ذلك إلى حيث توقفنا إلى فتح الباب الثاني والستين من أبواب ألفية ابن مالك وهو (باب التَّأْنِيثِ) الذي عقده - رحمه الله تعالى - في ثلاثة عشر بيتاً، وابتداءً من هذا الباب، يتبدأ كلام ابن مالك - رحمه الله تعالى - على التصليح إلى آخر الألفية، ويذكر في هذا الباب خمس مسائل:

الأولى: علامتا التأنيث. الثانية: ما لا تدخله علامة التأنيث. الثالثة: انقسام ألف التأنيث إلى مكسورة وممدودة. الرابعة: أوزان ألف التأنيث المكسورة. الخامسة: أوزان ألف التأنيث الممدودة، فيبدأ بالكلام على علامتي التأنيث، وهما: فاء التأنيث، وألف التأنيث، فيقول - رحمه الله تعالى -:

عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّاءَ كَالْكَتِفِ

وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي الصَّغِيرِ

وقوله: (أسام)؛ أي أسامي وهو جمع اسم، ويُجمع اسم على أسماء وأسام، وأسام في الحقيقة هو جمع الجمع، فالمفرد: اسم، وجمعه: أسماء، وجمع الجمع: أسامي، ثم بعد ذلك يتكلم على ما لا تدخله علامة التانيث، فليس كل اسم للمأثث تدخله علامة التانيث، وهناك أسماء لا تدخلها علامة التانيث يُبينها فيقول:

وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَعُولًا أَصْلًا وَلَا الْمِفْعَالُ وَالْمَفْعِيلُ

كَذَاكَ مِفْعَلٌ وَمَا تَلِيهِ تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشْدُودٍ فِيهِ

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفُهُ غَالِبًا تَا تَمْتَنِعُ

وقوله: (وَلَا الْمِفْعَالُ وَالْمَفْعِيلُ) جاء في بعض النسخ أصلاً (وما مفعلاً أو مفعيلاً)

بالتنكير، ثم يتكلم بعد ذلك على انقسام ألف التانيث إلى مكسورة وممدودة، فيقول:

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرٍ وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أَتَى الْغُرَّ

ثم يذكر أوزان ألف التانيث المكسورة، ويمثل لبعضها، فيقول - رحمه الله تعالى -:

وَالْأَشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى يُبْدِيهِ وَزُنْ أَرَبَى وَالطُّوْلَى

وَمَرَطَى وَوَزُنْ فَعَلَى جَمْعًا أَوْ مَضَدًّا أَوْ صِفَةً كَشَبَعَى

وَكُحْبَارَى سُمِّهَى سَبْطَرَى ذِكْرَى وَحِشَى مَعَ الْكُفْرَى

كَذَاكَ خُلَيْطَى مَعَ الشُّقَارَى وَاعْزُ لَغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارًا

ثم يذكر أوزان ألف التانيث الممدودة، فيقول:

لَمَدَّهَا فَعَلَاءُ أَفْعَلَاءُ مَثَلَتْ الْعَيْنُ وَفَعَلَاءُ

ثُمَّ فَعَالًا فُعْلَاءَ فَاعُولًا وَفَاعِلَاءُ فِعْلِيًا مَفْعُولًا

وَمُطَلَقَ الْعَيْنِ فَعَالًا وَكَذَا مُطَلَقَ فَاءٍ فَعَلَاءُ أَخَذًا

وقوله في البيت قبل الأخير:

ثُمَّ فَعَالًا فُعْلَاءَ فَاعُولًا وَفَاعِلَاءُ فِعْلِيًا مَفْعُولًا

كلها بهمزة تانيث ممدودة، قصرها لضرورة الشعر؛ أي

ثُمَّ فَعَالًا فَعْلَاءً فُاعُولًا وَفَاعِلَاءً فِعْلِيَاءَ مَفْعُولًا

لأنه يتكلم على أوزان ألف التأنيث الممدودة، وقله في البيت الأخير: (وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ) كذا في أكثر النسخ، وجاء في الموضوعين في الصدر الأول والثاني مطلق مطلق بفتح القاف بالنصب، فتكون حالاً مما بعدها، وقوله: (وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالًا)؛ أي أن العين فيها مثلثة بالفتح: فعلااء، والكسر: فعلاء، والضم: فعلاء، وقوله في الشطر الثاني: (مُطْلَقَ فَاءٍ فَعْلَاءٍ)؛ أي فعلا بثلاث الفاء، فعلاء، فعلاء، فعلاء، كل ذلك من أوزان ألف التأنيث الممدودة. بعد أن تكلم في التأنيث في ألف التأنيث الممدودة والمكسورة.

سؤال: بخصوص ترتيب التصريف.

الشيخ: ترتيب التصريف وما يدخل فيه وما لا يدخل فيه، خلاف طویل عريض، فبعضهم لا يدخل في التصريف إلا أبواباً قليلة، ويتعلق بالبنية فقط، وأي الموضوع له علاقة بالإعراب، دخلناه في النحو، كما يفعل أكثر المتقدمين، ولهذا التثنية والجمع سبق بعض أبوابها؛ لأنها تتعلق بالإعراب، التثنية بالألف في الرفع، الباء في النصب والجمع، فلها علاقة بالإعراب، فدخلوها في الإعراب، وإن كان لها أيضاً علاقة بالتصريف، نعم. مثلاً يعني الأبواب كثيرة جداً سيكون لها علاقة بالعدد، واضح أنه التأنيث هنا مثلاً بعضهم ما يذكرونه في التصريف، يذكرونه في كتب النحو؛ لأن الإعراب يكون على التاء، والهمزة الممدودة، والهمزة المكسورة يكون إعرابها مقدراً، فله علاقة بالإعراب، ومن نظر إلى الأوزان أدخله في التصريف.

المقصود والممدود كذلك، بعضهم يذكره في النحو، وبعضهم يذكره في الصرف، من نظر إلى الأوزان ذكره في الصرف، ومن نظر إلى أثر ذلك في الإعراب ذكره في الإعراب، جموع التكسير، يذكرونها غالباً في التصريف، وبعضهم يذكرها في النحو؛ لأن بعضها يكون ممنوعة من الصرف، وبعضها لا تمنع من الصرف، هذا له علاقة بالإعراب. وتعريف الصرف خلاف قديم، فبعضهم يقصره على أبنية الكلمة فقط، ما يتعلق بأبنية

الكلمة دون الإلحاق بأحوال هذه الأبنية، وهذا معرفة المتقدمين، فمن التثنية النسب، كلهم يذكرونه في النحو؛ لأن النسب بحرٌ بحريٌّ، انتقل الإعراب من الراء إلى الياء، فله أثر في الإعراب، وأكثر التصريفين المتأخرين، الفارسي ابن الحاجب.

ابن الحاجب هو الذي يعني ميز الفرق بين النحو الصرف، جعل الصرف وكل ما يتعلق بأبنية الكلمة هو أحوال هذه الأبنية، الأبنية يعني أبنية الثنائي، أبنية الرباعي، الخماسي، المجرد، المزيد إلى آخره، أحوال الأبنية كل ما يطرأ على هذه الأبنية، يطرأ عليها من نسب، من تخصيص، من جمع، من تثنيه، كل ما يطرأ عليها أدخله أيضًا في التصريف.

فهذا التمييز بين النحو التصريف فيه شيء من عدم الدقة؛ لأن الباب له علاقة بالنحو، وله علاقة بالتصريف، يعني الخلاف ليس مهمًا كبيرًا، فأكثر النحويين المتقدمين أصلاً ما يفرقون بين النحو والصرف، يدعون النحو والصرف معاً، إلا أنهم يؤخرون التصريف في آخر النحو، طيب.

لأنه ذكر التأنيث، ومن علاماته الألف مكسورة أو ممدودة، وله أوزان، ناسب أن يذكر بعد ذلك (باب المَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ) وهو الباب الثالث والستون، (باب المَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ) ويعقبه في سبعة أبيات ذكر فيها أربع مسائل: المسألة الأولى: الاسم المقصور القياسي، والثانية: الاسم الممدود القياسي، والثالثة: المقصور والممدود السماعيان، والرابعة: قصر الممدود ومد المقصور. فقال في بيان الاسم المقصور القياسي؛ أي الذي ينقاس:

فَتَحَّا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ	إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفِ
ثُبُوتُ قَصْرِ بَقِيَّاسٍ ظَاهِرٍ	فَلِنَظِيرِهِ الْمَعْلُ الْآخِرِ
كَفَعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ نَحْوُ الدُّمَى	كَفَعْلٍ وَفُعْلٍ فِي جَمْعِ مَا

ثم يتكلم بعد ذلك على الاسم الممدود القياسي؛ أي الذي ينقاس، فيقول -رحمه الله-

:

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلْفٍ فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفَ
كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئًا بِهِمْزٍ وَضَلَّ كَارِعَوًى وَكَارِتَأًى

وبعده يدخل في الاسم المقصور القياسي، والاسم الممدود القياسي، فإنه يكون في المقصور السماعي، والممدود السماعي الذي لا ينقاس، فيقول في المقصور والممدود السماعيين:

وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ ذَا قَصْرِ وَذَا مَدِّ يَنْقَلِ كَالْحِجَا وَكَالْجِدَا

يريد أن يقول: إن عادم النظير المقصور والممدود الذي ليس لهما نظير من الصحيح، لا يثبت إلا بالنقل، لا يثبت إلا بالسمع، كالحجا وكالحذاء، ثم يختم الباب بقصر الممدود ومد المقصور فيقول:

وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

إذن فقصر الممدود في ضرورة الشعر متفق على جوازه، وأما العكس مد المقصور في ضرورة الشعر مختلف فيه، هل يجوز أو لا يجوز، ثم بعد ذلك ينتقل إلى الباب الرابع والسبعين، ويُعممه بقوله: (كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَجَمْعُهُمَا تَصْحِيحًا)، فيعقبه في ثلاثة عشر بيتًا، يذكر فيها أربع مسائل: الأولى: تثنية المقصور. الثانية: تثنية الممدود. الثالثة: جمع المقصور جمع مذكر سالمًا. الرابعة: جمع المقصور جمع مؤنث سالمًا.

مع أن العنوان فيه تثنية المقصور وتثنية الممدود، وجمعهما تصحيحًا؛ أي جمع المكسور جمع مذكر سالمًا، وجمع المكسور جمع مؤنث سالمًا، وجمع الممدود جمع مذكر سالمًا، وجمع الممدود جمع مؤنث سالمًا، هذا الذي في العنوان، ولكننا سنجد أنه اكتفى بالكلام على تثنية المقصور وتثنية الممدود، وجمع المكسور جمع مذكر سالمًا، وجمع مؤنث سالمًا، ولم يتكلم على جمع الممدود، لا جمع مذكر سالمًا، ولا جمع مؤنث سالمًا، مع أن الترجمة تناوله، فبدأ بالكلام على تثنية المكسور، فقال:

آخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنِي أَجْعَلُهُ يَا إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيَا

كَذَا الَّذِي آيَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَى
فِي غَيْرِ ذَا ثِقَلْبُ وَأَوَّ الْأَلْف وَأَوَّلَهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلْفُ

ثم ينتقل إلى الكلام على تثنية الممدود، فيقول:

وَمَا كَصَخْرَاءَ بَوَاوِ ثَنِيَا وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحِيَا
بَوَاوِ أَوْ هَمْزٍ وَغَيْرَ مَا ذَكَرُ صَحَّحَ وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلِ قِصْرُ

وقوله: (وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ)، جاء في نسخة: (ونحو عِلْبَاءٍ) بالكسر أو بالجر، فهي معطوفة على ما قبلها، وفي نسخة: (وما كَعِلْبَاءٍ) وهي واضحة، ثم انتقل إلى الكلام على جمع المقصور جمع مذكر سالمًا، فقال:

وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ حَدَّ الْمُثْنَى مَا بِهِ تَكْمَلَا
وَالْفَتْحَ أَبَقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفَ

ثم تكلم على جمع المكسور جمع مؤنث سالمًا، وأطال في ذلك الكلام، فقال:

فَالْأَلْفَ أَقْلَبَ قَلْبَهَا فِي التَّشْيَةِ وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلْفُ
وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثَّلَاثِي اسْمًا أَنْلَ وَتَاءُ ذِي التَّاءِ أَلَزَمَنَ تَنْحِيَهُ
إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءُهُ بِمَا شَكِلَ
وَسَكَنَ التَّالِي غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ مُخْتَمًّا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا
وَمَنْعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذَرَوَهُ خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فَكُلًّا قَدْ رَوَا
وَرُبِّيَّةٍ وَشَذَّ كَسْرُ جَرَوَهُ

وقوله: (وَتَاءُ ذِي التَّاءِ أَلَزَمَنَ تَنْحِيَهُ) جاء في نسخه: (وتاء ذِي التاء أَلَزَمَهَا تَنْحِيَةً)، وقوله: (فَكُلًّا قَدْ رَوَا) بالفاء، جاء في نسخه: (وَكُلًّا قَدْ رَوَا)، ثم ختم الباب بالنص على أن كل ما خالف ما ذكره من قبل فهو شاذ، سماعي لا يُقاس عليه، فقال:

وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ أَوْ لِأَنَاسٍ انْتَمَى

ثم يدخل بعد ذلك إلى بابٍ طويل، وهو الباب الخامس والستون (جَمْعُ التَّكْسِيرِ)، فيعقبه له في اثنين وأربعين بيتًا، وهو ثاني أبواب الألفية طولًا وليس قبله إلا باب الإبدال

بفصوله، وفي هذه الأبيات يذكر لنا أربع مسائل: الأولى: أوزان جموع القلة وما تطرد فيه. الثانية: أوزان جموع الكثرة وما تطرد فيها. الثالثة: أوزان صيغ منتهى الجموع وما تطرد فيه. المسألة الرابعة: جمع صيغ الزوائد، فيبدأ بالكلام فيذكر أوزان جموع القلة إجمالاً، فيقول:

أَفْعَلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فَعْلَةٌ ثُمَّتْ أَفْعَالُ جُمُوعٌ قَلَّةٌ

وجاء في نسخة ابن هشام: (مباني قلة) بدل جموع قلة، ثم يذكر أن العرب قد تستعمل أوزان القلة للكثرة والعكس، أوزان الكثرة للقلة، فقال:

وَبَعْضُ ذِي بَكْثَرَةٍ وَضَعًا يَفِي كَأَزْجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِي

ثم يبدأ بالكلام تفصيلاً على أوزان القلة وما تطرد فيه، فيبدأ أولاً بوزن القلة أفْعُلُ، وما يطرد فيه؛ ككَلْبٍ وَأَكْلَبٍ، وَزَرَاعٍ وَأَزْرَعٍ، فيقول:

لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلُ وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا أَيضًا يُجْعَلُ
إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالذَّرَاعِ فِي مَدًى وَتَأْنِيثٍ وَعَدًّا الْأَحْرَفِ

وقوله: (اسْمًا أَيضًا) هو بتخفيف الهمزة -همزة أيضًا- بحذفها ونق حركتها إلى السكون قبلها، ثم يتكلم بعد ذلك على وزن القلة (أفعال)، وما يطرد فيه؛ كسيفٍ وأسياف، وعنقٍ وأعناق، فيقول:

وَعَيْرُ مَا أَفْعُلُ فِيهِ مُطَّرَدٌ مِنْ الثَّلَاثِي اسْمًا بِأَفْعَالٍ يَرْدُ

وقوله: (مِنْ الثَّلَاثِي اسْمًا) هو بتخفيف الياء المشددة من الثلاثي لضرورة الشعر، ثم بعد ذلك يذكر وزن الكثرة (فعلان)، وما يطرد فيه؛ كَصُرْدٍ وَصَرْدَانٍ، وَجَرْدٍ وَجَرْدَانٍ، فيقول:

وَعَالِبًا أَغْنَاهُمْ فَعْلَانُ فِي فَعْلٍ كَقَوْلِهِمْ صَرْدَانُ

ثم يعود إلى أوزان القلة إلى وزن (أفعلة) وما يطرد فيه؛ كسلاحٍ وأسلحة، فيقول:

فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ ثَالِثٍ أَفْعَلَةٌ عَنْهُمْ أَطَّرَدُ
وَالزَّمُّهُ فِي فَعَالٍ أَوْ فَعَالٍ مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلَالٍ

وقوله: (ثَالِثٍ أَفْعَلَةٌ) في ثالثٍ أَفْعَلَةٌ، ثم خفف همزة أفْعَلَةَ بحذفها، ونقل حركتها إلى

التنوين قبلها، وكذلك (تَضْعِيفٍ أَوْ) هو بتخفيف همزة أو، ثم يذكر جمع الكثرة (فُعل) وما يطرده فيه، فيقول:

فُعلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وَحَمْرٍ

إذن أحمر يُجمع على حُمُر، وحمراء تُجمع على حُمُر، ثم يعود إلى جمع القلة (فعله)؛ كغلامٌ وغلمه، وصبيٌ وصبيه، فيقول:

وَفِعْلَةٌ جَمْعًا بِنَقْلِ يُدْرَى

إلى هنا ينتهي كلامه - رحمه الله - على جموع القلة، ذكرها جميعًا، وبين ما تطرد فيه، ولكنه أدخل فيما بينها جمعين من جموع الكثرة: فعلان، وفُعل، وكان الأفضل والذي ينبغي أن يؤخر فعلان وفُعل مع جموع الكثرة، وهذا سهل؛ يعني مثلاً البيت الأخير:

فُعلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وَحَمْرٍ وَفِعْلَةٌ جَمْعًا بِنَقْلِ يُدْرَى

واقلب الشطرين، فيكون الشطر الثاني حينئذٍ تبع الكثرة والأول تبع القلة، والبيت السابق فعلان:

وَعَالِبًا أَغْنَاهُمْ فِعْلَانُ

هذا الفعل مرتبطٌ أيضًا بعد البيت الذي قدمنا فيه وأخرنا، فتترتب الأمور، نحن نرتب طبعًا نحفظ بالألفية، ولكننا نذكر هذه الملحوظات التي تبدو لنا، ثم يكمل كلامه على جموع الكثرة فيذكرها واحدًا واحدًا وما تطرد فيه، فيذكر جمع الكثرة (فُعل) وضميتين؛ كسريرٍ وسرر، وفراشٍ وفُرش، وحمارٍ وحُمُر، فيقول:

وَفُعلٌ لاسمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ اِعْلَالًا فَقَدْ
مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعَمِّ ذُو الْأَلْفِ
.....

وقوله: (لَامٍ اِعْلَالًا) فلانٌ اِعْلَالًا، ثم خففنا ونقلنا، ثم تكلم بعد ذلك على جمع الكثرة (فُعل) بضمٍ وفتح؛ ككُرْبَةٍ وكُرْب، وحُجَّةٍ وحُجج، وكُبْرَى وكُبُر، وأخرى وأخر، فقال:

وَفُعلٌ جَمْعًا لِفُعْلَةٍ عُرِفَ

وَنَحْوِ كُبْرَى.....

ثم تكلم على جمع الكثرة (فعل) بكثُر ففتح؛ ككربةٍ وكِرب، وحِجَّةٍ وحِجَج، ولحيةٍ ولحي، وفريَّةٍ وفِرَى، فقال:

وَلِفْعَلَةٍ فَعَلٌ وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فَعَلٍ

قد يجيء جمعه على فعل مثل حلية: فَعَله، حُلِي: فَعَل، ثم يتكلم على جمع الكثرة (فعله) بضمٍ وفتح، مثل: رامٍ ورُمَاة، وقاضٍ وقضاة، وماشٍ ومُشاة، فقاضٍ قضاة، أصلها فَعَله قُضيه، ثم قُلبت الياء ألفاً، فصارت قُضه، فقال:

فِي نَحْوِ رَامٍ اطَّرَادٍ فُعَلُهُ

بل قال:

فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو اطَّرَادٍ فُعَلُهُ

ثم ذكر جمع الكثرة (فعله) بفتحيتين؛ ككاملٍ وكملة، وكساحِرٍ وسحرة، وبارٍ وبرره، فقال:

وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهُ

ثم ذكر جمع الكثرة (فعلى) ومثّل له فقال:

فَعَلَى لَوْصِفٍ كَقَتِيلٍ وَرَمَنْ وَهَالِكٍ وَمَيَّتٌ بِهِ قِمْنٌ

فقتيل: قتلى، وذم: ذمّا، وهالك: هلكى، وميت: موتى، ثم ذكر جمع الكثرة (فعله) بكسرٍ وفتح؛ كذُب ودبّة، وقرد وقردة، فقال:

لِفُعَلٍ اسْمًا ضَحَّ لَأَمَّا فَعَلُهُ وَالْوَضْعُ فِي فَعَلٍ وَفِعْلٍ قَلَلَهُ

ثم ذكر جمع الكثرة (فعل)، ومثّل له، فقال:

وَفُعْلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلُهُ وَصَفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَهُ

إذن عازل: عُزل، وعازلة: عُزل، وصائم: صُوم، وصائمة: صُوم، ثم تكلم على جمع الكثيرة (فُعال)، فقال:

وَمِثْلُهُ الْفُعَالُ فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لَأَمَّا نَدَرَا

إِذْنُ الْفُعَالِ؛ كَفَعَلَ، فَتَقُولُ فِي عَادِلٍ وَعَادِلَةٍ: عُدِّلَ، وَفِي صَائِمٍ وَصَائِمَةٍ: صَوِّمَ أَيْضًا، وَقَوْلُهُ: الْمُعَلِّ (وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ)، وَقَبْلَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ:

فَعَلَى لَوْصَفٍ كَقَتِيلٍ وَزَمِنُ وَهَالِكٍ وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنُ

قَوْلُهُ: (وَهَالِكٌ) كَذَا بِالْجَرِّ فِي جَمِيعِ نُسَخِ الْأَلْفِيَّةِ، وَجَاءَ فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: (وَهَالِكٌ) بِالرَّفْعِ، قَوْلُهُ: (وَمَيِّتٌ) كَذَا بِالرَّفْعِ، وَجَاءَ فِي بَعْضِ النُّسخِ: (وَمَيِّتٌ) بِالْجَرِّ، وَقَوْلُهُ:

لِفُعَلٍ اسْمًا صَحَّ لَأَمَّا فَعَلَهُ وَالْوَضْعُ فِي فَعَلٍ وَفِعْلٍ قَلَّ

(فَعَلٌ وَفِعْلٌ) فِي بَعْضِ النُّسخِ بِالتَّحْدِيدِ وَالتَّأْخِيرِ؛ أَيِ فَعَلٌ وَفِعْلٌ، وَقَوْلُهُ:

وَمِثْلُهُ الْفُعَالُ فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لَأَمَّا نَدَرَا

(الْمُعَلِّ) جَاءَ فِي بَعْضِ النُّسخِ: (المعتل)، (وَذَانِ فِي الْمُعْتَلِّ لَأَمَّا نَدَرَا)، ثُمَّ ذَكَرَ جَمْعَ الْكَثْرَةِ (فِعَالٌ) بِكسْرِ وَفَتْحِ (فِعَالٌ)، وَهَذَا تَبْلِيغٌ، وَهُوَ يَطْرُدُ وَيَكْثُرُ فِي ثَمَانِيَةِ أَشْيَاءَ، سَيَذْكُرُهَا، فَقَالَ:

فَعَلٌ وَفَعَلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ إِلَيَا مِنْهُمَا

(فَعَلٌ وَفَعَلَةٌ) مِثْلُ: قَصْعَةٍ وَقِصَاعٍ، وَكَعْبٍ وَكِعَابٍ، وَصَعْبٍ وَصِيعَابٍ.

وَفَعَلٌ أَيْضًا لَهُ فِعَالٌ مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اغْتِلَالٌ

أَوْ يَكُ مُضْعَفًا وَمِثْلُ فَعَلٍ ذُو النَّاءِ وَفِعْلٌ مَعَ فُعَلٍ فَاقْبَلِ

(فَعَلٌ)؛ كَجَبَلٍ وَجِبَالٍ، وَجَمَلٍ وَجَمَالٍ، قَالَ: (وَمِثْلُ فَعَلٍ... ذُو النَّاءِ)؛ يَعْنِي فَعْلُهُ؛ كَرَقَبَةٍ

وَرِقَابٍ، (فُعَلٌ)؛ رِمَحٌ وَرِمَاحٌ، (وَفِعْلٌ)؛ كَذَبٌ وَذُنَابٌ، طَيِّبٌ. ثُمَّ قَالَ:

وَفِي فَعِيلٍ وَصَفٍ فَاعِلٍ وَرَدَّ كَذَاكَ فِي أَنْشَاءٍ أَيْضًا اِطْرَدَ

(فَعِيلٌ) مِثْلُ: كَرِيمٍ وَكَرَمٍ، فَرِيقٍ وَفَرَقٍ، (أَنْشَاءٌ)؛ أَيِ مَوْثُوثٍ فَعِيلٌ وَهُوَ فَعِيلَةٌ؛ كَكْرِيمَةٍ

وَكِرَامٍ، وَغَرِيفَةٍ غِرَافٍ، ثُمَّ قَالَ:

وَشَاعَ فِي وَصَفٍ عَلَى فُعْلَانَا أَوْ أَنْشِيَهُ أَوْ عَلَى فُعْلَانَا

وَمِثْلُهُ فُعْلَانَةٌ وَالزَّمَةُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي

(فعلان) مثل: غضبان وغضاب، وندمان ندام، (أنثيته)؛ يعني مؤنثة (فعلان)، إما ان يؤنث على فعلانة، مثل: ندمانة ندام، أو مؤنث على (فعلى)، مثل: غضبي وغضاب، أو على (فُعْلَانَةٍ)، فعلان مثل خمصان وهو خاوي البطن، خمصان خماص، ومثله (فعلانة)؛ أي خمصانة على وزن (خماص)، والجمع في (نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ)، طويل: طوال، وطويلة: طويل.

ثم يتكلم عن الإعراب الآن أن (فعال) يطرد ويكثر في ثمانية أشياء: يطرد في (فعل وفعله)، (وفعل وفعله)، (وفعل وفعل)، (وفعل وفعله)، (وفعلان وفعلانية وفعلية)، (وفعلان وفعلانية) في ثمانية أشياء، ثم ذكر جمع الكثرة (فعول)، فقال:

وَبِفُعُولٍ فَعِلْ نَحْوُ كَبِدْ
يُخَصُّ غَالِبًا كَذَلِكَ يَطْرُدُ
فِي فَعِلٍ اسْمًا مُطْلَقَ الْفَا وَفَعْلٍ

ففُعُول يطرد في (فعل)؛ ككبد وكبود، ونمر ونمور، ويطرد في (فعل)؛ كفلس فلوس، لكن يقول: فلس، يكون فعل مطلق الفاء؛ يعني (فعل وفعل وفعل)، (فعل): فلس وفلوس، و(فعل): جند وجنود، و(فعل) مثل: درس ودروس، ثم قال: (وَفَعْلٌ لَهُ)؛ يعني فعل هذا له فعول، مثل: أسد وأسود، شجن وشجون، ثم انتقل إلى جمع الكثرة (فعلان)، فقال:

وَلِلْفُعَالِ فُعْلَانٌ حَصْلُ
وَشَاعَ فِي حَوْتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا
ضَاهَاهُمَا وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا

(فعلان) ذكره هنا، وقد ذكره من قبل بين جموع القلة هناك في صرد وصردان، وهنا كمل الكلام عليه، فقال: إن (فعلان) يكثر أيضًا في (الفُعَالِ)، مثل: فعال: غراب وغربان، وغلام وغللمان، وكذلك يشيع فيه حوت وحيتان، وقاع وقيعان، وما ضاهيهما، حوت مثل: عود وعيدان، وقاع مثل: تاج وتيجان، ثم تكلم على جمع الكثرة (فُعْلَانِ)، فقال:

وَفَعَلًا اسْمًا وَفَعِيلًا وَفَعَلٌ غَيْرَ مُعَلٍّ الْعَيْنُ فُعْلَانٌ شَمَلٌ

فذكر أن (فُعْلَان) يأتي في (فَعِل)؛ كباطل وبطلان، وفي (فَعِيل)؛ كغريف ورغفان، وفي (فَعِل)؛ كذكر وذكران، ثم تكلم على جمع الكثرة (فُعلاء)، فقال:

وَلَكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعْلًا كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

قوله: (فُعْلًا)؛ أي فُعلاء، كريم: كرماء، وبخيل: بخلاء، ثم ذكر جمع الكثرة (أفعلاء)، فقال:

وَنَابَ عَنْهُ أَفْعَاءٌ فِي الْمَعْلٍ لَامًا وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَاكَ قَلٌّ

(فِي الْمَعْلٍ)؛ يعني معتل الآخر؛ كغني وأغنياء، وغبي وأغبياء، ويكون (مُضْعَفٍ)؛ كشديد وأشدّة، و خليل وأخلّة، وقد يأتي في غير المعل والمضعف، قال: (وَعَيْرُ ذَاكَ قَلٌّ) مثل: صديق وأصدقاء، ثم ينتقل الآن إلى صيغ منتهى الجموع، وهي: (مفاعل وإخوان مفاعل)، فيبدأ بالكلام على (فواعل)، فيقول:

فَوَاعِلٌ لِفَوَاعِلٍ وَفَاعِلٍ وَفَاعِلَاءٌ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ
وَخَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلُهُ وَشَذٌّ فِي الْفَارِسِ مَعَ مَا مَائِلُهُ

(فَوَاعِلٍ): جوهر جواهر، (فاعِل): خاتم خواتم، (فاعِلَاء): قاصعاء وهو مدخل الجربوع، قاصعاء وقواصع، (خَائِضٍ): حوائض، (صاهِل): صواهل، (فاعِلُهُ): كناية نواب، و(الفارس): فوارس، ثم جمع الكثرة لمنتهى الجموع (فعائل)، فقال:

وَبِفَعَائِلٍ أَجْمَعْنَ فَعَالَهُ وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهُ

(ففعالة)؛ كسحابة وسحائب، (وشبّهه)؛ كرسالة ورسائل، وخميّلة وخمائل، وقوله: (تَاءٍ أَوْ) بالحذف والنقل، وقوله: (مُزَالَهُ) هل هو مختوم بهاء الضمير، أم مختوم بتاء التأنيث الساكنة؟ (وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهُ)، ثم سَكَّنَ (ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهُ) ثم سَكَّنَ؟ قوله: (مُزَالَهُ) الهاء عائدة إلى التاء، والمعنى (ذا تاءٍ أَوْ مُزَالَهُ)، نقول: ما إن أسماء الكلام يجوز أن تُذكر ضمائرها وأن تؤنثها، ويُحتمل أن تكون كلمة مُزَالَهُ وتاء التأنيث وسكنت، وبه ذكر في نسخة

أبي حيان التي تنقُض وتُعرب الأبيات مقيدة، والمعنى حينئذٍ (ذا تاءٍ أو وزنٍ مزالةً عنه) يعني حُذفت التاء منه، مثلهما محتمل، ثم تكلم على صيغة منتهى الجموع (الفعالي والفعالي)، فقال:

وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالِي جُمِعَا صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسُ اتَّبَعَا

فتقول في الصحراء: صحاري وصحاري، وفي عذراء: عذاري وعذاري، ثم تكلم على صيغة منتهى الجموع (فعالي) بتشديد الياء فقال:

وَأَجْعَلُ فَعَالِيٍّ لِيْغَيْرِ ذِي نَسَبٍ جُدَّدَ كَالْكُرْسِيِّ تَتَّبَعَ الْعَرَبُ

فالكرسي تجمع على الكراسي، ثم تكلم على صيغة منتهى الجموع (فعال) فقال:

وَبِفَعَالٍ وَشَبْهِهِ أَنْطَقَا فِي جَمْعٍ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى

إذن (فعال) يُجمع عليه ما فوق الثلاثة مما لم يُذكر في الأوزان السابقة؛ كجعفر وجعفر، (وشبهه) شبه فعال كمفاعل، مسجد مساجد، ومصنع مصانع، طيب، ثم يتكلم بعد ذلك على جمع الاسم الخماسي على (فعال وشبهه)، كيف تجمع الاسم المبني على خمسة أحرف على (فعال وشبهه)؟ طبعاً لا بد أن تعتبره حرفاً؛ لكي تتمكن من جمعه، فقال:

وَمِنْ خُمَاسِي جُرِّدَ الْآخِرَ أَنْفٍ بِالْقِيَّاسِ

وَالرَّابِعُ الشَّيْبَةُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ

وَزَائِدَ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَحْذِفْهُ مَا لَمْ يَكُ لَيْنَا إِثْرُهُ اللَّذْ خَتَمَا

فال فعل الخماسي إذا أردت أن تجمعه على (فعال وشبهه) لا بد أن تحذف آخره؛ كـ (سهرجل)، تحذف اللام فتقول: سهارج، إلا إذا كان الرابع منه شبيه بحروف الزيادة وشمولها مثل: ترزق رابعه الزال تشبه التاء، فلك أن تحذف القاف على الأصل، فتقول: ترازق، أو تحذف الزال؛ لأنها تشبه التاء فتقول: ترازق، ثم يقول: (وَزَائِدَ الْعَادِي الرَّبَاعِي) إذا

كان رابعه حرف ميم، فهذه ما تحذف، إما أن تبقى وتقلب ياءً وتكون على (مفاعلي) مثل: عصفور عصفير، قرطاس قراطيس، قنديل قناديل، فهذه صيغ منتهى الجموع.

ليتكلم بعد ذلك على جمع صيغ الزوائد، كلمة فيها زوائد فكيف تجمعها؟ ما الذي تحذف والذي لا تحذف منها؟ فبدأ بجمع (مستفعل)؛ يعني الكلمة التي على (مستفعل)، والكلمة التي على (مستفعل) هي ثلاث زوائد الميم والسين والتاء، هذا نحذف منها عند الجمع، يقول:

وَالسَّيْنُ وَالتَّاءُ مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ إِذْ بَيْنَا الْجَمْعَ بَقَاءُهَا مُخِلْ
وَالْمِيمُ أُولَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالْهَمْزُ وَالْيَاءُ مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

يقول: مثل (مستفعل) الميم بقاءها هي أولى، وفعل الدقيق في الزوائد، يجوز حذف السين والتاء، فكيف نجمع مستدع؟ احذف السين والتاء، واجمع الباقي على (فعال وشبهه)، إذا مداعي ثم مداعه، صار مكسورًا، ولو عندنا منطلق، كيف نجمع منطلق؟ الميم أولى يقول، إذا نحذف حرف الزائد الثاني النون، فنجمع منطلق على مطالق، طيب.

ثم يتكلم على جمع (فيعلون)، عندنا زيادتان: الياء والواو، ويقول.



الدرس الخامس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشيخ: ... من الوقت حتى يعمل النسخ.

الطريقة الأولى: الترجمة.

وهي نقل المعنى دون اللفظ، يعنى كلمة "تلفزيون" سننقلها إلى العربية فنقول: الرائي.
كلمة "تليفون" ننقلها إلى العربية نقول: الهاتف.

نحن نقلنا المعنى ولم نقل اللفظ، وهذا هو الذي ينبغي ما وجد إلى ذلك سبيلاً.

الطريقة الثانية: التعريب.

وهي طريقة معروفة وقديمة منذ عهد الجاهلية، والتعريب في صورته المشهورة: أن تأخذ الكلمة الأعجمية وتخضعها لوزن من أوزان العربية، لأن العربية لها أوزان معروفة، فكلمة "تلفزيون" أو كلمة "تليفون" نعرف كيف تُنطق عندهم، نأخذها ونخضعها لوزن من أوزان اللغة العربية، يعنى تلفزيون تفعليون، ما يوجد وزن في العربية "تفعليون"، لكن الأوزان العربية "تفعال" كتمثال. فنصوغ "تلفزيون" على "تفعال" فنقول: تلفاز.

إذاً فـ "تلفاز" هذه كلمة معربة ولا بأس من استعمالها، لأنها أصبحت وزناً من أوزان اللغة العربية، وإذا أخذ بوزن من أوزان العربية بكلمة معربة حينئذ تعاملها معاملة الكلمة العربية، يعنى نستطيع أن تشتق منها، فنقول: تَلَفَزَ الدرس.

يعنى نقلته عبر التلفاز، فهو مُتَلَفَز، ونحو ذلك، لأنها تأخذ أحكام الكلمات العربية إذا عُرِّبَتْ، فهذا هو التعريب.

والتعريب أمر لا بأس به ما وجد إليه حاجة، لأن الحاجة توجد في كل اللغات للاستفادة

من اللغات الأخرى.

الطريقة الثالثة وهي: الكلمات الدخيلة.

وهي أن تدخل الكلمة كما هي بلفظها ومعناها، كأن ندخل "تلفزيون" كما هي، أو ندخل "أكسجين" كما هي، وغير ذلك من الكلمات الأعجمية، ندخلها بلفظها إلى اللغة العربية بلا تغيير ولا تبديل، ونسميها كلمة دخيلة، الكلمات الدخيلة يعني ينبغي أن يقتصد فيها على الضرورة، ما نتوسع فيها، كلمة "أكسجين" هذه كلمة دخيلة لكن عند الضرورة، لا يوجد في اللغة العربية كلمة تؤدي هذا المعنى إلا من طريق الترجمة كأن يبحث ولا يجد في العربية كلمة دقيقة بهذا المعنى إلا أن نجعل أكثر من كلمتين أو ثلاثة لتؤدي هذا المعنى، ولو أننا أخذنا "أكسجين" وأخضعناها للوزن العربي لكان ذلك أفضل، لكنه ليس بواجب، العرب في الجاهلية أدخلوا كلمات بلفظها دون تعديل لكنها قليلة، فهذه الطرق الثلاث.

نعود إلى التعريب، التعريب له أكثر من صورة، صورته المشهورة ذكرتها قبل قليل: أن نخضع كلمة أعجمية للوزن العربي، نغير فيها نحرف فيها نبذل نحذف بعض الحروف، يقولون في الكلمات المشهورة: "أعجمي فالع ب به". يعني: العب به كما تشاء حتى يعود إلى وزن عربي.

عند تغييره وتبديله ربما يوافق بعد ذلك لفظاً عربياً، وهو في الأصل كلمة أعجمية لكن غيرنا فيه وبدلنا وأخضعناه لوزن عربي فوافق كلمة عربية وهذا كثير كـ: إسحاق. هي لفظة غير عربية، وأدخل في العربية على لفظ "إسحاق"، و "إسحاق" توافق كلمات عربية:

أَسْحَقُ يُسْحِقُ إِسْحَاقًا، أَسْحَقُ الزَّرْعُ إِذَا يَبَسَ.

هنا وافقت كلمة عربية، أو "يعقوب" كذلك في العربية كلمة "يعقوب" وهو: ذكر الحَجَل، نوع من الطيور.

مثل كلمة "فارة" وهي: الآلة التي تفتح الخشب، يستعملها النجار في تقطيع الخشب يسمونها "فارة". هذه كلمة إيطالية بهذا اللفظ "فارة" أدخلت على وزن "سارة" فوافقت كلمة عربية وهي "فارة" - بتقدير الهمزة - فصارت "فارة".

وكلمات كثيرة جدًا لهذا الأمر مثل: "كَفَر" كفر السيارة عجلة، لو قلنا: كفر، توافق كلمة عربية. "كفر": كل ما يغطي غيره. ومن ذلك "الكافور" ومن ذلك "الكُفَر"، ومن ذلك "الكُفَر"، ونحو ذلك.

ثم إنهم اختلفوا إذا أدخلت كلمة أعجمية إلى العربية فوافقت عربية، هل تُعد عربية أم أعجمية؟ على ثلاثة أقوال أرجحها: أنه يعود إلى نية المتكلم، هل كان ينوي أنها أعجمية ثم حرّفها أو أنه كان ينوي الكلمة العربية؟ يعني لو جاء إنسان فسمى ابنه "إسحاق"، هل نقول هذه الكلمة عربية أم كلمة غير عربية ولكنها معربة؟ نقول: على نية المتكلم، إن أراد أن يسمي على نبي فهي كلمة معربة، وإن أراد أن يسمي بمصدر أسحق يسحق إسحاقاً؛ فهي كلمة عربية، وعلى الأول تُمنع من الصرف علمٌ أعجمي، وعلى الثاني تُصرف لأنها كلمة عربية.

وعلى ذلك لعله من الأحسن عندما نحاول التعريب أن نُعرب بهذه الطريقة، أن نعرب إلى كلمات توافق أو تقترب من كلمات عربية، فمثلاً كلمة "النت" أو "الإنترنت" كلمة أعجمية، كيف نُدخلها إلى العربية؟ إما بالترجمة فنقول: الشبكة العالمية أو العنكبوتية، أو ندخلها بالتعريب فنبحث أو نجد في اللغة العربية في المعاجم "النت"، نتّ ينتّ نتّا، والنتّ: هو الانتفاخ، والنت هو النشق، فلو عربناه إلى "النتّ" صارت أقرب إلى كلمة "النتّ" ولعلها أيضاً تستطيع أن تقاوم هذه الكلمة الأعجمية أكثر من مقاومة الترجمة (الشبكة العالمية أو العنكبوتية)، يعني الكلمة كلما كانت أقرب إلى اللفظ الأعجمي يكون ذلك أدعى إلى قدرته على مدافعة هذه الكلمة الأعجمية والثبات والبقاء، و"النتّ" كلمة عربية وهو بمعنى الانتفاخ، ويقولون: نتّ الخبر. هذا في المعاجم، "نتّ الخبر" يعني نشره، وأي نشر للخبر أكثر من إدخاله إلى النت، وبعد ذلك ممكن أن نقول لو عربناها تعريباً لكل الناس، حينئذ نشق منها فنقول: نتّ الخبر. مثلاً بمعنى أدخله أو نقول: نتّ الخبر. بمعنى اخذه من النت. فنبداً نشق فتشق اللغة وتحيا بطريقة سليمة.



تكملة الدرس الخامس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فالسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحيّاكم الله وبيّاكم في عصر يوم الثلاثاء ويقال: الثلاثاء، كلاهما فصيح، السادس والعشرين من شهر رجب من سنة ثنتين وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى عليه الصلاة والسلام، ونحن في جامع "الزهراء" في مدينة البصرية نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس السابع من دروس شرح "فتح ألفية ابن مالك" عليه رحمة الله عز وجل.

وقد فتحنا إلى الآن خمسة وستين باباً، ونستعين الله عز وجل لفتح الأبواب الباقية مبتدئين بالباب السادس والستين في هذه الألفية المباركة.

الباب السادس والستون هو باب "التصريف"، وقد عقده رحمه الله تعالى في اثنين وعشرين بيتاً وذكره بعد الباب السابق وهو باب "جمع التكسير" لأنهما من واحد، أي أنهما يتشابهان في الأحكام كثيراً، ولهذا سنجد ابن مالك في هذا الباب باب "التصريف" أنه سيحيل على باب "جمع التكسير"، وقد ذكر في هذه الأبيات ستّ مسائل:

المسألة الأولى: تصغير الثلاثي.

المسألة الثانية: تصغير الرباعي.

المسألة الثالثة: تصغير الخماسي والسداسي.

المسألة الرابعة: متى يُكسر ما بعد ياء التكسير ومتى يُفتح؟

المسألة الخامسة: ما يُحذف أو يُغير للتصغير.

المسألة السادسة: تصغير المؤنث المعنوي الثلاثي.

فلم يبدأ بتعريف التصغير وإنما بدأ رحمه الله بالكلام على كيفية التصغير، وبدأ من ذلك

بالكلام على تصغير الثلاثي، فقال رحمه الله تعالى:

فُعَيْلاً اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ نَحْوُ قُذِيٍّ فِي قَذَا

فبيّن طريقة تصغير الثلاثي وأنها على وزن "فُعِيل".

وقوله "اجعل الثلاثي" كذا الذي في أغلب النسخ، وجاء في نسخة أبي حيان وبعض

الشروح "اجعل لثلاثي" أي: فعياً اجعل لثلاثي إذا.

وقال الشيخ خالد في "إعراب الألفية": إنها أنسب للبيت التالي وهو قوله:

فُعَيْلٌ مَعَ فُعَيْلٍ لِمَا

فهنا ذكر اللام فكأن الأنسب في البيت الأول أن يذكر اللام أيضاً، ثم يذكر رحمه الله

تعالى تصغير الرباعي فيقول في ذلك:

فُعَيْلٌ مَعَ فُعَيْلٍ لِمَا فَاقَ كَجَعَلِ دُرَّهُمَ دُرِّيهِمَا

فالرباعي يصغر على فُعَيْلٍ أو فُعَيْعِلٍ.

ثم يتكلم على كيفية تصغير الخماسي والسداسي فيقول رحمه الله:

وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلَ بِهِ إِلَى أَمْثَلَةِ التَّصْغِيرِ صَلَ

وَجَائِزٌ تَعْوِضُ يَا قَبْلَ الطَّرْفِ إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهِمَا انْحَدَفَ

إذا فعند التصغير لا بد أن نحذف حرفاً من الخماسي وحرفين من السداسي ليعود إلى

رباعيّين فيعاملان معاملة الرباعي الذي يُصغر على فُعَيْلٍ أو فُعَيْعِلٍ، فتصغر على فُعَيْعِلٍ

كسَفَرَجَلٍ، نحذف اللام: سَفِيرَج.

قال:

وَجَائِزٌ تَعْوِيْضٌ يَأْتِي قَبْلَ الطَّرْفِ

بما أنك حذف من الكلمة حرفاً لك أن تقول: فعيعل سفيرج، أو تعوض عن المحذوف بالياء فتقول: فعيعل سفيرج.

ثم يبين أن ما خالف ما قاله فهو شاذ، فقال:

وَحَائِذٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسَمًا

فقال: في البابين. يعني باب التصغير وباب جمع التكسير لأنهما من وادٍ واحد.

والذي يجمع التصغير كله أنه لا بد من زيادة ياء التصغير وهي ياء ساكنة، والذي بعدها لا بد أن يكون مكسوراً، في فعيعل وفعيعل إلا في مواضع فإن الذي بعد الياء يُفتح، كتصغير حُبْلَى عَلَى حَبْلَاءَ، فَيُتَبَيَّنُ هُنَا أَنَّ مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ يُكْسَرُ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ فَإِنَّهُ يُفْتَحُ، فقال:

لِتَلَوِيَا التَّصْغِيرَ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيْثٌ أَوْ مَدَّةٌ الْفَتْحُ أَنْحَثُمْ
كَذَاكَ مَا مَدَّةٌ أَفْعَالٍ سَبَقَ أَوْ مَدَّ سَكْرَانٌ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ

فالمقصود بقاء التأنيث كزهرة زهيرة، نفتح ما بعد الياء، وحُبْلَى حَبْلَاءَ، وحمراء حميرة، وأفعال كأجمال أجيمال، وسكران سكيران، نفتح ما بعد الياء في هذه المواضع، وما سواها نكسر ما بعد الياء.

ثم يذكر رحمه الله تعالى الأشياء التي لا تعد من بنية الكلمة، قلنا الثلاثي له طريقة تصغير والرباعي له طريقة تصغير، والخماسي والسداسي لهما طريقة تصغير، كيف تعد الكلمة؟ هي ثلاثية أم رباعية أم خماسية؟ توجد أشياء لا تعدها فتنبيه لذلك، فذكر الأشياء التي لا تعد من بنية الكلمة فقال:

وَأَلِفُ التَّأْنِيْثِ حَيْثُ مُدًّا وَتَأْوُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدًّا
كَذَا الْمَزِيْدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجْزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ
وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانِ مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَرَانِ
وَقَدَّرِ انْفَصَالُ مَا دَلَّ عَلَى تَشْيِئَةٍ أَوْ جَمْعٍ تَصْحِيحٍ جَلَا

إذا فآلف التأنيث وتاء التأنيث لا يُعدّان، فزهرة لا نقول: رباعي وإنما نقول: ثلاثي على
فعل، سهيل، ثم نأتي بالتاء: زهيرة. وكذلك الأشياء التي ذكرها بعد ذلك لا تعد عندما تعد
حروف الكلمة.

وقوله:

وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانِ مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَزَعْفَرَانِ

كذا بكسر النون في الشطرين في جميع نسخ التحقيق سوى نسخة واحدة، وكذا أيضًا أي
بكسر النونين في الأصل في "الكافية الشافية" وكذا في بعض الشروح، وجاء في بعض الشروح
بفتح النون وألف الإطلاق:

وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَزَعْفَرَانَا

والكلمة كما ترون ليست ممنوعة من الصرف، فزعفران ليست ممنوعة من الصرف
لأنه ليس علمًا مختومًا بالألف والنون كعثمان ولا صفة على وزن فعلان، وإنما نكرة
زعفران، فلا يُمنع من الصرف على ما في أغلب النسخ.

ثم يذكر رحمه الله تعالى ما يُحذف أو يُغيّر للتصغير، فإنك إذا صغرت الكلمة قد
تحذف منها أشياء لأجل التصغير أو تغير فيها أشياء لأجل التصغير فبين ذلك وهي أشياء
عدة، فبينها وكرر فيها فقال رحمه الله:

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى	زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يُنْبَتَا
وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيْرٍ	بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَادِرٍ وَالْحُبَيْرِ
وَارْدُدْ لِأَصْلٍ ثَانِيًا لَيْنًا قُلُوبَ	فَقِيمَةً صَيْرَ قُوَيْمَةً تُصَبُّ
وَشَدِّ فِي عِيدٍ عِيْدٌ وَحْتِمُ	لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عِلْمُ
وَالْأَلِفُ الثَّانِ الْمَزِيدُ يُجْعَلُ	وَأَوَّا كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ
وَكَمَلِ الْمُنْقُوصِ فِي التَّصْغِيرِ مَا	لَمْ يَخَوْ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَمَا
وَمَنْ بَرَّخِيمٍ يُصَغَّرُ اكْتَفَى	بِالْأَصْلِ كَالْعُطِيفِ يَغْنِي الْمِعْطَفَا

فذكر أشياء كثيرة تُحذف أو تُغير لأجل التصغير كآلف التانيث المقصورة مثل: قرقرى.
 نحذف الألف فنقول: قريقر. وكذلك ما أُعْلَ ثانيه كقيمة، فإنه عند التصغير يُعاد هذا المعاد
 إلى أصله، قيمة، قيمة من قَوْم، من الواو، ونقول عند التصغير: قويمة. هذا رد الياء إلى
 الواو، هذا التغير، وهكذا.

وقوله رحمه الله في البيت التاسع والأربعين:

وَكَمَّلِ الْمُنْقُوصَ

يريد بالمنقوص هنا ما حُذف منه حرف أو أكثر، ولا يريد المنقوص القياسي كقاصٍ.

وقوله في آخر البيت: كَمَا

يعني على الأصح كماء وهو الماء الذي يُشرب، فإن فيه تغييراً لأن أصله الهاء، لقولك
 في الجمع: مياه وأمواء. فلهذا عند تصغير ما تعيد الهمزة إلى ما انقلبت عنه (الهاء)، فتقول في
 تصغير ما: مويه.

وقوله في البيت الخمسين أو في البيت المتم الخمسين:

وَمَنْ بَتَرِخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى

قوله: بترخيم يصغر؛ جاء في نسخة ابن هشام:

وَمَنْ يُصَغِّرُ الْمَرْحَمَ اكْتَفَى

وقوله: يصغر. هو بالرفع يصغرُ في أغلب النسخ، فمن: اسم موصول. ويصغر: فعل

مضارع، وهو مع الفاعل صلة الموصول.

وجاء في بعض النسخ والشروح:

وَمَنْ بَتَرِخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى

أي بكسر الراء على أنه فعل مجزوم، ثم كسر لالتقاء الساكنين، فمن حينئذ: اسم شرط.

ويصغر: فعل الشرط مجزوم. واكتفى: جواب الشرط.

ثم بعد ذلك تكلم ابن مالك رحمه الله تعالى على تصغير المؤنث المعنوي الثلاثي،

المعنوي: أي الذي ليس فيه علامة التأنيث. الثلاثي كقولهم: سِنَّ، هذه سِنَّ، والشمس، هذه شمس. ويسمى اسم مؤنث معنوي ثلاثي. كيف تصغره؟ سيقول: عند تصغيره لا بد أن تضيف إلى المصغر تاء تأنيث، فتقول في تصغير سِنَّ: سينية. ولا تقول: سنين. وعند تصغير عين: عينة. ولا تقول: عينين.

فقال رحمه الله:

وَاحْتِمَ بَتَا التَّائِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ مُؤْنِثٍ عَارٍ ثَلَاثِيٍّ كَسِنَّ
مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِيثِ ذَا لَبْسٍ كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسٍ

واللبس دائماً مدفوع: كشجر. عند تصغيره ستقول: شجير. ولن تأتي بالتاء، لأنك لو أتيت بالتاء فقلت: شجيرة؛ لالتبس تصغير شجر بتصغير شجرة، وكذلك خمس، لو كان لمؤنث يعني خمس نساء لن تصغرها على خميسة، لأنها ستلتبس بعدد المذكر خمسة.

ثم في الأخير ذكر أن ما خرج على ما ذكره من قبل من قواعد وضوابط هو شاذ، فقال:

وَشَذَّ تَرَكَ دُونَ لَبْسٍ وَنَدَرَ لَحَاقُ تَا فِيمَا ثَلَاثِيًّا كَثُرَ
وَصَغَّرُوا شُدُودًا الَّذِي الَّتِي وَذَا مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتِي
فقال: وَشَذَّ تَرَكَ دُونَ لَبْسٍ

كحرب وفرس فهما مؤنثان، هذه حرب وهذه فرس... وفي قُدَّام قالوا: قدييمة. فأتوا بالتاء مع أنه مؤنث غير ثلاثي (قُدَّام) خماسي؛ شذودًا.

وقوله: كَثُرَ

بفتح الكاف والتاء: أي غلب على غيره.

وقوله في البيت الأخير:

وَصَغَّرُوا شُدُودًا الَّذِي الَّتِي وَذَا تَا وَتِي

هذه جاء عن العرب تصغيرها، ولكن تصغيرها شاذ كما قال، وشذوذها من وجهين: الوجه الأول: أنها مبنية، والتصغير تصريف، والتصريف لا يدخل على المبني الخاص

بالأسماء المعربة والأفعال، وهذا قوله في باب التصريف الذي سيأتي، عندما يصل للتصريف قال في أول بيت:

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي

الحرف لا يكون تصريفاً، وشبه الحرف وهذه الأسماء المبنية أيضاً لا يدخلها التصريف، فدخل التصغير هنا على اسم مبني شذوذ.

والوجه الثاني لشذوذها: أنهم خالفوا كيفية التصريف التي ذكرت من قبل: فاعل وفعيل وفعيعيل، فقالوا في تصغير الذي: الذيّ. فلم يضموا الأول، فتحوه، وزادوا ألفاً وياءً، شددوا الياء، زادوا ياءً ثم ألفاً، الذيّ. والتي: التيّ. وذا قالوا فيها: ذيّ. وتا وتي قالوا فيها: تيّ. يقول: أكرم الذي بجوارك وأكرم الذيّ بجوارك. إذا أردت أن تصغره وهكذا.

وبذلك ينتهي كلامه رحمه الله على باب التصغير.



الأسئلة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السؤال: في البيت السادس والأربعين: هل هناك فرق بين كلمة: (لِينَا)، و(لَيْنَا)؟

الجواب: نعم، هذه قلناها أكثر من مرة كلمة لِينَا وَلَيْنَا إذا وردت ففيها الوجهان في النسخ، فلهذا قرأتها بالوجهين، فلِينَا أي: لِينًا ثم خفف. وَلَيْنَا على معنى الإضافة، يعني: ثانيًا ذا لين. نعم.



السؤال: ما هو المؤنث المعنوي؟

الجواب: المؤنث المعنوي: الذي ليس فيه علامة تأنيث، كشمس معنوي، وسعاد معنوي. المؤنث المجازي هو الذي ليس له فرد. أو هو الذي لا يجوز ولا يليق، كسيارة وكشمس. فشمس مؤنث معلوم مجازي، وسيارة مؤنث لفظي مجازي، وسعاد مؤنث معنوي حقيقي، وفاطمة مؤنث لفظي حقيقي.

الباب السابع والستون هو باب النسب، وقد عقده ابن مالك رحمه الله تعالى في ستة وعشرين بيتاً وفيها يذكر ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: ما يُزاد لأجل النسب.

المسألة الثانية: كيفية النسب.

المسألة الثالثة: ما يغني عن ياء النسب.

فبدأ بذكر ما يُجَاز للنسب وما يوجب ذلك فيما قبله فقال:

يَاءُ كَيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجِبْ

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ.

قوله: تليه، في نسخة: يليه، أي تزيد ياءً مشددة للنسب وتكسر ما قبلها، فقولك: بحرٌ، تقول: بحريٌّ.

ثم بعد ذلك بدأ ببيان كيفية النسب، ويدخل تحت ذلك مسائل عدة سيذكرها مسألة مسألة، فبدأ بالكلام على النسب إلى المختوم بعلامة تأنيث، كمكة كحلي، كيف تنسب إلى ذلك؟ فقال:

وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ وَتَا تَأْنِيثٌ أَوْ مَدَّتْهُ لَا تُثَبِّتَا

إذا نحف علامة التأنيث فنقول في النسب إلى مكة: مكِّي. وسيفصل بعد ذلك الكلام على النسب إلى المقصور، فسيقول في النسب إلى المقصور:

وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنَ فَقَلْبُهَا وَآوَا وَحَذَفُهَا حَسَنَ
لِشَبْهَةِ الْمُلْحِقِ وَالْأَصْلِيِّ مَا لَهَا وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى
وَالْأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزَلْ

ففصل الكلام على ألف المقصور، فإذا كانت رابعة والثاني ساكن مثل: حلي؛ فلك الوجهان، أن تحذف ألف المقصور: حلي، أو تقلبها واوًا: حبلوي.

ثم قال: إن الألف المقصور إذا كانت للإلحاق الملح أو كانت منقلبة عن أصل، قوله: الأصلي، يقول: كألف التأنيث المقصورة، تعاملها عاملة ألف التأنيث المكسورة، كل ذلك إذا كانت الألف المقصورة رابعة، فإن كانت خامسة أو سادسة تُحذف مباشرة، وهذا قوله:

وَالْأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزَلْ

الجائز: يعني الذي تجاوز، الذي تجاوز أربعة أحرف فإنك تحذف هذه الألف. وجاء في بعض النسخ عن الجائز: الحائز. وهما بمعنى، أي الألف التي تجاوزت أربعة أحرف، صارت خامسة أو سادسة.

ثم تكلم بعد ذلك على النسب إلى المنقوص فقال:

.....
 وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ
 كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عُزْل
 قَلْبٍ وَحَتَمَ قَلْبٌ ثَالِثٌ يَعْنِ

 وَأَوَّلُ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا

سأفصل الكلام على النسب إلى المنقوص، فأحياناً يجب حذفها وأحياناً يجوز حذفها وقلبها، ثم تكلم على النسب إلى الاسم إذا كان على وزن فعِل: كملك ونمر. أو على وزن فُعِل ك (ضُيِّل)، أو على وزن فَعِل: ك (إِبِل)، يعني النسب إلى الاسم الثلاثي الذي عينه مكسورة فإنك تفتح العين، ولا تبقّيها على كسر، فقال:

..... وَفَعِلٌ عَيْنُهُمَا افْتَحَ وَفَعِلٌ

فتقول في ملك: ملكي. أو امر ملكية، ولا نقول: ملكية. ابن عبد البر النمري، ولا نقول: النمري. الدؤلي إلى دؤل، لو نسبت إلى إبل: الإبلي وهكذا.

ثم تكلم بعد ذلك على النسب إلى المختوم بياء مشددة فقال:

وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمِيٌّ
 وَنَحْوَ حَيٍّ فَتَحُ ثَانِيهِ يَجِبُ
 وَارْدُهُ وَأَوَّاءٌ إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قَلْبٌ
 وَاخْتِيارٌ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيٌّ

إذا الياء المشددة إذا كانت ثالثة لا تحذف ولكن تقلب الياء الأولى وأوَّاء، وأما إذا كانت رابعة كمرمي فلك أن تحذف ولك ألا تحذف.

ثم تكلم على النسب إلى المثنى وجمع التصحيح، لو أردت أن تنسب إلى زيدان، محمدان، إلى زيدون، محمدون، كيف تنسب؟ قال:

وَعَلِمَ التَّشْيِيعَ احْذِفْ لِلنَّسَبِ
 وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبَ

إذا فكيف تنسب إلى زيدان؟ نحذف إلى زيد فنقول: زيد. ثم نأتي بالآلف والنون: زيدان. وكذلك زيدون نحذف إلى زيد: زيد. ثم نأتي بالواو والنون: زيدون... وهكذا.

ثم تكلم بعد ذلك عن النسب إلى نحو طيب ونسبه ياء مشددة فقال:

وَالثَّالِثُ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفَ
 وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولًا بِالْأَلِفِ

ثم تكلم بعد ذلك على النسب إلى ما كان على وزن فعيلة: كعقيدة، كجهينة. أو فعيل: كثقيف. أو فعيل: كقريش.

وقال:

وَفَعَلِيٍّ فِي فَعِيلَةٍ تُزِمُ وَفَعَلِيٍّ فِي فَعِيلَةٍ حُتِمَ
وَالْحَقُّوْا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا مِنَ الْمَثَالَيْنِ بِمَا التَّأُؤُ لِيَا
وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلِ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلِ

إذا النسب إلى فعيلة وفعيلة بحذ الياء، فتنسب إلى عقيدة عقدي، وإلى جهينة جهني، والنسب إلى فعيل وفعيل القياس بإثبات الياء إلا في المعلن، نقول في قریش قرشي، وفي ثقيف ثقيفي.

ثم تكلم بعد ذلك على النسب إلى الممدود فقال:

وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي تَثْنَةٍ لَهُ انْتَسَبَ

قوله ينال: أي يعطى، وفي بعض النسخ: ينال، يعني هو الذي يأخذ، والمعنى متقارب.

ثم تكلم بعد ذلك على النسب للمركب، المركب باختلافه، مركب إضافي، مركب إسنادي، مركب مدّي، فتكلم على النسب إلى المركب فقال:

وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا رُكِّبَ مَزْجًا وَلِثَانٍ تَمَّمَا
إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أَوْ أَبٍ أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ
فِيمَا سِوَى هَذَا انْسُبْ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفَّ لَبْسٌ كَعَبْدِ الْأَسْهَلِ

وقوله: بِابْنٍ أَوْ أَبٍ، هو: أَوْ أَبٍ، ثم خففنا همزة أب بحذفها ونقل حركتها إلى الساكن قبلها.

ثم تكلم بعد ذلك على النسب إلى محذوف اللام، هناك أسماء حذفت لاماتها، ثلاثية حُذِفَ منها اللام فبقيت على حرفين: كيد وأخٍ ودمٍ، كيف ننسب إليها؟ يقول: ترد اللام عند النسب، فقال:

وَأَجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أَلْفَ
فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَةِ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهِذِي تَوْفِيهِ
وَبِأَخٍ أَخْتًا وَبِابْنٍ بِنْتًا الْحَقُّ وَيُونُسُ أَبِي حَذَفَ التَّا

وقوله: ويونس، هو بالتنوين في جميع نسخ التحقيق، سوى نسخة أبي حيان وجاء فيها وفي بعض الشروح: ويونس -بضمة واحدة-، لأنه علم أعجمي، والوزن مستقيم على التنوين وعدمه، ويونس هذا هو شيخ سيويه، يونس بن حبيب الضبي، من كبار شيوخ سيويه، توفي بعد سيويه بسنتين، لم يتزوج ولم يتسرى، وكان كل همه في العلم. ثم تكلم رحمه الله تعالى على النسب إلى الثنائي، إذا أردت أن تنسب إلى ثنائي، كما لو سميت أحداً بلا، لو سميت بنتك بلا، أو بما، فسميتها بثنائي، فكيف... تنسبه إلى ذلك؟! فقال:

وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لَيْنٍ كَلَّا وَلَائِي
وَإِنْ يَكُنْ كَثِيَّةً مَا الْفَاعِدِمِ فَجَبْرُهُ وَفَتْحَ عَيْنِهِ التَّرِمِ
وقوله في الشطر الثاني:

فَجَبْرُهُ وَفَتْحَ عَيْنِهِ التَّرِمِ

كذا بالنصب في جبره وفتح في بعض النسخ، وجاء في بعض النسخ بالرفع، فجبره وفتح عينه الترم. أما الرواية الأولى بالنصب فلا إشكال فيها، يقول: الترم جبره وفتح عينه، وأما الرواية الثانية بالرفع ففيها إشكال لأن قياسها أن يقال: فجبره وفتح عينه الترم، فجبره وفتح عينه الترم، لا الترم.

والشرح حاولوا أن يخرجوا ذلك كما فعل الإمام الشاطبي وقال: وإنما لم يقل: الترم وهما شيان لأنهما في حقيقة النسب وكيفيته شيء واحد.

ثم تكلم بعد ذلك على النسب إلى الجمع، لو نسبت إلى جمع كيف تنسب؟ فقال:

وَالْوَاحِدَ أَذْكَرُ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ

وَالْوَاحِدَ أَذْكَرُ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ ... إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ

فعندما تنسب إلى جمع إن سبق جمع التصحيح ما يوجد مشكلة، تصغر المفرد فتنسب إلى المفرد ثم تأتي بالواو والنون، لكن لو نسبت إلى غيره فإنك ينبغي أن تأتي بمفرد وتنسب إليه، أما لو نسبت إلى أُسر، فتأتي بالمفرد أسرة ثم تنسب إليها: أُسْرِي. فتقول: أنشطة أُسْرِيَّة، ولا تقل: أُسْرِيَّة، على ذلك.

يقول: إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ

يعني كأن تسمكي به واحداً: كالجزائري، والعيوني، وهما نسبة، الجزائري إلى الجزائر، لا نريد بالجزائر جزيرة جزيرة جزيرة يعني جمع، وإنما تريد بلداً واحداً لكنه سمي بالجمع، هذا لا إشكال فيه.

ثم قال بعد ذلك مبيناً ما يغني عن ياء النسب، يعني أن قال في البداية: إن النسب إنما يكون بياء مشددة. والآن يذكر ما يغني عن ياء النسب، أشياء تؤدي معنى النسب ولكنها ليست بياء النسب، ما يغني عن ياء النسب، فقال:

وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فِعْلٌ فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فُقُولٍ

فاعل قد تأتي بمعنى النسب: كتامر بمعنى تمري، أو فعال: تمار، أو فعل: تمر، تمار يعني ذو تمر، يعني صاحب تمر تمري، وليس التمار هو الذي يأكل التمر عين الفاعل، لا وإنما هو صاحب التمر، إذا فالمعنى معنى النسب.

قال: ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، فعال هنا ظلام، ليست صيغة مبالغة وإنما هي صيغة نسب، لو كانت صيغة مبالغة ظلام يعني ليس كثير الظلم، فليس فيه نفي للظلم القليل وليس المعنى على ذلك، وإنما المعنى والله أعلم: وما ربك بذي ظلم، ليس بصاحب ظلم لا كثير ولا قليل، وهذا لا يعرفه إلا من يعرف لغة العرب.

وفي الأخير كعادته يبين أن ما خالف ما سبق فهو شاذ، فقال في بيان الشاذ من النسب:

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

وغير ما أسلفته مقررًا على الذي يُنقل منه اقتصرًا

كقولهم في النسب إلى البصرة: بصري. وفي قولهم في النسب إلى الدهر: دهوري. هذه مسموعة، مقبولة فصيحة ولكن لا يقاس عليها، وهي لا تمنع القياس، يعني نقول في البصرة: بصري، وفي الدهر: دهوري. ويقال ما سُمع.

ثم نتقل بعد ذلك إلى الباب الثامن والستين.

الباب الثامن والستون وهو باب بالوقف، ويعقده في تسعة عشر بيتًا، والمراد بالوقف أي كيفية الوقف على الكلمات، إذا أردت أن تقف، كيف تقف؟ هناك أحكام للوقف، كيف تقف على التنوين؟ كيف تقف على هاء التأنيث؟ كيف تقف على المنقوص؟ طيب أنواع الوقف؟ هناك الوقف بالسكون، هناك الوقف بالروم، هناك الوقف بالإشمام، كل ذلك يذكره ويدرسه في هذا الباب باب الوقف، وفيه يذكر أربع مسائل:

المسألة الأولى: كيفية الوقف على الكلمات المختلفة.

المسألة الثانية: أنواع الوقف.

المسألة الثالثة: الوقف بهاء السكت.

المسألة الرابعة: إعطاء الوصل حكم الوقف.

فقال في بيان كيفية الوقف على الكلمات المختلفة، كلمات مختلفة سيذكرها الآن نوعًا نوعًا ويبين الوقوف على كل نوع، فيبدأ بالوقف على التنوين، التنوين الرفع والناصب والجار، فقال:

تنوينًا اِثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلْفًا وَقَفًا وَتَلَوَ غَيْرَ فَتْحٍ احْذِفَا

يقول: تنوين الرفع احذفه، وتنوين الجر احذفه، وتنوين النصب أجله أيضًا، قل: جاء رجل، ومررت برجل، ورأيت رجلًا.

ثم يتكلم على الوقف على هاء الغائب، كيف تقف على هاء الغائب؟ نحو: كتابه، نظرت إلى كتابه، فقال:

وَاحْذِفِ لَوْقِفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارٍ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ

إذا نقف فنقول: كتابه. نحذف الحركة والصلة التي بعد الحركة.

ثم يتكلم عن الوقف على إذا فيقول:

وَأَشْبَهَتْ إِذَا مُنَوَّنًا نُصِبَ فَأَلْفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلْبٌ

فإذا وقفنا على إذا فإن ألفها نقلبها إلى نون، فنقول: إذا كذا، أو نقف عليها فنقول: إذا،

ماذا يقول: وأشبهت إذا منونا نصب

يقول: نقف عليها كما نقف على المنون المنصوب، نعم إذا وقفت عليها نقول: إذا،

وإذا وصلت: إذا.

نعم.

ثم يتكلم على المنقوص: كالقاضي والمهتدي، فيقول:

وَحَذَفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يُنْصَبْ أَوْلَىٰ مِنْ ثُبُوتِ فَاعِلَمَا

وَعَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ وَفِي نَحْوِ مُرْلُزُومٍ رَدَّ إِلَيَا اقْتَضِي

كيف تقف على المنقوص؟ نقول: إذا كان بأل فتقف عليه بالياء: جاء القاضي. وإذا كان

منونا ليس بأل فتقف بحذف الياء: جاء قاض. إلا في النصب: رأيت قاضياً.

وقوله: لَمْ يُنْصَبْ أَوْلَىٰ

هي: لم ينصب أولى، لأن لم تجزم، إلا أن همزة أولى خففت بحذفها ونقل حركتها

إلى الساكن قبلها.

وقوله: مُرٍ. هو اسم فاعل من أرى يري المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل، أرى، تقول: أرى

زيداً محمداً القمر طالعا. كيف تأتي باسم الفاعل من أرى هذه، أرى يري؟ مُفْعِل، مُرئي، ثم

خفف هذه الهمزة بحذفها ونقل حركتها إلى الساكن قبلها، مُرئي، احذفها وانقل الكسرة إلى

الراء، صارت: مري، فصار اسماً منقوصاً، فتحذف ياءه فصارت: مُرٍ، مثل: قاضٍ.

ثم بعد ذلك يذكر لنا أنواع الوقف:

عند الوقف يمكن أن تقف بأكثر من نوع، وذكر لنا خمسة أنواع للوقف:

السكون، والروم، والإشمام، والتضعيف، والنقل.

فقال:

وغيرها التأنيث من محرك
أو أشم الضمة أو قف مضعفا
محركا وحركات انقلا
ونقل فتح من سوى المهموز لا
والنقل إن يعدم نظير ممتنع
فالوقف بالسكون معروف: جاء رجل.

والوقف بالروم عند النحويين هو: الإتيان ببعض الحركة، بحيث يسمعها القريب دون البعيد، كان تقف على قوله عز وجل: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦]، وأصلها: ولي ديني، ثم حذفت ياء المتكلم وبقيت الكسرة، فإن وقفنا بالسكون تقول: ولي دين. وإن وقفت بالروم: ﴿ولِيَ دِينِ﴾ فتأتي ببعض الحركة.

والإشمام: هو أن تأتي بصورة الحركة بالشفتين دون الصوت، يعني تضم الشفتين بالحركة دون الصوت، تقول: جاء رجل. كأنك تريد أن تقول: رجل، لكن ما تظهر الصوت. إذا فالإشمام يراه المبصر دون الأعمى، والروم يدركه القريب دون البعيد. التضعيف: أن تضعف الموقوف عليه فتقول: جاء رجل. فتضعفه، وهذه لغة لبعض العرب.

والنقل: عندما تقف على كلمة ما قبل آخرها ساكن، مثل: العصر. كـ ﴿والعصر﴾ [العصر: ١]، أردت أن تقف، تقف بالسكون: والعصر. أو بالنقل... الكسرة التي على الراء هذه لا تحذفها، وإنما تنقلها إلى الساكن قبلها، إلى الصاد: والعصر. لفي خسر. هذا هو النقل.

أو بالضم، مثلاً: هذا نصرٌ، هذا نصرٌ، هذا نصرٌ. وهذا موجود الآن في بعض العاميات، وهو لغة إذا وقفنا قبل الحركة: هذا نصرٌ. فإذا قلنا: هذا نصرٌ، علمت أن الكلمة مرفوعة؛ لأنه نقل الضمة، ولكن والعصر هذا: والعصر. علمت أنها مجرورة، فهذا هو النقل.

وقوله في البيت التاسع والثمانين: وَنَقْلُ فَتْحِ

جاء في بعض النسخ:

وَنَقْلُ فَتْحِ مِنْ سَوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقْلًا

إذاً هو منصوب. ثم يتكلم بعد ذلك عن الوقف على تاء التأنيث، كيف تقف على تاء

التأنيث؟ لو وقفت على فاطمة أو مدرسة أو رحمة، فقال:

فِي الْوَقْفِ تَأْنِيثُ الْأِسْمِ هَا جُعِلَ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلَ

وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٌ وَمَا ضَاهِيٍّ وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

إذا فتقف على تاء التأنيث بالسكون فتقول: جاءت فاطمة. وهذه مدرسة.

هناك لغة أخرى لبعض العرب أن تقف عليها بالتاء، تقول: هذه فاطمت، وهذه

مدرست. وهي لغة معروفة لبعض العرب، وبها يقول شاعرهم:

وَاللَّهُ أَنْجَاكَ بِكَفِّي مَسَلَمَتْ ...

أي مسلمة، رجل اسمه مسلمة.

وَاللَّهُ أَنْجَاكَ بِكَفِّي مَسَلَمَتْ مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدَ مَا

كَانَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغُلُصَمَتِ وَكَادَتِ الْحَرَّةُ أَنْ تُدْعَى أُمْتُ

وهذه موجودة الآن عند بعض اللهجات، حتى في القصيم موجودة، بعض المدن إلى

الآن تقول: مدرست. فاطمة راحت إلى المدرست. فينطقونها بالتاء، وتجد: حكمت،

وعصمت. هي حكمة، وعصمة، ثم وقف بالتاء يقول: عصمت، وحكمت، وعادت

حكمت.

طيب، ثم بعد ذلك يتكلم على الوقف بهاء السكت، أحياناً إذا أردت أن تقف فائت بهاء

السكت، إما وجوباً وإما جوازاً، وقد توسع في ذلك فقال رحمه الله تعالى:

وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلِّ
وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ
وَمَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفَ
وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا
وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزَ بِكُلِّ مَا
وَوَصَلَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا
بَحَذَفِ آخِرِ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلَ
كَيْعِ مَجْزُومًا فَرَاعِ مَا رَعَوْا
أَلْفُهَا وَأُولَٰهَا الْهَاءُ إِنْ تَقِفَ
بِاسْمِ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءٌ أَمْ اقْتَضَى
حُرَّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزَمَا
أَدِيمَ شَذَّ فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا

فذكر أن هاء السكت تأتي أحياناً جوازاً عند الوقف كان تقف على المبنيات فتقول مثلاً: مَنْ هي؟ تريد أن تسأل من هي؟ تقول: من هي؟ أو: من هي؟ فأتيت بالهاء لبيان هذا المبنى، ومن ذلك في القرآن الكريم: ﴿وَمَا أَذْرَاكَ مَا هِيَهٗ﴾ [الفارعة: ١٠].

وقد تجب أحياناً كالفعل الذي حذفنا منه حرفاً، كالفعل الذي بقي على حرف أو حرفين بعد الحذف ثم أردت أن تقف عليه: كفعل الأمر من وَقَى يقي. تقول: قِ نفسك النار. فإذا أردت أن تقف على الفعل، كيف تقف على قِ؟ تقف عليه متحرراً قِ؟ لا يوقف على متحرك، قه، تقول: قه. الهاء هذه ليست ضميراً، هي هاء سكت، فذكر أنها قد تأتي وجوباً في مواضع وجوازاً في مواضع.

وقوله في البيت السابع والتسعين بعد الثمانمائة:

وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزَ بِكُلِّ مَا
حُرَّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزَمَا

هذا البيت ساقط من عدة نسخ من نسخ الألفية والشروح ومنها نسخة ابن هشام، وهذا البيت الثاني الذي قلنا: إن نسخة ابن هشام سقط منها بيتان، بيت في هذا الباب وبيت ساب أشرنا إليه من قبل في باب الإخبار بالذي والألف واللام، وهذا البيت يقول:

وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزَ بِكُلِّ مَا
حُرَّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزَمَا

يقول: المبنى بناءً لازماً وقفت عليه لك أن تأتي بعده بهاء السكت. هذا معنى البيت.

وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزَ بَ كُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزَمَا
والبيت الذي بعده يقول:

وَوَصَلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أُدِيمَ شَذَّ فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا
يقول: وصلها بالذي بُني بناءً طارئاً شاذ، فالذي بني بناءً طارئاً يعني يشذ أن تصل بهاء
السكت.

فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا

يعني في المبني بناءً دائماً يُستحسن، فهذا البيت يغني عن البيت السابق، البيت السابق ما
فيه شيء زائد، ولهذا قال الشراح عندما ذكروا سقوط هذا البيت كابن حمدون قال: لكن
قول الناظم: ووصلها - يعني البيت الثاني - يغني عن هذا البيت.

ونعيد ما قلناه من قبل: لعل هذين البيتين من عمل ابن مالك في الإبرازة الأخيرة، فهذا
البيت يغني عنه البيت الذي بعده، والبيت الذي في باب الإخبار ليس فيه إلا التمثيل، فأراد أن
تكون الألفية ألف بيت بالكمال والتمام، ولو وقفنا على نسخة موثوقة محترمة عالية للإبرازة
الأخيرة للألفية لما ترددنا في حذف هذين البيتين من الألفية، ولكننا لم نقف على مثل هذه
النسخ العالية للإبرازة الأخيرة، بل ما زالت النسخ الموجودة للألفية تخلط بين الإبرازة
الأولى والإبرازة الأخيرة.

يُذكر أن هناك نسخة لابن النحاس تلميذ ابن مالك لكن لا تعرف وإن كان ذكرها ابن
هشام ونقل عنها، ويُذكر أن هناك نسخة لأبي الفتح البعلي الحنبلي وهو أيضاً من متأخري
تلاميذ ابن مالك، ولعل الأيام تكشف شيئاً من ذلك إن شاء الله.

ثم يختم الباب ببيت مفيد يذكر فيه أن الوصل قد يُعطى حكم الوقف، إعطاء الوصل
حكم الوقف، فقال:

وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَفَشًا مُتَّظِمًا

وهذا البيت نريد أن نتوقف عنده قليلاً، الوقف له أحكام كما رأينا، إذا وقفت تسكن في

الأصل أو تقف بطريقة من الطرق المذكورة، وإذا وصلت فإنك تأتي بحق الكلمة من الإعراب أو البناء، هذا هو الأصل، ثم إنك قد تعطي الوصل حكم الوقف، وقد تعطي الوقف حكم الوصل، والذي يتحكم في ذلك نية المتكلم، وهذا الأمر ربما لا يظهر ويبرز في الكلام المنمّق، في الكلام المُعدّ، في القصائد التي أعدت، في الخطب التي أعدت وكتبت، لأن هذه مكتوبة من قبل ومعدة، وإنما يقرأ الإنسان قراءة، ولكن يظهر هذا في الكلام المرتجل، في الكلام النثر يظهر ذلك، أنت عندما تتكلم الآن قد تقف وأنت تريد أن تصل، وقد تصل وأنت تريد أن تقف:

جاء محمد قبل أيام، وأكرمتُه إكرامًا شديدًا.

تريد أن تعبر عن ذلك المعنى، نقول: جاء محمدٌ قبل أيامٍ وأكرمتُه إكرامًا شديدًا. ما نقول: قول خطأ، جاء محمدٌ خطأ، لأنك نَوّنت ووقفت، لأنك لم تنوِ الوقف، وإنما وقفت بنية الوصل، وهذا يذكرونه العلماء كثيرًا، الوقف بنية الوصل أو الوصل بنية الوقف، فتعود لنية المتكلم، وهذا ليس بخطأ، وقد تجد ذلك في قراء الأخبار أو في المتكلمين ارتجالًا، هذا كثير وهذا صواب، لا نقول: إنه خطأ. بل إنهم يذكرونه فيما يسمى بالتذكر، إذا لم يتذكر مثلاً قد يمد مثلاً أو يعرب لكي يتذكر ما بعد ذلك.

والعكس قد يصل كلامه بنية الوقف، يعني يريد أن يقف لكن بدا له أن يصل، أراد أن يقف ثم وصل، هذا قد يكون أيضًا، قد يقع من المتكلم، ويسمونه بالقطع، وأشرنا إليه في النعت، أردت أن تقول: جاء محمدٌ الكريم.

أنت أردت أن تقول لي: جاء محمد. هذا الذي أردت أن تقوله، يعني أردت أن تقف على محمد، فلذلك تقول: جاء محمد. خشيت أن يلتبس عليّ، محمد الكريم أم البخيل؟ فعندما قلت: جاء محمد. بدا لك هذا الأمر، فأردت أن تبين محمدًا هذا، فكأنك تقول: جاء محمد هو الكريم. يعني توضيح هو الكريم. أو جاء محمد أعني الكريم، لكن حذف هو، حذف أعني من الكلام ووصلت الكلام بعضه ببعض، فصار كأنه كلام واحد مع انه لا،

أنت كنت تنوي الوقف على محمد، جاء محمد... الكريم. يعني هذه الكلمة تجلي وتبين الأمر، جاء محمد... الكريم. وقد تصل: جاء محمد الكريم. فيعني لا تريد... لم يكن في نيتك الوصل، هذا يسمى القطع، فمن قصده له أن يرفع أو ينصب ما يسمى بالنعته المقطوع، لأنه على نية: جاء محمد أعني الكريم، ثم حذف أعني.

هذا ننتبه إليه بحيث لا نخطئ من يقف على المتحرك أو يسكن في أثناء كلامه وهو يتكلم وكان يقصد أن يقف ثم كمل، نقول له: أخطأت! لأنه وصل بنية الوقف أو وقف بنية الوصل، ومع ذلك فقد ذكروا في بعض الشواهد شيئاً من ذلك، ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ﴾ [البقرة: ٢٥٩] على قول جمهور المفسرين: أن الهاء هنا هاء السكت، لم يتسنه من السنين، أي لم يتسن وانظر، عندما وقفت أتيت بهاء السكت فقلت: لم يتسنه، أتيت بهاء السكت للوقف، فإذا وصلت كان ينبغي أن تحذف هاء السكت تقول: لم يتسن وانظر. لكن أغلب القراء خمسة من السبعة يقرأ: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، واثنان من القراء السبعة يأتي بالقياس فيحذف الهاء عند الوصل، عند الوقف يأتي بالهاء لم يتسنه، وعند الوصل يحذف الهاء ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ﴾، فالذين قالوا: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ﴾ ماذا نقول؟ نقول: إنهم وصلوا بنية الوقف، كان ينوي أن يقف لم يتسنه، لكن أكمل.



الأسئلة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السؤال: بخصوص كلمة (الملحق)، وهل هي بكسر الحاء أم بفتحها؟

الجواب: الملحق، لا، هذا جَوَّزه بعض الشراح تجويزاً، لكن الذي في النسخ كلها الملحق، والمعنى على ذلك، يريد أن يقول ابن مالك: ألف التانيث المقصورة حكمها كذا وكذا، ثم قال: للذي يشبهها لمشبهها الملحق والأصل ما لها.

يقول: لمشبهها الملحق - الملحق هو اللفظ المشبه - لمشبهها الملحق ماذا له؟ لها ما له، الذي لألف التانيث المقصورة لألف الإلحاق للملحق، ألف الإلحاق ملحق أم ملحق؟ ملحق، تلحق الكلمة بكلمة أخرى، فلشبهها الملحق، نعم، تفضل.



السؤال: بخصوص كلمة (مُرّ).

الجواب: مُرّ، أصله مُرٌّ، مفعّل.



السؤال: بخصوص الفعل (أرى)، وهل هو ثلاثي أم رباعي؟

الجواب: لا، أرى ليس ثلاثياً، هي أصلها أَرَأَى، الثلاثي أَرَى، فعل، أفعل من أَرَى؟ كَرُم أكرم، أَرَى أفعل؟ أَرَأَى، هي أصلها أَرَأَى، أَرَأَى زيدٌ عمرًا، ثم حذفنا الهمزة من أَرَأَى ونقلنا الحرف إلى الرتبة أَرَى، فهو رباعي أَرَأَى ومُرِّي.



السؤال: بخصوص قوله تعالى: ﴿لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢].

الجواب: ﴿لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]، في: حرف جر. وخُسْرٍ: مجرور، ثم وقفنا على الراء ونقلنا حركتها إلى الساكن قبلها، هذا وقف النقل.



السؤال: بخصوص كيفية الوقف على الكلمات عند العرب.

الجواب: أما الوقف الاختياري والاضطراري هذه تعود إلى المتكلم نفسه، يعني يريد أن يقف عليها قصداً أو أوقفه غيره لاختباره أو للاضطرار أو انقطع نفسه، يعني هذا نوع تقسيم وهذا تقسيم آخر.

نعم، والله أعلم. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الدرس السادس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد.

هذا لنا اقتراح وطلب بشرح الألفية ونحيله إلى الأخوة في نقل الدعوة، وقد أحيلته أمثاله كثيرا إلى الأخوة في نقل الدعوة وهو في مثل هذه الأمور، وقلت لكل من طلب مني شرحا للألفية في دورة في هذه الدورة إذا طلب مني الأخوة في مكتب الدعوة؛ فإني لا أرد لهم طلباً نعم، خذ موعد مناسب وما عندي مانع هذا يعود إليهم.

هذا الأخ يقول هو نظم بيتا في قدر الألفية أسمعوه وأجيبوا عنه، يقول بيت حوت ألفية البيجالي ليس بنظامه ولا بجهله ما هذا البيت؟

يجيب فيقول قد قال قبل ذكره وأنشده وليس عجيباً أن أقول أورده فقال في المفعول له لا أقعد في آخر الدرس وذاك المقصد، فهذا ما اعتقده بعد ذلك في الفتوحات القادمة، ونعود إلى الألفية ووصلنا إلى الباب التاسع والستين من أبواب ألفية ابن مالك، وهو باب الإمامة فعقده رحمه الله تعالى في خمسة عشر بيتا ذكر فيها خمس مسائل:

المسألة الأولى: إمامة الألف.

المسألة الثانية: ما يمنع الألف من الإمامة.

المسألة الثالثة: الإمالة للمناسبة.

المسألة الرابعة: إمالة الاسم المبني.

المسألة الخامسة: إمالة الفتحة.

وهذا الموضوع موضوع الإمالة، وهو إمالة الألف إلى الياء وتسمى الإمالة الكبرى، وإمالة الفتحة إلى الكسرة وتسمى الإمالة الصغرى، من اللغات التي كانت عند بعض العرب والإمالة نعمة جديدة وكل القراء السبعة أمالوا، إلا ابن كثير وإن تفاوتوا في الكثرة، وابن كثير لن يميل لأن الإمالة ليست في لغة المكيين، وحفص لم يمل إلا كلمة واحدة وهي كلمة مجريها.

وموضوع الإمالة يهتم به القراء أكثر لأن القراء كما قلنا: كل أمالوا أي السبعة إلا ابن كثير، والإمالة لو قلنا نوعاً إمالة الألف إلى الياء، وهي الإمالة الكبرى "كمجريها" فلا نطقها بالألف الخالطة "مجراها" ولا بالياء الخالطة "مجريها" وإنما بين ذلك "مجريها" وسنستمع إلى بعض الأخوة يقرأ في الإمالة

يغشي يغشي

تجلى تجلى

أعطي أعطي أي ما تقول أعطي بالألف الخالصة، ولا أعطي بالياء الخالصة وإنما تميل ميلاً بينهما أعطي، ملهى ملهى، حلبى حلبى وتقول في: جهاد جهيد وتقول في: خاف خاف وهكذا.

والنوع الثاني إمالة الفتحة إلى الياء وهي الإمالة الصغرى، وتكون في المواضع وأقول ذلك هي سر ابن مالك ففي القيامة فتحت الميم تميلها إلى كثرة، فتقول: القيامة لا القيامة بفتح خالصة ولا القيام ولكن بينهما القيامة.

رحمة، الصيحة، وهكذا والعامة في أغلب العالم العربي الآن عندهم إمالة، فعندنا مثلاً كلمة "زيد" ينطق بها العامة فيقولون "زيد" لا بفتحة "زيد" ولا بكسرة خالصة "زيد" وإنما

بحركة بينهما، هذه الإمالة "زيد".

"بيت" "بيت" وجمل كثيرة في الجزيرة في الصعيد في الشام في المغرب كثيرة جداً، الإمالة فصحية قديما وحديثا هي فصحية طيب.

بعض الأخوة في متخصص في القراءات أو يعرف القراءات تقرأ لنا بعض المواضع في الإمالة في الكبرى أو الصغرى، لنستمع إلى الإمالة نعم.

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

أرفع صوتك، الضحى في أكثر من إمالات، لحظة قد تأتي بمكبر الصوت، تأتي للإمام لكي يصل لابد أن يسمع النطق الصحيح للإمالة بصوت واضح وأقرأ نعم.

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَالضُّحَى﴾ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى﴾ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴿[الضحى: ١-١١].

نعم تقول هذه قراءة وأقول أن القراء كلهم أمالوا وإن اختلفوا في الإمالة إلا ابن كثير، لكن المراد الاستماع إلى لفظ الإمالة، والآن ندخل فيما قاله ابن مالك رحمه الله تعالى، فبدأ ابن مالك ببيان الكلمات التي تمال ألفاتها يعني؛ بدأ بالكلام على إمالة الألف، كل ألف تمال؟ لا؛ تبين الألفات التي تمال فقال:

أَلِفَ الْمُبْدَلِ مِنْ يَ فِي طَرَفِ	أَمِلَ كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفَ
دُونِ مَزِيدٍ أَوْ شُدُودٍ وَلَمَّا	تَلِيهِ هَا التَّائِيثُ مَا الْهَاءُ عَدِمَا
وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ	يَوُلُّ إِلَى فَلْتُ كَمَا ضِي خَفَ وَدُنْ
كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ وَالْفَصْلُ اغْتَفَرُ	بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا كَجَبِيهَا أَدُرْ

كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي تَالِي كَسْرٍ أَوْ سُكُونٌ قَدْ وَلِي
كَسْرًا وَفَضْلُهَا كَلَا فَضْلٍ يُعَدُّ فِدْرَهَمًاكَ مَنْ يُمْلَهُ لَمْ يُصَدِّ

قوله في البيت الأول: (كَذَا الْوَاقِعُ)، كذا في أغلب النسخ وجاء في بعضها بالنقض كذا الواقع فكذا الواقع خبر مقدم ومبتدأ مؤخر وكذا الواقعة أي؛ وكذا أمل الواقعة.
وقوله في البيت الأول: (دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُدُوذٍ وَلِمَا) في أغلب النسخ وجاء في لفظ هذه الواو دون مزيد وشذوذ.

وقوله في البيت الثالث: (وَالْفَضْلُ اغْتَفِرَ) البناء للمجهول، الفصل مرفوع مبتدأ، وجاء في بعض النسخ والفصل يغتفر البناء للمعلوم، الفصل مفعول مقدم.
وقوله في المثال: (كَجَبِيهَا أَدِرْ) أي؛ تميل أدر كجبيها أدر فإن قلت: وكيف نقرأ هذا المثال في الألفية ونحن نقرأ الألفية الآن سنقرئها بالإمالة أم نقرئها بغير الإمالة؟ هذه الأمثلة التي نذكرها للإمالة في أثناء هذا الباب، الجواب أن الظاهر بل المتعين ألا نقرأ بالإمالة لأمرين:

الأول: أنه لو قرأت بالإمالة، لكان الذي ينبغي أن نقرأ الألفية كلها بالإمالة، كل ما يجوز بالإمالة ليست فقط الأمثلة.

الأمر الثاني: أن يكون المتعين هو ما سيأتي في البيت الثاني عشر إذ يقول فيه: (وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنْلِ تَمَكُّنًا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرِهَا وَغَيْرِنَا) يعني ها ونا تمل، فلو أملناها هنا لخالفت الشطر الأول يعني لاختلف الروي هنا بين تمكنا وغيرنا وهذه المخالفة لا يصح في النظر.
وثالثا: أن هذا هو الذي أخذناه وسمعناه من من؟ راوي الألفية.

وكذلك في قوله في البيت الخامس: (كَسْرًا وَفَضْلُهَا كَلَا فَضْلٍ يُعَدُّ فِدْرَهَمًاكَ مَنْ يُمْلَهُ لَمْ يُصَدِّ) كذلك مثال على الإمالة فتقول في درهمك درهميك فتميل الألف، ثم بعد ذلك بعد أن ذكر الألفات التي تميل يذكر الأشياء التي تمنع الألف من الإمالة.
موانع إمالة الألف فقال:

وَحَرْفُ الْإِسْتِعْلَا يَكْفُ مُظْهَرًا مِنْ كَسْرٍ أَوْ يَا وَكَذَا تَكْفُ رَا
 إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدُ مُتَّصِلٌ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّلَ
 كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنِ اثْرُ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعِ مِرْ
 وَكَفُ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُ بِكَسْرِ رَا كَغَارِمًا لَا أَجْفُو
 وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالْكَفُ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ

وقوله: (وَحَرْفُ الْإِسْتِعْلَا) حروف الاستعلاء هي مجموعة في خص، قذ، ضغط.

وقوله: (مِنْ كَسْرٍ أَوْ) فيه تخفيف للهمزة للحذف والنقل.

وقوله في البيت الثامن: (يَسْكُنِ اثْرُ) ثم خفضت الهمزة بالحذف والنقل.

قوله: (كَالْمِطْوَاعِ مِرْ) مثال.

وقوله: (مِرْ) فعل أمر من قول ماره يميره ميرة إذا أتاه الميرة فيقول: (مِرْ المطواع) يعني هات له ميرة أعطني طعاما (المطواع) هذا مثال على ما يمال؛ فتميل الألف فتقول (المطواع).

وقوله في البيت التاسع: (وَكَفُ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُ) يسميه بعضهم كف الكف، يعني كفها ينكف، هي تكف الراء ثم يأتي شيء يكفها عن الكف فيسمونه كف الكف.
 وقوله: (كَغَارِمًا) مثال لما يمال فتقول: ها غارما.

وقوله في البيت التاسع أيضًا في الموضعين: (رَا، وَكَفُ مُسْتَعْلٍ) هذه قاعدة الألفية أنها تكتب دون تنوين مع أنها مخففة من قولك: (را) فتكتب بألف وهذا الذي في جميع النسخ، وفي ظهر الشروح؛ إلا شرح الشاطبي الذي ذكر أنه يجب أن يقوم بالتنوين لأن أخذه (راء) ثم حذفنا الهمزة فأنحذفت معها حرف الراء والتنوين يبقى فينتقل إلى آخر حركة في الكلمة وهي حركة الراء، راء ثم نأتي بتنوين (وكف مستعل ورن) ينكف برن وما قاله اجتهد المقياس.

وقد بينا الذي في النسخ وهو له وجه، وقد تكلمنا على المسألة في أوسع من ذلك في

موضع سابق في البيت الحادي والأربعين في باب المعرب والمبني في قوله: (وما بثناء وألف) ولم يقل وما بكل.

وقوله في البيت العاشر: (وَلَا تُمَلِّ لِسَبَبٍ) هذا الذي في جميع النسخ بطريقة واحدة وشرح ابن طالون ففيهما (ولا تمل بسبب لم يتصل).

ثم؛ يقول ابن مالك رحمه الله تعالى: إن الإمالة قد تجوزها المناسبة، الإمالة بالمناسبة هذا عنوان البيت، الإمالة للمناسبة، هناك ألفات ليس لإمالتها سبب من الأسباب التي ذكرت من قبل، ليست من الأسباب التي تمال، لكن قد تمال بسبب المناسبة، يعني الكلمة التي قبلها مثلاً الحرف الذي قبله يميل فيمال معه، أو تقع في آخر الآية السابقة في آخر الآية كلمة ممالة فتميل الثانية لمناسبة الأولى، ثم الإمالة للمناسبة فقال:

وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبِ بَلَا دَاعٍ سَوَاهَا كَعِمَادًا وَتَلَا

وقوله: (كَعِمَادًا) بألف بلا تنوين ليست عماد لأن المراد عندما تقف على عماد فإنك تميل الألفين، فالألف الأولى في عماد لها سبب، هو أن قبلها ليس علينا قبلها مباشرة قبلها وهو العين في عماد كجهد وليس بينها وبين حرف استعلاء يمنع، ليس بينهما فاصل يمنع، تقول عماد أو عميد ثم الألف عماد لك أن تميلها مع أنها ليس لها سبب إمالة، تميل الألف الثانية لأن الأولى ممالة فتقول: عميد وكذلك (تلا) يريد التي في قوله عز وجل: ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا﴾ [الشمس: ١] هذه تلا من تلا يتلو ولا من تلا يتلي؟ تلا يتلي والآن ما تمال إلا تناسوها الواو، وإنما الألف المبدل من الياء، لا على قبل الياء لكن إذا كانت من قبله لا تمال، هذه لا تمال وليس لها حق الإمالة، لأنها منقلبة عن واو.

ومع ذلك أميلت لمناسبة رؤوس الآيات، وفي رؤوس الآيات ما يمال كقوله تعالى: ﴿إِذَا جَلَّاهَا﴾ [الشمس: ٣] جلا فمضارعه يجلي عادت إلى الياء، فلك أن تميل جلاها، جلاها في هذا تميل باقي رؤوس الآيات للمناسبة، أما في اللغة فلك ألا تميل.

ثم بعد ذلك يتكلم عن إمالة المبني فيقول:

وَلَا تُمِلُّ مَا لَمْ يَنْلُ تَمَكُّنَا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَهَا وَغَيْرَنَا

الإمالة من التخفيف تصرف، والتصريف لا يدخل على الحرف المبني كما قلنا قبل قليل حرف من الصرف ومع ذلك جاء في سماع إمالة هاء وإمالة ياء، فنص على ذلك في هذا البيت أن المبني لا يمال إلا ما سمع منه.

وكل ما سبق كان عن إمالة الألف، ثم يختم بيتين عن إمالة الفتحة من الكسرة فيقول:

وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفٍ اِمْلُ كَلَّا يُسِرَّ مِلَّ تُكْفَ الْكُلْفُ
كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّائِيثُ فِي وَقَفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلْفٍ

قوله (لَا يُسِرَّ): يعني الأمر الأيسر يعني الأسهل.

وقوله في البيت الأخير (يليه): في بعض النسخ تليه وفي هذان البيتان تبين المواضع التي يجوز فيها إمالة الفتحة إلى الكسرة هذا ما يتعلق بباب الإمالة هناك سؤال يا إخوان فيما سبق

تفضل

سؤال

نعم لم يقع في نسخي إلا يليه في البيت الأول (دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُدُودٍ وَلَمَّا تَلِيهِ هَا التَّائِيثُ مَا أَلَهَا عَدَمًا) لم يقع عندي إلا يليه مع أنه يجوز، النحو اللغوي لك فيه أسماء الكلمات أن تؤلف لكن في تحقيقي أنا أكثر من هنا نعم الذي عندي بالياء (يليه) هنا وفي الأخير (يليه) وتليه) نعم.

طيب إذا انتقل إلى الباب السبعين وسماه باب التصريف وعقده في ثلاث وعشرين بيتًا، ويرى بعضهم أن التصريف يبدأ من هذا الباب، وأن كل ما سبق يدخل في النحو، وقلنا وأشرنا من قبل إلى أن بعضهم توسع في التصريف وأن بعضهم يضيق التصريف، فالإمالة عند كثير من النحويين كسيبويه جعلها في النحو، الوقف لا شك أنه تبع النحو، الوقف من النحو لكن جمع التفسير، التصريف هذا اختلفوا فيه، بعضهم يقول وضعوه في النحو، وبعضهم وضعوه في الصرف.

أما هذا التصريف وما سيذكره فيه هذا تصريف محض، عبارة عن أبنية أسماء وأبنية الأفعال، المجرد من الأسماء، مبنيتها وأوزانها والمزيد من الأسماء، وكذلك الأفعال المجردة منها، كيف نزن الحروف الأصلية، كيف نزن الحروف الزائدة، كيف نعرف أن هذا الحرف أصلي أو مزيد، هذا تصريف لا شك فيه.

وذكر رحمه الله في هذه الآيات خمس مسائل:

المسألة الأولى: ما يدخله التصريف وما لا يدخله.

المسألة الثانية: أقل الحروف الأصلية وأكثرها.

المسألة الثالثة: أوزان المجرد من الأسماء والأفعال.

المسألة الرابعة: الفروق الأصلية وكيفية وزنها.

المسألة الخامسة: الحروف الزائدة وضوابط زيادتها.

فيبدأ في الكلام على ما يدخله التصريف وما لا يدخله فيقول:

حَرْفٌ وَشَبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي

فالحروف والأسماء المبنية لا يدخلها تصريف، ويدخل التصريف ما سواهما من الأسماء المعربة والأفعال.

وقوله: (بري) الذي يظهر أنه مخفف من بري وحذفت الهمزة وقد يكون مخفف من برأ نعم.

ثم تكلم على أقل الحروف الأصلية فأقل ما تكون عليه الكلمة من الكلمات التي يدخلها التصريف يعني؛ الأسماء المعربة والأفعال أقل ما تكون عليه ثلاثة أحرف، فقال:

وَلَيْسَ أَذْنَى مِنْ ثَلَاثِي يَرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غَيْرَا

طب والذي لا يقبل التصريف كالحروف والأسماء المبنية، هذه قد تأتي على حرف أو حرفين أو ثلاثة، لكن الذي يقبل التصريف من الأسماء المعربة والأفعال أقل ما يكون عليه ثلاثة فإن قلت غد وأخ هذا على حرفين نقول هذه ثلاثة لكن حذف حرف منه وهذا قوله:

سوى ما غير يعني ما حذف منه شيء من الحروف الأصلية.

ثم بعد ذلك يتكلم على ألف قد تزيد فيه حروف زائدة، تزيد في خمسين حرف، أقل شيء قلنا ثلاثة طب وإذا زدت فيه قد تزيد فيه حرفا فيكون رباعيا تزيد فيه حرفين يكون خماسيا، تزيد فيه ثلاثة سداسيا ماضي كم من ثالث بالزيادة يقول:

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ أَنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سَبْعَا عَدَا

الاسم عرفنا أن أقل ما يكون عليه ثلاثة، فإذا كان مجردا كل حروفه أصلية فأكثر ما يزد خمسة، فإذا زدنا في الحروف المزيدة فأكثر ما تكون عليه سبعة عشر، ما يزيد ثمانية عشرة إلا إذا الكلمات اتصلت بعضها ببعض إذا كان اسم واحد لا يزيد عن سبعة أحرف ولا ينقص عن ثلاثة أحرف.

ثم بعد ذلك ذكر أوزان الاسم الثلاثي المجرد ما أوزانه؟ له عشرة أوزان سيذكرها فنقول:

وَعَبَّرَ آخِرَ الثَّلَاثِي افْتَحَ وَضُمَّ وَاكْسِرَ وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعَمَّ
وَفِعْلٌ أَهْمَلٌ وَالْعَكْسُ يَقِلُّ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفِعْلٍ

يقول (وَعَبَّرَ آخِرَ الثَّلَاثِي): الثلاثي الأخير على قبله ماذا يبقى؟ الأول والثاني، يقول غير آخر الثلاثي افتح وضم واكسر، إذا الأول الفتح والضم والكسر، والثاني الفتح والضم والكسر، وزد تسكين ثانية أيضا مع الفتح والضم والكسر لك في الثالثة تسكين إذا كم في الحفظ الأول ثلاثة وفي الثاني أربعة ضرب ثلاثة اثني عشرة وزنا، فعل، فعل، فعل، فعل هذا الأول والأمثلة فعل مثل جبل، فعل مثل حذر، فعل مثل عضد اثني عشرة وزنا.

الاسم لم يأتي إلا عن عشرة فقط، اثنان منهما لم يستعملا مهمل وهما قال وفعل أهمل هذا واحد فقط، وفعل لم يأتي في الأسماء هذا خاص بالأفعال، فسقط وزنان وبقي المجرد الثلاثي عشرة أوزان ثم ذكر أوزان الفعل الثلاثي المجرد يأتي على كم وزن؟ قال:

وافتَحَ وَضُمَّ وَاكْسِرَ الثَّانِي مِنْ فِعْلٍ ثَلَاثِي وَزِدْ نَحْوَ ضَمِنْ

وافتح وضم واكسر الثانية، الفعل الثلاثي ثلاثة أحرف، الأخير إعراب وبناء طيب يقول الثاني: افتحه وضمه واكسره والأول سكت عنه إذاً لك أن تقول فعل جلس، وفعل: شرب، فعل: كرم، وازن نحو فعل مثل: أخذ وضرب، هذا أوزان الثلاثي، الفعل الثلاثي ليس له إلا فعل، وفعل، وفعل، وفعل.

إذاً الاسم الثلاثي المجرد عشرة والفعل الثلاثي المجرد أربعة، ثم يتكلم على منتهى الفعل، الفعل منتهاه سواء كان مجرداً أو كان مزيداً فقال:

وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدًا وَإِنْ يُزْدَفِيهِ فَمَا سِتًّا عَدًا

الفعل أقل ما يكون عليه رغم أنه ثلاثة، بل أكثر ما يكون إن كان مجرداً أربعة، وإن كان مزيداً ستة أي أنه ينقص عن الاسم بدرجة، الاسم المجرد يصل إلى خمسة، والفعل المجرد أربعة، والاسم المزيد سبعة والفعل المزيد ستة، ثم يذكر أوزان الاسم الرباعي للمجرد فيقول:

لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ وَفَعْلَلُ وَفُعْلُلُ
وَمَعْ فَعْلَلُ فُعْلُلُ

كم ذكر من وزن؟ ستة أوزان ولا خمسة؟ ستة أوزان ثم يذكر بعد ذلك أوزان الاسم الخماسي المجرد فيقول:

فَمَعْ فَعْلَلِ حَوَى فَعْلَلًا
كَذَا فُعْلَلٍ وَفَعْلَلٍ وَمَا غَايِرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ انْتَمَى

فالاسم الخماسي المجرد ذكر له أربعة أوزان، كل ما يخالف هذه الأوزان يأخذ عنها هو إما في زيادة أو نقص، ثم بعد ذلك يبدأ بالكلام على الحروف الأصلية ووزنها والحروف الزائدة وضوابط زيادتها، فيبدأ بالكلام على الحروف الأصلية وكيفية وزنها فيقول:

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمَ فَأَصْلٌ وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا اخْتِذِي
بِضْمَنِ فَعْلٍ قَابِلِ الْأَصُولِ فِي وَزْنٍ وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتَفَى

وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أَضِلَّ بَقِيَ كَرَاءٍ جَعْفَرٍ وَقَافٍ فُسْتُقٍ
وَأِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَضِلَّ فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَضِلِّ
وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سَمْسِمٍ وَنَحْوِهِ وَالْخُلْفُ فِي كَلَمَلِمٍ

فذكر أن الأصل هو الذي يلزم ولا يحذف في شيء من تصنيفات الكلمة، وإنك إذا أردت أن تلزم الحروف الأصلية فإنك تلزمها بفعل يعني بقاء العين واللام.

وقوله في البيت السادس والعشرين وآخره: (اكتفي) هذا في بعض النسخ اكتفي فاكثفي مبني للمعلوم فعل ماض واكتفي فعل أمر.

وقوله في آخر البيت السابع والعشرين: (وَقَافٍ فُسْتُقٍ) فستق بفتح التاء وعلى ذلك شرح الشاطبي أيضا والتاء في فستق فيها الضم والفتح فستق إلا أنه على رواية مشهورة فستق يكون في البيت أي بإسناد التوجيه فالذي قبل قاف مفتوحة، وعلى الرواية الثانية فستق يسلم البيت من هذا العيب.

وقوله في البيت الثامن والعشرين في نهاية شطري: (وَأِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ) في أغلب النسخ ينتهيان باللام المكسورة وجاء في نسخة ابن هشام بياء بعد اللام فأصلهما (وإن يك الزائد ضعف أصلي) ثم حذفت الياء وصارت أصل.

وقوله في البيت التاسع والعشرين: (وَالْخُلْفُ فِي كَلَمَلِمٍ) الخلف أي الخلاف وفي أغلب النسخ بالرفع والخلف فهو مبتدأ، وفي بعض النسخ للجر والخلف فهو معطوف على قول تخفيف يحكم بتأصيل حروف سمس وبالخلف.

ثم يتكلم بعد ذلك على حروف الزائدة وضوابط زيادتها كيف نعرف أن هذا زائد أو ليس بزائد الحروف الزائدة وضوابط زيادتها فيقول:

فَأَلِفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَضْلَيْنِ صَاحِبَ زَائِدٍ بَغَيْرِ مَيْنِ
وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقْعَا كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُؤٍ وَوَعَوَعَا
وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةٌ تَأْصِيلُهَا تَحَقَّقَا

كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلْفٍ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدَفَ
وَالْتُونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ وَفِي نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أَصَالَةٍ كُفِّي
وَالْتَاءٌ فِي التَّائِيثِ وَالْمُضَارَعَةِ وَنَحْوِ الْاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ
وَالْهَاءُ وَقَفًّا كَلِمَةً وَلَمْ تَرَهُ وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهَرَةِ
وَأَمْنَعُ زِيَادَةً بِلَا قَيْدٍ ثَبَتَ إِنَّ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةً كَحَظَلَّتْ

وقوله في البيت الحادي والثلاثين: (فِي يُؤْيُؤُ وَوَعَوَا) اليؤيؤ جانح يشبه الباشق والباشق بفتح الشين ووعوع فعل ماض يقال ووعع الذئب ونحو ووعوع إذا قرب.

وقوله في البيت الثالث والثلاثين: (كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ) هذا الذي في جميع النسخ، وظاهر الشروح إلا شرح الشاطبي، فجاء فيه كذاك همز آخر بالإضافة والمعني واحد لا إله إلا الله. وفي البيت السادس والثلاثين يقول ابن مالك:

وَالْهَاءُ وَقَفًّا كَلِمَةً وَلَمْ تَرَهُ وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهَرَةِ

يقول أن الهاء في قوله: (لم) والهاء في: (لم تره) زائدة والهاء التي تكلمنا عليها من قبل، واللام في الإشارة المشتهرة التي تدخل في نحو ذلك نقول زائدة.

قال ابن هشام في أوضح المسالك: وأما تمثيل ناظم وابنه وكثير من النحويين للهاء الزائدة بنحو (لما، ولم تره، وللام لذلك وتلك) فمردود لأن كل لام من هاء السكت ولام البعد كلمة برأسها، وليست جزء من غيرها وكلامه صحيح، والحرف الزائد أن تزيد حرفاً في كلمة كأن تأتي إلى كتب وتزيد فيها ألف وتقول: كاتب والألف زائدة.

إن قلنا: (كتابي) فلا نقول إن ياء المتكلم زائدة، فالكتاب كلمة وياء متكلم كلمة أخرى، إلا أن من طبيعته الاتصال لأنه ظن المتصل، هذه كلمة وهذه كلمة، وكذلك الهاء هاء السكت ليست زيادة وإنما كلمة مستقلة حرف يؤتي به عند السكت، حرف سكت، فلا نقول أنه زائد كتاء التائيث في ذهبت لا نقول حرف زائد كلمة فعل ماضي والتاء كلمة مستقلة حرف تائيث، فاعتراضه سليم.

وقوله في هذا البيت (كلمة) كم حرف؟ أربعة أحرف، ولا أربع كلمات؟ أم كلاهما؟ كلاهما هاء وقف كلمة أربعة حروف وهي أربع كلمات لأن الكاف هذا حرف تمثيل، واللام حرف جر، والميم هي ما الاستفهامية لكن حذفت ألفها لأنها مسبوقه بلام الجر، والهاء حرف سكت فأربع كلمات ثلاثة أحرف واسم.

وفي هذا ألغي المكودي فقال:

يا قارئ ألفية ابن مالك	وسالك في أحسن المسالك
في أي بيت جاء من كلامه	لفظ بديع الشكل في انتظامه
حروفه أربعة تضم وإن	تشاء فقل ثلاث واسم
وهو إذا نظرت فيه أجمع	مركب منك بما أربع
وصار بالتركيب بعده كلمة	وقد ذكرت نظمه لتفهمة

ذلك كما في قوله الأول وصار بالترحيب بعده كلمة، فأجابه كثيرون: ومن الذي أجاب الذي قال وهذا جواب منتظمة في غصن أم غرائب ملك سما أم كلمات غزت في كلمة. وقوله في البيت السابع والثلاثين: (إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةً) وفي رواية حجة فتبين فعل وحجة نائب فاعل فتبين حجة أي تبين ثم حذفت تاء وحجة فاعل كما سيأتي.

بهذا تنتهي من هذا الباب وهذا التخريج الذي سيذكر بعده فصل يتبعه، نبدأ بالفاصل نعم لا أري المؤذن ها طيب هذا الفاصل عقده رحمه الله ممكن دقيقتين كثير طيب هذا الفاصل عقده في خمسة أبيات وخصه جميعا بالكلام على مسألة واحدة وهي الكلام على زيادة همزة الوصل فسمي الباب فصل بزيادة همزة الوصل وفي بعض النسخ في زيادة همز الوصل فقال:

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَتْبَعُ	إِلَّا إِذَا ابْتُدِيَ بِهِ كَأَسْتَبْتُوا
وَهُوَ لِفِعْلِ مَاضٍ اخْتَوَى عَلَى	أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوِ أَنْجَلِي
وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ وَكَذَا	أَمْرُ الثَّلَاثِي كَاخْشَ وَأَمْضٍ وَأَنْفَذَا

وَفِي اسْمِ اسْتِ ابْنِ ابْنِ سَمِعَ وَاثْنَيْنِ وَامْرِئٍ وَتَأْنِيثٍ تَبَعُ
وَأَيُّمُنْ هَمْزُ أَلْ كَذَا وَيُبدَلُ مَدًّا فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

وقوله (وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ) في البيت الأربعين كذا في أكثر النسخ وفي بعضها بالرفع،
والأمر والمصدر.

وقوله في البيت الحادي والأربعين: (وَفِي اسْمِ اسْتِ) وهو دبر الإنسان من ذكر أو أنثي
ولا يطلق على شيء آخر.

وقوله (ابْنِ): للميم للمبالغة.

وقوله (وَتَأْنِيثٍ): كذا في بعض النسخ للرفع وجاء في بعض النسخ لتأليف للجعر، والله
أعلم.

نكمل إن شاء الله بعد الصلاة.



الدرس السابع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نحن في ليلة السابع والعشرين من شهر رجب من سنة ثنتين وثلاثين وأربعمائة وألف، في جامع الزهراء في مدينة البصرية، لنعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس العاشر من دروس فتح ألفية ابن مالك -رحمه الله- وهو الدرس الأخير من هذه الدروس. فنحمد الله عز وجل في الختم، كما حمدناه في البداية. ونسأله أن ييسر ما بقي، إنه على كل شيء قدير.

فتحنا إلى الآن يا إخوان سبعين باباً، وقبل أن نكمل؛ نفتح المجال للأسئلة -إن كان ثمة أسئلة- نعم. إذن ندخل إلى الباب المتم السبعين من أبواب هذه الألفية، وهو باب الإبدال. باب الإبدال عقده -رحمه الله تعالى- في ستة وعشرين بيتاً، ثم عقد بعده فصولاً تتبعه. فيكون هذا الباب مع فصوله التالية في ثمانية وأربعين بيتاً، فيكون على ذلك أطول أبواب الألفية.

وذكر فيه رحمه الله تعالى أربع مسائل.

الأولي: حروف الإبدال. الثانية: إبدال حروف العلة همزة. والثالثة: إبدال الهمزة حرف علة. والرابعة: إبدال حروف العلة من بعضها. والإبدال الذي سيذكر ابن مالك حروفه؛ وهي (هدأت معطياً). الإبدال: هي إبدال حرف من حرف؛ أي قلب حرف إلى

حرفٍ آخر؛ وإنما يكثر ويضطرد في حروف العلة والهمزة. حروف العلة وهي الواو، والألف، والياء؛ مجموعة في (واي) والهمزة، هذا أكثر ما يكون فيه الإعلال. فلنأخذ أمثلةً سريعةً قبل أن ندخل في الباب: فالهمزة مثلاً تُبدل من حروف العلة، يعني إذا حرف من حروف العلة الألف أو الواو أو الياء؛ ثم تقلبها إلى همزة؛ كقولك مثلاً: (قال-يقول) يقول: هنا عَيْنُ الكلمة؛ الحرف الثاني واو، (يقول)؛ واو. ثم هات اسم الفاعل من (قال-يقول): قائل.. قائل، والأصل: (قاول) من (قال-يقول): (قاول) لكن قلبنا؛ قلبت العربُ الواو همزة. قائم؛ (صام-يصوم-صائم) وهذا مضطرد، هذا يسمى إبدال، هم أبدلوا حرفاً من حرف. طيب، كذلك مثلاً نقول: (سما-يسمو) اللام: واو.. الحرف الأخير واو (سما-يسمو) ثم خذ: فَعَال من (سما-يسمو) صُغ فَعَال من (سما-يسمو). ستقول: سماء.. سماء، والأصل: سماؤ، من (سما-يسمو) سماؤ؛ لكن الواو هي وقعت بعد ألف في الطرف؛ فُلبت همزة. هذا يُسمى: إبدال.

طيب بالعكس، يعني إبدال حروف العلة من الهمزة؛ يعني قلب الهمزة إلى حرف علة. عكس الصورة السابقة. مثال ذلك: أثر، الفعل: أثر (أثر زيد أخاه) أثر.. أثر هذا من الفعل أثر، أصله الثلاثي (أَثَرَ) أثر. طيب مثل: ذهب، ثم خذ أَفْعَل من ذهب؛ ماذا تقول؟ أَذْهَبَ: تأتي بالهمزة -همزة أَفْعَل - ثم تأتي بالحرف الأول (الذال): أَذْهَبَ. ثم أثر: خذ أَفْعَل من أثر، طبعاً هناك همزة -همزة أَفْعَل ثم همزة أثر - ستكون أَأْثَرَ.. أَأْثَرَ؛ فاجتمعت همزتان، الثانية ساكنة. (إذا اجتمعت همزتان الثانية ساكنة؛ فإنها تُقلب من جنس حركة ما قبلها) فنقول: أثر، ولا نقول: أَأْثَرَ. كذلك آمن.. (آمن-يؤمن) أبدل همزة، هات المصدر؛ (آمن-يؤمن) (آمن-يؤمن) آمن. (آمن-يؤمن) آمن على وزن إفعال. إيمان: من أَمِنَ، أَمِنَ: أوله همزة، إفعال: إيمان، أصله إيمان، ثم قلبنا الهمزة الثانية إلى: أكثر إيمان، هذا يُسمى: إبدال.

وحروف العلة أيضاً بعضها يُقلب إلى بعض، الواو قد تُقلب ياءً، والياء تُقلب واوًا، والألف تُقلب واوًا، وهكذا. كل ذلك موجود. مثال ذلك: مصباح.. جمعه. مصابيح:

انقلبت الألف في مصباح إلى ياء في مصابيح. الكاتب: صغره.. كويتب، الألف انقلبت واو. طيب، (قام-يقوم) هات المصدر.. (قام-يقوم-قيام) هي أصلها (قام-يقوم-قوام) لأن العين واو (قام-يقوم-قوام) لكن الواو إذا انكسر ما قبلها تُقلب ياء: قيام. هذا ماذا؟ يسمى إبدال.

وكذلك لو.. قس مثلاً: باع.. ما المضارع؟ (يبيع) والمصدر: (بيع) إذن ما العين عين الكلمة (الحرف الثاني)؟ ياء. (يبيع-بيع) أين الياء في باع؟ باع: هذه ألف ليست ياء، هي ياء أصلها (بيع) ياء، مثل: ذهب، لأننا قلنا قبل قليل أن الفعل الثلاثي كم له من وزن؟ فكروا - قبل قليل - (فَعَلَ - فَعِلَ - فُعِلَ) ما فيها (فَعَلَ) باع: على وزن: فَعَلَ، يَبِعُ - يبدو هذه يَبِعُ - يَبِعُ. لكن من القواعد التي ذكرها ابن هشام أن حرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبله؛ قلب ألفاً (بَيَعَ) ياء حرّكت بأي حركة منفتح ما قبلها؛ فقلبت ألف: باع، يقوم، إذن (قَوِّم - قام) يصوم (صَوِّم - صام) هذا هو المراد بالإبدال.

ندخل بعد ذلك إلى الأبيات، بدأ ابن مالك بذكر حروف الإبدال؛ فقال رحمه الله تعالى: أحرفُ الإبدالِ هدأتُ مُوطِياً

فجمعها لنا في هذه العبارة، وقوله هذا أتى.. هذا الذي في بعض النسخ، وفي بعض النسخ (هدأتُ موطِياً)، ثم بدأ في الكلام على إبدال حروف العلة همزة؛ أي قلب حروف العلة إلى همزة؛ فقال:

فأبدلَ الهَمْزَ مَنَ وَوَيا
أخراً أثرَ أَلِفٍ زَيْدٍ وفي
والمَدَّ زَيْدٍ ثَالِثاً في الواحدِ
كذا كَثانِي لَيَّينِ اكْتَفَا
فاعِلٍ ما أَعْلَ عَيْنُ ذَا اقْتَفَى
هَمْزاً يُرَى في ثَلٍ كالقلائدِ
مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نِيفَا
فذكر المواضع التي تُقلب فيها حروف العلة إلى همزة؛ ثم يذكر عكس ذلك، أي إبدال

الهمزة حرفاً من حروف العلة، قلبُ الهمزة إلى حرفٍ من حروف العلة، فيقول:

وافتَحْ وَرُدَّ الهمزِ يا فيما أُعل	لاماً وفي مثل هِراوةٍ جُعِل
واوًا وهمزًا أولَ الواوِ—ن رُدْ	في بدءِ غَيْرِ شِبْهِه وُوفي الأشْلُ
ومَدًّا أَبْدِلْ ثاني الهمزين مِنْ	كلمةٍ ان يسكن كآثر وائْتَمِن
إن يُفْتَحْ إاثر ضَمِّ أو فَتَحِ قلب	واوًا وياءً إاثر كسرٍ ينقلب
ذو الكسرِ مُطلقًا كذا	وما يُضَمُّ واوًا أَصِرْ ما لم يكن لفظًا أتم
فذاك ياءً مُطلقًا جا	وأؤم ونحوه وجهين في ثانيه أُم

وقوله: ومَدَّ مدٍ، أي (ومدًّا أَبْدِلْ) ثم خَفَّف الهمزة بحذفها ونقل حركتها، وكذلك في قوله: (كلمةٍ ان) كذلك: خَفَّف الهمزة ونقل حركتها، ثم إن النون ستُدغم في الياء فتذهب، فتقول: (كلمةٍ ان يسكن) (كلمةٍ ان يسكن). قوله: (وائْتَمِن) كذا في أكثر النسخ، ومنها نسخة ابن هشام، وجاء في بعض النسخ وبعض الشروح (كآثر وائْتَمِن) ببناء الفعل للمجهول. وقياس ذلك إملائيًّا -إذا جعلناها فعلاً مبنيًّا للمجهول- أن تُكتب الهمزة على واو، سنجعل همزة (واوْتَمِن) والهمزة على واو حينئذٍ لأنها سُهِّلَتْ إلى الواو. أما على لفظ فعل الأمر: (وائْتَمِن) فإنها ستكتب على كرسي لأنها ستُسَهَّل حينئذٍ إلى الياء. وقوله في البيت الثاني والخمسين: (وأؤم) هو فعلٌ مضارع بضم الهمزة الثانية (أؤم) بمعنى: أقصد... بمعنى: أقصد. وكذا في جميع النسخ والشروح التي اطلعت عليها؛ إلا شرح الشاطبي؛ ففيها بفتح الهمزتين، أي (وأأم) وقال الشاطبي: هكذا رأيت في النسخ (أأم) على وزن (أعم). وقوله في البيت الثاني والخمسين: (ونحوه) بالرفع كذا في آخر نسخ، وجاء في بعضها بالنصب (ونحوه). فهو منصوبٌ على الاشتغال؛ لقوله: (أؤم) وإن رفعناه؛ فهو مبتدأ مرفوع.

ثم بعد ذلك يتكلم ابن مالك على: إبدال الألف ياءً. الآن سيبدأ بالكلام على قلب حروف العلة بعضها من بعض، وسيبدأ بذكر إبدال الألف ياءً؛ أي قلبُ الألف ياءً. يقول:

وياءِ اقلِبْ الفَا كسراً تَلَا أو ياءِ تصغيرٍ بواوٍ ذا أفْعَلَا

في آخرٍ أو قبلِ تا التَّأْنِيثِ أو زيادَتِي فَعْلَانِ
ثم ينتقل إلى الكلام على قلب الواو ياءً، وقلب الياء واوًا.. قلب الواو ياءً، وقلب الياء
واوًا، قلب الواو والياء بعضهما من بعض، فيقول:

ذا أَيضًا رَأَوْا في مصدرِ المَعْتَلِ عَيْنًا وَفِعْلٍ منه صَحِيحٌ غَائِبًا نَحْوُ الْجَوْلِ
وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعْلٍ أَوْ سَكَنُ فاحكم بهذا الإعلال فيه حيث عن
وصححوا فِعْلَةً وفي فِعْلٍ وجهان والإعلال أولى في الحِيلِ
والواو لأمَّا بعد فتحٍ يا انقلب كالْمَعْطِيَانِ يُرْضِيَانِ وَوَجَبَ
وقوله في البيت الخامس والخمسين (في مصدر المَعْتَلِ) جاء في بعض النسخ: المَعْلُ،
أي: (في مصدر المَعْلِ عَيْنًا) وقوله في البيت السابع والخمسين: (وصححوا فِعْلَةً وفي فِعْلٍ)*
وجهان والإعلال أولى في الحِيلِ) قال ابن هشام في أوضح المسالك: هذا الموضع ليس
مُحَرَّرًا في الخلاصة، ولا في غيرها من كتب الناظم.

وقوله في البيت الثامن والخمسين: (كالْمَعْطِيَانِ يُرْضِيَانِ) بضم الياء: يُرْضِيَانِ، وفي
بعض النسخ: يُرْضِيَانِ بفتح الياء، وهو لا يغير من الاستشهاد شيئًا.
ثم بعد ذلك يتكلم ابن مالك على قلب الألف والياء واوًا. قلب الألف والياء واوًا.
النقل بالياء والنقل بالألف إلى واوًا، فيقول مع كلمة من البيت السابق:

ووجب ابدالُ واوٍ بعدَ ضمِّ من ألف ويا كموقنٍ بذالها اعترف
ويُكسَرُ المضمومُ في جمعٍ كما يُقال هيمٌ عند جمع أهيمَا
وواو اِثْرَ ضَمِّ رُدِّ اليامِتي القي لام فعلٍ او من قبلِ تا
كتاء بانٍ من رمي كمقدُّره كذا إذا كسبُعَانِ خَيْرَه
وإن تكن عينا لفعلٍ وُصِفَا فذاك بالوجهين عنهم يُلفَى

فقوله في البيت التاسع والخمسين، في آخره: (بذا لها اعترف) هذا الذي في جميع النسخ، (اعترف) في لفظ فعل الأمر. وضبط في بعض الشروح غير المحققة تحقيقاً علمياً؛ على لفظ المبني للمجهول: (بذا لها اعترف) وهذا لا يرقى إلى توقيف هذا الظرف في الألفية.

بعد ذلك يعقد ابن مالك رحمه الله تعالى فصلاً تابعاً لهذا الباب، فيقول: فصل، وهذا الفصل عقده في مسألة واحدة؛ وهي اعتلال لام (فعلَى) أو (فَعَلَى) يعني بفتح الفاء وضمها. فَعَلَى.. فَعَلَى: اللام هو الحرف الثالث. إذا جاءت اللام حرف علة؛ فما الحكم حينئذٍ؟ يبين ذلك في هذا الفصل الذي عقده في بيتين، فيقول:

من لام فَعَلَى اسماً أتى الواو بدل ياءٍ كتقوى غالباً جازا البدل
بالعكس جاء لام فَعَلَى وَضفاً وكون قُصوى نادراً لا يخفى
فتقوى: على وزن فَعَلَى، واللام -فَعَلَى- اللام قبل الألف المقصورة، واللام في تقوى:
حرف الواو. لكن تقوى مأخوذة من ماذا؟ من أي فعل تقوى؟ من (وَقِيَ-يَقِي) يقى.. يقى،
إذن فاللام واو أم ياء؟ يقى، لكان على القياس يُقال: ققي، لكن العرب في لام فَعَلَى يقبلون
الياء واوًا، فيقولون: تقوى. طيب.. وفي فَعَلَى بالضم، بالعكس: فَعَلَى، مثل دنيا.. دنيا، ما
اللام عندنا في دنيا؟ المنطوق في دنيا، ياء. لكن دنيا مأخوذة من ماذا؟ من (دنا-يدنو) من
الواو، فقياساً يُقال: فَعَلَى-دنوا) فقلبت الواو ياءً فصارت: دنيا.

نعم. ثم يعقد فصلاً آخر، وهذا الفصل في عشرة أبيات، يعقده في عشرة أبيات، ويتكلم فيه على ثلاث مسائل. المسألة الأولى: قلب الواو ياءً إذا جمعت الياء وأولهما ساكناً. المسألة الثانية: قلب الواو والياء ألفاً إذا تحركا وانفتح ما قبلهما. المسألة الثالثة: قلب النون ميماً.

أما المسألة الأولى وهي قلب الواو ياءً؛ إذا جمعت الياء والأولى منهما ساكنة، يعني مهما اجتمعت واو وياء.. مهما اجتمعت واو وياء -تقدمت الواو أو تقدمت الياء- تقول

اجتماعاً، مهما اجتماعاً والأولى ساكنة؛ فماذا تفعل؟ يجب أن تقلب الواو إلى ياء ثم تدغم؛ سواء كانت الواو الأولى أو الثانية، يجب أن تقلب الواو ياءً ثم تدغم. وفي ذلك يقول ابن مالك رحمه الله:

إِنْ يَسْكُنُ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَاءٍ وَاتَّصَلَا وَمِنْ عَرُوضٍ عَرِيَا
فِيَاءُ الْوَاوِ أَقْلَبْنِ مُدْغَمَا وَشَذَّ مَعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا
في قولهم: سَيِّد.. سَيِّد، سَيِّد: هذه على وزن: فَيَعِل.. فَيَعِل، يعني زدنا فيها ياء: فَيَعِل. و
سَيِّد مأخوذة من ماذا؟ من (ساد-يسود) يسود: العين واو، خذ: فَيَعِل من (ساد-يسود) العين
(فَيَعِل) العين: واو، إذن سنقول: سَيِّوِد.. سَيِّوِد، اجتمعت الياء والواو، والأولى ساكنة؛ فقلبنا
الواو ياءً وأدغمنا، فصارت: سَيِّد، وكذلك: مَيِّت من: (مات-يموت) وهكذا.

ذكر في الثانية: هي قلب الواو والياء ألفاً؛ إذا تحركا وانفتح ما قبلهما -الواو والياء- متى
ما تحركا بفتحة أو ضمة أو كسرة، متى ما تحركا، وانفتح ما قبلهما؛ فإنهما يُقلبان ألفاً. كما
قلنا قبل قليل في: (باع-يباع) باع: أصلها بَيَّع، الياء تحركت بفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، فقال:
باع. وبذلك يقول ابن مالك رحمه الله:

مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ بِتَحْرِيكِ أَصْلٍ أَلْفًا أَبْدَلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ
إِنْ حُرِّكَ التَّالِي وَإِنْ سُكِّنَ كَفْ إِعْلَالٌ غَيْرِ السَّلَامِ وَهِيَ لَا يُكْفِ
إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلْفٍ أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أَلْفُ
وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلَا ذَا أَفْعَالٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلَا
وَإِنْ يَبْنِ تَفَاعُلٌ مِنْ افْتَعَلَ وَالْعَيْنُ وَאוٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ
وَإِنْ لَحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالِ اسْتُحِقَّ صُحَّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقُّ
وَعَيْنٌ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخْصُ الْأَسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا
وقوله في البيت الثامن والستين: (من ياءٍ أو واوٍ) حُذِفَتْ، أو خُفِّفْنَاها بِالْحَذْفِ وَالنَّقْلِ،

وكذا في جميع نُسخ التحقيق. وجاء في بعض الشروح بالتقديم والتأخير؛ أي (من واوٍ أو ياءٍ). وقوله في آخر الشطر: (أُصْل) بفتح الهمزة وضم الصاد، كذا في نسخة ابن هشام - بخط ابن هشام - وكتب فوقها (صح) يعني هذا هو الصحيح، وكذا ضبطها أيضًا بهاء الدين بن النحاس، تلميذ ابن مالك، صاحب النسخة المشهورة من الألفية. وجاء في أكثر النسخ والشروح، بضم الهمزة وكسر الصاد، أي: (أُصْل). وهذه الرواية المشهورة الثانية (أُصْل) هي المناسبة للشطر الثاني، ليسلم البيت من عيب (سناد التوجيه)؛ (أُصْل - متصل).

وأما عن الرواية المصححة: (أُصْل - متصل) ففي البيت عيبٌ (سناد التوجيه). ولكن الضبط الأول المصحح هو ظاهرٌ شرح ابن مالك للبيت. ابن مالك شرح الألفية؟ شرح الأصل. وهذا البيت في الأصل؛ إذ قال في شرحه: ومعني (أُصْل): كان أصلاً. وضبط هذا اللفظ بهذا المعنى الذي ذكره ابن مالك في المعجمات، هو (أُصْل) كَكَرْم، في المعجمات: أُصْل الشيء: صار أصلاً، وليس فيه (أُصْل). أما الضبط المشهور: (أُصْل) بالبناء للمجهول؛ فلا وجه له؛ لأن الفعل لازمٌ ليس متعدياً؛ فلا يصح بناؤه لمجهول لعدم وجود ما ينوب عن الفاعل. فلذا قال ابن هشام في حواشيه على الألفية، قال: المتعين (أُصْل) لأنه لازم، فلا يُبنى لمفعول، ولم يُسمح فيه.

وفي البيت التاسع والستين قوله: (إن حُرَّكَ التالي) جاء في بعض نُسخ من الشروح: (إن حُرَّكَ الثاني).

وفي البيت الرابع والسبعين قال: (وعينٌ ما آخره) بالرفع، وهكذا في أكثر النسخ، وجاء في بعض النسخ بالنصب، أي: (وعينٌ ما آخره).

ثم يختم ابن مالك هذا الفصل، بالكلام على قلب النون ميمًا، فيقول:

وَقَبْلَ بَا أَقْلَبَ مِيمًا نُونٌ إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا فَمَنْ بَتَّ أَنْبَذَا

وقوله: (مَنْ بَتَّ) بت: يعني قطع، هكذا في أغلب النسخ والشروح، وجاء في بعض

النسخ: (كَمَنْ بَثَّ) بالثاء. مثل: مَنْ بَثَّ سِرَّكَ فأنبذه.

وقول ابن مالك رحمه الله تعالى: (وقَبَلْ با اقلب) عَبَّرَ ابن مالك عن ذلك (با اقلب) ومصدره: القلب (قَلَبَ - يَقْلِبُ - قَلْبًا) أي قلب النون ميمًا. التعبير عن ذلك بالقلب، هو المعروف عند اللغويين والنحويين وأهل التجويد المتقدمين، وأما تسمية بعض أهل التجويد المتأخرين بالإقلاب؛ فلا وجه له في اللغة؛ لأن الإقلاب مصدره: أَقْلَبَ، وليس في اللغة (أَقْلَبَ - يُقْلِبُ - إقْلَابًا) وإنما الذي فيها: (قَلَبَ - يَقْلِبُ - قَلْبًا) فإن الذي غرهم أنهم قاسوا على الإظهار، والإخفاء، والإدغام. فالإظهار: (أَظْهَرَ - إظْهَارًا) والإدغام: (أَدْغَمَ - إدْغَامًا) والإخفاء: (أَخْفَى - إخْفَاءً) كلها على: (أَفْعَلَ - إفعَالًا) لكن الإقلاب ليس: (أَقْلَبَ) قل.. لو أردنا أن نعبر بالفعل؛ فقل: أَقْلَبَ الميم نونًا؟ لا، انقلب. طيب لكن لا يغضب علينا أهل التجويد. أهل التجويد المتقدمون يعبرون (بالقلب).

طيب، أيضًا بعد ذلك يعقد ابن مالك رحمه الله تعالى، فصلاً رابعاً ملحقاً بهذا الباب، ويعقده في عشرة أبياتٍ أيضًا، ويتكلم في هذه الأبيات جميعاً عن مسألة واحدة، وهي نقل حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما. نتكلم على نقل حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما. يعني إذا قلنا: ذَهَبَ، فنقول في المضارع: يَذْهَبُ، وإذا قلنا: كَتَبَ، نقول في المضارع: يَكْتُبُ. الأول مفتوح (يَ) والثاني ساكن (يَكُ) والثالث مضموم (يَكْتُبُ) على وزن (يَفْعُلُ). طيب، نريد: (فَعَلَ - يَفْعُلُ) من: (كَتَبَ - يَكْتُبُ) نريد: (فَعَلَ - يَفْعُلُ) من: (قَتَلَ - يَقْتُلُ) نريد: (فَعَلَ) من القيام: (فَعَلَ - يَفْعُلُ)، (قَوَمَ - يَقْوُومُ) هذا قياسه (قَوَمَ - فَعَلَ) (يَقْوُومُ - يَفْعُلُ) ما الذي حدث؟ أما (قَوَمَ) فتحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، فصارت (قَامَ) هذا الإعلاء ذكر بما جاء قبل ذلك. أما يَقْوُومُ، وقعت الضمة على الواو، والضمة بنت الواو، فحصل بذلك ثقل؛ كأنه اجتمعت واوان. كيف نُفَرِّق بين الأم وبنتها؟ سننقل هذه الحركة إلى الساكن قبلها. ما معنى حرف ساكن؟ خالي.. خالي.. خانة خالية، فننقل الضمة إلى الحرف الساكن: (يَقْوُومُ) انقل الضمة إلى القاف، ماذا تكون؟ (يَقْوُومُ) هذا الذي تكلم عليه الآن ابن مالك. الواو والياء في مثل ذلك، إذا تحركتا وما قبلهما ساكن؛ ننقل حركتهما إلى

الساكن قبلهما من أجل التخفيف. وهذا يُسمى إعلال.. بماذا؟ بالحذف؟ هذا إعلال بالنقل.
الإعلال قد يكون بالقلب، وقد يكون بالحذف، وقد يكون بالنقل. هذا إعلالٌ بالنقل.

وبذلك يقول ابن مالك رحمه الله تعالى:

لساكنٍ صَحَّ انقلِ التحريكَ من	ذي لَيْنٍ ما في العينَ فعلٍ كَأَبْنِ
ما لم يكن فعلٌ تعجبٍ ولا	كأَبْيَضٍ أو أهوى بلامٍ عَلِلا
ومثل فعلٍ في ذا لا علال اسمٌ	ضَاهِي مضارعاً وفيه وَسْمٌ
ومفعَلٌ صُحِّحَ كالمفعال	وَأَلِفَ الإفعال واستفعال
أَزَلْ لذا الإعلال والتا الزم عَوَضَ	وحذفها بالنقل ربما عَرَضَ
وما لإفعالٍ من الحذف ومن نقلٍ	فمفعولٌ به أَيْضاً قَمِنَ
نحو مبيعٍ ومصونٍ ونَذَرُ تصحیحُ	ذي الواو وفي ذي الياء اشتهر
وصحح المفعول من نحو عَدَا	وأعلل إن لم تتحرر الأجودا
كذا كذو وجهين جا الفعول من	ذي الواو لامَ جمعٍ أو فردٍ يَعْنِ
وشاع نحو نُيِّمَ في نَوْمٍ	ونحو نُيِّمَ شذوذهُ نُمِي

وقوله في البيت السادس والسبعين، في الشطر الثاني: (ذي لَيْنٍ ما في) أصله (ذي لَيْنٍ آتٍ) ثم حذفنا الهمزة ونقلنا حركتها إلى الساكن قبلها، وهذا واضح. ونكتبه كما نطقناه، ولكن كيف يُكْتَبُ؟

الذي يظهر لي أن أصح ما يُكتب به مثل ذلك، أن يُكتب (اتٍ) بألف وتاء مكسورة، لأن (اتٍ) مكونة من ماذا؟ (اتٍ): همزة وألف وتاء منونة (اتٍ) طيب، نحن ماذا حذفنا الآن؟ حذفنا الهمزة، وهي همزة قطع وليست همزة وصل (اتٍ) حذفنا الهمزة، ونقلنا حركتها، فما الذي بقي؟ بقي همزة قطع، أم همزة وصل، أم ألف مدية؟ بقيت الألف المدية، بقي الألف المدية، فنكتبها بألف وتاء، هذا الذي بقي من الكلمة. لو وضعت علامة المد، كأنها همزة وألف، المدة هي همزة وألف، هذا لا يصح، ولو وضعناها على شكل همزة وصل يعني

ألف وفوقها ص صغيرة، هذا لا يصح؛ لأنها ليست همزة وصل، وإنما هي ألفٌ مدية، فلا يمكن أن تُنطق هذه الكلمة ابتداءً أبدًا؛ لأنها ليست مبدوءة بهمزة وصل تُحرّك عند البدء، وإنما صارت مبدوءة بألف مدية، فهذا الذي يظهر، والله أعلم.

وقوله في البيت المُتِم الثمانين، الشطر الثاني: (ربما عَرَضُ) هذا الذي في جميع نُسخ التحقيق، والشروح التي اطلعت عليها، سوى بعض الشروح المتأخرة؛ ففيها: (نادرًا عَرَضُ).

وفي البيت الحادي والثمانين، في قوله: (وما لإفعالٍ من الحذف ومن نقلٍ) جاء في بعض النُسخ بالتقديم والتأخير، أي (من النقل ومن حذف).

وقوله في آخر البيت الحادي والثمانين: (قَمِنَ) احتمل أن يكون اسمًا، فهو خبرٌ، أي (قَمِنُ) وهذا الذي ذكره الشيخ محارب في إعراب الألفية، وابن طولون في إعراب الألفية، الذي سَمَّاه: اللوامع الشمسية، ووجدته في نسخة أبي حيان التي تضبط الأبيات المقيدة بالسكون وبحركة الإعراب: (قَمِنَ) فهو فعلٌ ماضٍ، وكلاهما محتمل ... محتمل.

ثم بعد ذلك عقد فصلًا خامسًا، ألحقه بباب الإبدال، عقده في بيتين، وتكلم في هذا الفصل على مسألة واحدة، وهي إبدال فاء الافتعال تاءً. وإبدال تائه طاءً. الافتعال: (افتعل) الفاء في افتعل قد تُقلب تاءً، والتاء في افتعل، التاء قد تُقلب طاءً. يعني لو أردنا مثلاً: (افتعل) من قولنا: (فتح-افتتح) ما يصير يغيروا شيء، لكن لو أردنا (افتعل) من: وصل ... وصل، لكان يجب أن يُقال في القياس ماذا؟ أَفْتَعَلَ، الفاء: يعني الحرف الأصلي الأول، والعين: الحرف الأصلي الثاني، واللام الحرف الأخير الثالث. ثم تضع همزة في البداية وتاء بعد الفاء، فكنت تقول في (افتعل) من وصل: انتقل.. انتقل من الحرف الأصلي الأول واو: وصل، انتقل، ثم إن الواو هذه التي هي فاء تُقلب تاءً، فتلتقي بالفاء التي بعدها، فنقول: اتصل. وهكذا لو أخذنا (افتعل) من اليسر.. اليسر، إذن فأوله ياء، كنا نقول (افتعل) ايتسر، ثم دخلت الياء هذه التي وقعت فاءً فندغمها فنقول: اتسر، وفي ذلك يقول ابن مالك رحمه

الله:

ذو اللين فاتا في افتعالٍ أُبْدِلَا وشذ في ذي الهمز نحو ائتكلَا
 طاتا افتعال رُدْ إثر مُطَبَّقٍ في اذان وازدد وادكر دالاً بقي
 في البيت السادس والثمانين قوله: (ذو اللين فاتا في افتعالٍ أُبْدِلَا) يريد أن يقول: حرف
 اللين إذا وقع (فاءً) في (افتعال) يبدل (تاءً) وقوله في آخر الشطر: (أُبْدِلَا) هذا الذي في أكثر
 النسخ، وفي بعضها (أُبْدِلَا) بلفظ فعل الأمر.

وقوله في البيت السابع والثمانين، في الشطر الأول: (طاتا افتعال رُدْ إثر مُطَبَّقٍ) يريد أن
 يقول: تاء (الافتعال) إذا كان بعد حرفٍ مُطَبَّقٍ؛ فإنه يُرَدُّ طاءً.

ثم يذكر بعد ذلك فصلاً سادساً، يلحقه بهذا الباب، باب الإبدال، ويعقده في ثلاثة
 أبيات، ويتكلم فيها جميعاً على مسألة واحدة، وهي الإعلال بالحذف.. الإعلال بالحذف،
 لأن الإعلال قد يكون بالقلب - ذكرناها في البداية - نقل حرفاً إلى حرف، وقد يكون
 الإعلال بالنقل، كما رأينا في نقل الحركة، وقد يكون الإعلال بالحذف، نحذف الحرف
 ونُسَلِّم عليه، فعقد هذه الأبيات للإعلال بالحذف، فقال رحمه الله:

فأمر أمر مضارعٍ من كَوَّعَد احذف وفي كَعَدَةٍ ذاك اطرَد
 وحذف همزٍ أَفْعَلٍ استمرَّ في مضارعٍ وبنيتي مُتَّصِف
 ظَلْتُ وظِلْتُ في ظَلِلْتُ استُعْمَلَا وقرُن في اقرِرُن وقرُن نُقِلَا
 يقول في نحو (وَعَدَ) إذا أردت الأمر منه، فإنك تقول: (عَدَ) فتحذف الفاء، وفي
 المضارع منه تقول: (يَعِدُ) وتحذف الفاء. يقول: فاء أمرٍ، فاء أمرٍ أو فاء مضارعٍ من (كَوَّعَدَ)
 تحذفها، يعني الحرف الأول. طيب:

وحذف همزٍ أَفْعَلٍ استمرَّ في مضارعٍ وبنيتي متَّصِف
 يقول الفعل الذي على وزن (أَفْعَلٍ) مثل (أَكْرَمَ) كيف تأتي بمضارعه؟ (أَكْرَمَ) تقول:

(يُكْرِم) أين همزة أكرم؟ حذفها، ولو ذكرتها في المضارع، لكنت تقول كما تقول: (دحرج - يدحرج) (أَكْرَم - يُؤَكِّرِم) لكن الهمزة هنا تُحذف. هذا قياس (أَفْعَلَ) تحذف الهمزة من مضارعه، من مضارعه ومن ماذا؟ ومن بُنِيَّتِي الوقت، يعني: اسم الفاعل؛ فإنك تقول في اسم الفاعل من (أَكْرَم - يُكْرِم) فهو (مُكْرِم) واسم مفعول: (أَكْرَم - يُكْرِم) فهو (مُكْرَم) لا تقل: مؤكْرَم.

نعم. وأما (ظَلَلْتُ) فإن في الاجتماع للأمثال؛ فاحذف إحداها، فتقول: (ظَلْتُ أو ظَلْتُ) فهذا أيضًا من الإعلال بالحذف.

إن كان ثمة أسئلة سريعة، لم يبق لنا إلا باب واحد، ننهيه إن شاء الله قبل الصلاة. نعم.

السؤال: بخصوص همزة الفعل: (أَكْرَم).

الجواب: أين الهمزة؟ أَكْرَمَ: فيها همزة، يُكْرِم: ما في همزة، حذفناها، ما قلبناها إلى حرف آخر.

السؤال: في البيت الرابع والثمانين: (فردًا)، أم فردٍ؟

الجواب: فردٍ، (ذي الواو لام جمع أو فردٍ يعن)، نعم.

السؤال: بخصوص الفعل المضارع، والكشف عن أصالة الحرف.

الجواب: المضارع أهم ما يكشف أصالة الحرف، عندما نكشف عن المضارع ننظر إلى المصدر، ك (قام - يقوم)، و (رمى - يرمي) كشفها المضارع، وأما (سعى - يسعى) ما كشفها، ننظر للمصدر: سَعْيًا، فهي بالياء.

انتهينا يا إخوان، فإذن نستعين الله عز وجل لندخل جميعًا إلى الباب الأخير من أبواب هذه الألفية المباركة، وهو الباب الثاني والسبعون، باب الإدغام، وعقده ابن مالك رحمه الله تعالى في ثمانية أبيات، وفيها يذكر ثلاث مسائل. الأولى: قاعدة الإدغام العامة وما يُستثنى منها. والمسألة الثانية: ما يجب فيه الإدغام أو الفك، ما يجب فيه الإدغام، وما يجب فيه الفك. المسألة الثالثة: ما يجوز فيه الإدغام والفك. والإدغام معروف، لا يحتاج إلى شرح.

وسيبيويه والمتقدمون من البصريين يقولون: الإدغام، والكوفيون يقولون: الإدغام، وهو من المصطلحات التي غلبت فيها مصطلحات الكوفيين عند المتأخرين. أكثر المتأخرين يستعملون مصطلح الإدغام.. الهمزة.

طيب، قال رحمه الله تعالى في بيان قاعدة الإدغام العامة:

أَوَّلُ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي كَلِمَةٍ أُدْغِمَ

فبين القاعدة العامة أن المثلين إذا كانا في كلمة واحدة؛ فالأصل فيهما الإدغام، ثم بين ما يُستثنى من هذه القاعدة العامة، فقال:

لَا كَمْثَلٍ ضُفِّفَ وَذُلِّلَ وَكَلِّلَ وَلَبَّيْ وَلَا كُجْسَةٍ وَلَا كَاخْصَصَ ابِي
وَلَا كَهَيْلَلٍ وَشَذَّ فِي الْإِلِّ وَنَحْوِهِ فَكَ بِنَقْلِ فَقُبْلِ

وقوله في البيت الثالث والتسعين: (ولا كهيلل) هو فعل ماضٍ، يُقال: هيلل الرجل إذا قال: لا إله إلا الله، وهو المراد به في هذه المسألة. وضبط في بعض المراجع بتنوين جر: ولا كهيلل؛ وهذا مخالف للمراد هنا. وكذلك في آخر الشطر: (وشذ في الل) أي وشذ في الفعل الماضي: الل، وليس المراد به الاسم: (ألل).

ثم بعد ذلك انتقل إلى بيان ما يجوز فيه الإدغام والفك، فقال رحمه الله:

وَحَيِّ أَفْكُكْ وَادْغِمْ دُونَ حَذَرٍ كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَرِ
وَمَا بَتَائِيْنَ ابْتَدَى قَدْ اقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيْنَ الْحَبَرِ

فذكر أن الفعل، إذا كان لامه وعينه ياءين، مثل حيي، عينه ياء، ولامه ياء، هلك فيه الفك؛ فقل: حيي محمد بآمان، وللاِدغام تقول: حيي محمد بآمان. وهما في قوله تعالى: ﴿وَيَحْيَا مَنْ حَيٍّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢] وهي قراءة سبعة: ﴿وَيَحْيَا مَنْ حَيٍّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾.

وكذلك في الفعل الذي ضبط أين ك (تتجلّى) أو (تتعارفوا). لك أن تفك (تتجلّى) ولك أن تدغم، وإذا أدغمت حينئذٍ لا بد أن تصلها بما قبلها؛ لأن الإدغام سيجعل الأول ساكنًا؛ فلا بد أن يكون قبلها شيء، كأن تقل مثلاً في الفك: الأمور تتجلّى، وفي الإدغام: الأمور

تجلى. هذان جائزان، وكذلك: (استتر) في: (افتعل) إذا كان عينه فاء، فتجتمع تاءان، لك أن تفك: زيد استتر، ولك أن تدغم، فإذا أدغمت؛ فإن حركة التاء الأولى: (است) ستنقلها إلى ما قبلها: (إس) فتتحرك السين، فنستغني عن همزة الوصل؛ لأن الوصل لا يؤتى به إلا لجذب الساكن، وأنا أحرّك الساكن فتقول: ستر، زيد استتر، أو: زيد ستر، بمعنى واحد. تقول: اكتب، كتب.

ثم قال: إن المبدوء بتاءين (كتجلى) لك أن تحذف إحدى التاءين، ومثل بقوله: (تبين العبر) أو (تبين العبر) قال: ﴿لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: ١٣] أي: لتعارفوا.

ثم بين ما يجب فكه، فقال:

وَفُكْ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لَكُونَهُ بِمُضْمَرِ الرِّفْعِ اقْتَرَنَ
نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ

فهنا يجب الفك، عندما تُسند الفعل الذي عينه ولامه من جنس إذا أسندته إلى ضمير متحرك، مثل: شدّ، حلّ، عدّ. إذا أسندته إلى ضمير متحرك كتاء المتكلم، أو نون النسوة. فإنك تقول: شددت، ولا يصح فيه هنا الإدغام ولا يُتصوّر، ومثّل ذلك بقوله: (حللت ما حللته) وهذا الذي في أغلب النسخ، وجاء في بعض النسخ بفتح التاء: (حللت ما حللته) وجاء في شرح الشاطبي: (حللت ما حللته) الأولى بالتاء والثانية بالنون. قال الشراح: إنه بالتاء نحو: (حللت ما حللته) يكون ابن مالك رحمه الله قد قال: حللت لك من هذه الألفية ما سبق لتستفيد، ولتدعو لي. وأما حللت؛ فهو يتمنى ويدعو لك بأنك حللت ما سبق لتستفيد؛ وإنما قالوا ذلك لأنه جاء في آخر الألفية، وآخر مثال متكامل في الألفية؛ فكأنه يتمنى لك ذلك، أنك بعد كل هذا المشوار، ألفية كذا، أنك بإذن الله أنك حللت كل ما سبق واستفدت.

ثم بين رحمه الله تعالى ما يجوز فكه وإدغامه، فقال:

وَفِي جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِّي

يعني أن هذا الفعل السابق، وهو ما كانت عينه ولامه من جنس، مثل عدَّ، قدَّ، فرَّ. إذا التزمته؛ حدث فيه الوجهان: (حَلَّ) فقل: لن يحلل. ولك الإدغام: لم يحل. محمد لم (فرَّ- يفر) لم يفر، ولم يفر، الوجهان جائزان، وشبه الجازم يريد به الأمر، نقول مثلاً: حُلَّ في هذا المكان، أو أُحِلَّ.

ثم بين ما يجب فيه الفك، وما يجب فيه الإدغام، فقال:

وَفَكُّ أَفْعَلٍ فِي التَّعَجُّبِ التُّزِمُ وَالتُّزِمُ الْإِدْغَامُ أَيْضًا فِي هَلُم

فأفعل في التعجب أفعل به: إذا كانت عينه ولامه من جنس، فيجب فيه الفك. فأفعل من:

شدَّ فقل: أشدد، بالحرف، ولا تأتي به مدغمًا، وأما كلمة (هَلُم) فإنها لم ترد إلا بالإدغام.

سنختم إن شاء الله بعد الأذان يا إخوان.

الأذان...



الخاتمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين... أما بعد...

في باب النسب في البيت الرابع والستين بعد الثمانمائة، وعدم التسمية تحدث للنسب، قلنا نحو النسب إذا زيدان، كنا شرحناه على التفصيل، وقلنا: تقول في زيدان: زيد، ثم تأتي بالألف والنون: زيدان، والباب هنا باب النسب، مع أن تأخير النسب من باب، لكن النسب إلى زيدان هو زيدي، فتحذف الألف والنون، وكذلك زيدون تحذف... تأتي بالمفرد: زيدي، فتحذف الواو والنون، ولذلك جرى التنبيه.

بذلك يكون ابن مالك رحمه الله تعالى انتهى من آخر أبواب الألفية، باب الإدغام، ولم يبق له رحمه الله تعالى؛ إلا أن يختم هذه المنظومة، ختمها بأربعة أبيات، قال فيها رحمه الله تعالى، أو قبل ذلك، ذكر فيها بيان انتهاء غرضه من النظم. وذكر فيها بيان علاقة النظم بأصله الكافية الشافية، ثم بعد ذلك ذكر الحمد لله، والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم وأصحابه وآله، فقال رحمه الله تعالى:

وما بجمعه غيتُ قد كَمَل	نظماً على جُل المهماتِ اشتمل
أحصي من الكافية الخلاصة	كما اقتضى غنى بلا خصاصة
فأحمدُ الله مصلياً على	محمدٍ خير نبي أُرسلَا
وآله الغر الكرام البررة	وصحبه المنتخبين الخيرة

اللهم صل وسلم وزد وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وأزواجه، وأصحابه، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، نحمد الله سبحانه وتعالى حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضاه، على ما يسر من هذا الفتح الذي نسأله عز وجل أن يجعله فتحاً مباركاً، وأن ينفع به، فما كان به من صواب؛ فهو من الله عز وجل، وما كان فيه من خطأ أو سقطه لسان، أو خطأ في شرح، أو في قراءة فهو من أنفسنا والشيطان، ونستعيز بالله ونستغفره منه. ونحمد الله عز وجل على كل حال، ونسأله أن نلتقي إن شاء الله في مراتٍ أخرى في مقاعد علم، ومجالس فائدة في الدنيا، وفي الجنة عند الله سبحانه وتعالى، هذا ما يتعلق بي قدمته كاملاً، فأما ما بقي عند الإخوة في مكرّم الدعوة لعل الأخ يعلن عنه إن شاء الله تعالى.

